عام التخطيط ضد مطالب الشعب

يوميات الاحداث في البحرين

ديسمبر ١٩٩٩ ـ ديسمبر ٢٠٠٠

حركة احرار البحرين الإسلامية

عام التخطيط ضد مطالب الشعب

يوميات الأحداث في البحرين

ديسمبر ١٩٩٩ ـ ديسمبر ٢٠٠٠

عام التخطيط ضد مطالب الشعب

يوميات الاحداث في البحرين

ديسمبر ١٩٩٩ ـ ديسمبر ٢٠٠٠

حركة احرار البحرين الإسلامية

BM Box 6135

London WC1N 3XX

Tel/ Fax (+44) 278 9089

المقدمة

خلال العام ٢٠٠٠ كرّس الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة سلطته بعد توليه الحكم في العام السابق. وبدأ يعمل في الخفاء لاعداد المستقبل السياسي الذي يريده للبلاد. ولم يطرأ اي تغيير على اسلوب التعاطي السلطوي مع المواطنين، كما استمرت عقلية القمع لدى الحكم الذي يرأسه الشيخ حمد. وكان من الصعب على المواطنين التنبؤ بما سيفعله الامير الجديد، ولكنهم كانوا يأملون ان يقوم بمبادرة جدية لاحتواء الازمة وإنهاء التوتر السياسي الذي استمر ربع قرن .

خلال العام استمرت الاعتقالات التعسفية في اغلب مناطق البحرين بدون توقف. وشملت الاعتقالات عشرات المواطنين من مناطق مختلفة من بينها دار كليب، كرزكان، بوري، الدراز، توبلي، ابوصيبع، سترة، الديه، سماهيج، الدمستان وغيرها. وطالت الاعتقالات عددا من الفتيات اللاتي شاركن في الحركة الدستورية، وأكدت التقارير تعرضهن لمعاملة غير انسانية تتنافى مع تعليمات الاسلام وقيمه. وفي الصفحات التالية تفصيلات موسعة لهذه الاعتقالات التعسفية. وحدثت الاعتقالات بالاساليب المعروفة وذلك بالمداهمات الليلية وكسر ابواب المنازل وتهديد العائلات. وجاءت هذه الاعتقالات انتقاما لاستمرار الفعاليات السياسية المناهضة للحكومة، ومن هذه الفعاليات مسيرات الاحتجاج السلمي وكتابة الشعارات على الحيطان. وحدثت بعض الاعتقالات بدون اسباب معروفة وذلك في اطار سياسة

الاستباق التي تمارسها الحكومة لارهاب المواطنين. وساهمت تلك السياسات القمعية في تكريس حالة الرفض الشعبي للحكم، كما ساعدت في ايصال صوت المواطنين الى العالم الخارجي. وكان واضحا ان الحكومة تتلكأ في اتخاذ القرارات، وتتخبط في سياساتها. كما لوحظ ان الامير يحيط نفسه بهالة من الكتمان ويترك التصريحات لنجله، ولي العهد. ولم يكن الشيخ سلمان (ولي العهد) موفقا في تصريحاته، فكثيرا ما استفز المواطنين بالتهديد بمحاكم امن الدولة وتسليط اجهزة التعذيب عليهم. وبخصوص المبعدين تكررت الاسئلة عليه في المقابلات التي اجرتها معه بعض الصحف الخليجية، وكانت اجاباته استفزازية جدا خصوصا انه كرر انكار وجود معارضة حقيقية للحكم واصفاً من يطالب باعادة العمل بالدستور بانهم "منحرفون". كما هدد بمحاكمة رموز المعارضة امام محكمة امن الدولة اذا رجعوا الى البلاد. وتواصلت سياسة ابعاد المواطنين ظلما وجورا، وطالت عددا من الافراد والعائلات الذين حاولوا العودة الى البلاد على أمل ان يكون هناك تغير حقيقي في الوضع بعد تولي الشيخ حمد الحكم.

وشهدت البلاد في مطلع العام استمرار الوسائل الاحتجاجية السلمية مثل تفجير اسطوانات الغاز في المناسبات وكتابة الشعارات. وعمت هذه الظاهرة مناطق كثيرة من البلاد مثل الدراز والسنابس وكرزكان وغيرها، واغلبها يطالب باعادة العمل بدستور البلاد ويطالب الامير بسياسة جديدة تعيد العمل بدستور البلاد. واستمرت قوات القمع الحكومية في احكام سيطرتها على المناطق السكنية، وحاصرت عددا من المناطق مثل بني جمرة. كما استمر اغلاق مسجد الصادق بالقفول لمنع التجمع الشعبي خلال اوقات الصلوات. واستمرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت في عقد جلساتها السرية لمحاكمة الابرياء والزج بهم في السجون. ويبدو ان الحكومة سعت لملء السجون بالمعتقلين مجددا ليوفروا مادة دعائية لاحقا عندما يقرر الامير اطلاق سراح السجناء السياسيين. هذا في الوقت الذي ماطلت فيه

السلطات في السماح بزيارة وفد الاعتقال التعسفي وفقا للتعهد الذي قدمته للامم المتحدة سابقاً، وعبّر السيد لويس جوانيت، المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي عن انزعاجه الشديد من تلاعب الحكومة ومماطلتها متجاوزة وعودها. كما سعت الحكومة للمزيد من التضليل وذلك بالسماح بعقد بعض الندوات ومنع البعض الآخر. وكان للحضور الجماهيري في تلك الندوات اثره في كشف حقيقة ما يجري من ممارسات غير قانونية وقوة الموقف الشعبي المطالب باعادة العمل بدستور البلاد.

في مطلع العام بثت القناة الرابعة البريطانية برنامجا وثائقيا حول المعذب الشهير ايان هندرسون، واحتوى الفيلم على مقابلات مع ضحايا التعذيب وممثلين عن المنظمات الحقوقية الدولية ومعارضين سياسيين. وعندما طلبت المحطة من سفير البحرين في لندن تبرير ممارسات هندرسون فشل في تقديم صورة مقنعة، ويبدو انه فوجيء بقوة الادلة ضد حكومته وضد ايان هندرسون. وفي اليوم التالي لبث الفيلم المذكور صرّح وزير الداخلية البريطاني بأن الشرطة بدأت تحقيقا في ملف ايان هندرسون، وتناقلت وسائل الاعلام البريطانية والعالمية هذا الخبر بشيء من التفصيل. ونظرا للثمن السياسي الباهض لاستمرار هندرسون في منصبه كمدير عام لجهاز التعذيب، اعلن في شهر يوليو عن تقاعده، ولكن المعطيات تشير الى استمراره في تقديم خبراته الى الجهاز الذي أنشأه والمعذبين الذين تخرجوا على يديه.

ولمواجهة هذه التطورات قامت الحكومة بجهود جديدة للتأثير على الموقف الدولي وكثفت دعواتها للشخصيات الاجنبية لزيارة البلاد وفق برنامج تعده الحكومة بمساعدة فريق من الخبراء بهدف تغيير الصورة القاتمة للعائلة الحاكمة لدى العالم.

يمكن القول ان العام ٢٠٠٠ كان منعطفا في تاريخ الحركة السياسية في البلاد. وفي الوقت نفسه يمكن اعتباره عام التخطيط الحكومي للقضاء

على الحركة الدستورية بأساليب جديدة تختلف كثيرا عن الاساليب التي انتهجها رئيس الوزراء منذ حل البرلمان وتعليق العمل ببعض مواد الدستور في ١٩٧٥. وقد انتهج الامير سياسة الصمت والتخطيط السري الهادئ البعيد عن الاضواء، ولم يتدخل لمنع الانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان، بل ربما دفع لها وكرّسها بسياساته واشاراته. فلم يتدخل قط لاطلاق سراح معتقل سياسي واحد، بل تكثفت الاعتقالات العشوائية في منتصف العام لتوفير عدد كبير من السجناء لتكون "المكرمة الاميرية" باطلاق سراحهم كبيرة. ويلاحظ ان النظام سعى لتكريس بعض الصور السائدة لدى المواطنين حول رموز الحكم. فقد بث جهاز المخابرات مقولة وجود خلاف بينه وبين عمه، وانه يريد التغيير ولكنه يصطدم بعمه رئيس الوزراء، وان لديه برنامجا ضخما للاصلاح وبالتالي فمن الافضل عدم الاستعجال لكي لا يصاب المشروع بالاجهاض. ويبدو ان هناك اتفاقا عاما لدى العائلة الحاكمة بتغيير نمط التعامل مع المواطنين. فبدلا من استعمال لغة العنف والارهاب بحق ابناء البحرين، قرر النظام استعمال لغة مختلفة تتميز باللين وتهدف لتطبيع العلاقة بين شعب البحرين والعائلة الحاكمة.

وفي الوقت نفسه قام جهاز الامن ببث الدعايات المتواصلة للتلاعب بنفسيات المواطنين، وشق الصف الوطني. وقامت عناصر النظام بالاتصال ببعض رموز المعارضة في الداخل والخارج لدفعهم لتبني مهمة دعم الامير وتخدير الشارع بالوعود بانتظار ما في جعبته. وربما انطلت هذه السياسة على البعض، خصوصا في الشهور الاخيرة من العام. فقد طرح مشروع الميثاق الوطني وسط مظاهر انفراج غير معهودة في البلاد. وفجأة وجد المواطنون انفسهم قادرين على التعبير عن الموقف والرأي في الندوات التي عقدت في نوادي العروبة والاهلي بدون الخشية من الاعتقال. في هذه الاثناء تكثفت عملية تجنيس الاجانب بدون اية اثارة، وقام الامير بتجنيس آلاف الاجانب من قبائل الجزيرة العربية مثل بني مرة والدواسر، وكذلك

عدد كبير من السوريين الذين جاء بهم للتوظيف في الحرس الوطني الذي قرر انشاءه.

كان العام ٢٠٠٠ فترة عصيبة في تاريخ البلاد. فقد استمر الحصار على الشيخ الجمري بعد ما تعرض له من اهانة على يدي الامير والعائلة الحاكمة، وهي امر يحدث للمرة الاولى في تاريخ البلاد. فلم يحصل من قبل ان أجبر الحاكم أقوى رمز سياسي في البلاد على الاعتذار علنا وسط اجواء مهرجانية ووعود وكلام معسول. كما استطاع الشيخ حمد تمرير مشروعه بسهولة بعد ان غيّر لغة الخطاب الخليفي مع ابناء البحرين واستقطب بعض الرموز الدينية والسياسية الى جانبه. وفي الواقع لم يقدم شيئا على طريق تلبية مطالب المواطنين، بل تركزت خطته على تقديم كلام فضفاض ووعود كبيرة بدون اي تنفيذ. وبهذه الاساليب استطاع تخفيف الضغط الدولي على النظام ودفع بأجندته الى واجهة العمل السياسي في البلاد متجاوزا دستور٧٣.

ولوحظ ان طرح مشروع الميثاق الوطني جاء في خضم التطورات المحلية المذكورة وتمت تعبئة المشاعر وانتعشت الآمال بحدوث انفراج واسع. ولا شك ان اطلاق بعض السجناء السياسيين مع نهاية العام ساهم في تخفيف الضغط الخارجي على النظام، فكلما طالبت الجهات الدولية بالسماح لها بزيارة البلاد قيل لها ان من الافضل اعطاء فرصة اكبر للشيخ حمد الذي بدأ بتنفيذ مشروعه، وان من الضروري اعطاءه فرصة اكبر للتغيير. ومع تغييب الرموز السياسية البارزة إما في السجون، كما هو الحال مع الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن مشيمع وبقية المجموعة، او بالحصار كما حدث مع الشيخ الجمري، او ابقائهم في المنافي، استطاع الامير السيطرة على الوضع بشكل شبه كامل. وعندما طرح مشروع الميثاق الوطني ساهم الاعلام المحلي في الترويج له وفق اسس متطورة جدا، مستفيدا من استشارات دولية بمبالغ ضخمة، واستطاع بذلك تجاوز

اعتراضات العدد القليل من رموز المعارضة الذين اعترضوا على مشروع الميثاق من منطلق مبدئي.

في هذه الصفحات تسجيل موثق لأهم ما حدث في البحرين خلال العام ٢٠٠٠، وهي سجل غني بالتطورات كما رأتها المعارضة. وتضاف هذه التطورات الى ما جاء في الاجزاء السابقة من اليوميات، وبمجموعها تشكل صورة شبه متكاملة عن تطور الاوضاع في هذه البلاد. وأملنا ان نكون قد ساهمنا في تسجيل تاريخ شعبنا وامتنا خلال هذه الحقبة الصعبة بموضوعية وواقعية. وندعو الله سبحانه وتعالى ان يحقق للشعب مطالبه وامنياته، ويوفر لبلدنا العزيز أمنه واستقراره وحريته.

يناير ٢٠٠٠

٢٧ ديسمبر

● عبر المواطنون الاحرار قبل يومين عن رفضهم المطلق لاستمرار تغييب الدستور والمجلس الوطني، وذلك خلال ندوة نظمها نادي الخريجين بالمنامة. وكان ضيفا الندوة هما الدكتور جمال فخرو والدكتور سمير رجب، وهما عضوان عينهما رئيس الوزراء في مجلس الشورى. وتحدث الاثنان بلغة المديح للحكومة والدفاع عن ذلك المجلس معتقدين ان جهاز القمع الذي يحمي النظام وعملاءه سوف يرهب المواطنين ويكمم افواههم عن الرد عليهما، و لكن شجاعة الحاضرين كانت أقوى من جهاز التعذيب، فانطلقت التعليقات الرافضة لمشروع مجلس الشورى بدون توقف، ووجد المحاضران نفسيهما في زاوية حرجة جدا، فهما لا يريدان ان يغضبا رئيس الوزراء ولا يستطيعان مواجهة الموقف الشعبي الواعي الذي لم يعد يقبل بشيء أقل من المطالب الشعبية العادلة، ويرفض مشاريع الاستبداد الحكومية. فبعد ان عدد المحاضران مزايا مجلسهما وصلاحياته والدعوة الى تطويره، جاء دور الحاضرين للتعبير عن آرائهم ازاء ما قالاه. وهنا تحدث الاستاذ عبد العزيز أبل، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق وسأل عن مدى امكانية تطوير هذا المجلس الى مجلس يصدر التشريعات ويمارس الرقابة ويقر مبدأ فصل السلطات الثلاث التي اختزلها النظام في نفسه، كما تساءل عن امكانية انشاء محكمة دستورية عليا للبت في التراعات بين السلطات الثلاث. فأجاب المحاضران انهما لا يملكان اي تصور واضح لبرنامج التطوير وان ذلك مرهون بقرارات الحكومة، وامتنعا عن ابداء رأيهما حول امكانية انشاء محكمة دستورية، لعلمهما ان عادل فليفل سوف

يعتقلهما اذا وافقا على ذلك.

وبعـــده تحدث الاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير الســـابق، وقال ان مجلس الشورى لم يكن ولن يكون محل قبول الشارع البحريني لانـــه لن يكون بديلا عن المجلس الوطني، وان اعضاء المجلس لا يمثلون الشارع وانما يمثـــلون من عينهم، وان المجلس مؤسسة غير دستورية لانه يفتقر الى الشرعية، وان اعطاء المرأة حقها لدخول المجلس هو اجحاف لها لانها كانت تمارس هذا الحق منذ اكـــثر من ٣٠ سنة قبل ان يسلبها النظام هذا الحق. واختتم الاستاذ صباح قوله بان الوضع الحالي لن يتغير الا بالرجوع الى صناديق الاقتراع. وما ان اكمل كلامه حتى امـــتلأت القاعة تصفيقا حادا الامر الذي أرغم المحاضرين على التعليق بان الحاضرين يؤيـــدون مـــا قاله. وشارك في الحوار كذلك المحامي فريد غازي الذي استنكر فيه رأي سمير رجب الذي كان قد قال بأن كثيرا من التجارب في الوطن العربي فشلت لانهـــا قفزت فوق واقعها وانها لم تدرس وضعها بجدية قائلا بان التقييم يجب ان لا يكـــون بعـــد وأد التجربة ووصفها بالفاشلة، بل كان يجب اعطاء الفرصة كاملة وتقيـــيمها بعـــد ذلك. وتوالت المداخلات واغلبها يركز على اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني، ومن بين المشاركين المحامي عبدالله هاشم الذي عبر عن قلقه من مقولة تطوير التجربة من دا خلها لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

وانـــتهت الـــندوة بفشل ذريع للطرح الحكومي الرافض لعودة العمل بالدستور، حيـــث اكد الحاضرون، وهم من جميع الاطياف السياسية والفكرية ان البلاد لن تـــتطور وتســـتقر الا بالتخلي عن عقلية الاستبداد والقمع والرضوخ للمطالب الشـــعبية العادلـــة. ويخشى البعض ان يكون مصير نادي الخريجين مشابها لمصير جمعيـــة المحامين التي حلت الحكومة قبل اقل من عامين مجلس ادارتها المنتخب بعد نـــدوة عـــبر فيها المواطنون عن مطالبهم العادلة. كما أغلقت الحكومة عددا من المســـاجد والمـــآتم بسبب تعبير بعض مرتاديها بأسلوب سلمي عن آرائهم ازاء الوضع القائم. وما يزال مسجد الصادق بالقفول مغلقا حتى اليوم للسبب نفسه.

● وعلم من جانب آخر ان المعذبين اخبروا المواطنة حليمة سديف، المعتقلة منذ ١٦ ديسمبر بأن جهاز التعذيب قرر ابقاءها في السجن ثلاثة شهور عقابا لها على رفـــض الـــتوقيع عـــلى اعترافات تدينها، ولجعلها عبرة للاخريات اللاتي يطالبن

بالدستور والمجلس الوطني. وجاء اعتقال هذه المواطنة بعد ساعات فقط من خطاب الامير الذي أمر فيه بالسماح بالتعبير الحر. واعتبر ناشطون في مجال حرية التعبير قضية السيدة حليمة مقياسا لمدى جدية ما جاء في خطاب الامير، حيث انها لم تقم بأي عمل سوى التعبير الحر عن رأيها بأسلوب سلمي متحضر.

● وما تزال القضايا التي احتوى عليها خطاب الامير محل تساؤل خصوصا بعد ان مر اكثر من عشرة ايام على ذلك الخطاب بدون ان يفرج عن المعتقلين سوى ٤٥ منهم. بينما قال الامير انه اصدر قرارا بالافراج عن قرابة المائتي سجين. وعلم ان الذين أفرج عنهم كانوا قد أنهوا فترة السجن التي فرضتها عليهم محكمة امن الدولة، وان بعضهم كان موقوفا بدون تهمة او محاكمة. فمثلا قضى السيد محمد التل، قرابة الخمسة اعوام بدون تهمة او محاكمة قبل اطلاق سراحه الاسبوع الماضي.

٢٩ديسمبر

● علم ان الشاب محمد سلمان الذي اعتقل الشهر الماضي قد أودع زنزانة انفرادية منذ اعتقاله، و ان وضعه الصحي سيء بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له في مركز التعذيب بالحوض الجاف. وتعرض مؤخرا لتهديدات شديدة بالمزيد من التعذيب اذا ما اخبر اهله بما حدث له. و لم يسمح لعائلته بزيارة مناسبة له، الامر الذي بعث القلق في نفوس الحقوقيين. وقد طلبت المعارضة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر زيارة هذا المواطن والتأكد من سلامته خصوصا بعد التهديدات التي وجهها المعذبون له. كما استمر القلق ازاء الوضع الصحي للمواطنة السيدة حليمة سديف التي مضى على اعتقالها حتى الآن ثلاثة عشر يوما، وتؤكد التقارير تعرضها للتعذيب الوحشي المتواصل في سجون الظالمين.

● وشهدت البلاد حالة من التوتر في اليومين الماضيين بسبب اصرار قوات القمع على الاستمرار في منع اقامة الشعائر الدينية. وقد اعتاد المواطنون على احياء ذكرى استشهاد الامام علي بن ابي طالب منذ قرون، وتسعى الحكومة لمنع ذلك بكل الوسائل الاستفزازية. واستمرارا لسياسة محاصرة حرية التعبير تطالب الحكومة المواطنين بالحصول على موافقة من جهاز التعذيب لاقامة اية ندوة او محاضرة فكرية او دينية. وعلم ان مآتم المنامة والنعيم والسنابس تعرضت

لمضـــايقات شديدة لتخويف المواطنين من المشاركة في تلك الشعائر. وقد اكدت منظمات حقوقية دولية عديدة الاعتداءات الحكومية على حرية الممارسة الدينية، ووثقـــت حـــوادث القمـــع بالارقـــام والحقائق. كما قامت عناصر من جهاز المخابـــرات باســـاليب استفزازية ضد المواطنين. فقد قامت هذه العناصر بكتابة شعارات تهاجم الشيخ الجمري وتعتدي على مقدسات المواطنين، الامر الذي أثار مشاعر الغضب في نفوس الكثيرين.

● ومـــن جهـــة اخـــرى اصيب المواطنون بخيبة امل كبيرة بعد اعلان اسماء لجنة حكوميـــة لاعداد مشروع الانتخابات البلدية. فمن جهة لم يحدد المرسوم الرسمي الفـــترة الزمـــنية لعمل تلك اللجنة، وبالتالي فليس معروفا بعد موعد الانتخابات البـــلدية المـــزمعة، ويخشى من تمييع القرار الاميري وتأجيل تنفيذ المشروع . ومن جهـــة اخـــرى فقـــد جاءت تركيبة اللجنة لتؤكد غياب التمثيل الحقيقي لابناء الـــبحرين. فليس بين اعضاء هذه اللجنة شخص واحد من مواطني القرى، بينما شملت ثلاثة من الوزراء الخليفيين، و لم تضم اللجنة ممثلين عن العمال او المهنيين.

● ومـــن جهـــة اخرى رحبت المعارضة بالتقارب بين البحرين وقطر في اثر الزيارة الرسمية التي قام بها امير دولة قطر الى المنامة. وترى المعارضة ان رئيس الوزراء لعب دورا كـــبيرا عـــلى مدى السنوات الماضية لتوتير العلاقات بين البحرين وجيرانها. وذكـــرت الـــتقارير الـــرسمية ان الطرفين ناقشا فكرة بناء جسر يربط بين البلدين وتشـــكيل لجنة لدراسة اوجه التعاون بينهما والنظر في الخلافات الحدودية. وكانت حكومة البحرين قد رفضت في السابق اقتراحا قطريا ببناء الجسر الذي كان سيوفر اعمالا لعدد كبير من المواطنين البحرينيين. وفي الوقت الذي ذكرت التقارير فيه ان رئيـــس الـــوزراء سوف يرأس مجلسا اقتصاديا لوضع استراتيجية اقتصادية للبلاد، اكدت التقارير ان الحكومة ما تزال تمارس ضغوطا كبيرة على دول الخليج الاخرى الـــتي يـــتواجد فيهـــا موظفـــون بحرينيون لتشديد الضغوط على اولئك المواطنين ومتابعـــتهم وعـــدم دفع رواتب عالية لهم. وتتعرض الكويت على وجه الخصوص لضـــغوط مـــن حكومة البحرين لتشديد تضييقها على البحرينيين المتواجدين على اراضـــيها. واستمر رئيس وزراء البحرين بالتلويح بالتقارب مع العراق اذا لم توافق حكومـــة الكويـــت على مطالبه. ورأى المراقبون في الخط البحري الذي افتتح يوم

امس الاول بين البحرين والعراق استمرارا لسياسات الضغط على الكويت. وكان على ظهر الباخرة الاولى المتوجهة الى العراق احد اعضاء مجلس الشورى المعروف بعلاقته مع العراق والذي يعتبر حلقة الوصل بين رئيس الوزراء وحكومة بغداد.

٣١ ديسمبر

● في تطور له دلالاته الخطيرة، ألغت وزارة الداخلية ندوة كان مزمعا عقدها بنادي العروبة يوم امس. وكان من المفترض ان يتحدث سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان بمجلس الشورى المعين، في تلك الندوة التي روج لها كثيرا. وجاء الغاء الندوة في اعلان صغير نشر في الصحف المحلية. وكانت وزارة الداخلية قد ألغت ندوة اخرى كانت مقررة في ١٠ ديسمبر بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان، ومنعت الصحافة المحلية من الاشارة من قريب او بعيد للاعلان العالمي لحقوق الانسان او خطاب كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة بالمناسبة. وليس معروفا سبب الغاء الندوة الاخيرة، ولكن مراقبين حقوقيين قالوا اليوم في اتصال هاتفي ان ذلك كان متوقعا من نظام لا يعترف بحقوق الانسان لشعبه، ويسعى لاخماد الاصوات المعارضة لسياساته بالقمع والتعذيب، ويعتبر ان مناقشة حقوق الانسان "تهديد لأمن الدولة". واكدوا انهم لم يلمسوا حتى الآن جدية لدى النظام فيما يتعلق بحقوق الانسان، خصوصا بعد ان رفض السماح لفريق من مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة بزيارة البحرين في شهر اكتوبر الماضي حسب ما كان متفقا عليه. وكان سمير رجب قد تحدث قبل بضعة ايام في ندوة حول مجلس الشورى عقدت بنادي الخريجين، ولم يكن اداؤه جيدا بعد ان فشل في الاجابة على اسئلة الحاضرين حول الدستور والمجلس الوطني المنتخب. وتحولت تلك الندوة الى محاكمة علنية لحكومة رئيس الوزراء تخللها تصفيق الحاضرين بعد كل مداخلة من قبل الشخصيات المطالبة بالحقوق الدستورية. وكان متوقعا ان تتحول ندوة امس الى محاكمة مفتوحة لجهاز التعذيب وعلى رأسه ايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وغيرهم من مسؤولي التعذيب في البلاد. ولذلك بادر هؤلاء لالغائها بموافقة رئيس الوزراء.

وجاء الغاء الندوة حول حقوق الانسان في الوقت الذي تواصلت فيه الاعتقالات

التعسفية. فقد اعتقل الليلة قبل الماضية من منطقة سترة مواطنان هما: محمد ناصر الطوق، احد اعضاء ادارة مأتم المنطقة، ويوسف الرومي المعروف بقراءته الاشعار الدينية. وعلم ان الاثنين معتقلان بمركزالتعذيب بالحورة الذي يديره عبد السلام الانصاري. ويخشى عليهما من التعذيب. وفي الليلة قبل الماضي خرجت بالعاصمة، المنامة، مسيرات دينية كبيرة شارك فيها آلاف المواطنين، بينما كانت قوات الشغب الاجنبية تحتل مواقعها بالقرب من طريق المواكب.

● وفي كرزكان تشن قوات التعذيب حملة مسعورة للبحث عن صاحب حذاء "سندريللا". وقصة هذا الحذاء ان تلك القوات قامت قبل بضعة ايام باعتداء وحشي على المنطقة وطاردت ابناءها بشراسة بعد كتابة بعض الشعارات التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وخلال تلك المطاردة، انخلع حذاء احد الشباب، فكان ذلك ذريعة لقوات القمع لمواصلة العدوان على المنطقة. ويجري الآن البحث عن صاحب هذا الحذاء عن طريق مسح المجمعات السكنية، الواحد تلو الآخر. وخلال هذه العمليات غير الانسانية يوقف المعتقلون في طابور ويسلط عليهم كلب شرس يقوم بشم احذيتهم بحثا عن صاحب حذاء "سندريللا". وقبل بضعة ايام هاجم كلب الحكومة احد الاشخاص ومزق ثيابه فاعتقد الجلادون انهم عثروا على الشخص الخطير، وبعد وضع الحذاء في قدمه اتضح ان حجمه لا يناسب رجل ذلك الشاب، فشعروا بالغضب الشديد، ثم أقبل بعضهم على بعض يتلاومون.

● وبرغم سياسات القمع هذه استمر المواطنون في التعبير السلمي عن مطالبهم. وشوهدت يوم امس شعارات كثيرة على جدران الشارع العام بمنطقة دمستان تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. ورأى مراقبون في استمرار الصمود الشعبي دلالة على تعمق وعي المواطنين وقناعتهم الراسخة بمطالبهم العادلة ورغبتهم في انهاء الفصل المأساوي الذي خيم على البلاد طويلا.

٣١ ديسمبر

● اعتقل الليلة الماضية المواطن السيد علوي العلوي (أبو غايب)، ٤٥، وهو في طريقه الى مأتم القصاب. وكانت قوات التعذيب تنتظر قدومه طوال اليوم،

وعندما وصل في الساعة السابعة والنصف مساء اعتقل فورا. وفي الساعة العاشرة ليلا جيء به الى منزل والدته وقام عناصر وزارة الداخلية بتفتيش المنزل بشكل دقيق ومصادرة بعض ممتلكاته. وبرغم تدخل بعض الجهات ذات العلاقة مع الحكومة فقد رفض جهاز التعذيب الافراج عنه او ارجاع الممتلكات التي صودرت من منزله. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة تحاصر المواطنين الناشطين في الفعاليات الدينية بالاعتقال والتعذيب في اطار سياساتها لقمع الحريات الدينية.

● وفي اطار الاعتداء على المقدسات الدينية ما يزال مسجد الصادق بالقفول مغلقا حتى الآن برغم مرور حوالي ثلاث شهور على ذلك. وكانت الحكومة قد سمحت بفتح مسجد مدينة حمد بعد انتشار الخبر الى الجهات الدولية المعنية بالحريات الدينية. ولكنها منعت القائمين على المسجد من القيام بأي نشاط ثقافي وعدم اقامة اية احتفالات دينية ومنعت اقامة صلاة الجماعة فيه. وأصبح واضحا لدى الجهات الحقوقية الدولية ما تمارسه الحكومة من ألاعيب وتضليل للتشويش على حقيقة ما يجري في البلاد، وعرفوا ان العهد الجديد يسير على خطى الماضي التعيس.

● وفي اطار منع حرية التعبير استمر اعتقال المواطن يوسف الرومي،٢٤، من منطقة سترة بعد مشاركته الشعرية في مسيرة دينية سلمية قبل ثلاثة ايام. وما تزال المواطنة الشابة حليمة سديف ترزح في غرف التعذيب منذ اعتقالها قبل اسبوعين. وقد حرمت من ابسط حقوقها القانونية، فلم يسمح لها بمقابلة محام، ولم توجه لها تهمة او يطلق سراحها. ويساور المواطنين غضب شديد بسبب استمرار اعتقال هذه المواطنة التي يريد النظام ان يجعلها "عبرة" لبقية المواطنين الذين يصرون على المطالب الدستورية والدفاع عن الحريات العامة.

● وبينما ترزح هذه المواطنة في السجون، صدر قرار بتعيين اثنين (رجل وامرأة) من ابناء العائلة الخليفية الحاكمة في مناصب رفيعة. واحد هذين الشخصين هند الخليفة التي عينت وكيلة لوزارة العمل في خطوة يتوقع ان يستعملها النظام للتظاهر باحترام حقوق المرأة. وتملك السيدة هند وكالات لمتاجر دولية كبيرة مثل "ماذركير"، سمارت شو، أسرار سارة وغيرها. وترأس والدتها، لولوة الخليفة، جمعية رعاية الطفولة والامومة. وكانت هيا الخليفة قد عينت سفيرة للبحرين في

باريس خلفا للدكتور علي فخرو الذي هبط في مناصبه من وزير للصحة ثم التربية والتعليم، الى سفير في باريس حتى عين اخيرا مسؤولا بمعهد البحرين للدراسات السياسية والاستراتيجية. وتساءل المراقبون عن سبب حصر الترقيات والتعيينات النسوية في نساء العائلة الحاكمة بينما هناك من المواطنات الاخريات من تمتلك اعلى المؤهلات والخبرات.

● وبمناسبة العام والقرن الميلاديين الجديدين وجهت المعارضة البحرينية تهانيها وتمنياتها الى الجميع معربة عن أملها في انتشار العدل والسلام والحرية في العالم. وتمنت ان يكون مستقبل بلدنا اكثر امنا واستقرارا وحرية واحتراما لحقوق الانسان، وابتعادا عن الاضطراب السياسي والامني. وناشدت امير البلاد باتخاذ قرار تاريخي يعيد البلاد الى ساحل الامن والاستقرار بعد سنوات الاضطراب بسبب القمع السياسي الرسمي. وتمنت ان يشهد القرن الجديد انتهاء النظم الاستبدادية في العالم وان ينصر المظلومين في كل مكان. وتعهدت ان تبقي شعلة الحرية مشتعلة برغم ارهاب الدولة الذي تمارسه على اوسع نطاق.

٤ يناير

● مع بداية القرن الجديد شهدت مناطق البلاد مظاهر عديدة لاستمرار الاحتجاج السياسي السلمي والمطالبة الشعبية باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. ففي ليلة رأس السنة الميلادية (مساء الجمعة الماضية) استقبل المواطنون القرن الجديد بتفجير اسطوانات غازية في عدد من المناطق، تأكيدا على ان صوت الاحتجاج لن يهدأ ما دامت البلاد محكومة بقوانين الطوارىء وما دامت السجون مكتظة بأبناء البحرين. ففي منطقة الديه سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز بصوت عال سمعه المواطنون في المناطق المجاورة. وفي منطقة السنابس المجاورة سمعت اصوات مماثلة في الليلة نفسها، وكذلك في مناطق اخرى. جاء ذلك في الوقت الذي اشتعلت فيه اطارات السيارات على شارع البديع العام الامر الذي ادى الى ارتباك حركة المرور وتوقف عملية السير. واستمرت الاطارات مشتعلة في الشارع فترة طويلة. ثم جاءت مفرزة من الشرطة وازاحت البقايا من الشارع.

● وفي الوقـــت نفسه استقبل المواطنون العام الجديد بالشعارات الوطنية في مناطق كـــثيرة. ففي منطقة كرزكان شوهدت جدران المنطقة وهي مزدانة بالشعارات المكـــتوبة عـــليها باللغتين العربية والانجليزية. وقد اكدت الشعارات على المطلب الرئيســـي وهو المجلس الوطني المنتخب طبقا لمواد الدستور، وعلى اعتقال النساء والتحذير بأن الصمت وراءه صرخة آتية. وفي منطقة السنابس انتشرت شعارات مماثـــلة في الايام القليلة الماضية. كما شوهدت صور كثيرة مرسومة على الحيطان في تلك المنطقة. اما في السنابس فقد شاهد المواطنون صورا كثيرة للرموز القيادية والشـــهداء والمعتقـــلين مرسومة على الجدران. وكانت مشاعر الغضب الشعبية هائجـــة بســـبب استمرار اعتقال المواطنة حليمة حسن سديف التي مضى على اعتقالها قرابة العشرين يوما ويعتقد انها تتعرض للتعذيب الوحشي.

● ويسود المواطنين شعور عام بان ايان هندرسون، مهندس التعذيب في البحرين، مـــا يـــزال يدير جهاز التعذيب بالرغم من ادعاء الحكومة انه تقاعد قبل عامين. وتقـــول المصـــادر المطـــلعة ان التغيير الذي حصل قبل عامين انما كان من اجل توظيـــف عـــدد اكبر من افراد آل خليفة في المواقع الادارية الحساسة في البلاد. ويشـــير هـــؤلاء الى التعيينات الاخيرة التي شملت تعيين الدكتورة هيا آل خليفة سفيرة في باريس، وهند آل خليفة وكيلة لوزارة العمل ، وتعيين احمد بن عبد الله بـــن حمـــد آل خليفة وكيلا آخر بالوزارة نفسها. ويعتقد ان هذين الشخصين سوف يكونان المديرين الحقيقيين بوزارة العمل وان الوزير عبد النبي الشعلة الذي دافع عن رئيس الوزراء باستماتة سوف يجد نفسه موظفا شكليا بدون صلاحيات تذكر. ويعتقد كذلك ان محمد المطوع سوف يكون الشخص الثاني الذي قد يجد نفسه مهمشاً بتعيين افراد من آل خليفة لادارة الوزارة التي يرأسها برغم تفانيه في خدمة رئيس الوزراء شخصيا.

● وقـــرع مراقبون دولين نواقيس الخطر مؤخرا ازاء سياسة التغيير الديمغرافي التي ينتهجها رئيس الوزراء، والتي تم بموجبها اعطاء الجنسية البحرينية لآلاف الاجانب مـــن البدو السوريين وغيرهم. واشار هؤلاء ان رئيس الوزراء يفضل الآن تجنيس افراد قبيلة الدواسر بعد ان انتهى من تجنيس السوريين، ولاحظوا في هذه السياسة تطورا خطيرا في سياسات القمع التي تستهدف ابناء البحرين.

● ومـــن جهة اخرى ان من بين الذين افرج عنهم مؤخرا في اطار العفو الاميري كـــلا مـــن عبد الغني المسباح الذي أنهى قبل شهر واحد فترة السجن (خمس ســـنوات) التي فرضتها محكمة امن الدولة عليه. و لم يعلم بعد ما اذا كان المواطن ســـلمان النشابة الذي انتهت قبل شهر فترة سجنه كذلك. وتساءل المراقبون عن معـــنى العفـــو الذي يشمل مواطنين تجاوز سجنهم مدة الحكم الصادرة بحقهم. واعتـــبروا ان الـــبحرين تدخـــل القرن الحادي والعشرين وهي تحمل الى العالم مصطلحات جديدة في مفاهيم السجن والعفو لم يألفها العالم من قبل.

● ومـــن المفارقات في البحرين كذلك ان يعتقل مواطن لانه اطلق كلمات تحرم الســـلطات اســـتعمالها. فقد علم ان السيد علوي العلوي الذي اعتقل الاسبوع الماضـــي اطـــلق سراحه بعد ان اكد لجهاز التعذيب ان استعماله كلمة "الجمر" المجرورة بالكسرة في احدى قصائده الاسبوع الماضي لم يقصد به الشيخ الجمري، بـــل كـــان يـــتحدث في اطار وصف المشاعر الحارة مثل الجمر. ولكون جهاز الـــتعذيب يديره الاجانب وعلى رأسهم ايان هندرسون فان عدم استيعابهم للغة العربية اصبح مصدر خطر على ابناء البحرين.

٥ يناير

● فـــيما استمرت موجة الاعتقالات التي تجتاح البلاد منذ حلول القرن الجديد، عـــلم ان عددا من مواطني منطقة دمستان اعتقلوا في الساعات الاولى من صباح امس. وعرف من بين هؤلاء كل من: عون علي ابراهيم، ٢٢، علي أبو الحسن، ٢٠، مهـــدي عبد الله ابراهيم، ٢٢، خليل ابراهيم كاظم. وقد قام عناصر جهاز الـــتعذيب بعدوان كاسح على منازل هؤلاء وتم تخريب محتوياتها بدون رحمة او انسانية. جاء ذلك في الوقت الذي كان هؤلاء وعوائلهم يتناولون طعام السحور ويستعدون لاداء صلاة الفجر. ورأى المواطنون والمهتمون بقضايا حقوق الانسان في هـــذه السياســـة تكريســـا للعهد القمعي الاسود وبداية سيئة للقرن الجديد، وتناقضا واضحا مع ما جاء في خطاب الامير الشهر الماضي.

● وتجـــدر الاشارة الى ان الحكومة منعت نادي العروبة من اقامة ندوة كان قد أعـــلن عنها حول حقوق الانسان، وكان مخططا للندوة ان تنعقد في ٢٩ ديسمبر

الماضي بمشاركة سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان بمجلس الشورى المعين. ونشر الاعلان عن الغاء الندوة في الصحف المحلية بدون ذكر سبب ذلك الالغاء. وكانت الحكومة قد منعت تلك اللجنة من الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الانسان في العاشر من ديسمبر الماضي، ومنعت الصحافة المحلية من الاشارة من قريب او بعيد الى تلك المناسبة او الى خطاب السيد كوفي عنان حولها.

● وبعد هذه التطورات السلبية بدأ المثقفون البحرينيون في دراسة الخطاب الاميري لعلهم يجدون فيه ما يبعث الامل في نفوسهم بعد ان رأوا استمرار الحكومة في سياساتها القمعية. وقال بعضهم ان ما يقوم به الامير من مبادرات يقع في اطار التعاطي مع ذيول الازمة ولا يمس جوهرها. فتزويج ١٠٠٠ أعزب مشروع خيري جيد ولكنه خارج اطار المطالب الشعبية التي تهدف لاقامة دولة القانون المؤسسة على دستور البلاد والمشاركة السياسية عبر انتخاب المجلس الوطني. ويشعر بعض هؤلاء المثقفين ان هناك امورا مبطنة حتى في الامور التي تضمنها الخطاب الاميري. ويشيرون الى مشروع "اعطاء الجنسية البحرينية لمن يستحقها". ويرون في ذلك محاولة جادة لفرض التغيير الديمغرافي على البلاد تحت غطاء منح الجنسية لمن يستحقها. ومستحقو الجنسية، من وجهة نظر جهاز التعذيب، هم العاملون في جهاز الامن وقوة الدفاع، وليس ابناء البحرين من ذوي الاصول الفارسية المولودين فيها أبا عن جد. وزاد من شكوك هؤلاء ما أعلن قبل يومين عن منح الجنسية البحرينية لـ ٢٦ شخصا. وقد نشرت الصحافة المحلية صور بعض هؤلاء بأحجام صغيرة لاخفاء معالمهم، بدون ذكر اسماء اي منهم. ولكن المواطنين لاحظوا ان عددا منهم موظفون بقوة الدفاع ووزارة الداخلية. وكان راشد بن خليفة آل خليفة، وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات قد أعلن ان سياسة "منح الجنسية البحرينية لمستحقيها" سوف تستمر في التنفيذ في الاسابيع المقبلة.

● ومن جهة اخرى ذكرت مصادر مطلعة ان الحكومة قررت منع عدد من دور النشر اللبنانية من المشاركة في معرض الكتاب القادم الذي سوف يقام في البحرين، برغم انها دفعت اجور المشاركة في المعرض. وقالت هذه المصادر ان ذلك الاجراء يهدف لمنع دخول بعض الكتب الدينية التي تتعلق بالعبادات.

وكانت السلطات قد منعت مؤخرا دخول بعض الكتب التي اعتاد المواطنون على اقتنائها عبر السنين.

● وعلى صعيد آخر علم ان ايان هندرسون قام مؤخرا بزيارة الى بريطانيا لقضاء فترة اعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية. وقد أجرت المحطة الرابعة البريطانية مقابلة معه سوف تبث هذا المساء. وهناك شيء من الاهتمام الاعلامي بقضية هندرسون بسبب ملفه الطويل في مجال انتهاكات حقوق الانسان. ويتم تداول القضية بالتساؤل عما اذا كان يجب اعتقاله كمجرم ضد الانسانية.

٦ يناير

● سجل دعاة الحق وناشطو حقوق الانسان انتصارا اعلاميا كبيرا بوضع ايان هندرسون على قائمة المطلوبين للعدالة الدولية بتهم ارتكاب جرائم ضد الانسانية. فقد كان الخبر الاول في النشرة الاخبارية الرئيسية للقناة الرابعة البريطانية Channel ٤ الليلة الماضية تغطية لقضية ايان هندرسون والتهم الموجهة اليه بادارة جهاز امني يمارس التعذيب كسياسة ثابتة. وجاءت التغطية الاخبارية بعد اكتشاف وجود هندرسون في بريطانيا لقضاء اجازة اعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية. واهتمت الجهات الاعلامية والحقوقية بمتابعة هندرسون وجمع الادلة الكافية لادانته فيما لو تم اعتقاله وقدم الى المحاكمة. وقضى هندرسون اجازته مع زوجته، ماري، بمنزل بمقاطعة "ديفون". واستطاع فريق عامل بالقناة التلفزيونية المذكورة مقابلة هندرسون بمنزله ومساءلته عن جهاز التعذيب الذي اداره منذ اكثر من ثلاثين عاما. وانكر هندرسون ممارسة التعذيب في سجون البحرين، وقال ان الحديث عن التعذيب "أمر مضحك". وأعدت التقرير الصحافية سارة سبيلر التي ذهبت الى البحرين سرا قبل اربعة شهور ضمن فريق اعلامي تابع للقناة الرابعة، وسجل الفريق افادات عدد من ضحايا التعذيب بينهم امرأة وطفل. واشتمل التقرير الذي بثته المحطة المذكورة الليلة الماضية على مقابلة مع كين بيرتشيس، عضو البرلمان البريطاني وصديق حكومة البحرين. وأقر بيرتشيس بضرورة "مساءلة" هندرسون الذي التقى به قبل ثلاث سنوات لمدة ٤٠ دقيقة على حد قوله، ووصفه بأنه "عنصري"، ولكنه كرر هجومه على

اللورد ايفبوري بسبب نشاطه في مجال حقوق الانسان في العالم. واشتمل التقرير كذلك على مقابلة مع احد اعضاء حركة احرار البحرين، الذي طالب باعتقال ايان هندرسون باعتباره مسؤولا عن جهاز التعذيب في البحرين. وقال انه قبل مجيء هندرسون في ١٩٦٦ ليس هناك ما يؤكد ممارسة التعذيب كسياسة ثابتة في السجون، وانما تكرس بعد ذلك. وتمنى ان تقوم المؤسسات الحقوقية والانسانية بملاحقة مهندس التعذيب في البحرين.

● ولاحظ المراقبون نجاح الجهود التي بذلت لملاحقة هندرسون حيث اصبحت قضيته تطرح بجانب قضية بينوشيه والمجرم النازي كونراد كاليجيس الذي تبذل جهود كبيرة لاعتقاله في بريطانيا. وطرحت قضية هندرسون الليلة الماضية في هذا الاطار، الامر الذي يعتبر خطوة كبيرة على طريق الجهود لتقديمه لمحاكمة دولية عادلة. ورأى هؤلاء أن الاوان قد حان لإكمال ملفات التعذيب الخاصة بالجلادين المعروفين مثل عادل فليفل وخالد المعاودة وخالد الوزان وغيرهم. وقالوا ان معاهدة منع التعذيب تلزم الموقعين عليها باعتقال المعذبين ومحاكمتهم، وان حكومة البحرين، اذا كانت صادقة في توقيعها المعاهدة، ملزمة باعتقال هؤلاء ومحاكمتهم كمجرمين ضد الانسانية. ووجهت المعارضة نداء الى ضحايا التعذيب في البحرين كتابة افاداتهم الكاملة بشكل مفصل خصوصا حول اشكال التعذيب الذي لاقوه في الزنزانات على ايدي هؤلاء.

● ونشرت صحيفة "الاندبندنت" في عددها الصادر هذا اليوم مقالا بعنوان: "بريطانيا تفشل في اعتقال رئيس التعذيب في البحرين". وجاء في المقال ان هندرسون قضى اجازة رأس السنة الميلادية في اجازة خاصة في بريطانيا بدون ان يتعرض للاعتقال. واشارت الى ظهور ادلة جديدة على وجود حالات كثيرة من التعذيب ارتكبت على ايدي رجاله بمعرفته. واضافت ان هناك شواهد على ممارسته التعذيب شخصيا بحق مواطنين بحرينيين. ونسبت اليه قوله ان قصص التعذيب من صنع المعارضين البحرينيين وليست حقائق. ولكنه فشل في الاجابة على التساؤلات حول استشهاد ضحاياه مثل نوح خليل آل نوح وسعيد الاسكافي والسيد علي أمين محمد وغيرهم ممن استشهد تحت التعذيب. وفشل هندرسون في تشكيل اية لجنة لتقصي الحقائق في ما يتعلق بدعاوى التعذيب.

وقـــالت الصـــحيفة: "في ضوء خلفية الاختلاف حول معاملة ديكتاتور تشيلي وكونـــراد كاليجيس فان هذه القضية تكشف حالة التشوش في وزارة الداخلية حـــول من الذي يمكن اعتقاله فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان". ونسبت الصـــحيفة الى منظمة "ريدرس" التي تهتم بضحايا التعذيب قولها: "عندما وقعت بريطانيا على معاهدة منع التعذيب الدولية فانها الزمت نفسها بتقديم من يشتبه في ممارســـته التعذيب الى المحاكمة عندما تطأ أقدامهم حدودنا". ومضت الجريدة الى القـــول ان هـــناك حـــركة شعبية دائبة في البحرين لاعادة العمل بدستور البلاد والمجـــلس الوطـــني الذي تم حله في العام ١٩٧٥، وان "جهاز الامن في البحرين تحـــت ادارة ايان هندرسون لعب دورا محوريا في منع عودة الديمقراطية". وقالت الصـــحيفة ان هـــناك ادعاءات بدور جهاز الامن في قتل المعارضين في السجون واعـــتقال الاطفـــال وقد كشف برنامج القناة الرابعة في نوفمبر شيئا من ذلك. ونســـب المقال الى زوجة هندرسون قولها ان الحديث عن التعذيب رائج في العالم العـــربي وان هندرســـون عمـــل عـــلى منع التعذيب. ولاحظ المراقبون ان ايان هندرسون ما يزال يفكر بعقلية الاستعمار القديمة التي تنظر الى الآخرين باستعلاء وعنصـــرية. وبلغ به التمادي في هذا الجانب الى قول ما يلي: "عندما يطلب طفل عربي حلاوة من ابيه ويرفض الاب اعطاءه يقول الطفل: لقد عذبني أبي".

٧ يناير

● أكـــد الســـيد جـــاك سترو، وزير الداخلية البريطاني، يوم امس ان الشرطة الـــبريطانية تحقق في ملف ايان هندرسون ازاء التهم الموجهة اليه باعتباره مهندس الـــتعذيب في الـــبحرين. وقـــال الوزير في مقابلة مع القناة الرابعة التلفزيونية ان هندرســـون غادر البلاد حسب علمه. غير ان مصادر اخرى قالت ان هندرسون ما يزال في منزله بمقاطعة ديفون الواقعة في جنوب غرب بريطانيا. وكان قد وصل الى الـــبلاد قـــبل رأس السنة الميلادية لقضاء اجازة خاصة. وقام فريق من القناة التـــلفزيونية المذكـــورة بمقابلـــته وبثت المحطة تقريرا خاصا بهندرسون الليلة قبل الماضـــية. واســـتمر الاهـــتمام الاعلامي بهذه القضية على المستويات السياسية والاعلامية. فقد بث راديو لندن المحلي يوم امس تقريرا خاصا حول القضية نقلا

عـــن القـــناة الرابعة. وبثت الخدمة الدولية لهيئة الاذاعة البريطانية ضمن برنامجها "العـــالم هذا اليوم" تقريرا خاصا حول هندرسون ومقابلة مع احد اعضاء حركة احرار البحرين. وفي هذا اليوم نشرت الصحف البريطانية تصريح وزير الداخلية.

● وفي عددهـــا الصادر هذا اليوم نشرت صحيفة "التايمز" اللندنية مقالا بعنوان: "رئيـــس الجواســـيس الـــبريطاني في تحقيق حول التعذيب"، وجاء في المقال ان الاتهامـــات الموجهـــة لهندرســـون له اصـــبحت امام المحققين. واكد الوزير ان هندرسون "مواطن بريطاني.. وأعلم ان التهم اصبحت مادة للبحث من قبل قسم الجـــريمة المـــنظمة الـــتابعة لشرطة لندن". وقالت الصحيفة ان منظمات حقوق الانسان رحبت بالتحقيق في قضية هندرسون الذي "اتهم بالاشراف على تعذيب الناشطين من اجل الديمقراطية. ويقول الضحايا ان رجال الكولونيل (هندرسون) اســـتعملوا اســـاليب مثل قلع الاظافر وتسليط الكلاب المتوحشة على السجناء والاعـــتداء الجنســـي على المعتقلين". وذكرت الصحيفة كذلك انه طبقا لقانون ١٩٨٨ فـــان بريطانيا مسؤولة عن اعتقال ومحاكمة اي شخص متهم بالتورط في الـــتعذيب في اي مكـــان مـــن العالم. ونسبت الصحيفة الى ناطقة باسم جهاز الشـــرطة قولهـــا: "لقد استلمنا اوراقا تدعي التعذيب وهي تفحص الآن من قبل ضباط من مجموعة الجريمة المنظمة". كما نشرت صحيفة "الاندبندنت" هذا اليوم خبرا طويلا حول تصريحات وزير الداخلية البريطاني.

● ورحـــبت مـــنظمة العفـــو الدولية يوم امس بالتحقيق في الاتهامات الموجهة لهندرســـون حول التعذيب، وقالت "ان ذلك هو اقل ما هو مطلوب في الوقت الحاضـــر". واهتمت وسائل الاعلام البريطانية والدولية بهذه القضية بشكل ملفت للنظر. فقد بثت محطات "راديو ٤" و "راديو ٥" تقارير مفصلة حول الموضوع يـــوم امس. وبثت وكالات الانباء الدولية الخبر بشيء من التفصيل ومنها وكالة رويـــتر ووكالـــة الاسوشـــيتد برس. و "برس أسوسييشن". واهتمت الصحافة البريطانية الاخرى بالقضية وهي تتابع ذيولها وتبحث فيها بعمق.

● ونشـــرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا طويلا عـــلى الصفحة الاولى بعنوان: "مطالبة بريطانيا باعتقال رئيس المخابرات البحريني الســـابق هندرســـون، أسوة ببينوشيه". واحتوى المقال على شيء من التفصيل

للاتهامـــات الموجهة لهندرسون وملخص لما جاء في تقرير القناة الرابعة. وجاء في المقـــال: "تعـــود علاقة هندرسون بالتعذيب الى سنوات الستينات وعام ١٩٧٥ حينما ألغي البرلمان في البحرين واتخذت الحكومة اجراءات ضد دعاة الديمقراطية. وفي هذه الفترة تحدثت الكثير من التقارير عن تورط الامن الخاص البحرين الذي يترأسه هندرسون بتعذيب المعارضين وأفراد عائلاتهم بمن فيهم الاطفال، وبمنع اية محـــاولات لعـــودة الديمقراطية الى البلاد". ويعتبر مقالا موثقا وحافلا بالمعلومات القيمة.

٨ يناير

● اســـتمرت قضية التحقيق في الجرائم التي ارتكبها ايان هندرسون تحظى باهتمام المراقبين والجهات السياسية والاعلامية والقضائية. فقد أصدرت منظمة العفو الدولية امـــس بيانا رحبت فيه بتلك الخطوة وطالبت الحكومة البريطانية بتقديمه الى المحاكمة اذا توفـــرت لـــدى الشرطة ادلة كافية لادانته. وجاء في البيان ما يلي: "ان اعلان الحكومـــة الـــبريطانية بان مواطنا بريطانيا متهما بلعب دور رئيسي في التعذيب في الـــبحرين يجري التحقيق في ملفه خطوة نرحب بها باتجاه العدالة. لقد كان الميجور جنرال (رتبة بحرينية) ايان هندرسون، ٧١، مسؤولا بجهاز المخابرات البحرينية منذ ١٩٦٦، حيـــث صعد الى منصب نائب ومدير الجهاز حتى تقاعده الذي اعلن عنه قبل عامين. وكان في اجازة في بريطانيا منذ نهاية ديسمبر ١٩٩٩. ان جهاز الامن SIS وبقيـــة اجهزة الامن في البحرين، ومن بينها دائرة التحقيقات الجنائية مسؤولة مـــنذ سنوات كثيرة عن انتهاكات فظيعة لحقوق الانسان. وقد ذكرت اسماء عدد مـــن موظفـــي جهاز التحقيقات الجنائية والامن بشكل منتظم في افادات المعتقلين السياسيين السابقين خصوصا في ما يتعلق بالتعذيب خلال التحقيق. وبالرغم من ان الـــتعذيب ممـــنوع وفقا لدستور البحرين، فقد استعمل بشكل منتظم مع السجناء السياســـيين في الماضـــي، خصوصا في منتصف التسعينات. واكثر طرق التعذيب اســـتعمالا تشـــمل الضرب المبرح بالكابلات الكهربائية على الظهر وارجل القدم والتعـــليق مـــن الاطـــراف وعصب اعين الضحايا مع ربط ايديهم وراء ظهورهم وإبقـــائهم واقفـــين ســـاعات طويلة مع الاعتقال الانفرادي الطويل. وعلى مدى

السنوات وثقت منظمة العفو الدولية بشكل واضح انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. واثارت بشكل متكرر قلقها بشأن التعذيب مع السلطات البحرينية ومع الميجور جنرال ايان هندرسون شخصيا منذ ١٩٨٧. وانكرت حكومة البحرين بشكل متكرر استعمال التعذيب في مراكز الاعتقال والسجون ولكن حسب علم المنظمة فانها لم تجر اي تحقيق صحيح في اتهامات التعذيب. ان الحكومة البريطانية ملزمة، طبقا للقانون الدولي باجراء تحقيق في دور هندرسون في استعمال التعذيب في البحرين. فالرئيس الذي يعرف او يجب عليه ان يعرف بان موظفيه يمارسون انتهاكات حقوق الانسان و لم يتخذ اي خطوات للتأكد من معاقبة المسؤولين ووقف الانتهاك، مسؤول كمرتكب للجريمة. وطبقا للقانون الدولي ايضا فان التعذيب جريمة ضد الانسانية عندما ترتكب على نطاق واسع ومنتظم. فاذا وجدت الحكومة البريطانية، بعد التحقيق الاولى، بان لديها ادلة كافية لمحاكمة هندرسون، فعليها ان تطالب بعودته الى المملكة المتحدة للمحاكمة او تتعاون مع اية حكومة مستعدة للقيام بهذه المحاكمة بشكل عادل".

جاء ذلك في الوقت الذي تصاعد فيه الاهتمام بهذه القضية من قبل وسائل الاعلام العالمية والمنظمات الحقوقية الدولية. وهناك متابعة دقيقة لمجريات التحقيق مع بروز ادلة جديدة تدين هندرسون بصفته مهندس التعذيب في البحرين. وطبقا لبعض الافادات فان ما ارتكب من تعذيب على مدى الثلاثين عاما الماضية يتجاوز التصورات. وتؤكد الادلة المتوفرة ان هندرسون كان على علم كامل بما يجري من تعذيب، وعلى اتصال دائم مع عادل فليفل وخالد الوزان وبقية المعذبين، وانه لم يمنع واحدا منهم قط بالتوقف عن التعذيب. وما يزال التعذيب معمولا به حتى اليوم. وأقر هندرسون بانه ما يزال مرتبطا بوزارة الداخلية بشكل مباشر حيث انه مستشار للوزير. وعندما طرح عليه احد الصحافيين اسئلة حول استشهاد سعيد الاسكافي والسيد علي امين محمد ونوح خليل آل نوح رفض التعليق على ذلك وأنهى المقابلة على الفور. واكد عنصرية هندرسون حتى اصدقاء حكومة البحرين، ومن بينهم كين بيرتشيس الذي تنفق حكومة البحرين على زياراته المتكررة الى البلاد. وكشفت المقالات التي نشرتها الصحافة في اليومين الماضيين حالة نادرة من العنصرية حيث يبدو كرهه للعرب واضحا من خلال

تصـــريحاته وامثلته التي يستعملها. ويتوقع استمرار الاهتمام بقضيته خصوصا انه ســـوف يبقى في بريطانيا حتى ٢٠ يناير، ما لم يرغم على الفرار منها قبل ذلك. وناشـــدت المعارضة كل ضحايا التعذيب في البحرين الاستفادة من هذه الفرصة الـــنادرة لاعـــداد افـــاداتهم بالتفصيل في أسرع وقت ممكن لتقديمها الى الشرطة البريطانية بالطرق القانونية.

١٠ يناير

● نشـــرت صحيفة "صنداي هيرالد" في عددها الصادر يوم امس (الاحد ٩ يناير ٢٠٠٠) مقالا طويلا ومهما بعنوان: "جزار البحرين لن يستطيع الاختفاء ابدا". وجـــاء في المقال شيء من التفصيل حول الاتهامات الموجهة الى ايان هندرسون بادارة جهاز تعذيب وحشي منذ اكثر من ثلاثين عاما. وقال كاتب المقال السيد نيـــل ماكـــاي ان هندرســـون نصـــب امام منزله يافطة مكتوبا عليها "احذروا الكلاب"، واعتبر ذلك "انعكاسا لروح الدعابة القاتمة وغير الانسانية التي يمتلكها اولـــئك الذين سمحوا لانفسهم بملامسة الشر". وجاء في المقال المتكون من اكثر من ٢٠٠٠ كلمة ان هندرسون "متهم بالاشراف على القمع الذي تمارسه الدولة بشكل واسع والتعذيب وقتل دعاة الديمقراطية في المشيخة. وقد ارتكب عملاؤه كمـــا كـــبيرا من الانتهاكات بحق المعارضين ومن بينها قتل المعتقلين واغتصاب المحـــتجزين واستعمال الصعق الكهربائي لسحب الاعترافات". وقال انها ليست المرة الاولى التي يزور فيها بريطانيا ولكن توقيت الزيارة هذه المرة كان سيئا لانها تزامـــنت مع قضية مجرمي الحرب النازيين المثارة في بريطانيا. وقدم المقال خلفية تاريخية لهندرسون قبل ان يصبح رئيسا لجهاز التعذيب في البحرين. وقال ان لدى الصحيفة وثائق تثبت ان بريطانيا "تواطأت في قمع المعارضين البحرينيين". وقال ان كـــلا من انطوني بارسونز، المعتمد السياسي في البحرين في الستينات ومايكل ويـــر، المســـؤول بالدائرة العربية بالخارجية البريطانية آنذاك أقنعا الامير بتوظيف هندرســـون. وقال ان الحكومة البريطانية زودت البحرين بأسلحة ودربت افراد جهـــاز الامـــن وقوة الدفاع والحرس الوطني، وهي الجهات المتهمة باطلاق النار على المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية. وقال كذلك ان الجهاز الحاكم متهم بجرائم

القتل خارج القانون وإبعاد المعارضين قسرا، والاعتداء الجنسي على المعتقلين والاعتقال التعسفي. وقال انه في يوم الخميس الماضي كان هندرسون يسخر مبتسما ممن يتحدث عن محاكمته بتهم التعذيب، ولكن الابتسامة فارقت شفتيه عندما صرح وزير الداخلية، جاك سترو، بان ملفه بأيدي الشرطة. وعلق على ذلك بقوله: "هذا ما أتوقعه من هذه الحكومة". واكد المقال ان عمليات الامن الداخلية لا تتم الا بموافقته، ويجري تنفيذها تحت اشراف الضباط البريطانيين الذين وظفهم هندرسون في الرتب العليا للقسم الخاص.

● وعلى صعيد آخر استمرت العمليات الاحتجاجية في الايام القليلة الماضية في اطار العمل السلمي لتحقيق المطالب الشعبية وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. فقد شوهدت يوم امس اطارات السيارات وهي تحترق على الشارع العام بمنطقة كرزكان، وشوهدت اعمدة الدخان تتصاعد بكثافة منذ الصباح الباكر. كما شوهدت بمنطقة كرانة شعارات دستورية كثيرة خصوصا يوم العيد. وكانت آثار الفرحة بادية على وجوه المواطنين وهم يقرأون هذه الشعارات، خصوصا بعد انتشار أخبار التحقيق في ملف هندرسون من قبل الشرطة البريطانية. واكدت التقارير ان الفرحة كانت بادية على وجوه المواطنين بعد انتشار خبر هندرسون. وتمنى الموطنون ان يستمر التحقيق الدولي في جرائم بقية المعذبين خصوصا دونالد برايان وديفيد داربي وعادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة. وناشدت المعارضة المواطنين الاستمرار في كتابة افاداتهم بشكل مفصل حول معاناتهم في غرف التعذيب للاستفادة منها وفق القانون الدولي. وفي مساء امس الاول شوهد حريق احتجاجي على شارع البديع بالقرب من منطقة السنابس. وكانت هناك حرائق اخرى بالقرب من منطقة جد الحاج على شارع البديع.

● وعلم من جهة اخرى ان الحصار المفروض على منطقة بني جمرة استمر في اليومين الماضيين بشكل اكثر كثافة. ولما ذهب وفد من لجنة العريضة الشعبية يوم امس الاول لزيارة الشيخ الجمري بمناسبة العيد منعوا من دخول المنزل واخبرهم احد الضباط بمنعهم من دخول منزل الشيخ والا تعرضوا للاعتقال. وكان الوفد مكونا من السادة علي قاسم ربيعة والشيخ عيسى الجودر والسيد ابراهيم كمال

الديـــن. وعـــلم ان قوات الشغب قامت ببناء بيوت خشبة لهم في مناطق التفتيش بمـــنطقة بني جمرة في المنطقة المحيطة بمنزل الشيخ الجمري. وعلم من جهة اخرى ان جهـــاز التعذيب كثف مؤخرا من الضغط على المعتقلين خصوصا خلال الزيارات العائلية. ويتم تفتيش السجين خمس مرات في كل زيارة وخلع جميع ملابسه ما عدا الازار.

١١ يناير

● مع انتشار خبر التحقيق في ملف ايان هندرسون من قبل الشرطة البريطانية بين المواطـــنين في البحرين سادت موجة من الفرح والاستبشار، وعبر المواطنون عن ذلـــك بوسائلهم السلمية المتحضرة. فقد خرج الليلة الماضية عدد من المواطنين في تظاهـــرة صـــغيرة بالقرب من الاشارات الضوئية بمنطقة الديه رافعين الشعارات الوطنية. وكان من بين تلك الشعارات "شكرا للقناة الرابعة لكشف هندرسون". واســـتمرت التظاهرة فترة محدودة ثم تفرق المشاركون فيها عندما توجهت قوات التعذيب الى المنطقة. وانتشرت الشعارات المنددة بهندرسون في عدد من المناطق، ولوحظ اهتمام شعبي كبير بالقضية. وقالت مصادر مطلعة ان القلق أصبح يسود اجواء وزارة الداخلية خصوصا العاملين من موظفيها في مجال التعذيب مثل عادل فـــليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعدنان الظاعن وغيرهم. وعلم كذلك ان كـــلا مـــن دونالد برايان وديفيد داربي، وكلاهما من المعذبين المعروفين، يشعران بقـــلق شـــديد خصوصـــا بعد ان بدأت ملفات التعذيب تتكشف شيئا فشيئا. وذكـــرت مصـــادر حقوقية ان اسميهما وردا على لسان عدد من الضحايا. ومن الاوصـــاف الـــتي عرف بها دونالد برايان انه "يتلذذ بالتعذيب sadist ويمارس تعذيـــب البحريـــنيين بأبشـــع الاساليب". وقالت المصادر كذلك ان مسؤولي التعذيب منقسمون على انفسهم الى فريقين: الاول يرى ضرورة ممارسة المزيد من الـــتعذيب بحق الضحايا الى الدرجة التي تمنعهم من الادلاء بأية شهادة للمحققين الـــبريطانيين، والآخر يتجه لتحسين صورته لدى الضحايا والتقرب اليهم لتفادي الـــتهم الموجهـــة اليهم كمعذبين. وحذرت جهات قضائية كلا من هندرسون ودونالد برايان على وجه الخصوص، من عواقب وخيمة اذا كثفا تعذيبهما لأبناء

البحرين.

● وأصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب نداء عاجلا حول استمرار الاعتقالات في البحرين. وقالت المنظمة ان عددا من الاطفال اعتقل الشهر الماضي من بينهم: السيد مرتضى السيد سلمان،١٤، وحسين عيسى عطية،١٤، محمد خليل ابراهيم محمد، ١٧. وناشدت المنظمة وقف الاعتقالات التعسفية للاطفال والتحقيق لمعرفة مرتكبي تلك الجريمة. وأصدرت المنظمة كذلك مناشدة عاجلة حول اعتقال المواطنة حليمة سديف التي ما تزال رهن الاعتقال والتي اخبرها المعذبون انها ستبقى في السجن ثلاثة شهور متواصلة عقابا لها على مطالبتها باعادة العمل بدستور البلاد. وقالت ان امرأتين اخرتين اعتقلتا يوما واحدا وعذبتا وهما فاطمة سلمان مكي سلمان،٢٤، وآسية عبد العزيز اسماعيل، ٢٠. وطالبت المنظمة اطلاق سراح حليمة والتحقيق في جريمة اعتقالهم وتعذيبهم.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر هذا اليوم مقالا مهمة للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: "هندرسون رمز لمرحلة قاتمة في تاريخ البحرين المعاصر". وجاء في المقال "انه يتحمل مسؤولية كل الانتهاكات الفظة والخطيرة لحقوق الانسان منذ ان تسلم مسؤولية القسم الخاص عام ١٩٦٦ في البحرين.. لقد دشن عهده عام ١٩٦٨ بشن حملة كبيرة ضد مناضلي جبهة التحرير الوطني البحرينية، ولم يتردد عن استخدام كل اساليب التعذيب ضد المناضلين... واتبع ذلك بحملات متكررة ضد مناضلي الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني عام ١٩٧١ و ١٩٧٢و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ اثر حل المجلس الوطني". وواصل كاتب المقال قوله: "منذ الانتفاضة الشعبية التي طالبت باعادة العمل بالدستور عام ١٩٩٤ وضع هندرسون على عاتقه مهمة توجيه الضربات الشرسة الى مناضلي الحركة الاسلامية وتمزيق المعارضة بسياسة التمييز الطائفي، واستشهد تحت التعذيب او برصاص الشرطة اكثر من ثلاثين مناضلا واستقبلت السجون عشرات الآلاف من المعتقلين، وكانت الابشع في التاريخ المعاصر للبحرين". واكد المقال "لا يستطيع هندرسون ان يدعي بانه لم يعذب احدا، او لم يقتل احدا او لم يبعد احدا، فكونه المسؤول الاول عن جهاز الامن في البحرين طيلة الثلاثين عاما ونيف الماضية فانه يتحمل المسؤولية عن كل الجرائم التي

ارتكـــبها كل شخص مارس التعذيب او القتل من موظفي اجهزة الامن واذا لم يكـــن مســـؤولا فاننا نتحداه ان يلقي القبض على مجرمين من امثال عادل فليفل وخـــالد الـــوزان". وطالب الكاتب بقوة: "اذا كان العهد الجديد يريد ان يضع الـــبحرين عـــلى عتبة مرحلة جديدة كل الجدة فعليه ان يرمي بالطاقم القديم الى المزبلة وبالتحديد رئيس الوزراء. واذ ا كان العهد الجديد يريد ان يتبرأ من الجرائم الـــتي ارتكبت في عهد والده تماما كما يقوم بذلك الملك محمد السادس بشجاعة كـــبيرة فـــان عليه ان يفتح ملفات القتل والتعذيب والجرائم التي ارتكبت طيلة الثلاثين عاما ونيف من عهد هندرسون، وليساعد العدالة البريطانية في وضع هذا المجرم في المحل الذي يستحقه: قفص الاعتقال للمحاكمة العادلة". وناشد الكاتب ضحايا التعذيب الادلاء بشهاداتهم قبل فوات الاوان.

١٢ يناير

● اعتقـــلت يوم امس المواطنة الشابة حليمة حسن سديف، ٢٠ عاما بعد خمسة ايـــام مـــن اطـــلاق سراحها. وكانت قد اعتقلت عشية عيد الشهداء بعد بضع ســـاعات عـــلى خطاب الامير الذي وعد فيه بتحسين الاوضاع السيئة. وجاء اطـــلاق ســـراحها الاسبوع الماضي مقابل كفالة قدرها ٦٠٠ دينار (١٥٠٠ دولار)، واعتقلت مجددا بدون مبرر.

واستمرت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية ومعها التعذيب الوحشي. ففـــي يوم الاحد الماضي (٩ يناير) اعتقل من منطقة توبلي كل من السيد اسماعيل الســـيد عـــلي السيد اسماعيل، ٢١ (اعتقل سابقا لمدة ستة شهور) وعيسى علي الهـــندي، ١٦. واعتقل من منطقة اسكان جدحفص في الساعات الاولى من يوم ٧ يـــناير يـــناير كل من الطفل احمد منصور المتوج، ١٥ (يقبع حاليا في غرف الـــتعذيب بسجن الاحداث)، حسين الشمطوط، ١٦، حسين سعيد الزبيل، ١٧ (اعتقل سابقا وتعرض مترله هذه المرة للتفتيش الدقيق). ومن منطقة المصلى اعتقل في ٥ يناير كل من عبد الفتاح احمد حسن البني، ٣٠، واخويه عقيل ونبيل، ١٧ بالاضـــافة الى شخصين آخرين. وقد أفرج عن عبد الفتاح في اليوم التالي بعد ان تعـــرض لضـــرب وحشـــي جدا مع اخيه عقيل. ولا يزال نبيل رهن الاعتقال.

واعـــتقل مـــن مـــنطقة عالي الشاب حسين الشغل بينما كان يسير في الشارع. وكـــانت ســـيارة تابعة لجهاز التعذيب تتحرش به وتصدمه بشكل استفزازي، وعندما استنكر هذا العمل العدواني تم تقييده وسيق إلى إحدى غرف التعذيب. وكـــان ايـــان هندرسون قد درب عملاءه على استفزاز المواطنين والتصرف في البلاد وكأنهم هم الحكومة. وعلم ان دونالد برايان، المعذب البريطاني الشهير، قد أمـــر باســـتدعاء المواطن الشاب علي أكبر من منطقة اسكان عالي، الذي كان معـــتقلا سابقا و لم يفرج عنه الا مؤخرا بعد ان قضى حكما ظالما بالسجن خمسة اعوام متواصلة. وتم استدعاء هذا الشاب مرتين مؤخرا تعرض للتعذيب الوحشي خلالها وعلق من رجليه ويديه قبل ان يطلق سراحه.

● وذكرت مصادر مطلعة ان هذه الاعتقالات جاءت على خلفية فعاليات سلمية في ايـــام العيـــد، حيث شوهدت الشعارات الدستورية في مناطق كثيرة وتوجه المواطـــنون الى قـــبور الشهداء لقراءة القرآن. ومن بين الشعارات: "سلام على الشـــهداء الذين مزقهم الرصاص الخليفي"، "لن نطلب منكم تزويجنا وانما نطالب بحقوقنا المشروعة"، "عيدنا يوم انتصارنا"، "الى متى الانتظار وكرامة المرء تهان؟".

● وعـــلم كذلـــك ان جهـــاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف هندرســـون يرفض الافراج عن الشاب السيد ياسر السيد مرهون السيد سلمان (مـــن مـــنطقة الشاخورة) برغم تبرئته من قبل محكمة امن الدولة. وكانت هذه المحكمـــة السيئة الصيت قد عقدت جلستين لمحاكمة هذا الشاب وأقرت براءته، ولكنه ما يزال معتقلا.

● وكـــانت الجهـــات الحقوقية الدولية والمعارضة البحرينية قد ناشدت ضحايا الـــتعذيب توثيـــق معانـــاتهم وما حدث لهم من تعذيب وتقديمها كإفادات ضد مهندس التعذيب في البحرين، ايان هندرسون، وعملائه وخصوصا دونالد برايان وعـــادل فـــليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعبد السلام الانصاري وعدنان الظـــاعن. وتكـــرر المعارضة مناشدتها هذه للمواطنين في اطار هدفها المعلن وهو تطهـــير الـــبلاد مـــن التعذيب ومرتكبيه بالوسائل القانونية واقامة دولة القانون. وتتصـــاعد الحمـــلة على حكومة البحرين للعمل وفق معاهدة منع التعذيب التي تـــلزمها باعتقال المتهمين بالتعذيب ومحاكمتهم. وما تزال الشرطة البريطانية تحقق

في ملف التعذيب لايان هندرسون.

● أخي المواطن: هل اعتقلت وعذبت في الفترة ١٩٦٦ - ٢٠٠٠؟ هل تود ان تـــرى جلاديـــك امـــام القضاء الدولي؟ الرجاء تقديم شهادتك التفصيلية حول معانـــاتك مع ذكر اسماء من عذبوك وأشكال التعذيب عملا بقوله تعالى: "ومن أظـــلم ممن كتم شهادة عنده من الله"، "ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه".

١٤ يناير

● وقـــع عدد من ضحايا التعذيب البحرينيين عريضة رفعوها الى صحيفة "اخبار الخـــليج" موجهة الى رئيس الوزراء يشتكون فيها من إصرار وزارة الداخلية على مـــنعهم من العودة الى اعمالهم. وكان الاعلام المحلي قد ادعى بان رئيس الوزراء امر باعادة جميع المعتقلين الى اعمالهم بعد اطلاق سراحهم، وتبين لاحقا ان ذلك الادعـــاء ليس له مصاديق عملية. فهناك اعداد كبيرة من المواطنين الممنوعين من العـــودة الى اعمالهم، وان جهاز التعذيب يمارس سياسة الانتقام من الناشطين في مجـــال العمل لاعادة العمل بدستور البلاد بمحاربتهم في ارزاقهم. وتجدر الاشارة الى ان جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون يتبع مباشرة لرئيس الوزراء.

● وعـــلم من جهة اخرى ان شركة طيران الخليج قامت بفصل تعسفي ل ٢٦٤ مهندســـا وفنيا وعاملا من دائرة الصيانة بالشركة. وجاء ذلك القرار ضمن اتفاق بـــين الشركة وشركة الخليج لصيانة الطائرات (جامكو) ومقرها دولة الامارات العـــربية المـــتحدة. وتملك الامارات ٦٠ بالمائة من اسهمها وطيران الخليج ٤٠ بالمائـــة. وســـيتم انشاء شركة جديدة اسمها (جامكو البحرين) من اجل تشغيل الصـــيانة في مطار البحرين، وستملك البحرين ٥١ بالمائة من اسهمها والامارات ٤٩ بالمائـــة. وجـــاء ذلـــك في اطـــار سياسة خصخصة الشركات. وتم سابقا خصخصـــة دائـــرة الحاسوب الآلي في الشركة الى شركة "سيبر" الامريكية، وتم فصـــل ٢٤٠ عاملا. وسيتم حاليا خصخصة كثير من القطاعات في الدولة مثل

ميناء سلمان والنقل العام والكهرباء ودمج شركة بابكو وبنوكو في شركة واحدة، وسوف يتم الاستغناء عن ٣٠٠ عامل بهما. اما بخصوص قضية شركة الخليج فما تزال متفاعلة في الشارع، وتم من قبل وزارة العمل والداخلية منع اجتماع العمال المفصولين في مقر اللجنة العامة يوم الثلاثاء ٤ يناير ٢٠٠٠، حيث يطالب العمال بحقوقهم وتعويضاتهم عن سنوات خدمتهم، والقضية حاليا مرفوعة للمحكمة. وهناك تدخل من قبل الحكومة لسرعة حل القضية لصالح الشركة، وسوف يتم اجتماع موسع للعمال بمقر اللجنة العامة يوم الاحد ١٨/١/٢٠٠٠. وتقوم وزارة الاعلام بمنع اي بيان للعمال في الصحافة المحلية وتفرض تعتيما اعلاميا على قضيتهم.

● وعلى صعيد آخر أصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين بيانا رحبت فيه بقرار الشرطة البريطانية بالتحقيق في جرائم ايان هندرسون. وجاء في البيان: "لقد كانت ممارسة التعذيب في البحرين منذ مدة طويلة موضع قلق بالغ لدى منظمات حقوق الانسان في البحرين والعديد من المنظمات الوطنية والدولية مثل منظمة العفو الدولية ولجنة حقوق الانسان والبرلمان البريطاني، ومنظمة مراقبة حقوق الانسان الامريكية والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب". وذكرت المنظمة في بيانها الموقع باسم امينها العام، عبد الهادي الخواجة، اسماء عدد من ضحايا التعذيب في السجون.

● وفي هذا المجال علم ان الشرطة البريطانية ما تزال تحقق في ملف هندرسون وانها تستلم بشكل متواصل افادات من ضحايا التعذيب. وقالت مصادر مطلعة ان الكثير من هذه الافادات لا يدع مجالا للشك في ممارسة التعذيب كسياسة ثابتة أقرها هندرسون شخصيا وشجع موظفيه على ممارستها. وهناك قصص مروعة لأشكال التعذيب التي مورست بحق ابناء البحرين بمعرفة هندرسون واطلاعه وموافقته ومن بينها قلع الاظافر والكي بالمكاوي الكهربائية والضرب المبرح والاعتداءات الجنسية والتعليق من اليدين او الرجلين والحرمان من النوم وتسليط الكلاب المتوحشة على الضحايا.

● الى كل مواطن ومواطنة: هل اعتقلت وعذبت في الفترة ١٩٦٦ - ٢٠٠٠؟

هــل تود ان ترى جلاديك امام القضاء؟ الرجاء تقديم شهادتك التفصيلية حول معانــاتك، مع ذكر أسماء من عذبوك وأشكال التعذيب عملا بقوله تعالى: "ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمهافانه آثم قلبه".

١٧ يناير

● أكــد وزيــر الداخلية البريطاني في رسالة بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٠ الى اللورد ايفــبوري ان اوراق ايــان هندرسون أصبحت بأيدي جهاز الشرطة البريطاني. وجاء في الرسالة ما يلي: "شكرا على رسالتك التي بعثتها لي بالفاكس في ٢ يناير حــول الاتهامات الموجهة الى ايان هندرسون. وأستطيع التأكيد بان هناك نقطة مركزية ضمن جهاز الشرطة يمكن فيها اجراء التحقيق حول الاتهامات (الموجهة الى بعــض الاشخاص) بارتكاب جرائم خارج المملكة المتحدة في المجالات التي تمــتد اليها سلطتنا القضائية. وعلمت ان مجموعة الجريمة المنظمة في جهاز شرطة لــندن استلمت معلومات حول هندرسون من جهاز شرطة لندن، وهي تبحث القضية". ووقع الرسالة وزير الداخلية، السيد جاك سترو، شخصيا. وبهذا يتأكد ان بامكان ضحايا التعذيب التظلم الى الشرطة البريطانية ضد معذبيهم.

● واستمرت الادلة والافادات الشخصية ضد جهاز التعذيب الذي يشرف عليه ايــان هندرســون تتقاطر على تلك المجموعة من الجهات المعنية. وقال بعض من اطلع على تلك الادلة ان ما احتوت عليه من حقائق اثارت مشاعر الغضب لديه وانــه يفوق ما كان يتصور وجوده من تعذيب وانتهاك لحقوق الانسان في بلد صــغير مثل البحرين. ولوحظ ان اوامر التعذيب تنحدر من هندرسون او دونالد بــرايان الى عدد من ضباط التعذيب ومن بينهم: عادل فليفل (أبو حسن) الذي يســتعمل الغــرفة ٤٩ المعروفة بأنها غرفة التعذيب الاكبر، وعدنان الظاعن (أبو يوسف) الذي يمارس تعذيبه في الغرفة ٤٧. وهاتان الغرفتان صغيرتان بكل منهما طاولــة صغيرة يعلق المعتقل بين الكرسي العادي وطرف الطاولة (وهو التعذيب المعــروف بالفلقة)، والرائد خالد العريفي، والرائد عيسى النعيمي، والنقيب احمد ابوزيد، والنقيب رشيد، وخالد الوزان وخالد المعاودة.

● ومن جهة اخرى مارست الحكومة في الاسابيع الاخيرة سياسة جديدة لاذلال

ابـــناء الـــبحرين واهانـــتهم. فقد عرضت على بعض المعتقلين الذين خرجوا من الســـجن بعد ان انهوا فترات سجنهم بعض الاعمال الوضيعة التي لا تتناسب مع اوضـــاعهم الشخصـــية سواء من حيث الكفاءة او الراتب او مكان العمل، ولما رفـــض بعضهم ذلك "العرض السخي" طلبت الحكومة منهم التوقيع على افادات بانهم رفضوا العمل الذي عرضته عليهم الحكومة.

● وفي اطـــار سياســـة قمع الحريات الدينية منعت الحكومة مؤخرا تداول كتابي "مفـــاتيح الجـــنان" و "ضياء الصالحين" وهما كتابان خاصان بالادعية التي اعتاد المواطنون قراءتها منذ قرون بدون اي تدخل من احد. وقد قرر رئيس الوزراء منع تـــداول هذيـــن الكـــتابين في اطار سياسة الاعتداء على حريات ابناء البحرين. وأصبحت مشاعر المواطنين تغلي بسبب هذا الاجراء الذي يأتي في اطار تكريس القمع كسياسة ثابتة للحكومة.

● وعـــلم كذلك ان الضغط الذي مارسته المعارضة على جهاز التعذيب مؤخرا ادى الى ارغامه على اطلاق سراح المواطنة حليمة حسن سديف التي اعتقلت بعد بضـــع ساعات من خطاب الامير في ١٦ ديسمبر الماضي. وبعد تعذيب استمر ثلاثـــة اســـابيع افرج عنها بكفالة كبيرة بمناسبة العيد واعيد اعتقالها وتقديمها الى محكمـــة امـــن الدولة بتهمة المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطـــني. وأفـــرج عنها قبل يومين بعد صدور بيان من المنظمة الدولية لمكافحة الـــتعذيب. وكـــانت منظمة العفو الدولية قد بعثت رسالة خاصة الى الحكومة الاســـبوع الماضي تطلب منها تفسيرا لاعتقال هذه الشابة. ولما اتضح ان استمرار اعتقال حليمة سوف يفضح "العهد الجديد" صدر قرار من أعلى الجهات الرسمية باطلاق سراحها. وقد لاقت من التعذيب أبشع الاصناف.

١٩ يناير

● في تحـــد صارخ للرأي العام الدولي والمحلي واصلت محكمة امن الدولة السيئة الصيت اعتداءاتها على حقوق ابناء البحرين وحرياتهم. ففي يوم امس الاول اقتيد عـــدد من ابناء البلاد الى هذه المحكمة الجائرة بتهم ملفقة صاغها جهاز التعذيب، ومـــن بينها تهديد امن الدولة والسعى لقلب نظام الحكم. وتكونت المجموعة من

كـــل مـــن: علي مهدي، حسين حيدر، السيد جابر السيد عدنان، عبد الامير العـــرادي، محمود محسن، عقيل جعفر، ويوسف فولاذ. وكان افراد المجموعة قد اعتقلوا في نوفمبر ١٩٩٨، وبقوا في غرف التعذيب بدون تهمة او محاكمة طوال تـــلك الفـــترة. وخـــلال فترة التوقيف تعرض هؤلاء لأقسى أشكال التعذيب لاجبارهم على توقيع اعترافات مزيفة. وأجل القاضي الخليفي المحاكمة حتى ٣١ يـــناير. وتعتبر محكمة امن الدولة تجسيدا حقيقيا لعقلية النظام القهري الذي فرضه رئيـــس الوزراء على البلاد منذ ان حل المجلس الوطني وعلق العمل بالدستور في ١٩٧٥. ووجهـــت انـــتقادات دولية كثيرة لها بسبب افتقارها للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فهي تعتمد اساسا على "الاعترافات" التي تسحب من المتهمين تحت التعذيب، وترفض تقديم شهود للدفاع، وتعقد جلساتها بصورة سرية وتمنع المـــتهمين من حق الاستئناف. وتكون احكامها عادة مرتبطة بالظرف السياسي الذي تعيشه البلاد. ويرى الحقوقيون الدوليون ان استمرار هذه المحاكمات يؤكد استمرار نمط الحكم القديم في ما يسمى "العهد الجديد". وكانت هذه المحكمة قد أنشـــئت متزامنة مع قانون امن الدولة الذي فرضه ايان هندرسون على البلاد في العام ١٩٧٤ والذي رفضه المجلس الوطني فتم حله من قبل رئيس الوزراء.

● وفي اطـــار الحديـــث عـــن ايان هندرسون ، نشرت مجلة The Big Issue الـــبريطانية في عددهـــا الصادر هذا الاسبوع مقالا مهما بعنوان: "اجازة الجزار" وجاء في مقدمة المقال الذي كتبه الصحافي أندرو راول: "الرئيس السابق للشرطة السرية البحرينية السيئة الصيت الذي يواجه اتهامات خطيرة بالتعذيب، اكتشف انـــه يعيـــش في دارتمور، فلماذا لا تعتقله الحكومة؟". وجاء في المقال: "إن هذا الكشـــف جاء بعد اسبوع واحد فقط من السماح لمجرم الحرب النازي، كونراد كـــاليش، الـــذي كان يعيش في بريطانيا بالذهاب الى استراليا بدلا من اعتقاله". وأشار المقال الى ان البرلمان الاوروبي طالب بريطانيا بمحاكمة هندرسون بالاضافة الى مـــنظمات حقوقيـــة عديـــدة. . وعزا المقال الى ناطق باسم وزارة الداخلية البريطانية قوله: "ليس هناك موقف لدينا تجاه ايان هندرسون في الوقت الحاضر". أمـــا الشرطة فقد قال ناطق باسمها للمجلة: "استطيع التأكيد باننا استلمنا اتهامات بالـــتعذيب وهـــي الآن قيد الفحص". وذكر المقال باعتراف هندرسون شخصيا

للمجلة في العام ١٩٩٨ بوجود "تحقيق شديد" مع السجناء في البحرين. وقال ان هندرسون كان يعمل في جهاز الامن الاستعماري البريطاني في كينيا وان آلاف الكينيين قتلوا في انتفاضتهم آنذاك، وان هندرسون أبعد بعد الاستقلال. وقال الكاتب ان "السير أنتوني بارسونز ، المعتمد السياسي في البحرين آنذاك أوكل اليه مهمة ادارة جهاز الامن ... وعلى مدى اكثر من ثلاثين عاما أدار هندرسون جهاز الامن الذي قمع الديمقراطية ومارس التعذيب والقتل". وقالت الصحيفة انها تحدثت مع الكولونيل دونالد برايان، وهو الشخص البريطاني الذي يدير جهاز الامن حاليا في البحرين وانه قال: "ان الاتهامات الموجهة الى هندرسون تقوم على اساس دعاية المعارضين الذين يميلون الى الارهاب... وفي ضوء التحقيقات التي تجريها شرطة لندن فلا أود ان أقول شيئا غير ان الاتهامات باطلة". وسردت المجلة قدرا موثقا من الادلة على ممارسة التعذيب من قبل جهاز هندرسون وبرايان. وقالت ان هندرسون اعترف بانه ساعد على صادرات الاسلحة البريطانية الى البحرين. ونسبت في نهاية المقال الى احد جيران هندرسون في دارتمور قوله: "إنه امر مثير للغضب ان لا تقوم السلطات بعمل شيء ضد هندرسون، حيث يبدو انه قادر على المجيء والذهاب بحرية".

● ومن جهة اخرى حصلت المعارضة على وثيقة من وثائق الخارجية البريطانية حول ابعاد هندرسون من كينيا وهي عبارة عن برقية من نيروبي الى مكتب الكومنولث للعلاقات في لندن بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٦٤. وجاء فيها: "في ما يلي نص تصريح حكومة كينيا الذي صدر في الساعة ١٥،١٥ بتوقيت غيرينتش في ٥ اغسطس (١٩٦٤): لقد صدر الامر للسيد ريتشارد كيش، المراسل الذي حرف خطاب رئيس الوزراء امام حشد يوم الاحد ٢ اغسطس، بمغادرة كينيا وقد ترك البلاد فعلا. وكشفت التحقيقات ان وجود السيد والتر جون ادوارد وايتهيد موظف مدني بوزارة المصادر الطبيعية، والسيد جوردون توماس بيتر هندر، الموظف بدائرة الهندسة لشركة سكك حديد وموانيء شرق أفريقيا، والسيد ايان ستيوارت ماك والتر هندرسون، من دائرة الشرطة، خطر على الامن القومي. وعليه فقد تقرر اعتبارهم مهاجرين ممنوعين وصدرت لهم الاوامر بمغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة، طبقا لأمر موقع من قبل وزير الداخلية، السيد أوجينجا

أودينجا".

١٩ يناير

● الى كـــل مواطن ومواطنة: هل اعتقلت وعذبت في الفترة ١٩٦٦ - ٢٠٠٠؟ هـــل تود ان ترى جلاديك امام القضاء؟ الرجاء تقديم شهادتك التفصيلية حول معانـــاتك، مع ذكر أسماء من عذبوك وأشكال التعذيب عملا بقوله تعالى: "ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمهافانه آثم قلبه".

٢٠ يناير

● عقـــدت يـــوم امـــس جلسة في المحكمة العمالية الثانية بالمنامة حضرها محامي العمال عبد الله عبد الرحمن هاشم ومحامية الشركة، وعدد كبير من العمال. وقد طلب المحامي من القاضي شطب القضية وسحبها وذلك بسبب منع الرأي العام والصحافة في البلاد من قبل جهات رسمية من التطرق الى مأساة العمال المفصولين وعـــدم ايصال قضيتهم العادلة الى الرأي العام باعتبارها قضية مجتمعية تهم الشعب الـــبحرين. وتم شطب القضية لمدة ٦٠ يوما يمكن للمحامي بعدها ارجاعها من جديد وسط. وكان غضب القاضي ومحامية الشركة واضحا. وبعد ذلك تجمهر العمـــال ومحـــاميهم وســـط ساحة المحاكمة وطلب المحامي من وسائل الاعلام والتلفزيون البحريني تسليط الاضواء على القضية واقامة ندوة تتناول قضية العمال المفصـــولين. وخـــرج العمال وأيديهم مشدودة مع بعضها مع أيدي محاميهم الى خارج المحكمة. وقد تجمهر عدد من قوات جهاز التعذيب والضباط لمراقبة ذلك وكـــانوا يهمـــون بالانقضاض على العمال للانتقام منهم. وقال شهود عيان ان موقـــف العمال جسد التلاحم الوطني والشعبي والعمالي العادل. وتطرقت بعض الصـــحف المحـــلية هذا اليوم الى جانب من القضية. وكان ممثلو العمال في ١٩ شـــركة قد أصدروا بيانا تضامنيا مع العمال المفصولين ولكن منعت الصحافة من نشره.

● وقـــالت المصادر ان هناك اهتماما شعبيا واسعا بالتحقيق الذي تقوم به الشرطة الـــبريطانية في قضية ايان هندرسون وجهاز التعذيب الذي أداره على مدى اكثر

مـــن ثلاثين عاما. وما يزال هناك اهتمام اعلامي جيد بهذه القضية حيث اعتبرها المراقـــبون مؤشرا على مدى جدية المجموعة الدولية تجاه حقوق الانسان. ويتوقع صـــدور المـــزيد من التغطيات الاعلامية حولها في الايام القليلة القادمة. وحذرت مصادر قضائية حكومة البحرين ومسؤولي التعذيب التابعين لها من محاولة التدخل للـــتأثير عـــلى مجرى العدالة عبر بعض التصرفات الطائشة مثل التعرض للشهود بالتهديد او الابتزاز، واعتبرت ذلك جريمة ربما تفوق جريمة التعذيب نفسها.

● وعلى صعيد آخر علم ان جهاز التعذيب وافق اخيرا على السماح للجنة حقوق الانســـان التابعة لمجلس الشورى المعين باظهار قدر من المصداقية بعد ان منعها من عقـــد ندوتـــين الشـــهر الماضي. وكان المراقبون قد اعتبروا ذلك المنع بمثابة الفيتو الحكومي على اي نشاط حقيقي للجنة. ويبدو ان الضغط الدولي الذي تجسد ببدء الـــتحقيق في جـــرائم ايـــان هندرسون وجهاز التعذيب التابع له أرغم السلطات البحريـــنية على اتخاذ خطوات جديدة لوقف الشجب الدولي المتواصل، خصوصا بعـــد ان اتضح ان اية محاكمة مرتقبة لهندرسون ستكون محاكمة للنظام كله. ففي يوم امس عقدت اللجنة اجتماعا لها ناقشت فيه مستقبلها بعد ان فشلت في التعاطي مـــع ضـــحايا التعذيب بشكل جدي منذ تشكيلها. ورشحت معلومات عن ذلك الاجـــتماع مفادهـــا ان اللجنة سوف تستعرض الاسبوع القادم رسائل المواطنين والجهات الحقوقية حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، وسوف تتم دراسة التشـــريعات والقوانين ومدى توافقها مع مبادئ حقوق الانسان. وبالرغم مما يبدو مـــن ايجابيـــة في هذه الخطوات فقد حذرت المعارضة من ان تكون تلك الخطوات محاولة يائسة لوقف التحقيق الجاري في الجرائم التي ارتكبها ايان هندرسون، وما هو مـــتوقع من قضايا دولية ضد ضباط التعذيب الذين يعملون باشرافه وفي مقدمتهم دونـــالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعدنان الظاعن. كما شـــكك حقوقيون دوليون في مدى قدرة هذه اللجنة على مساءلة اركان التعذيب المذكوريـــن، خصوصا ان رئيس الوزراء منح الجلادين صلاحيات واسعة لاعتقال من يشاؤون بمن فيهم اعضاء مجلس الشورى.

● وعلى صعيد آخر شعر المواطنون في الايام القليلة الماضية بخيبة امل كبيرة عندما فشـــلت الحكومـــة في اطلاق سراح الرموز الوطنية المعتقلين منذ اكثر من اربع

ســـنوات بدون تهمة او محاكمة. كان الاستاذ عبد الوهاب حسين قد اعتقل في ١٦ يـــناير ١٩٩٦ وتـــبع ذلك اعتقال كل من الاستاذ حسن المشيمع والشيخ حســـن ســـلطان والشـــيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي والشـــيخ علي عاشور. واكدت التقارير ان هؤلاء جميعا تعرضوا لتعذيب نفسي وجســـدي متواصـــل وأبقـــوا فترات طويلة في زنزانات انفرادية. وفشل جهاز التعذيب في اجبارهم على توقيع افادات مزيفة. وكان المواطنون يتوقعون ان يبادر "العهد الجديد" لاطلاق سراح هؤلاء، ولكن ذلك لم يتحقق. وتعهدت المعارضة بمواصـــلة النضال السلمي حتى تتحقق مطالب شعب البحرين وفي مقدمتها اعادة العمـــل بدستور البلاد واطلاق جميع السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين ومحاكمة ضباط التعذيب وتعويض ضحاياهم.

٢١ يناير

● كشـــفت الوثائق الاخيرة التي افرجت عنها وزارة الخارجية البريطانية جانبا من الموقف البريطاني من الوضع في البحرين في الستينات، وهو وضع لم يتغير كثيرا عما هو عليه اليوم. كما كشفت حرص المسؤولين البريطانيين على ابقاء ايان هندرسون عـــلى رأس القسم الخاص في البحرين. وطبقا لرسالة بعثها السيد ماكارثي B.J. McCarthy، بالدائـــرة العـــربية في الخارجية البريطانية الى السيد جيبون J. M. Gibbon في اغســـطس ١٩٦٩ فقـــد كـــان الوضـــع الامني في البحرين قضية مستفحلة منذ منتصف الستينات (وحتى اليوم). وجاء في الرسالة ما يلي: "اننا نرى ان مشكلة الامن الداخلي قضية مستفحلة في البحرين. وقد أشرنا الى بعض العوامل في مذكرتـــنا رقم ٣٩(٦٩)GPD. ومن هذه العوامل حقيقة نظام المشيخة، وطبيعة ذلـــك الـــنظام، وعـــدد الاميين الذين لا تتوفر لهم الفرص التي يعتبرونها حقا لهم، واحتمال تأثير قضايا خارجية (مثل احداث فلسطين) على الوضع البحريني بشكل يوفر فرصة للعناصر المتطرفة لاستغلالها. وهذه خلفية عايشتها القوات البريطانية منذ ١٥ عاما على الاقل.... انه وضع نتوقع ان يستمر حتى انسحاب القوات البريطانية في نهايـــة ١٩٧١. ويعتمد تطويره على عمل سياسي يقوم به الحاكم، الامر الذي نشـــجع عـــليه بشكل مستمر. اما احتواء (هذا الوضع الامني)، في غياب التطوير،

فيعتمد على فاعلية القسم الخاص. ان القسم الخاص البحريني انجز الكثير تحت ادارة رئيسه، السيد هندرسون. ولولا التحكم الشديد من قبل ايان هندرسون لما كان ذلك ممكنا. وقد اكد المقيم السياسي بشكل متكرر اهمية مساهمة السيد هندرسون وحريته المتواصلة في الاستمرار في عمله. واذا حدث ان غادر هندرسون، لاي سبب، فان علينا ان نضاعف اهتمامنا للتأكد من قدرة القسم الخاص، وعلينا ان نقوم بكل ما نستطيع للتأكد من ان لدى القسم الخاص صلاحيات كافية من حكومة البحرين ليبقى اداؤه فاعلا".

● وفي البحرين، تواصلت المطالبة الشعبية بالحقوق الدستورية المشروعة عبر الشعارات الحائطية والمنشورات. وشوهدت شعارات جديدة في عدد من المناطق من بينها كرزكان. وبالاضافة للمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني واطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين كانت هناك عبارات تؤكد الصمود الشعبي على تلك المطالب، ومن ذلك: "لن تكون هذه الجدران خالية حتى نحصل على حقوقنا". وقد استقبل المواطنون الذكرى الرابعة لاعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته الابطال بمشاعر الغضب وخيبة الامل، حيث فشل المسؤولون في غلق ملف الماضي الاسود وقوانينه القمعية ومحاكمه الصورية.

● ومن جهة اخرى اعتقلت السلطات الكويتية يوم امس الاول المواطن البحريني فاضل العجمي، ٢٥ عاما، بدون اي مبرر. وكان جهاز الامن الكويتي قد اتصل به طالبا منه الذهاب الى مبنى المباحث بمنطقة السالمية. وبعد التحقيق معه تمت احالته الى وكيل النائب العام بمحكمة قصر العدل. وهناك وجهت اليه تهم استسخفها الحقوقيون الدوليون الذين اطلعوا عليها واعتبروها تحرشا بأبناء البحرين المظلومين ومساعدة قبيحة لنظام القهر الذي فرضه ايان هندرسون عليهم. ومن التهم التي وجهتها الحكومة الكويتية الى هذا المواطن المظلوم: محاولة قلب نظام الحكم في البحرين بالقوة (ربما اكتشفوا معه جيشا جرارا وطائرات ومدافع اخذها من قاعدة علي السالم لاسقاط النظام)، التخابر مع دولة اجنبية لغرض قلب نظام الحكم، الانضمام الى منظمة غير مشروعة لقلب النظام وزعزعة الامن. ونفى فاضل العجمي التهم كلها، فصدر الحكم بموافقة دولة الكويت على تسليمه الى جهاز التعذيب في البحرين في غضون الايام القادمة. ويخشى على هذا المواطن من

التعذيب الوحشي عندما يصبح بأيدي جهاز هندرسون. وهو الآن موجود بالسجن المركزي في الكويت، ويخضع لضغوط متواصلة من قبل جهاز امن الدولة الكويتي. وهذه ليست المرة الاولى التي يعتقل فيها هذا المواطن. فقد استدعي في شهر سبتمبر الماضي وتم التحقيق معه، و لم يثبت بحقه شيء، ثم اطلق سراحه. ويبدو ان رئيس الوزراء مستمر في ابتزاز الكويت وجرها معه الى المشاكل وسوء السمعة.

٢٤ يناير

● كشفت تحقيقات بعض الجهات الحقوقية مؤخرا عن وجود حالات مروعة من انتهاكات حقوق الانسان ما تزال تمارس على اوسع نطاق من قبل جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. وقالت تلك الجهات ان هذه الانتهاكات ليست تجاوزا للقوانين الدولية فحسب بل حتى لقانون امن الدولة السيء الصيت الذي فرضه هندرسون على البلاد قبل اكثر من ربع قرن. فقد كشفت هذه التحريات عن وجود معتقلين تجاوزت فترات اعتقالهم اربع سنوات متواصلة بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء الشيخ حمزة الحواج، من البلاد القديم، الذي قضى اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة اومحاكمة. وهو يعاني من عدة امراض بسبب سوء الرعاية الصحية في أقبية السجون الخليفية. وخلال هذه الفترة الطويلة قام هذا الشيخ المظلوم باضرابات عديدة ولكن بدون جدوى. وما يزال جهاز التعذيب يصر على اعتقاله برغم براءته من اية تهمة. وهناك الاستاذ ابراهيم البلادي (ابوحسن) الذي قضى خمسة اعوام في غرف التعذيب. وكان قد اعتقل في ديسمبر ١٩٩٤ واطلق سراحه لمدة اسبوع واحد بعد ثلاثة اعوام ثم أعيد اعتقاله وما يزال يرزح في السجن بدون تهمة او محاكمة. وقالت مصادر مطلعة ان هذا المواطن قد أصبح شعر رأسه ولحيته أبيض من طول السجن والتعذيب. ويماثله كذلك الشيخ حامد (من منطقة دار كليب) الذي قضى حتى الآن في السجن فترة مماثلة بدون تهمة او محاكمة. اما السيد جابر الشعلة فهو الآخر قضى ثلاثة اعوام حتى الآن و لم يفرج عنه برغم براءته من اية تهمة. وقضى كل من عباس سهوان ومهدي سهوان وعلي محسن التيتون اربعة اعوام متواصلة بدون محاكمة.

● يضاف الى هؤلاء المواطنين المظلومين شخصيات مرموقة ما يزالون معتقلين منذ اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء الاستاذ عبد الوهاب حسين، الاستاذ حسن المشيمع، الشيخ حسين الديهي، الشيخ حسن سلطان، السيد ابراهيم السيد عدنان الشيخ علي عاشور، الشيخ محمد الرياش والاستاذ عمران حسين عمران وغيرهم. ويرى الحقوقيون الذين تابعوا قضايا هؤلاء ان رئيس الوزراء يحتفظ بهم كأسرى حرب لكي "يلقنهم درسا" بسبب مطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. واستسخفوا المقولات التي يرددها الاعلام الرسمي والادعاءات التي يتفوه بها عناصر التعذيب حول تطور حقوق الانسان قائلين ان حقوق الانسان كل لا يتجزأ، وما دام هؤلاء المواطنون يرزحون في أقبية السجون بدون اي ذنب اقترفوه فان من النفاق التحدث عن اي انفتاح. وأشاروا الى ما قام به زعماء آخرون عندما استلموا الحكم من آبائهم، حيث بادروا لاطلاق سراح السجناء السياسيين في غضون ايام من استلامهم مقاليد السلطة.

● وعلى صعيد آخر استمر الاهتمام الاعلامي بقضية هندرسون وجرائم التعذيب المتهم بها. ففي عددها الصادر يوم امس (الاحد ٢٣ يناير ٢٠٠٠)، نشرت صحيفة "صنداي هيرالد" الاسكوتلندية مقالا مهما بعنوان: "جزار البحرين يهرب من بريطانيا". وجاء في المقال: "ان ضابط جهاز الامن (الاسكوتلاندي الاصل) المتهم بادارة نظام التعذيب الرسمي والقمع في البحرين هرب من البلاد وسط تحقيق تقوم به شرطة سكوتلاند يارد في التهم الموجهة اليه". وقال ان وزير الداخلية البريطاني يواجه انتقادات من اعضاء البرلمان والمنظمات الحقوقية. وأضافت الصحيفة انه بالرغم من ان الجريدة اخبرت وزارة الداخلية وجهاز الشرطة بان هندرسون قال في مقابلة اجرتها معه مؤخرا بانه يخطط لمغادرة بريطانيا في حدود ٢٠ يناير فانه لم يعتقل و لم يصادر جواز سفره لمنعه من المغادرة. ونسبت الصحيفة الى سكوتلاند يارد قولها ان وحدة الجريمة المنظمة ما تزال تحقق في التقارير التي تدعي انتهاكات حقوق الانسان. وعندما اخبرت هذه الوحدة بهرب هندرسون قالت: "ان التحقيق ما يزال جاريا". اما وزارة الداخلية فقد نسبت الصحيفة اليها القول بان قضية هندرسون "مسألة تخص الشرطة ...

نحــن لا نأمــر باجراء تحقيقات ولا نتدخل فيها". ● وعبر عدد من السياسيين المهــتمين بالقضــية عن امتعاضهم من طريقة ادارة التحقيق في ملف هندرسون، ومن بينهم النائب البرلماني العمالي، جيريمي كوربين، والسيدة روسانا كانينجهام، وزيــرة العــدل بحكومــة الظل التابعة للحزب القومي الاسكوتلاندي، واللورد ايفبوري. وقال الاخير: "انني اشعر بالألم وخيبة الامل لهرب هندرسون. واود ان اراه في قفــص الاتهام. ويبدو انه لن يعود الى بريطانيا، بل سيقضي بقية حياته في البحرين. وانها لصفعة لمبدأ العدالة ان يتمكن من تحاشي القضاء". ومع ذلك يرى الحقوقيــون المعنيون بالقضية انه ما دام تحقيق الشرطة مستمرا فسوف يأتي الوقت الــذي تجــد الحكومة البريطانية نفسها فيه مضطرة للمطالبة بتسليم هندرسون. وأشــاروا كذلك الى ان بقاء ملف هندرسون مفتوحا سوف يمكنهم من اعادة تصنيف افادات الشهود واعداد قضايا اتهام بحق دونالد برايان وعادل فليفل وبقية المعذبين في البحرين. اما المعارضة فأكدت استمرار جهودها بدون هوادة في هذا المجــال وتعاونها مع الجهات الحقوقية الدولية. وأعلنت تصميمها على انهاء عهد التعذيب في البحرين مهما كانت الصعوبات، آملة ان يوفقها الله لتحقيق ذلك.

● وعــلى صــعيد آخــر، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية نقلا عن وزير الخارجية الاســرائيلي، ديفيد ليفي، قوله ان البحرين وافقت على اقامة علاقات دبلوماسية مــع الكيــان الاســرائيلي. ورفضت الحكومة البحرينية التعليق على هذا الخبر. وكــانت المعارضة البحرينية قد رصدت تعاونا امنيا بين جهاز الموساد الاسرائيلي وجهاز التعذيب البحريني في الاعوام الاخيرة.

٢٥ يناير

● يتوقع عدد كبير من موظفي شركة "طيران الخليج" قرارا بفصلهم عن اعمالهم في ايــة لحظة. جاء ذلك في اثر تهديد وجهه اليهم يوم امس ابراهيم الحمر، وكيل وزارة المواصــلات البحرينية، بالفصل اذا لم يقوموا بسحب القضية التي قدموها ضد الشركة بعد قرار تعسفي بتحويل توظيفهم الى شركة "جامكو" في أبوظبي. وقــال الحمر في اجتماع عقده يوم امس مع ممثلي جهات عديدة ان الشيخ احمد بــن سيف آل نهيان، المدير التنفيذي لشركة طيران الخليج بعث رسالة يوم امس

الاول الى الشـــيخ علي بن خليفة، نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات، مرفقا بها بيـــانين من حركة احرار البحرين واتحاد عمال البحرين (حول محنة عمال طيران الخـــليج) مـــع رســـالة من المكتب الدائم لمنظمة العمل الدولية في جنيف حول القضـــية. وطـــلب الـــرئيس التنفيذي في الرسالة من حكومة البحرين "التدخل لـــلمحافظة عـــلى امن طائرات طيران الخليج وسلامتها من عمليات التخريب". وحضـــر الاجـــتماع كل من علي احمدي، ممثلا عن طيران الخليج، والمستشار القـــانوني لشركة طيران الخليج (مصري الجنسية) وزهير ايوب وحمد الوزان عن وزارة العمل ومحامي العمال عبد الله هاشم، ورئيس اللجنة العامة لعمال البحرين، عـــبد الغفـــار عبد الحسين وفيصل فولاد رئيس ممثلي العمال في اللجنة المشتركة لطـــيران الخـــليج وعشرة من ممثلي العمال المفصولين وممثلان آخران من شركة "جامكو". وفي ضوء تلك الرسالة طلب ابراهيم الحمر من العمال سحب القضية من المحاكم البحرينية وانهاءها والا فسوف يتم اتخاذ اجراءات تضر بمصالح العمال. وقـــال ان الشـــيخ احمد بن سيف على وشك اتخاذ قرار الفصل اذا لم يستجب العمـــال لمـــا تـــريده الشركة، وسوف يتم جلب طاقم من الاجانب من شركة "جامكو" لتسيير العمل بمطار البحرين. وبرغم هذه التهديدات فقد اعرب العمال عن تمسكهم بمواقفهم المبدئية وحقوقهم المشروعة، وقالوا انهم لن يسحبوا القضية مـــن المحكمـــة. وبثت وكالة انباء "رويتر" يوم امس تصريحا لمحامي العمال حول ذلـــك. ولا يستبعد صدور قرار الفصل في اية لحظة. وكانت الشركة قد فرضت عـــلى عدد من موظفيها تحويل توظيفهم الى شركة "جامكو" في ابوظبي، الامر الذي رفضوها بشكل قاطع واحتجوا عليه وتقدموا بشكوى بشأنه.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة Gulf States Newsletter التي تصدر في لندن في عددها لهذا الشهر (يناير ...٢) تغطية مختصرة لقضية هندرسون. وقالت الصـــحيفة انه طبقا لقانون العدالة الجنائية للعام ١٩٩٨ فان الحكومة البريطانية "مخولـــة باعتقال كل زائر لبريطانيا مرتبط بممارسة التعذيب والتحقيق في امره". واضـــافت: "اذا اســـتطاع جهـــاز شرطة لندن اثبات قضية ضد هندرسون فان بريطانيا سوف تطالب باعادة هندرسون الى المملكة المتحدة". وواصلت الصحيفة قولهـــا: "بعـــد ان رحب هندرسون بالتحقيق في ملفه قال ان التهم الموجهة اليه

مصطنعة من قبل حركة احرار البحرين لتحقيق دعاية اعلامية... ان حركة احرار البحرين التي تقود النضال من اجل الديمقراطية هناك تعارض اي وجود بريطاني في الحكومة وتريدنا ان نخرج جميعا. ان الاتهامات بالتعذيب في ما يتعلق بي (لا تحتوي) على ذرة من الصحة في اي منها، فليس هناك ضابط بريطاني يتكلم العربية، ولا يقوم اي منهم بالتحقيق، فكل ذلك يقوم به العرب المحليون".

● وتجدر الاشارة الى ان جهاز التعذيب الذي أسسه هندرسون ما يزال يحكم البلاد ويصنع القرارات الكبيرة المتعلقة بالمواطنين. فمثلا استطاع هذا الجهاز منع وصول اي مواطن يحمل رسالة مهمة الى الامير. وعندما يعرف جهاز التعذيب بوجود نية لدى شخص او مجموعة بتقديم اية رسالة او عريضة الى الحاكم تتعلق باصلاح الوضع السياسي المتردي تتدخل عناصره لمنع ذلك بتهديد المعنيين بالاعتقال والتعذيب اذا أصروا على الاتصال بالامير من غير طريق رئيس الوزراء. وليس معروفا بعد ما اذا كان الامير يعلم بذلك ام لا. غير ان كل المحاولات التي بذلت للاتصال بالامير بشكل رسمي من قبل مجموعات تمثل الاجماع الوطني باءت بالفشل بسبب تدخل جهاز التعذيب بشكل مباشر لمنعهم من ذلك.

● وذكرت مصادر مطلعة ان المسؤولين الامريكيين قالوا لولي العهد الذي زار واشنطن الاسبوع الماضي بشكل واضح بان لا تتوقع حكومة البحرين اي استثمارات امريكية في البحرين ما دام الوضع على ما هو عليه من التوتر الامني والغياب المتواصل للديمقراطية. واشارت تلك المصادر الى ان الامريكيين يعتقدون ان وجود رئيس الوزراء على رأس الحكومة ورفضه اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني من بين المآخذ السلبية المسجلة ضد حكومة البحرين على النطاقين الدولي والاقليمي. وطبقا للمعلومات التي ذكرتها تلك المصادر فقد أوضح الامريكيون لولي العهد ان اصلاح الوضع في البحرين لم يعد يحتمل التأخير وان على رئيس الوزراء ان يغيب عن الساحة السياسية في موعد اقصاه عام واحد لكي لا يزداد الوضع سوءا وتدهورا.

فبراير ٢٠٠٠

٢٦ يناير

● في تحـــد صارخ لقيم العدالة أقرت محكمة كويتية صباح اليوم احكاما جائرة ضـــد مواطـــنين بحريـــنيين بسبب امتلاكهم منشورات تطالب بعودة الدستور والـــبرلمان في البحرين. وكان هؤلاء المظلومون قد تقدموا بطلب الاستئناف ضد القـــرار الجائـــر التي اصدرته محكمة سابقة بسجنهم ثلاث سنوات بتلك التهمة الظالمـــة. واعتقل هؤلاء خلال اعتداء وحشي على اماكن سكنهم بالكويت في ٢٦ مارس ١٩٩٧. وبرغم انهم قضوا فترة السجن التي حكموا بها (منقوصا منها فترة المعاف) الا انهم لا يزالون مسجونين. وكان عدد من الحقوقيين الدوليين قد وقعـــوا في ابـــريل ١٩٩٧في حنيف عريضة ضد اعتقال هؤلاء وطالبوا حكومة الكويـــت بالافراج عنهم ولكنها لم تستجب لذلك. كما بعث اللورد ايفبوري رســـالة الى الســـفير الكويتي في لندن حول القضية ولكن بدون جدوى. ويعتبر اســـتمرار هؤلاء الرهائن اعتداء على حريتهم وتنكرا لموقف شعب البحرين الذي ساند الكويت خلال الغزو العراقي.

● ومـــن جهـــة اخرى اجلت محكمة امن الدولة البحرينية حتى ٢٩ فبراير المقبل الـــنظر في قضـــية تظلم رفعها محامي الاستاذ عبد الوهاب حسين ضد استمرار اعـــتقاله بـــرغم ان قانون امن الدولة السيء الصيت يحدد ثلاث سنوات كحد أقصـــى لاعتقال اي ناشط سياسي. وقد قضى الاستاذ عبد الوهاب حسين اكثر مـــن اربعـــة اعـــوام بدون تهمة او محاكمة، حتى نهاية شهر فبراير المقبل. واتخذ القاضـــي - الخصم الذي ترأس الجلسة وهوعبد الرحمن بن جابر آل خليفة قرار

التأجيل خلال الجلسة التي عقدت في ١٨ يناير بدون ذكر اي سبب لذلك التأجيل. ويعتبر استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبية طوال هذه الفترة جريمة كبيرة واعتداء ضد الحرية والعدالة.

● وعلم كذلك ان عناصر جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون ارتكبت جريمة بشعة في ٩ يناير. فقد قام احد هؤلاء بتعذيب الطفلة سكينة حسن علي هلال، ٣ سنوات، على باب منزلها الكائن بمنطقة المعامير. وخلال جريمة التعذيب قام المعتدي بحرق الطفلة بالسجائر في رقبتها، فأخذت تصرخ من الالم. ولما خرجت والدتها اليها، فما كان من عناصر التعذيب الا ان ركبوا سيارتهم وانصرفوا. ورأى مراقبون في ذلك بداية عمليات انتقامية ضد ابناء البحرين من قبل جهاز التعذيب بعد ان وصلت جرائم الجهاز ورئيسه الى الجهات الدولية.

● وفي ١٦ يناير استدعى المعذب المعروف عادل فليفل الشيخ علي بن احمد الجدحفصي الى مركز التعذيب بالقلعة وحقق معه حول الطقوس الدينية التي يمارسها المصلون بمسجد الانوري الذي يصلي الشيخ فيه. وقام فليفل بتهديد الشيخ الذي قضى اكثر من ثلاث سنوات في السجن ظلما وعدوانا. ثم أخلى سبيله بعد ان فشل في الحضول على كلمة واحدة تدين الشيخ.

● وعلم من جهة اخرى ان التعذيب الوحشي ما يزال مستمرا. ومن آخر ضحايا التعذيب الشاب محمد خليل ابراهيم، ١٧، من منطقة سند الذي اعتقل في ١٥ ديسمبر الماضي. فعندما ذهبت عائلته لطلب زيارته بعد مضي اكثر من شهر على اعتقاله رفض الطلب. وبدلا من ذلك سلّم الجلادون ملابس الشاب التي كان يرتديها وقت الاعتقال، وكانت ملطخة بالدماء. وفي ١٩ يناير تم نقل الشاب من مركز التعذيب بمدينة عيسى الى مركز التعذيب بالحوض الجاف. وكانت والدة الشاب قد اعتقلت معه يوما واحدا عندما اعترضت على اعتقاله.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة "القدس العربي" اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ عبد النبي حسن العكري بعنوان: "قضية هندرسون تكشف النقاب عن نظام قمعي لا يرحم". وقدم كاتب المقال نبذة تاريخية حول ظروف توظيف هندرسون على رأس القسم الخاص البحريني في العام ١٩٦٦. وقال

الكاتب: "اكتسبت البحرين اهمية لدى المخابرات البريطانية العاملة في المنطقة كونها منطقة صراع متأصل بين الشعب والمعارضة التي يفرزها من ناحية والحكم البريطاني والسلطة المحلية التابعة له من ناحية أخرى". واضاف: "عمد هندرسون الى ارسال ضباط روعي في اختيارهم الولاء للحكم والجهاز الى بريطانيا والاردن والتحق العديد منهم بدورات للمخابرات. كما التحق ضباط الامن بكليات للشرطة في بريطانيا ومصر والاردن وباكستان. ومنذ السبعينات اصبح في البلاد مدرسة للشرطة تخرج متدربين في مختلف التخصصات... اما الانجاز الثاني لهندرسون فهو اقامة شبكة متشعبة من رجال المخابرات السريين والعملاء التي وصفها تقرير الخارجية الاميريكة السنوي حول اوضاع حقوق الانسان "بأنها شبكة متنوعة في مختلف قطاعات المجتمع والدولة". وذكر الكاتب عددا من اساليب جهاز هندرسون منها:

١ - رصد منظمات وشخصيات المعارضة من خلال شبكة العملاء السريين والمخبرين واختراق هذه التنظيمات،

٢- استخدام التعذيب بأساليب متطورة وقاسية لانتزاع المعلومات،

٣ ـ استخدام سلاح الترهيب والترغيب مع المناوئين. واضاف المقال ان دولة البحرين اكتسبت طابعا بوليسيا واستبداديا، ويتمثل ذلك بما يلي: ١- تضخيم وزارة الداخلية ومعها جهاز امن الدولة حيث يبلغ عدد موظفيها اكثر من ٢٠ الفا، ٢- جهاز الامن هو صاحب القرار في البلاد، ٣ - وزارة الداخلية تهيمن على كافة انشطة البلاد، ٤ - البلاد محكومة بقوانين الطوارىء منذ ما قبل الانسحاب البريطاني، ٥ - حصيلة العقود الثلاثة الماضية مأساة لشعب مسالم.

٢٧ يناير

● وجه جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون في اليومين الماضيين تهديدات خطيرة الى المحامي السيد عبد الله هاشم، بالاعتقال والتعذيب بسبب دفاعه عن العمال المفصولين تعسفا من شركة طيران الخليج. وهُدد المحامي بتلفيق قضايا ضده كما حدث له عندما دافع عن موظفي شركة "بلكسكو" العام الماضي. ومعروف عن جهاز التعذيب البحريني انه لا يتورع عن

القيـــام بأيـــة جريمة لارضاء رئيس الوزراء، خصوصا ان نجل رئيس الوزراء وزير المواصـــلات معـــني بقضية شركة طيران الخليج بسبب منصبه. وكان المحامي عبد الرحمن هاشم قد بعث يوم أمس رسالة الى ابراهيم الحمر، وكيل وزارة المواصلات لشـــؤون الطيران المدني، اكد فيها استمرار العمال الذين يمثلهم في مطالبهم العادلة، وفـــند فيها المزاعم التي جاءت في رسالة المدير التنفيذي لشركة طيران الخليج لوزير المواصـــلات الـــبحريني (انظر بيان امس لمزيد من التفصيل). وجاء في الرسالة ان اللجنة الاستشارية للمهندسين والفنيين والعمال المفصولين من شركة طيران الخليج ما يلي:

١ – ان المخاوف التي ابداها المدير التنفيذي ليس لها ما يبررها في الواقع،

٢ – ان العمـــال لم يتصلوا بجهات اجنبية حول قضيتهم بل بعثوا رسالة واحدة فقط الى رؤساء تحرير الصحف الخليجية حول القضية،

٣ – ان العمـــال واصلوا عملهم في اعمال الصيانة حفاظا على سلامة الطائرات والـــركاب وانهم غير ملزمين بارتداء زي الشركة التي فصلتهم وان الشركة التي يفرض عليهم الالتحاق بها ليس لها زي محدد،

٤ – ان لـــلعمال حقوقـــا لا يمكنهم التنازل عنها لانها ترتبط بأرزاقهم وأرزاق أسرهم.

● وكـــان ابراهيم الحمر قد وجه الى العمال تهديدا بالفصل الكامل عن العمل اذا لم يسحبوا القضية من المحاكم البحرينية. وما يزال شبح الفصل ماثلا امام العمال المظـــلومين، كمـــا لا يـــزال شبح الاعتقال والتعذيب ماثلا امام المحامي عبد الله هاشم. وقد تم إطلاع الجهات الدولية المعنية بالازمة.

● وعلم كذلك ان اتحاد عمال البحرين رفع شكوى الى منظمة العمل الدولية في جنيف بسبب ما جاء من اتهامات باطلة للعمال المفصولين، وطالب بتدخل سريع لوقـــف المسرحية الهزيلة التي تتحرك السلطات البحرينية وفق نصها المزيف، ومنع اعتقال المحامي عبد الله هاشم من قبل جهاز التعذيب البحريني. وتجدر الاشارة الى ان لـــدى رئيس الوزراء رغبة في الانتقام من هذا المحامي لكونه احد اعضاء لجنة العريضة الشعبية التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني.

● ومـــن جهة اخرى اهتمت نشرة Middle East Mirror اليومية التي تصدر

في لـــندن باللغة الانجليزية بقضية هندرسون. فبثت لقرائها في عددها الصادر يوم امـــس تلخيصـــا للمقال الذي نشرته صحيفة "القدس العربي" اللندنية يوم امس للناشـــط الحقوقـــي البحريني، الاستاذ عبد النبي حسن العكري. وكانت النشرة المذكورة قد بثت قبل اسبوعين كذلك ملخصا لمقال حول قضية هندرسون كتبه المعـــارض الـــبحريني الاستاذ عبد الرحمن النعيمي،نشرته صحيفة "القدس العربي" أيضا.

● امـــا صحيفة Muslim News الشهرية التي تصدر في لندن وتهتم بشؤون المســـلمين في بريطانيا والعالم فقد نشرت في عددها رقم ١٢٩ الذي يصدر غدا الجمعة مقالا مهما بعنوان: "هندرسون: المباديء مقابل المصالح السياسية". وجاء في المقـــال الذي احتوى كذلك على صورة لهندرسون امام سيارته في دارتمور: "عندما كتب مؤلف كتاب "مطاردة رجل" كتبه قبل اكثر من اربعة عقود، فمن المؤكـــد انـــه لم يعتقد انه سوف يصبح ذلك الرجل المطارد. ان ايان هندرسون الـــذي الـــذي قضى سنوات طويلة في شبابه يطارد ديدان كيمائي، اصبح اليوم يطارد شخصيا. واذا كان الاول (كيمائي) مطلوبا بسبب مطالبته بتحرير بلاده، فـــان هندرســـون مطـــارد اليوم بتهم لا تقل عن كونها جرائم ضد الانسانية". واضاف المقال: "على مدى ثلث قرن تربع هندرسون على رأس جهاز هو الاكثر تعقيـــداً وبعداً عن الانسانية في الشرق الاوسط. فقد فقد عدد كبير من الشباب والنساء والرجال والاطفال حياتهم على ايدي رجال هندرسون". وقال المقال "ان هندرسون ربما كان زائرا منتظما لمترله الذي يبلغ ثمنه ٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني في قـــلب دارتمـــور بمقاطعـــة ديفون ولكن زيارته الاخيرة كانت الاقل متعة له ولزوجـــته بسبب الاهتمام الاعلامي والسياسي بها. ونظرا لشعوره بالجرائم التي ارتكـــبها فقد رفض التحدث بشكل رسمي لوسائل الاعلام واقتصرت تصريحاته عـــلى نفي التهم الموجهة اليه بالتعذيب". وقالت الصحيفة "إن الحكومة البريطانية مسؤولة عن توظيفه في العام ١٩٦٦، طبقا لوثائق الخارجية البريطانية والمراسلات بـــين أنتوني بارسونز، المعتمد السياسي في البحرين آنذاك ومايكل وير، المسؤول بالدائرة العربية لدى الخارجية البريطانية". وبعد ان اشار المقال الى الالتزامات التي تفرضـــها معـــاهدة منع التعذيب على بريطانيا، انتهى المقال الى القول: "هل ان

وايـــتهول (مقـــر اقامـــة الحكومة البريطانية، ويستعمل كناية عنها) ستبقى وفية لسياســـتها الخارجية ذات البعد الاخلاقي وتصل بقضية ايان هندرسون الى نهاية عادلـــة ام ان الاعتـــبارات السياســـية سوف تطغى على المباديء الايديولوجية والاخلاقية التي احتوت عليها وثيقة العمل لوزارة الخارجية البريطانية؟"

٣١ يناير

● استقبل اللقاء الذي تم يوم امس الاول بين ولي العهد البحريني ورئيس الوزراء الاســـرائيلي الســـابق بانـــزعاج شـــعبي كبير خصوصا انه جاء عشية القصف الاســـرائيلي الوحشـــي للجنوب اللبناني المحتل. وكان الشيخ سلمان بن حمد آل خـــليفة قد التقى شمعون بيريز على هامش الملتقى الاقتصادي العالمي المنعقد حاليا في دافـــوس بسويســـرا. وبعد الاجتماع علم ان الطرفين اتفقا على فتح مكتب تجـــاري اسرائيلي في المنامة الامر الذي يعتبر تطورا خطيرا جدا. وحسب المصادر فقـــد ســـبق هذا اللقاء عدد من الاجتماعات السرية والتعاون خصوصا في مجال الامن. وأشارت تلك المصادر الى وجود تعاون امني بين جهاز الموساد الاسرائيلي وجهاز التعذيب البحريني الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون المـــتهم بجرائم ضد الانسانية. وبسبب حساسية الموضوع فقد منع الاعلام المحلي من تداول خبر لقاء دافوس او مناقشة ابعاده المحلية والاقليمية.

● ومـــن جهة اخرى اعتقل الاسبوع الماضي اربعة من ابناء منطقة بوري عرف من بينهم كل من: علي الحجيري، واخيه محمد الحجيري، والسيد محمود. ويخشى على هـــؤلاء من التعذيب الوحشي. وفي ٢٧ يناير اعتقل من منطقة توبلي: السيد جعفر الســـيد عـــبد الله السيد شرف، ٩١، وذلك في الساعات الاولى من صباح ذلك اليـــوم. وكان هذا الشاب قد افرج عنه ضمن ما سمي "المكرمة الاميرية" قبل شهر واحـــد. وفي ٢٦ يناير اعتقل من المنطقة نفسها الشاب موسى منصور خليل، ٢٠، وذلك في الساعة الثانية من صباح ذلك اليوم. وكان هذا الشاب ايضا قد افرج عنه قـــبل شـــهر واحـــد. وفي مساء اليوم نفسه اعتقل السيد حسن السيد شبر السيد حسن، ٢٠، وافرج عنه بعد اربع ساعات تعرض خلالها للتحقيق والتعذيب. وعلم كذلـــك ان الشاب سامي احمد مكي مفتاح، ٩١، المطارد من قبل قوات التعذيب

مـــا يـــزال غير معروف المصير. وقد اضطر والده لترك منزله واستئجار منزل آخر وذلـــك بســـبب اســـتمرار المرتزقة في عدوانهم على المنزل. وفي المرة الاخيرة هدد الجـــلادون بحرق منزل العائلة اذا لم يسلم سامي نفسه اليهم. واكدت التقارير ايضا ان الطفـــل محمـــد عباس الزاكي، ٤١، الذي اعتقل من منطقة عالي خلال شهر رمضـــان الفائت قد تعرض لتعذيب وحشي بمركز التعذيب بالبديع، وذلك بسبب رفضـــه التوقيع على اعترافات مزورة. ومن أساليب التعذيب التي مورست بحق هذا الطفـــل تعـــليقه مـــن يديه ورجليه لمدد طويلة مع الضرب المبرح على جميع انحاء جســـده. وتم نقلـــه مؤخـــرا الى سجن الحوض الجاف. وفي الوقت نفسه استمر المواطنون في كتابة الشعارات في مناطق عديدة من بينها منطقة عالي.

● ومن جهة اخرى علم ان حكومة البحرين غاضبة جدا بعد نشر مجلة "المشاهد السياســـي" الـــبريطانية في عددها هذا الاسبوع موضوع غلاف بعنوان: "وثائق تديـــن رجـــل الامـــن البريطاني هندرسون: ٣٥ عاما من القمع في البحرين". واحـــتوى المقـــال عـــلى تفصيل واسع لتاريخ القمع في البحرين منذ مجيء ايان هندرسون في العام ٩٦٦١. وتطرق المقال الى تاريخ هندرسون منذ ايامه كرئيس للشـــرطة في كيـــنيا، ثم طـــرده منها بعد الاستقلال، وتوظيفه بجهاز التعذيب بالبحرين. وذكر المقال نماذج من حالات التعذيب بحق المواطنين البحرينيين ودور ايـــان هندرسون في تشكيل اكبر جهاز قمعي في الشرق الاوسط. واستند المقال الى بعـــض وثائق الخارجية البريطانية التي تؤكد دور الخارجية البريطانية في دعم "القسم الخاص" الذي شكله هندرسون. كما عرض المقال قصة مجيئه الى بريطانيا قـــبيل رأس السنة الميلادية والاهتمام الصحافي بذلك وصعود قضيته الى الاعلام وبـــدء الـــتحقيق في ملفه من قبل الشرطة البريطانية. واحتوى المقال كذلك على صور ملونة لضحايا التعذيب واساليبه.

٢ فبراير

● بعد ثلاث جلسات مختصرة أجّلت محكمة امن الدولة النطق بالحكم على عدد من المواطنين الابرياء حتى الاول من مارس. وكانت المحكمة قد عقدت يوم امس الاول جلســـتها الثالـــثة للـــنظر في الاتهامات التي وجهها جهاز التعذيب لتسعة

مواطـــنين بالمشاركة في المطالب الشعبية السلمية وهم: علي مهدي، ٢١، هشام حســـن، ١٨، عبد الامير العرادي، ١٩، حسين حيدر، ٣٦، السيد جابر السيد عدنان، ٣٨، يوسف فولاذ، ٢١، سعيد الشيخ، ٣٣، محمود محسن، ٢٠، سهيل شـــحادة، ٢٨. وتجـــدر الاشـــارة الى ان الاخير مواطن لبناني كان يعمل بأحد الفـــنادق، وقد تعرض لتعذيب وحشي و لم يسمح بأية زيارة له منذ عام كامل. وعقدت المحكمة جلساتها في سرية تامة، و لم يسمح لمحامي المتهمين بالاتصال بهم الا قـــبل جلسات المحاكمة بوقت قصير، ومنعت المحكمة محامي الدفاع من تقديم شـــهود لصـــالح المـــتهمين. واذا اصدرت المحكمة احكامها الجائرة فلن تسمح للمتهمين بحق استئناف تلك الاحكام.

● ومـــن جهة اخرى استقبلت المقابلة التي أدلى بها ولي العهد التي نشرتها صحيفة "الحيـــاة" يوم امس بمزيج من الحزن والاستغراب. فلم تقتصر تصريحات المسؤول البحريني على التعبير عن حماس عائلته الحاكمة لاقامة العلاقات مع "اسرائيل"، بل اكـــد ان هـــذا الحماس يفوق حماس الاسرائيليين انفسهم للسلام بقوله: "اذا هم (الاســـرائيليون) صـــادقون وأقدموا على السير خطوة فسنسير نحن خطوتين". وجـــاءت المقابلة بعد لقاء ولي العهد مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيريز، الـــذي حدثـــت مجـــزرة قانـــا خلال رئاسته للوزراء. ورأى المراقبون في تلك التصريحات مفارقة واضحة بين موقف آل خليفة من الكيان الاسرائيلي وموقفهم ازاء شعب البحرين. فقد رفضوا حتى الآن اجراء أي حوار مع المعارضة، وتركوا العلاقـــة مع المواطنين شأنا خاصا لجهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. وتمنّى ابناء البحرين لو ان حكومتهم تعاملهم بالأسلوب الليّن والودود نفسه الذي تتعامل به مع المسؤولين الاسرائيليين.

● وعـــلى صعيد آخر ما يزال عمال شركة طيران الخليج المفصولون الذين يبلغ عددهـــم اكثر من ٢٤٠ موظفا، متمسكين بموقفهم الذي يطالب الشركة بدفع تعويضـــات مناســـبة عـــن سنوات خدمتهم اذا قررت الاستغناء عن خدماتهم. وكـــانت الشـــركة قـــد أصدرت قرارا بانهاء عقود هؤلاء وتحويلهم الى شركة "جامكو" في ابوظبي التي اوكلت اليها مهمة صيانة اسطول طائرات شركة طيران الخـــليج، ولكـــنها رفضت تعويضهم عن سنوات خدمتهم، كما رفضت شركة

جامكو منحهم عقود عمل دائمة ورفضت كذلك مساواتهم في الرواتب مع بقية موظفي الشركة في أبوظبي. وفي اجتماعهم يوم السبت الماضي، اكد العمال رفضهم سحب القضية من المحكمة العمالية برغم التهديدات التي وجهها اليهم ابراهيم الحمر، وكيل وزارة المواصلات لشؤون الطيران بفصلهم عن وظائهم نهائيا اذا لم يسحبوا القضية من المحكمة.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة "القدس العربي" التي تصدر في لندن في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للسيد علي قاسم ربيعة، عضو المجلس الوطني المنتخب الذي حله الامير السابق قبل ربع قرن. وجاء في المقال ان شعب البحرين لن يقبل بمجلس الشورى المعيّن بديلا عن المجلس الوطني المنتخب الذي ينص عليه دستور البلاد. وطالب الامير بـ "ان يبدأ بتفعليل مواد الدستور التي جمدت منذ حل المجلس الوطني في ١٩٧٥/٨/٢٦ حتى يتمكن المواطنون وبحرية تامة من ممارسة حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية". وقال ان الرجوع الى الدستور من اجل المعالجات السياسية السليمة كفيل بالقضاء على الاحتقان السياسي المزمن. واعتبر خطاب المعارضة البحرينية "خطابا عقلانيا ومنطقيا وفي اطار الشرعية الدستورية". وطالب "بتقوية مؤسسات المجتمع المدني وتكثيف الندوات الثقافية للطلبة لزرع الثقافة الديمقراطية في المدارس والجامعة، والسماح بتدريس الدستور ونشر تعاليم حقوق الانسان والسماح باتحاداتهم الطلابية".

٤ فبراير

● مع استمرار اعتقال الرموز السياسيين ظلماً وعدواناً تستمر الاحتجاجات الشعبية متمثلة بالشعارات التي تكتب بشكل متواصل على الحيطان. فقد شوهدت يوم امس شعارات كثيرة على جدران منطقة كرزكان تندد بالاتصالات التي تمت مؤخرا بين ولي العهد ورئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، شمعون بيريز في دافوس. ومن بين الشعارات الساخرة: "نبارك لحكومة الرفاع عقد القران مع الاسرائيليين"، بالاضافة الى الشعارات الوطنية الاخرى المطالبة بعودة الدستور.

● وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات التعسفية في عدد من مناطق البلاد. وعرف من بين الذين اعتقلوا من منطقة توبلي مؤخرا كل من: ناصر علي

عيسى، ٢١، الذي اعتقل في ٢٧ يناير الماضي، وهو الاعتقال الرابع منذ بداية الانتفاضة المباركة، والسيد احمد السيد هادي السيد شرف، ١٩، الذي اعتقل من المدرسة في ٢٩ يناير مساء. ومع استمرار هذه الاعتقالات التعسفية يزداد الغضب الشعبي تجاه جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. وذكرت مصادر امنية مطلعة ان رئيس الوزراء يرفض اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته برغم مرور اكثر من اربعة اعوام على اعتقالهم. وكان الاستاذ عبد الوهاب قد رفع الشهر الماضي تظلما لدى المحكمة ضد استمرار اعتقاله برغم فشل جهاز التعذيب في تزوير اية تهمة اليه. وأجلت المحكمة النظر في ذلك التظلم حتى مطلع الشهر المقبل.

● ولاحظ المراقبون كذلك خواء تصريحات رئيس الوزراء بعد ان رفض جهاز التعذيب السماح للوزارات والشركات باعادة توظيف المواطنين الذين أطلق سراحهم. وكان رئيس الوزراء قد اطلق تصريحات بأنه اصدر اوامره لأجهزة الدولة بتوظيف كل من يطلق سراحه من المعتقلين السياسيين. غير ان هناك اعدادا كبيرة من المواطنين الذين رفضت الوزارات الحكومية اعادتهم الى اعمالهم بعد اطلاق سراحهم من السجن. ويتزامن مع التضييق المتواصل على ابناء البحرين في معاشهم تمادي رئيس الوزراء في توسيع امبراطوريته الاقتصادية بشكل متواصل. ويسود اجواء رجال الاعمال شعور بالغضب الشديد بعد انتشار خبر عن مشروع تجاري جديد له باسم "مجمّع السيل" سوف يكلف انشاؤه ملايين الدولارات. هذا بالاضافة الى "مجمّع السيف" وفندق ريجينسي وغيرها. وتدير هذه المشروعات مجموعة يونيتاك التي يملكها رئيس الوزراء نفسه.

● وفي محاولة يائسة لتلميع صورة مجلس الشورى المعيّن ولجانه، نشرت وسائل الاعلام المحلية بعض اللوائح الداخلية التي تنظم عمل لجنة حقوق الانسان التي شكلت بذلك المجلس. وأكدت تلك اللوائح ما قالته المعارضة من ان اللجنة لا تستطيع عمل اي شيء خارج نطاق ما يأمرها به رئيس الوزراء. فقد نصت اللوائح على ان تكون اجتماعات اللجنة سرية ولا يسمح لغير اعضائها حضور اجتماعاتها الا بدعوة خاصة. ونصت أيضا على "أن تتولى اللجنة بحث الامور المختصة بها وما يحال اليها من امير البلاد ورئيس مجلس الوزراء". ورسمت اللوائح

"خطوطا حمراء" لعمل اللجنة فأشارت بوضوح الى "أنه في حالة إخلال العضو بالنظام بمخالفته لأحكام هذه اللائحة او إبداء اقوال غير لائقة او فيها إضرار بالمصلحة العليا للبلاد او تعرض بسوء نية لزملائه او اعضاء الحكومة او الهيئات النظامية ناداه الرئيس باسمه ونبهه الى المحافظة على النظام، فان اعترض رجع الرئيس الى اللجنة لتفصل في الامر بدون مناقشة". واحتوت اللوائح على عقوبات صارمة ضد اعضاء اللجنة تعكس حالة التوتر التي انتابت واضعي تلك اللوائح بسبب تشوش افكارهم ازاء اللجنة واهدافها. هذه الاحكام الصارمة تشير الى وجود نظام عسكري صارم يليق بلجنة عسكرية وليس بلجنة لحقوق الانسان. وقد عبر حقوقيون دوليون بعد اطلاعهم على هذه اللوائح عن شعورهم بخيبة الامل الشديدة من هذه اللجنة التي لن تكون افضل حالا من مجلس الشورى الذي تعمل في اطاره.

٧ فبراير

● واصل جهاز التعذيب البحريني اعتداءاته على المواطنين وانتهاكاته لحقوق الانسان. فقد اعتقل في الثاني من فبراير ثلاثة اطفال بشكل تعسفي من الشارع العام بمنطقة الديه توفر اسما اثنين منهم وهما: حمزة علي حسن الاصفر، ١٣، وعلي عبد الله سعد، ١٣. وفيما أفرج عن طفلين منهما بقي الثالث (حمزة الاصفر) لدى جهاز التعذيب. وعلم ان الطفلين تعرضا لتعذيب وحشي خلال احتجازهما التعسفي. وفي الساعات الاولى من اليوم الاول من فبراير اعتقل الشاب السيد احمد السيد سعيد مرزوق، ١٧، بعد عدوان وحشي على منطقة البلاد القديم التي يعيش فيها مع عائلته. وكان الشاب نائما بمنزل الجيران عند بدء العدوان، حيث كان مطلوبا من قبل جهاز التعذيب بسبب نشاطه في اطار المطالبة بالحقوق الدستورية المشروعة. ومنذ شهرين اضطر هذا الشاب للاختفاء بعيدا عن انظار الظالمين، وتعرض منزله لاعتداءات مباغتة مرات عديدة خلال الليل، وروّعت عائلته بشكل رهيب. واضطر الشاب للبقاء بعيدا عن منزله حتى اعتقاله من منزل جيرانه الاسبوع الماضي. ويخشى على هذا الشاب من التعرض للتعذيب الشديد من قبل عناصر التعذيب التابعين لجهاز القمع الذي يديره الكولونيل دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون.

● وفي الساعات الاولى من صباح يوم الجمعة الماضية اقام عناصر جهاز التعذيب نقطة تفتيش على شارع البديع بالقرب من مدخل منطقة السنابس الشرقي، وشوهدت شاحنة محملة بالمرتزقة مع سيارات صغيرة اخرى وهي تجوب المنطقة وتوقف سيارات المواطنين لتفتيشها والعبث بمحتوياتها. وفي مساء اليوم نفسه تم حرق اطارات السيارات على الشارع الداخلي بمنطقة السنابس المؤدي الى شارع المعارض. وفي المساء تكرر العمل الاحتجاجي السلمي نفسه بمنطقة الديه بالقرب من مسجد الانوري.

● وجاءت هذه الاحتجاجات في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات التعسفية التي طالت عددا ممن افرج عنهم مؤخرا في اطار ما سمي "المكرمة الاميرية". وعرف من بين الذين اعتقلوا في الاسبوعين الماضيين من منطقة توبلي كل من السيد حسين السيد شبر السيد شرف، ٢١، هاني جعفرعيسى، ٢١، السيد مصطفى السيد عدنان الموسوي، ٢٠، عبد القادر شملوه، ١٩، وحسن صالح القضائر، ٢٤. وكان هؤلاء جميعا قد افرج عنهم خلال ايام عيد الفطر المبارك، وجاءت الاعتقالات خلال عدوان متواصل على منازل هؤلاء في الساعات الاولى من الصباح.

● وعلى صعيد آخر استنكرت الاوساط السياسية والاعلامية تصريحات ولي العهد لصحيفة "الاتحاد" الاماراتية التي اكد فيها ان اي مواطن يعارض الحكومة ويطالب بعودة الدستور واحترام حقوق الانسان لن يسمح له بالعودة الى البلاد. وكانت الصحيفة قد وجهت له السؤال التالي: "هذه الخطوات الانفتاحية التي شملت الافراج عن سجناء في الداخل، هل ستشمل في مرحلة لاحقة المعارضة الموجودة خارج البحرين؟ وجاء جواب ولي العهد: "اسمح لي ان أدقق مصطلح "المعارضة في الخارج"، حيث اننا لا نعتبر الاشخاص الموجودين في الخارج معارضة، بل نعتبرهم أناسا حادوا عن الطريق، أخلوا بالنظام الموجود في البحرين، ورغم ذلك أنا أدعوك لمراجعة خطابات الامير التي ألقاها في مناسبات عديدة، ولا سيما خطابه الذي ألقاه في العيد الوطني للبحرين في السادس عشر من ديسمبر والذي حدد فيه بعض المباديء التي تخص التعامل مع هذه الفئة، وأعلن عن استعداد البحرين لقبول أي شخص يود العودة الى وطنه، اذا كان مستعدا للالتزام بالقوانين الموجودة في البلاد". وفشل ولي العهد في الاشارة من قريب او بعيد الى ان هؤلاء المواطنين

يطالبون باعادة العمل بدستور البلاد، ويرفضون احكام الطوارىء التي تنتهك دستور البلاد بشكل فاضح. وتعتبر المعارضة البحرينية في الخارج، بكل فصائلها، ان من حق كل ابناء البحرين العودة الى وطنهم بدون قيد أو شرط وانهم لا يبحثون عن منة اومكرمة من احد، وان الحكومة ترتكب جريمة كبيرة باصرارها على ابعاد ابناء البحرين واستقدام الاجانب ليحلوا مكانهم. واستنكرت المعارضة المفارقة في موقف ولي العهد الذي اكد انه يخطو نحو "اسرائيل" خطوتين ويرفض ان يخطو خطوة واحدة تجاه ابناء البحرين.

٩ فبراير

● شوهدت بمنطقة الدراز في الايام القليلة الماضية شعارات كثيرة مكتوبة على حيطان المنازل خصوصا بالقرب من جامع الصادق. وتطالب الشعارات بالحقوق المشروعة لابناء البحرين ومن بينها المطالبة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وقد هرعت قوات الامن لشطب تلك الشعارات وشنت حملة اعتقالات في صفوف المواطنين في عدد من المناطق. ويسعى جهاز التعذيب بوسائله الهابطة لمنع ابناء البحرين من التعبير عن آرائهم بحرية، ويعتبر ذلك تهديدا لامن الدولة. وقد اعتقل في الآونة الاخيرة عدد من المواطنين من بينهم اطفال لم يتجاوزوا الثالثة عشرة من العمر بتهمة كتابة شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين. وكان الشيخ محمد علي العكري قد تحدث مساء السبت الماضي في مجلس فاتحة لاحد المواطنين بمنطقة الدراز عن الاوضاع السيئة في البلاد وتطرق الى استمرار اغلاق المآتم والمساجد، الامر الذي يعتبر اعتداء صارخا على الحريات الدينية.

● وعلى صعيد آخر عبر حقوقيون دوليون عن امتعاضهم الشديد من استمرار اعتقال رموز الحركة الشعبية المعتقلين بدون اي مبرر قانوني او دستوري. وقال هؤلاء في لقاء مع ناشطين بحرينيين في مجال حقوق الانسان ان حكومة البحرين فشلت في التزاماتها الدولية بإصرارها على عدم اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي والشيخ علي عاشور والشيخ محمد الرياش.

وقـــد اعتقل اغلب هؤلاء في منتصف شهر يناير ١٩٩٦ طبقا لقانون امن الدولة الســـيء الصيت، وعوملوا بوحشية شديدة. ولاحظ هؤلاء ان الحكومة فشلت حتى في تطبيق قوانينها القمعية الخاصة بها ومنها القانون المذكور الذي تنص مادته الـــثانية عـــلى وجـــوب اطلاق اي معتقل سياسي في اليوم الاخير من السنوات الثلاث بعد اعتقاله ما لم تقدم له تهمة محددة ويقدم الى المحاكمة. وقد فشل جهاز الـــتعذيب في اثـــبات اية تهمة قانونية لهؤلاء الابطال. وبرغم الحديث عن "العهد الجديد" فما يزال هؤلاء يرزحون في زنزانات التعذيب ظلما وجورا.

● وفي الوقـــت الذي تستمر فيه الشرطة البريطانية في التحقيق بملف ايان هندرسون والـــتهم الموجهـــة اليه بممارسة التعذيب ضد ابناء البحرين نشرت صحيفة "التايمز" اللـــندنية هـــذا اليوم في صفحة تأبين الموتى معلومات عن احد القادة العسكريين الـــبريطانيين الذيـــن شاركوا في العمل العسكري ضد الماو ماو في كينيا. وقالت الصـــحيفة في تأبينها للكولونيل مارتين هيستينغ الذي توفي مؤخرا انه قاد عددا من الحمـــلات ضـــد عناصر الماو ماو في جبل كينيا وانه اصيب برصاصة في احداها. وذكـــرت الصـــحيفة ان حـــرب البريطانيين ضد الماو ماو انتهت لصالح القوات الاستعمارية بعد "عمليات متعبة جداً" اعتمدت على قوة الاستخبارات واستطاعت تقـــليص الدعم الشعبي للمقاومة بدرجة كبيرة عن طريق توظيف عدد من نشطاء الحركة للعمل ضدها. وتجدر الاشارة الى ان ايان هندرسون كان له دوره كضابط بالشـــرطة الاســـتعمارية في كينيا في متابعة العناصر الناشطة في الحركة واستعمالهم ضدها. ولكنه، بحمد الله، فشل في تحقيق نجاح كبير في البحرين.

● ومـــن جهة اخرى يواجه احد موظفي بعثة البحرين لدى الامم المتحدة قضية قضـــائية تقدمت بها ضده مواطنة بنغلاديشية كانت تعمل خادمة بمنزله. وتدّعي شـــاملة بيغـــام انها اتفقت مع عائلة الدبلوماسي البحريني على العمل بأجر قدره ١٥,٥ دولارات للســـاعة الواحـــدة ولكن انتهى الامر بها ان تعمل طوال ايام الاســـبوع بـــدون اجـــازة وبـــدون ما يكفيها من الاكل مع معاملة قاسية من مخدوميهـــا. وبعد عشرة شهور من الخدمة تقدمت بيغام بدعوى قضائية مدعومة من منظمة في نيويورك تدافع عن حقوق العاملين من جنوب شرقي آسيا. وتدّعي بيغام انها تواجه عقبة التلويح بالحصانة الدبلوماسية من الشخص المذكور. وتجدر

الاشارة الى ان ابناء البحرين انفسهم يعاملون من قبل العائلة الحاكمة بهذا النمط، ويشعرون بانهم مسجونون في وطنهم.

١٠ فبراير

● في خطوة خطيرة لها دلالاتها السلبية رفض الامير استلام رسالة من لجنة العريضة الشعبية بدون توضيح سبب لذلك. وكانت اللجنة قد بعثت الرسالة الشهر الماضي عبر احد مستشاري الامير، ولكن تم ارجاعها في اليوم نفسه وأخبر أعضاء اللجنة بأن الامير "لا يستلم عرائض". وشعر المعنيون بصدمة شديدة حيث كانوا يتوقعون ان يكون الشيخ حمد مختلفا عن والده في طريقة تعامله مع المواطنين خصوصا في ما يتعلق بمطالب المواطنين. وجاء في رسالة اللجنة اشادة بخطاب الامير حول التطوير والتنمية والانتخابات البلدية، واشارة الى حالة الاحتقان السياسي التي عمت البلاد منذ حل البرلمان وتعليق العمل بالدستور قبل ربع قرن. وجاء في الرسالة: "ان المشاركة السياسية يا صاحب السمو هي التي تؤدي الى تعميق الولاء للوطن وتجسيد الوحدة الوطنية التي ركز عليها خطاب سموكم التاريخي. ومن هذا المنطلق فان لجنة العريضة الشعبية ترى ان العلاج الوحيد للازمة السياسية التي عاشتها البحرين منذ عام ١٩٩٤ والحيلولة دون تكرارها هو التقيد بأحكام الدستور وسيادة القانون". وأضافت الرسالة: "ان اعلان سموكم بتشجيع المعارضة والنقد وتأكيدكم بأن الخلاف في الرأي ما دام دافعه النوايا الطيبة هو أمر ايجابي ولمصلحة الوطن ونظامه. ان هذه المباديء يا صاحب السمو شجعت لجنة العريضة على طلب الالتقاء بسموكم من اجل مباركة هذه الخطوات الاصلاحية اولا ولغرض فتح باب الحوار مع سموكم ثانيا لمناقشة القضايا العالقة، والتي على رأسها انهاء الاقامة الجبرية المفروضة على الشيخ عبد الامير الجمري منذ اصدار العفو الاميري عنه واطلاق سراح عضو لجنة العريضة الاستاذ عبد الوهاب حسين ورفاقه وإلغاء القوانين التي تتعارض مع دستور دولة البحرين". ووقع الرسالة اعضاء لجنة العريضة الشعبية وهم علي قاسم ربيعة، الشيخ عبد الامير الجمري، الاستاذ عبد الوهاب حسين، احمد الشملان، ابراهيم السيد علي كمال الدين، عيسى عبدالله الجودر، عبد الله هاشم، سعيد عبد الله العسبول، هشام الشهابي، منيرة احمد فخرو.

● ومـــن جهة اخرى اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا حول اعتقال الاطفال في البحرين. وجاء في البيان ما يلي: "طبقا للمعلومات التي استلمت من منظمة حقوق الانسان في البحرين، المنظمة العضو في الشبكة، فقد اعـــتقل ثلاثـــة اطفال من بينهم واحد تعرض للتعذيب. وحسب هذه المعلومات ففـــي ٢ يناير ٢٠٠٠ هاجمت قوات الامن قرية الديه واعتقلت طفلين عمر كل منهما ١٣ عاما هما: حمزة علي حسن الاصفر وعلي عبد الله سعد. واطلق سراح الاول بعـــد تعذيبه بينما بقي الثاني في المعتقل". وفي قضية اخرى اختطف السيد احمـــد سعيد مرزوق، ١٧، من منزل جيرانه حيث كان مختفيا منذ شهرين. و لم يعرف عنه شيء بعد ذلك". وعبرت المنظمة عن قلقها ازاء وضع هؤلاء الاطفال وطالـــبت بالكـــتابة الى الســـلطات البحريـــنية لحثها على: الحفاظ على سلامة الاشـــخاص المذكوريـــن، اجراء تحقيق في هذه الاعتقالات ومحاكمة المسؤولين عـــنها، اطـــلاق سراح الطفلين المعتقلين حالا، وضمان احترام حقوق الانسان الحريات العامة في البلاد.

● ومـــن جهـــة ثالثة تابع المواطنون تصريحات امير دولة قطر لدى استقباله وزير الاعـــلام الكويـــتي والوفد المرافق له، وهي تصريحات متميزة لانها تطرقت لهموم المواطـــنين الخليجيين وفي مقدمتها المشاركة السياسية والحريات العامة. وقال ان الوضـــع العـــالمي الآن لم يعـــد يحتمل حالة الانغلاق وان وجود الصحافة الحرة ضـــرورة للـــنهوض بالمنطقة. واضاف ان محطة "الجزيرة" لا تهدف للهجوم على الكويـــت او غيرها بل هي جزء من الاعلام الحر الذي يبحث المواطن الخليجي عـــنه. واثنى على التجربة البرلمانية الكويتية ولكنه قال ان الانتكاسات التي تعرض لها مجلس الامة خلال عمره وعدم السماح بالاحزاب السياسية جعلت دولة قطر تســـعى لتطوير تجربتها الديمقراطية التي بدأت بالانتخابات البلدية. وقال انه يولي المشـــاركة الشعبية في صنع القرار السياسي اهمية قصوى وان التعليم من الوسائل التي تساعد على ذلك.

١٤ فبراير

● اعتقـــلت قـــوات القمع الاسبوع الماضي عدداً من المواطنين عرف من بينهم

شـــابان من منطقة كرزكان هما: منير حسين درويش، ٢٣ والسيد حسن السيد عدنان، ٢٥. ولم يعرف شيء عن مصير هذين الشابين اللذين يخشى عليهما من التعذيب الوحشي في زنزانات النظام.

● وفي جـــنيف أصـــدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانا حول محكمة امن الدولـــة السيئة الصيت، وذلك في ضوء محاكمة عدد من المواطنين الابرياء امام هذه المحكمـــة الجائـــرة. وجاء في البيان: "عقدت جلستان قصيرتان بصورة سرية ولم يســـتطع المحـــامون الترافع في القضية". وذكرت المنظمة اسماء المتهمين وهم: علي مهـــدي، ٢١، هشام حسن، ١٨، عبد الامير العرادي، ١٩، حسين حيدر، ٣٦، الســـيد جابر عدنان، ٣٨، يوسف فولاذ، ٢١، سعيد الشيخ، ٣٣، محمود محسن، ٢٩، وسهيل شحادة، ٢٨. وتطرق بيان المنظمة الى البيان الحكومي الذي نشر في الصـــحف المحلية في ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨ حول القضية. وجاء في بيان المنظمة: "ان الامانـــة العامة قلقة جدا لأن ستة من المتهمين جرى تجريمهم في الصحافة المحلية بعد اعـــتقالهم بقليل، وذلك يتناقض مع مبدأ اعتبار المتهم بريئا حتى يثبت جرمه". وقال البيان ان المتهمين لم يقدموا الى المحاكمة الا بعد اكثر من عام كامل، وانهم تعرضوا للـــتعذيب الوحشي بما في ذلك الضرب والتعليق من اليدين والرجلين لمدد طويلة. واشار الى ان اثنين من المتهمين كانوا اقل من الثامنة عشرة من العمر وقت الاعتقال ولكـــنهما عوملا مثل الآخرين، الامر الذي يتناقض مع التزامات حكومة البحرين بموجـــب معاهدة حقوق الطفل التي وقعت عليها سابقا. وقالت ان الامير السابق اجـــرى في ١٩٩٩ تعديلا على قانون امتلاك السلاح فأصبح القانون اكثر جورا. وقـــال البيان ان هؤلاء المظلومين اعتقلوا طبقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ الذي يســـمح باعـــتقال اي شخص بدون تهمة او محاكمة لمدة تصل الى ثلاث سنوات، وان محكمة امن الدولة لا توفر القدر الادنى من المحاكمة العادلة.

● ونشـــرت صحيفة "فايننشال تايمز" اللندنية الاسبوع الماضي مقالا طويلا حول الجيـــل الجديد من الحكام في البلاد العربية. وتطرق المقال للوضع البحريني بشكل مختصـــر، قـــائلا: "يبدو ان المسؤولين البحرينيين يؤكدون مخاوف المعارضة بان الاجـــراءات (الـــتي اتخذها الشيخ حمد منذ توليه الحكم) لا يتوقع ان تؤدي الى اصـــلاحات سياسية اكثر". ونسب الى مسؤول بحريني قوله: "في الغرب يعطى

المواطـــنون صـــوتا ولكن ما ان ينتخب الحكام فانهم يتوقفون عن الاستماع الى الناس، بينما في البحرين لدينا ديمقراطية مختلفة. فما ان ينصّب الحكام، حتى يبدأوا في الانصـــات الى مـــا يريده الناس فينفذونه". وعلق سياسي مطلع على اوضاع الـــبحرين على ذلك بقوله ان شعب البحرين يطالب باعادة العمل بدستور البلاد منذ ربع قرن، ولكن الحكومة لم تستمع الى تلك المطالب حتى الآن.

● وعـــلى صعيد آخر نشرت مجلة Impact International، وهي مجلة اسلامية شـــهرية تصدر في لندن، مقالا مهما حول ايان هندرسون. وجاء في المقال الذي احـــتوى كذلـــك عـــلى صورة شخصية لهندرسون، وصف لقضية هندرسون واحـــتمالات تطورهـــا في ضـــوء بدء التحقيق بملفه من قبل الشرطة البريطانية. واعتمد المقال على بعض الوثائق البريطانية التي كشف النقاب عنها مؤخرا، وهي وثائق تربط بين هندرسون وتوظيفه من قبل البريطانيين في البحرين آنذاك. وقدم المقال نبذة تاريخية عن توظيف ايان هندرسون على يدي أنتوني بارسونز، المعتمد السياســـي البريطاني في البحرين في ذلك الوقت لتشكيل "القسم الخاص". وذكر المقـــال ان اســـاليبه في الـــتعذيب واختراق مجموعات المعارضة حظيت بموافقة مســـؤولين بريطانيين. وقال ان هندرسون أسس جهاز التعذيب لمواجهة العناصر الفاعلة في المعارضة. وبعد استعراض شيء من الظروف التي حدثت فيها الضجة حـــول وجوده في بريطانيا وبدء الشرطة البريطانية التحقيق في ملفه، انتهى المقال الى القـــول: "ان قرار محاكمة "جزار البحرين" كما يسميه بعض الصحافيين او "كـــلاوس باربي البحرين" حسب البعض الآخر، منوط بقرار الحكومة البريطانية وليـــس بشرطة لندن. انه يعتمد على قرار من حكومة توني بلير التي يفترض فيها انها اضفت "بعداً اخلاقياً" على السياسة الخارجية".

١٦ فبراير

● اعتقل في الايام القليلة الماضية عدد من المواطنين بسبب مطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد. وعرف من بين الذين اعتقلوا يوم الاحد الماضي (١٢ فبراير) من مـــنطقة الديه كل من حسن السقاي، ٢٣، وزهير الساحر، ٢٠. وجاء الاعتقال تعسفيا وبدون مبرر. واكدت هذه الاعتقالات استمرار سياسات القمع والتنكيل

بأبـــناء الـــبحرين من قبل جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون، وإصرار رئيس الوزراء على مواصلة سياساته القمعية التي فرضها عـــلى البلاد منذ اكثر من ربع قرن. وتزامن مع هذه الاعتقالات قرار صادر عن رئيس الوزراء بتكثيف قمع الحريات الدينية. فقد اتصل جهاز التعذيب يوم امس الاولى برؤســـاء المآتم في المنامة وأخبرهم بصدور قرار عن رئيس الوزراء بتقليص المشـــاركة الشعبية في الشعائر الدينية، وان عليهم الحضور يوم امس (الثلاثاء) الى مركـــز أمن المنامة لاخذ تعهداتهم بالامتثال لاوامر رئيس الوزراء، والا تعرضت مآتمهم ومساجدهم للغلق. جاء ذلك في الوقت الذي وجهت فيه اتهامات دولية لحكومة البحرين بقمعها الحريات الدينية على نطاق واسع. وتجدر الاشارة الى ان عددا من المآتم والمساجد ما يزال مغلقا بقرار من رئيس الوزراء شخصيا.

● وعـــلم مـــن جهـــات حكوميـــة ان هـــناك توجيهات رسمية لبعض الكتاب والصحافيين للافراط في الاشادة بلجنة حقوق الانسان التي شكلت بأمر اميري من اعضـــاء مجـــلس الشورى المعينين. وقد نشرت في الصحافة المحلية وغيرها مقالات تسعى لاضفاء شرعية اللجنة النابعة عن مجلس غير شرعي، وذلك بطرح اقتراحات واسعة وتمجيد غير محدود بقرار تشكيلها. هذا في الوقت الذي لم تستطع فيه اللجنة ان تحقـــق انجـــازا واحدا منذ تشكيلها. وكانت هناك دعوات موجهة لهذه اللجنة لـــتحديد موقفهـــا من ايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان وعـــبد العزيز عطية الله باعتبارهم معذبين مشهورين. كما كان متوقعا منها ان تلزم رئيس الوزراء – لو كانت لجنة حقيقية لحقوق الانسان – بالعمل وفق معاهدة منع الـــتعذيب التي وقعت عليها حكومته العام الماضي لمنع صدور قرارات دولية تدينها. وقد فشلت اللجنة في اللجنة في القيام بشيء من ذلك.

● ومـــن جهة اخرى وقعت ثماني منظمات اسلامية عديدة في الدنمارك عريضة تطـــالب حكومة البحرين بالاصلاح السياسي والدستوري، واطلاق سراح جميع ســـجناء الرأي والضمير في البحرين. ووقع العريضة ممثلون عن: تجمع المسلمين الدنمـــاركيين، منظمة المرأة المسلمة في الدنمارك، ملتقى الحوار بين الاديان، منظمة الشـــباب المسلم، اتحاد الشبيبة الدنماركية، تجمع الاقليات القومية والعرقية، اللجنة الدنماركية للاقليات العرقية ولجنة الدفاع عن الحريات.

● وعلى صعيد آخر كرر وزير العمل البحريني ادعاءه بعدم وجود مشكلة بطالة في البحرين، وقدم نسبة للبطالة تختلف اختلافا كبيرا عن النسب التي تؤكدها جهات دولية مختصة. فقد قال في حوار تلفزيوني بثه تلفزيون البحرين الرسمي ان نسبة البطالة لا تتعدى ٤,٢ بالمائة. بينما تقول وحدة المعلومات بمؤسسة "الايكونوميست" البريطانية ان نسبة البطالة تتجاوز الـ ١٥ بالمائة. وتضيف النشرة في عددها الاخير للفترة ١ - ١٥ يناير ٢٠٠٠: "سوف تستمر البحرين في اتخاذ اجراءات اقتصادية أقل صرامة وذلك من اجل جذب المستثمرين. ولكن الجمود السياسي المحلي والخلاف الحدودي مع قطر وتصاعد البطالة ستبقى قضايا خلافية امام حاكم البحرين". وانتهت الى القول: "إن الامير الجديد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، لم يكشف بعد عن برنامجه لعلاج المشاكل السياسية العالقة".

● وفي لندن، نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ محمد جابر صباح بعنوان: "ملاحظات على اهداف لجنة حقوق الانسان البحرينية: الاندماج في النظام الدولي يقتضي تعزيز حكم القانون في الداخل". وجاء في المقال ربط بين الاعلان العالمي لحقوق الانسان ودستور دولة البحرين الذي علق العمل بأهم مواده قبل ربع قرن. ابتدأ المقال بالتأكيد على وحدة المعارضة قائلا: "إن المعارضة البحرينية على مستوى الوعي والادراك لمسؤولياتها النضالية السلمية تحظى بالاحترام والتقدير امام جماهيها وامام العالم، وانها معارضة موحدة ومتكاملة داخليا وخارجيا، وانها جزء لا يتجزأ من بعضها البعض ازاء المطالب الدستورية المتمثلة في عودة الحياة البرلمانية التي انتهكتها السلطة بحل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ ولا زال الانتهاك قائماً". وسعى الكاتب للتقريب بين القيم الاسلامية وقيم حقوق الانسان العالمية قائلا ان مباديء الاسلام تقر: عدم قتل النفس المحترمة الا بالحق، لا إكراه في الدين، حرمة البيوت، حق اللجوء السياسي، حق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، وهي جميعا مقررة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ثم تطرق الاستاذ صباح الى ما يقال عن مفهوم العائلة الواحدة في البحرين قائلا: "إني لا أرى فيها الا مجرد شعار دعائي... ان "العائلة الواحدة" لا تلقي بأي فئة من افرادها عرض الشارع ولا في المعتقلات والسجون وتذيقهم فنون العذاب، ولا تشردهم خارج اوطانهم في شتى بقاع العالم يتسولون

لقمـــة العيـــش وعلاج انفسهم وافراد عائلاتهم اذا مرضوا". وانتهى الكاتب الى القـــول: "ان بناء الدولة ذات العائلة الواحدة يقوم على اساس المجتمع المدني المبني عـــلى الـــنظام الدســـتوري والقانوني وبانتخابات حرة شريفة واحترام حقوق الانســـان. ولاننا نتطلع الى الاندماج في النظام الدولي، فان هذا يقتضي منا اولا تعزيز حكم القانون في الداخل، والتلاحم مع قوى الشعب وحماية مختلف القوى الاجـــتماعية وترســـيخ الديمقراطية الدستورية وبناء اقتصاد قوي يعتمد على ابناء الشـــعب بدون تمييز لا على مرتزقة استهلاكية غير منتجين يعملون على تفتيت التركيبة السكانية، وسلب لقمة العيش من افواه ابناء الوطن".

١٨ فبراير

● في تحـــد متواصـــل للرأي العام العالمي والمنظمات الحقوقية الدولية يواصل جهاز التعذيب اعتداءاته على ابناء البحرين. فقد اعتقل في الساعات الاولى من يوم امس الاول (الاربعـــاء ١٦ فـــبراير) من منطقة الدراز الشاب السيد جلال السيد علوي الســـيد احمـــد، ١٩. وهو طالب بجامعة البحرين. وجاء الاعتقال خلال عدوان وحشي قام به المعتدون من جهاز التعذيب على منزل المواطن المذكور حيث رُوع الاطفـــال والنســـاء بوحشية، وعبث المعتدون بمحتويات المنزل وصادروا ممتلكات الشـــاب ومن بينها جهاز كومبيوتر شخصي يملكه الشاب وحسب المعلومات التي توفـــرت عنه منذ اعتقاله، فقد تعرض لتعذيب وحشي بتهمة المشاركة في الحركة الدستورية وانه يرزح الآن في غرف التعذيب بمركز شرطة مدينة عيسى.

● وفي الساعات الاولى من يوم الثلاثاءالماضي اعتقل الشاب حيدر سلمان حيدر مـــن منطقة البلاد القديم، واخذ الى غرف التعذيب بمركز الخميس. وهناك خشية كـــبيرة عـــلى حياتـــه خصوصا ان المركز المذكور يخضع لادارة خالد الوزان، المعـــروف بوحشيته في التعذيب واعتداءاته على المعتقلين. وهو الذي قتل الشهيد سعيد الاسكافي بتعذيبه حتى الموت.

● وتواصـــلت حمـــلات الشجب والاستنكار ضد استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته بالرغم من مرور اكثر من اربعة اعوام على اعتقالهم بدون تهمـــة او محاكمـــة. وذكرت مصادر مطلعة ان النظام سوف يرغم على تحريك

قضـــيتهم قبل توجه وفد الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة الى البلاد في شهر اكـــتوبر المقبل. فقد انتهك النظام حتى قوانينه القمعية مثل قانون امن الدولة الذي يطـــالب الحكومة باطلاق سراح اي معتقل في اليوم الاخير من السنوات الثلاث بعد الاعتقال.

● وتوفـــرت لدى المعارضة ادلة دامغة على ان جهاز التعذيب تدخل بشكل غير مشـــروع لمـــنع وفد اللجنة الدولية للصليب الاحمر من مقابلة عدد من السجناء، وذلـــك في محاولـــة لاخفـــاء آثار التعذيب. واكد عدد من السجناء ان المعذبين نقلوهم من زنزاناتهم الى اماكن اخرى خلال زيارات وفد الصليب الاحمر الدولي الى الســـجون، وان ذلك قد حدث مرات عديدة خلال السنوات الاربع الماضية، الامـــر الـــذي يعتبر بادرة خطيرة. وطالبت المعارضة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر التحقيق في ذلك، وقالت ان هناك شهودا عديدين في هذا المجال. وحرص المعذبون على اخفاء جرائمهم بمنع وفد منظمة العفو الدولية من مقابلة اي مواطن خلال الزيارة الاولى التي قام بها الوفد الى البلاد في الصيف الماضي.

● ومـــن جهة اخرى اعتبر المراقبون والسياسيون استمرار اعتماد آل خليفة على الاجـــانب في كل المجالات خصوصا عندما يستهدفون ابناء البحرين مؤشرا على الـــثقة المفقودة بين العائلة الحاكمة والشعب. وقد صدرت مؤخرا في لندن نشرة مـــن اربع صفحات لتلميع صورة نظام القمع البحريني امام البريطانيين. وتصدر هـــذه النشرة عن جهات اجنبية لا تعرف شيئا عن البلاد وتكتفي بنشر ما يقدمه جهـــاز التعذيب لها. ويعتقد ان لها اتصالا مباشرا مع ذلك الجهاز القمعي الذي يديـــره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون ورئيس الوزراء. وجاء صدور هذه النشرة التي ذكرت مصادر مطلعة ان اصدارها يكلف شعب البحرين آلاف الجنيهات بعد فشل نشرة اخرى كانت تصدر تحت اشراف الجهة نفسها. وعلق مراقـــبون عـــلى هـــذه الاصدارات بالقول انها تعكس ضعف النظام وفشله في الحصـــول على من يدافع عن ارهابه وقمعه من بين ابناء البحرين. واضاف هؤلاء انه بالرغم من اصدار هذه النشرات الباهضة التكاليف فقد فشلت في منع صدور قرارات الشجب والاستنكار للسياسات القمعية للحكومة، ولم يعبأ بها احد ممن هم في موقع التأثير. يضاف الى ذلك ان جهاز التعذيب وسّع انشطته في العاصمة

البريطانية بهدف قمع المعارضة، واصبح يعتمد على جهات اجنبية عديدة من بينها جهاز الموساد الاسرائيلي، ولكنه فشل حتى الآن في اخماد الاصوات المطالبة بالاصلاح والمستنكرة لسياسات القمع والتعذيب.

٢١ فبراير

● مع تلاشي الآمال في انفتاح حقيقي من جانب العائلة الخليفية الحاكمة على شعب البحرين ازداد التوتر السياسي في الاوساط الشعبية مؤخرا، ولوحظ عدد من الاعمال الاحتجاجية في عدد من المناطق. فقد شوهد في اليومين الماضيين عدد من الحرائق الاحتجاجية الصغيرة على شارع البديع العام. وانتشرت هذه الحرائق امام مداخل المناطق الواقعة بين كرانة والديه وكذلك بالقرب من السنابس. وتكثفت في الوقت نفسه كتابة الشعارات الوطنية بتلك المناطق. ففي منطقة القدم كان من بين الشعارات: "لا نريد صلحا مع اسرائيل". اما في منطقة كرانة فكان من بين شعاراتها: "لا نقبل اي علاقة دبلوماسية مع العدو الصهيوني، حسنوا علاقاتكم معنا اولا وانتبهوا لمطالب الشعب"، "هذه مطالبنا: عدل ودستور وحرية"، "لا تنازل مهما كلفنا الصمود، أرواحنا على الأكف". "لماذا الحكومة تحاور اسرائيل ولا تحاورنا". جاء ذلك في ضوء تصريحات ولي العهد الذي قال فيها ان عائلته تخطو خطوتين تجاه "اسرائيل" مقابل كل خطوة من جانبها.

● وما يزال القلق يساور المواطنين بعد صدور قرار من رئيس الوزراء بتضييق الخناق على اماكن العبادة وتقليص فعالياتها. وكان احمد منصور العالي، رئيس دائرة الاوقاف الجعفرية قد قدم لرؤساء المآتم بالمنامة اوامر رئيس الوزراء ضد المآتم والمساجد وذلك في اجتماع عقده معهم يوم الثلاثاء الماضي، وطلب منهم الالتزام بها. واعتبر المواطنون تلك القرارات انتهاكا لدستور البلاد الذي ينص على حرية ممارسة الشعائر الدينية وفق العادات المرعية. وعرف رئيس الوزراء بسياساته التي تستهدف كل فعالية شعبية يحضرها المواطنون باعداد كبيرة. وتجدر الاشارة الى انه منع عقد ندوة حول حقوق الانسان قبل حوالي شهرين في اعقاب ندوة عقدت بنادي الخريجين حول مجلس الشورى تحولت الى استفتاء شعبي ضد نظام حكمه التعسفي، وأحرجت العائلة الحاكمة كثيرا خصوصا ان

عددا من السفراء العرب كان حاضرا في تلك الندوة.

● ويساور الجهات الحقوقية قلق كبير بعد ان تأكد ان الحكومة تسعى لتوجيه لجنة حقوق الانسان لممارسة دور سياسي يتمثل بدعم الحكومة والدفاع عن سياسات التعذيب التي تمارسها. وقد علم ان سمير رجب، رئيس اللجنة، امتثل لطلب من جهاز التعذيب بعقد اجتماع للجنة حضره مسؤولون من وزارتي الخارجية وجهاز التعذيب لمناقشة دور اللجنة في الدفاع عن جهاز هندرسون خلال الدورة المقبلة للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي ستبدأ في الاسبوع الاول من الشهر المقبل. وذكرت المصادر ان من بين الذين حضروا الاجتماع كلا من عبد العزيز عطية الله آل خليفة، وغازي القصيبي وسلمان الزياني وغسان شيخوه. وتعهد هؤلاء بان يستغلوا عضوية البحرين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة لاقناع الاجهزة المعنية بالاعتراف باللجنة كمنظمة غير حكومية. ورأى حقوقيون دوليون ان هذا الاستغلال للمواقع الرسمية يكشف خطط الحكومة لتجاوز الشجب الدولي ليس باصلاح الوضع بل بالالتفاف غير الاخلاقي على ذلك الشجب.

● وعلى صعيد آخر لوحظ ان ايان هندرسون ما يزال يمارس دوره بجهاز التعذيب كـ "مستشار" لوزير الداخلية. وشوهد الاسبوع الماضي وهو يقف على يسار وزير الداخلية في حفل تكريم لضباط وزارة الداخلية. وهناك الآن مطالبة دولية لحكومة البحرين ان تترجم توقيعها على معاهدة منع التعذيب بمحاكمة المسؤولين عن ممارسة التعذيب بحق المواطنين، وفي مقدمتهم ايان هندرسون. وفي ضوء التحقيق الذي تجريه الشرطة البريطانية في ملف هندرسون بتهم ممارسة التعذيب، ناشدت المعارضة مجددا وبشكل قوي جميع ضحايا التعذيب تقديم افاداتهم المفصلة عن معاناتهم في السجون. وقالت انها، في ضوء الكم الهائل من الافادات التي استلمتها في الاسابيع الاخيرة، فانها تدرس إمكان اصدار "موسوعة التعذيب في البحرين"، لتبقى معاناة ابناء البحرين على ايدي النظام الظالم وثيقة تاريخية تدين رئيس الوزراء بشكل خاص، لانه هو الذي دشن عهد التعذيب في البلاد واستقدم الاجانب للفتك بأبناء البحرين بوحشية لم تعرفها البلاد من قبل.

٢٣ فبراير

● يسود المواطنين شعور بالقلق الكبير على حياة المواطن محمد الملا حسن سهوان اثر تسرب انباء من غرف التعذيب بان حياته في خطر لاسباب غير معروفة. وذكرت الانباء الواردة من السجن ان هذا الشاب الذي أصدرت محكمة امن الدولة الجائرة حكما ظالما بسجنه خمسة عشر عاما اختفى من سجن جو قبل بضعة ايام و لم يعرف احد عن مصيره شيء بعد. وذكرت تقارير مطلعة انه شوهد قبل اختفاء اثره وهو يعاني من كسور في يديه ورجليه وان عناصر جهاز التعذيب كانوا يعاملونه بوحشية متناهية. ووجهت المعارضة نداء الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر بالبحث عن هذا الشاب في غرف التعذيب والاطمئنان على سلامته، خصوصا ان عائلته تشعر بالقلق الكبير على حياته. واكدت التقارير ان جهاز التعذيب ما يزال يمارس التعذيب على اوسع نطاق برغم توقيع الحكومة على معاهدة منع التعذيب. وتطالب منظمات حقوقية دولية حكومة البحرين بالالتزام ببنود تلك الاتفاقية ومنها التحقيق في حوادث التعذيب واعتقال من يمارسه. وفشلت الحكومة حتى الآن في اتخاذ اية خطوة لاعتقال ايان هندرسون او عادل فليفل على وجه الخصوص برغم تواتر الانباء والتقارير على ممارستهما غير المحدودة للتعذيب بحق ابناء البحرين.

● في تطور خطير بدأت قوات القمع في اطلاق النار علي من يكتب الشعارات الوطنية على الجدران. ففي الساعات الاولى من صباح يوم الاحد الماضي سمع دوي طلقات نارية بمنطقة إسكان السنابس، وشعر المواطنون بالفزع، وفي الصباح اكتشفوا ان الطلقات النارية استهدفت عددا من المواطنين الناشطين في مجال المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد واحترام حقوق الانسان كانوا يعبرون عن وجهات نظرهم باسلوب سلمي بكتابة الشعارات على الحيطان. وتمنع الحكومة المواطنين (الا في بعض الحالات الخاصة جدا ولاغراض دعائية بحتة) من التطرق لهذه القضايا مدّعية انها تهدد امن الدولة. وشاهد المواطنون شعارات كثيرة تؤكد المطالب الدستورية.

● ومن جهة اخرى عمت حالة من الغضب الشعبي منطقة السنابس بعد ان تعرضت مواطنتان لاعتداء من قبل عناصر قوات الامن كانت تجوب شوارع

المـــنطقة. فعندما كانت المواطنتان في طريقهما من احدى البرادات اوقفتهما سيارة تابعة لجهاز هندرسون وبدأ عملاؤه يتحرشون بهما. فما كان منهما الا ان صرختا بصوت عال، فهرع المواطنون للدفاع عنهما ولاذ عملاء هندرسون بالفرار. وبرغم الاحتجاجات الشعبية فقد رفض رئيس الوزراء اجراء اي تحقيق في هذه الجريمة.

● وعـــلى صعيد آخر ما يزال مصير المواطن فاضل العجمي الذي سلمته حكومة الكويـــت الى الـــبحرين الشـــهر الماضي مجهولا، ويخشى من تعرضه للتعذيب الوحشي. ورفضت الحكومة الافصاح عن اسباب اعتقاله او مكان احتجازه وما اذا كـــان هناك اية تهمة موجهة اليه. وكانت حكومة الكويت قد قامت بتسليم عـــدد من المواطنين البحرينيين الى جهازالتعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون بدون اي مبرر.

● وكانت منظمة العفو الدولية قد عقدت مؤتمرا صغيرا في الكويت حول حقوق الانســـان، وهو اول مؤتمر تعقده المنظمة في دولة خليجية. وناقش المؤتمر مفاهيم حقوق الانسان العالمية بدون ان يتطرق لاوضاع حقوق الانسان في دول الخليج. واقترح المشاركون تنظيم دورات لتدريب الكوادر الخليجية على مفاهيم حقوق الانسان لكي يمكن التعاطي مع هذا الموضوع الحيوي بوعي وادراك. وكان وفد من المنظمة قد زار كلا من الكويت ودولة الامارات العربية لمتابعة اوضاع حقوق الانسان فيهما.

● وفي جـــنيف أعرب حقوقيون دوليون عن قلقهم البليغ بسبب تلكؤ حكومة الـــبحرين الســـماح لوفد من فريق العمل للاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة بـــزيارة الـــبلاد في شهر اكتوبر المقبل. وكانت الحكومة قد تعهدت امام اللجنة الفـــرعية لحقـــوق الانســـان بالسماح للوفد بزيارة غرف التعذيب العام الماضي ولكـــنها مارست ضغوطا كبيرة على الامم المتحدة لتأجيل الزيارة عاما كاملا. ومـــع اقتراب ذلك الموعد لاحظ المعنيون بالامم المتحدة تراجعا واضحا من قبل حكومـــة البحرين ازاء السماح للوفد بزيارة البلاد. واعربت جهات حقوقية عن شـــكها الكـــبير في مواقـــف الحكومة وحقيقة نواياها، ولكنها تعهدت بمواصلة الضغط عليها لانهاء تلكؤها.

٢٥ فبراير

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT ومقرها جنيف، بيانا حول الاعتقالات التعسفية التي حدثت مؤخرا في البحرين. وجاء في البيان ما يلي: "علمت الامانة العامة للمنظمة عن طريق منظمة حقوق الانسان في البحرين بالاعتقال التعسفي كما يبدو لطالب واعتقال سبعة آخرين في البحرين والخشية من تعذيبهم . وهؤلاء هم: السيد جلال علوي احمد، حسن السقاي، زهير الساحر، السيد حسين، حسين درويش، والسيد حسن عدنان. وطبقا للمعلومات التي استلمت ففي ١٦ فبراير ٢٠٠٠ اعتقلت قوات الامن السيد جلال علوي احمد، ١٩ سنة، وهو طالب بجامعة البحرين، ونقل ان قوات الامن اعتدت على منزله عند الفجر، واعتقلته واخذت كومبيوتره وممتلكات شخصية اخرى. وعندما استفهمت العائلة عن مصيره لدى مركز شرطة البديع اخبروا بعدم معرفة اي شيء عنه لان مركز شرطة مدينة عيسى هو الذي اعتقله. ولا يعرف شيء عن سبب اعتقاله ...". وفي مناطق اخرى اعتقل في مساء الاثنين ١٤ فبراير ٢٠٠٠ من منطقة الديه كل من حسن السقاي، ٢٣، زهير الساحر، ٢٠، مع شخصين آخرين. واخذ الجميع الى مركز شرطة الخميس، ولم يقدم اي سبب لاعتقالهم. ونقل كذلك ان اعتقالات اخرى تمت في الديه وكرزكان. ومن هؤلاء: السيد حسين وحسين درويش، ٢٣، السيد وحسن عدنان، ٢٥. وهناك خوف من تعرضهم للتعذيب والاستفزاز. ان الامانة العامة للمنظمة قلقة جدا بشأن اوضاعهم الجسدية والنفسية". وطالبت المنظمة "بالكتابة الى السلطات البحرينية لحثها على المحافظة على سلامة هؤلاء الاشخاص جسديا ونفسيا، واطلاق سراحهم في غياب تهمة قانونية ضدهم، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد طبقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية لحقوق الانسان".

● ومن جهة اخرى طالبت بعض الجهات الحقوقية والسياسية وزارة الخارجية البريطانية بطرح عدد من القضايا مع ولي عهد البحرين، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، الذي يزور بريطانيا رسميا الاسبوع المقبل. ومن القضايا التي تشغل بال هذه الجهات: استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب، استمرار المحاكمات الجائرة امام محكمة امن الدولة، تأجيل حكومة البحرين المتواصل وبأساليب ملتوية

لزيارة وفد مجموعة العمل للاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة، وعدم استجابة حكومـــة البحرين لطلبات مقدمة من المقررين الخاصين حول القتل خارج اطار القـــانون والتعذيب، بزيارة البحرين. ولفت احد المدافعين عن حقوق الانسان في الـــبحرين نظر الحكومة البريطانية الى قرار الاتحاد البرلماني الدولي في ١٩٧٦ بطرد الـــبحرين مـــن عضويته في اثر حل المجلس الوطني، وقال انه طبقا لسياسة وزارة الخارجيـــة بحكومـــة حزب العمال فان من مهماتها: "نشر قيم حقوق الانسان والحريات المدنية والديمقراطية التي نريدها لانفسنا".

● وعلى صعيد آخر فشلت المنظمة التي شكلت بمجلس الشورى لحقوق الانسان في تحقيـــق اي انجاز منذ تشكيلها قبل اربعة شهور. وفي محاولة لتضليل المواطنين واسكاتهم، اوعزت وزارة الداخلية للصحافة الرسمية بالكتابة حول اللجنة بشكل مستمر والمبالغة في وصف اهميتها ودورها، في الوقت الذي اتضح فيه ان رئيسها، سمـــير رجـــب، يستلم التعليمات حول ادارتها وانشطتها من "جهات عليا"، وان عـــلى اعضائها تنفيذ تلك التعليمات. ولوحظ انه حتى هذه اللحظة لم يتطرق اي مقـــال كـــتب حولهـــا الى اي دور مـــرتقب لها في المجالات الاساسية المعروفة للمـــنظمات الحقوقيـــة الدولية. فمثلا لم تكتب كلمة واحدة حول اي دور لها للـــتعاطي مـــع اهم هموم ابناء البحرين مثل التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القســـري والقتل خارج اطار القانون. و لم يتطرق اي من مسؤوليها الى الاشارة الى موقف المنظمة من رموز التعذيب مثل ايان هندرسون ودونالد برايان وديفيد داربي وعـــادل فليفل وعبد العزيز عطية الله. كما فشلت المنظمة في طرح موقف واضح، لو كانت فعلا منظمة حقوقية مستقلة ومحترفة، حول التحقيق الدولي في ملف التعذيب لهندرسون.

● بالاضـــافة لذلـــك لم تتطرق هذه المنظمة الرسمية حتى الآن لاستمرار اعتقال الـــرموز السياســـيين الذين يقضون عامهم الخامس وراء القضبان بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء الاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ حسن سلطان والاستاذ حسن المشيمع والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور والشيخ محمد الرياش وبقية ابناء البحرين المأسورين لدى جهاز التعذيب.

مارس ٢٠٠٠

٢٨ فبراير

● في تحـــد خطـــير للمنظمات الحقوقية الدولية وانتهاك متواصل حتى للقوانين التعســـفية المحـــلية، قرر جهاز التعذيب تقديم الاستاذ عبد الوهاب حسين، ٤٧ عاما، الى محاكمة سرية امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت. وسوف يمثل غدا امـــام المحكمـــة المرفوضة من كل المنظمات الحقوقية الدولية بدون استثناء بسبب اجـــراءاتها الجائـــرة، بتهمة المشاركة في المطالب الدستورية المشروعة. واكدت جهات مطلعة ان رئيس الوزراء قرر سلفا الحكم الذي سيصدر عن المحكمة بحق الاســـتاذ عبد الوهاب حسين وإخوته، حيث غضب كثيرا عندما رفضوا التوقيع عـــلى افـــادات تديـــنهم أعدهـــا جهاز التعذيب، ورفضوا التنازل عن المطالب الدستورية. وكان الاستاذ عبد الوهاب واخوته قد اعتقلوا في منتصف شهر يناير ١٩٩٦، وتعرضـــوا لتعذيب وحشي متواصل ولم توجه اليهم اية تهمة او محاكمة خلال اكثر من اربعة اعوام متواصلة. وجاء اعتقالهم طبقا لقانون امن الدولة الذي يســـمح لوزير الداخلية باعتقال اي مواطن يشتبه في قيامه بنشاط سياسي وايداعه السجن لفترة ثلاثة اعوام. ويلزم هذا القانون القمعي وزير الداخلية باطلاق سراح المعتقل في اليوم الاخير من السنة الثالثة اذا لم توجّه اليه تهمة. ولكن رئيس الوزراء لم يلـــتزم حـــتى بقانونه الارهابي هذا. ويعاني الاستاذ عبد الوهاب من عدد من المشاكل الصحية بسبب الاوضاع السيئة في السجن. ويعتقد خبراء حقوقيون ان محاكمـــة الاستاذ عبد الوهاب جاءت لمنع احراج ولي العهد الذي يزور بريطانيا حيـــث يتوقع أن تثار قضية الاعتقال التعسفي معه بشكل قوي. وقد بثت وكالة

انــباء "رويترز" خبر المحاكمة مؤكدة ذلك من خلال احد المحامين الذين اتصلت بهــم، و لم تعــط اية تفصيلات. وقد رفضت الحكومة السماح لمراقبين دوليين بحضور المحاكمة.

● وقــد بدأ الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، اليوم زيارة رسمية الى لــندن بدعــوة من وزارة الدفاع. وسوف يلتقي مع بعض المسؤولين البريطانيين لمناقشــة العلاقات العسكرية بين بريطانيا والبحرين، خصوصاً أن عددا من اكبر مســؤولي الامــن والدفــاع في حكومة آل خليفة من البريطانيين وفي مقدمتهم المعــذب المعروف ايان هندرسون. ومع انه سوف يلتقي بوزير الدفاع، جيفري هون، وروبين كوك، وزير الخارجية، فقد استغرب المراقبون من لقائه المقرر غدا مــع وزير الداخلية، جاك سترو. وسوف يستغرق اللقاء خمس عشرة دقيقة فقط وليــس معلوما ما اذا كانت قضية التحقيق في ملف التعذيب في البحرين من قبل الشــرطة الــبريطانية سوف تطرح في هذا اللقاء. وقد استفسرت بعض الجهات الحقوقيــة الــبريطانية من وزير الداخلية عن طبيعة اللقاء وحثته على مطالبة ولي العهــد بالتعاون في التحقيق الجاري حول الاتهامات الموجهة الى ايان هندرسون حــول الــتعذيب. وقد دعا ولي العهد عددا من البريطانيين الى افطار صباح يوم الاربعــاء المقــبل باحد الفنادق الفخمة، وذلك في محاولة لتحسين صورة العائلة الخليفية لديهم. وتتزامن الزيارة مع مرور عام كامل على صعود والده الى السلطة بعــد وفاة جده، الشيخ عيسى. ويجمع المراقبون على ان الامير الجديد لم يدخل اي تغيــير جوهري في النظام خصوصا مع استمرار سياسات التعذيب والاعتقال التعســفي والابعاد وغياب حكم القانون وفرض قوانين الطوارىء بالقوة. وساد شــعور بالاحــباط عــندما رفض الامير الشهر الماضي استلام رسالة من لجنة العريضة الشعبية حول الوضع في البلاد.

● وعلى صعيد آخر استقبلت تصريحات عضو لجنة التعذيب عبد العزيز عطية الله آل خــليفة الــتي حث فيها قوات التعذيب على تكثيف نشاطهم بقدر كبير من الاشمــئزاز والتقزز. فقد ذهب الاسبوع الماضي الى نادي كرباباد الثقافي الرياضي وهددهــم بالاعتقال والتعذيب اذا استمروا في المطالبة بالحقوق الدستورية. جاء ذلك في جوابه على سؤال قدمه احد المواطنين قال فيه: "لماذا يضايق رجال الامن

المواطنين وخاصة في ادائهم لشعائرهم الدينية في المآتم والمساجد؟". فجاء الجواب على لسان عضو لجنة التعذيب التي شكلها ايان هندرسون في ١٩٩٥ قائلا: "لأول مرة اسمع ان رجال الامن يضايقون الناس، انهم يحمونهم من الذين يستخدمون المآتم والمساجد لاغراض سياسية. وسيتواصل تواجد رجال الامن حول هذه المآتم والمساجد". جاء ذلك ليؤكد استمرار الطبيعة البوليسية للنظام، حيث يعتبر ان المطالبة باطلاق سراح الاطفال المعتقلين ووقف التعذيب والسماح بعودة ابناء البحرين الى ارضهم، قضايا سياسية يجب على عناصر التعذيب منعها بالقوة. وهو بذلك يبرر رسميا سياسة العقاب الجماعي التي شنتها عائلته على ابناء البحرين بما في ذلك تدمير محتويات المساجد والمآتم وغلق بعضها حتى الآن. وقد خرج المواطنون من ذلك الاجتماع وهم غاضبون لأنه فشل في اثبات وجود اي تغير في اسلوب تعامل آل خليفة مع شعب البحرين، وأكد العقلية العدوانية التي يحملها امثال عطية الله. وتجدر الاشارة الى ان هناك ادلة عديدة على ممارسة عبد العزيز عطية الله آل خليفة التعذيب شخصيا بحق ابناء البحرين.

٢٩ فبراير

● أدان تقرير دولي كبير الممارسات القمعية لحكومة البحرين. فقد اكد التقرير السنوي الذي أصدرته وزارة الخارجية الامريكية حول حقوق الانسان في البحرين ان انتهاكات حقوق الانسان في البلاد تمارس على نطاق واسع وان الحكومة لم تفعل شيئا لوقف تلك الانتهاكات. وذكر التقرير المتكون من عشرين صفحة في بضعة سطور ما فعله الشيخ حمد من اطلاق سراح بعض الموقوفين وبعض المحكومين الذين أنهوا فترات حكمهم، لكن التقرير أسهب بشكل واسع في الانتهاكات التي حدثت منذ استلامه الحكم. وعبر سياسيون غربيون عن استخفافهم لسياسة التضليل والتشويش التي يمارسها النظام البحريني خصوصا عندما تطرق الى بضعة السطور المذكورة متجاهلا متن التقرير كله. وقال هؤلاء: لم نجد نظاما في العالم يتجاهل الحقائق بهذه الصلافة، ألا يعلم النظام ان الشعوب في عصر الانترنت قادرة على الاطلاع على مثل هذا التقرير واكتشاف الحقيقة؟

● احتوى التقرير على جوانب عديدة تتعلق بتلك الانتهاكات ويكفي للتدليل

على ما جاء فيه الاشارة الى السطور الاولى منه حيث يقول: "البحرين امارة وراثية ليس فيها مؤسسات ديمقراطية ولا احزاب سياسية. وقد حكمت العائلة الخليفية المتوسعة البحرين منذ نهاية القرن الثامن عشر وتهيمن على كل جوانب مجتمعها وحكومتها". ويضيف: "في ١٩٧٥ علقت الحكومة بعض مواد دستور ١٩٧٣ ومن ضمنها تلك المواد المتعلقة بالمجلس الوطني الذي تم حله و لم يُعَد تكوينه". ويضيف: "استمر وجود مشاكل خطيرة في ملف الحكومة حول حقوق الانسان، ولكن الوضع تحسن قليلا خلال العام. واستمرت الحكومة في حرمان المواطنين من حق تغيير حكومتهم، ولكن الوضع تحسن بسبب تراجع الاضطراب السياسي والمدني... واستمرت قوات الامن في ممارسة التعذيب والضرب واساءة معاملة السجناء. وبقيت مشكلة الحماية من القانون، حيث ليس هناك اية حالة عوقب فيها اي موظف بجهاز الامن بسبب انتهاكه حقوق الانسان سواء خلال العام أو في السنوات الماضية". ويقول حول القتل خارج اطار القانون: "لم يكن هناك تحقيق او محاكمة لاي موظف بقوات الامن لتهم القتل خارج القانون التي ارتكبت في ١٩٩٨ او السنوات السابقة". وحول التعذيب يقول ان هناك تقارير تؤكد استمرار ممارسة التعذيب. وحول الاعتقال التعسفي يقول التقرير ان الحكومة استمرت في العمل وفق قانون محكمة امن الدولة للعام ١٩٧٤ وممارسة الاعتقال التعسفي. وقال حقوقيون دوليون ان التقرير وثيقة دامغة ضد حكومة البحرين وتأكيد لاستمرار نمط انتهاكات حقوق الانسان منذ ان تولى الامير منصبه. ويمكن الحصول على التقرير عبر الانترنت.

● وقد اهتمت وسائل الاعلام بجريمة محاكمة الاستاذ عبد الوهاب حسين التي بدأت هذا اليوم، فقد تمت تغطيتها من قبل وكالة انباء رويتر وهيئة الاذاعة البريطانية واذاعة طهران ووكالة الانباء الالمانية واذاعة مونت كارلو وغيرها. ونشرت صحف اليوم ومن بينها صحيفة "القدس العربي" خبر المحاكمة.

● وعلم كذلك ان مستعملي جهاز الانترنت في البحرين يواجهون هذه الايام صعوبة تتمثل ببطء استجابة اجهزة الكومبيوتر لاوامرهم. وبعد الفحص اتضح لهم ان ولي العهد استحوذ على اثنين من انظمة الخدمة mother servers الستة التي تملكها شركة البحرين للاتصالات والتي لا يستطيع المواطنون استعمال

١١ أبريل

● استمرت المناقشات في جنيف حول قضايا حقوق الانسان وذلك في الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. واستسخف حقوقيون دوليون ما قاله الممثل الدائم لحكومة البحرين عندما اعترض على مداخلة منظمة ليبريشن Liberation التي اتهمت فيها الحكومة بممارسة التعذيب بحق ابناء البحرين. واستعمل ممثل البحرين حقه في الرد بشن هجوم شرس على المنظمة المذكورة قائلا ان هدفها تشويه صورة الحكومة، ولكنه فشل في تفنيد ما قالته المنظمة. وادعى ان ممارسة التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون. وتحداه حقوقيون دوليون ان يعاقب مجرمي التعذيب ابتداء بهندرسون مرورا بدونالد برايان وصولا الى عادل فليفل. وما يزال هذا التحدي قائما حتى الآن. وكانت راديكا كوماراسوامي، الخبيرة حول شؤون المرأة قد تطرقت الى اساءة معاملة المرأة في عدد من بلدان العالم من بينها البحرين وافغانستان. اما ممثل الحكومة السويسرية، جين دانيال فيغني فقد عبر عن ارتياحه من عمل مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي وأمله بأن تتعاون الدول مع هذه المجموعة. وقال ان مجموعة العمل استطاعت زيارة اندونيسيا وتيمور الشرقية وقامت باتصالات عديدة مع الحكومة الاسرائيلية حول سجن الخيام في جنوب لبنان، و "لكنها مع الاسف لم تستطع زيارة البحرين".

● وفي المحرق، وجّه السيد طالب شويطر، خطيب مسجد الغاوي بمدينة المحرق يوم الجمعة الماضية انتقادا شديدا ضد ممارسات الحكومة المتمثلة بالقيام بأنشطة "لا تعود بالنفع والفائدة على الشعب" حسب تعبيره. وخص بالذكر فعاليات مهرجان السينما وبطولة البحرين الاولى لسباق السيارات وبطولة البحرين الدولية الاولى لسباق القدرة (سباق الخيل). وقال السيد شويطر ان هذه الفعاليات جاءت باوامر من زعماء العهد الجديد. وذكر الخطيب ان الشعب يناضل من اجل لقمة العيش في حين ينتشر الاسراف والبذخ في امور لا تعود بالفائدة على الشعب.

● وعلى صعيد آخر اصدر الامير القرار رقم ١٠ باعادة تنظيم وزارة العدل والشؤون الاسلامية بدون ان ينص القرار على اية خطوة لتأمين استقلال القضاء. وأبقى القرار الاميري شؤون القضاء ومركز احمد الفاتح تابعين لوزير العدل والشؤون ا لاسلامية، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة.. وقد رفضت الحكومة

احـــد بوجـــود رغـــبة حقيقية لدى الحكومة لتحسين اوضاع حقوق الانسان، خصوصـــا ان الوفـــد الـــتزم باطلاق التصريحات العمومية و لم يرد على الاتهامات الموجهـــة للحكومة بشكل محدد ومفصل. وكان من بين الذين تطرقوا للوضع في الـــبحرين منظمة Liberation التي طرحت مداخلتها تحت البند ١١ من جدول اعمال اللجنة وعنوانه: "انتهاكات حقوق الانسان ومن ضمنها التعذيب والاختفاء والقـــتل خارج القانون والاحتجاز". وقالت المنظمة انه بالرغم من توقيع البحرين عـــلى اتفاقيـــة مـــنع التعذيب ورفع حظرها عن المادة ٢٠ من تلك الاتفاقية فقد استمرت ممارسة التعذيب على نطاق واسع في السجون البحرينية. وحسب ما قالته المنظمة فقد اتضح ان مبادرات الامير في هذا الجانب اقل مما كان متوقعا منه.

● وبـــرغم الشـــجب الدولي المتواصل لاجراءات محكمة امن الدولة السيئة الصيت فقـــد أمعنت العائلة الحاكمة في قمع ابناء البحرين من خلالها. وقام جهاز التعذيب يـــوم الســـبت الماضي بسحب ثلاث مواطنات الى قاعة تلك المحكمة التي يرأسها قـــاض خليفي ووجهت لهن اتهامات باطلة بسبب مطالبتهن باعادة العمل بدستور الـــبلاد. وهؤلاء النساء هن: ليدا احمد عيسى العريبي، ٢٧ من منطقة توبلي، حنان ســـلمان احمـــد حيدر، ٢١ من المنامة وسلوى حسن احمد حيدر، ٣٥ من منطقة الديـــه. وعقـــدت المحكمـــة بصورة سرية. وكانت المواطنات قد اعتقلن في العام ١٩٩٨ وعذبـــن بأساليب وحشية قبل اطلاق سراحهن بسبب الضغوط الداخلية والخارجية على آل خليفة.

● وفي اليـــوم نفســـه قـــدم جهاز التعذيب مجموعة من المواطنين المسجونين ظلما وعدوانـــا الى المحكمة السيئة الصيت وهم: صادق قاسم، ٢٣، محمد الديهي، ٢٢، قاســـم علي الديهي، ٢٣ (وهما شقيقا الشيخ حسين الديهي المعتقل منذ اكثر من اربـــع ســـنوات بـــدون تهمة او محاكمة)، محمد الجسر، ٣٣، سعيد الشيخ، ٣٢. وقدمـــت لهـــم جميعا تهم ملفقة اعدها جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني دونالد بـــرايان تحت اشراف ايان هندرسون. و لم يعرف شيء بعد عن نتيجة المحاكمة التي عقدت كذلك بشكل سري.

في الرسالة: "انني ايضا قلق ازاء التقارير حول استمرار احتجاز عبد الوهاب حسين. وبعد تحقيق سفارتنا في البحرين، علمت ان امر الاعتقال الحالي بحق عبد الوهاب حسين، الذي بررته الحكومة في البداية على اساس حفظ الامن العام، قد تم تجديده. وهو الآن محتجز في شقة تابعة لوزارة الداخلية. ويمكنه الاتصال ببعض الزوار ويستطيع مشاركة محل اقامته مع المعتقلين الآخرين، ولكنه اختار البقاء بمفرده. و لم نستطع حتى الآن تحديد ما اذا كانت العناية الصحية متوفرة للسيد حسين. وقد اكد سفيرنا في البحرين للسلطات البحرينية قلقنا الواضح ازاء استمرار اعتقال عبد الوهاب حسين، واننا نتابع قضيته عن كثب، وسوف اطلعك على اية تفصيلات اخرى حال الحصول عليها". وتطرقت الرسالة الى عدد من القضايا تتعلق برفض الحكومة الحوار مع لجنة العريضة الشعبية وتلكؤها في السماح بزيارة وفد الاعتقال التعسفي والمقررين الخاصين حول التعذيب والقتل خارج القانون. واستغربت المعارضة من تلفيق الحقائق من قبل الحكومة خصوصا في ما يتعلق باعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين وانه في شقة خاصة يستطيع استقبال الزوار فيها وانه اختار السجن الانفرادي، وتمنت اجراء تحقيق دولي في ظروف اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبية.

● ومن جهة ثانية اجابت الحكومة البريطانية على السؤال التالي من اللورد ايفبوري: "ماذا لدى الحكومة من معلومات حول اعادة اعتقال السيد عبد الوهاب حسين، الذي اطلق سراحه في ١٧ مارس بعد سجن استمر اكثر من اربع سنوات في البحرين بدون تهمة او محاكمة، وما اذا كانوا سيطرحون القضية بالاضافة الى المعتقلين الآخرين الذين قضوا مددا طويلة في السجن، وذلك امام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة". وجاء جواب الحكومة على لسان البارونة اسكوتلاند اوف أسثال كالتالي: "لقد طلبنا من سفارتنا في البحرين تفصيلات كاملة حول قضية السيد حسين وخصوصا ظروف اعادة اعتقاله مؤخرا الذي ننظر اليه بقلق".

● وفي جنيف عبر العديد من المنظمات والشخصيات الناشطة في مجال حقوق الانسان عن رفض منطق وفد حكومة البحرين امام الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وقال هؤلاء ان الوفد فشل في اقناع

الحكومة الاعتداء على حقوق المواطنين وحرياتهم. وذكرت الانباء ان المواطن الشاب ناجي احمد سلمان، ١٨، من منطقة الكورة، يرقد حاليا بمستشفى السلمانية بعد تداعي صحته في غرف التعذيب الخليفية بسجن الحوض الجاف. وقالت التقارير ان هذا الشاب الذي اعتقل في ٥ يناير ١٩٩٧، تعرض لمعاملة وحشية طوال السنوات الثلاث الماضية ادت الى اصابته بفقدان القدرة على التركيز. وكان عمره عند الاعتقال ١٥ عام. وتدّعي الحكومة ان الشاب سقط داخل الحمام، بينما يؤكد السجناء ان اعراض الاصابة تؤكد تعرضه للتعذيب الوحشي وان رواية الحكومة تهدف للتضليل والتشويش على جريمة جهاز التعذيب. وقد أصيبت عائلته وخصوصا والدته بصدمة نفسية كبيرة لدى سماعها خبر نقله الى المستشفى، وهناك خشية كبيرة على حياته اذ ان حالته غير مستقرة. وتحمل المعارضة الحكومة المسؤولية الكاملة عن سلامة هذا المواطن المظلوم.

● وتواصلت الاعتقالات في الايام القليلة الماضية في تحد واضح للرأي العام الدولي. فقد اعتقل الاسبوع الماضي من منطقة البلاد القديم كل من: صلاح ميرزا احمد، ٢٠، فاضل الكتّاب، ٢٢، حسن عبد الجبار ميرزا، ١٩، حسين صالح الطوبجي، ٢١ (اعتقل سابقا لمدة ثلاث سنوات). وجاءت اعتقالاتهم جميعا في الساعات الاولى من صباح اليوم الاول من هذا الشهر حيث طال الاعتداء ممتلكاتهم وعائلاتهم. كما اعتقل في اليوم نفسه الشاب علي حسن علي، ٣٦، من منطقة جدحفص. واعتقل قبل اربعة ايام عدد من المواطنين من المنطقة الثالثة من مدينة حمد لم تتوفر اسماؤهم بعد. وفي منطقة المعامير شوهدت الشعارات الدستورية بشكل مكثف بالاضافة الى صور الاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ الجمري والشيخ عيسى قاسم. وشوهدت شعارات مماثلة بمنطقة سترة. وفي ٢١ مارس اعتقل الشاب حسين صالح، ٢٢، على جسر البحرين - السعودية لدى عودته الى البلاد. و لم يعرف شيء عنه حتى الآن.

١٠ أبريل

● اكد السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في رسالة الى اللورد ايفبوري انه قلق ازاء استمرار احتجاز الاستاذ عبد الوهاب حسين. وجاء

زيـــارة المجموعـــة حـــتى العـــام ٢٠٠١. وبعد مشاورات خلال الدورة الحادية والخامســـين للجـــنة الفرعية والدورة الخامسة والعشرين لمجموعة العمل، وجّهت المجموعـــة رســـالة الى السلطات البحرينية تطلب منها جدولة الزيارة خلال العام ٢٠٠٠. وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ اتصل مكتب الممثل الدائم لحكومة البحرين لدى الامـــم المـــتحدة في جـــنيف برئيس المجموعة ليخبره بان حكومته ليست مستعدة للامتـــثال لطـــلب المجموعـــة، وكرر القول بان الزيارة لا يمكن ان تتم حتى العام ٢٠٠١. ومع الاخذ بعين الاعتبار بان موقف الحكومة كان قد ادى الى الغاء زيارة مـــن قـــبل المجموعـــة في ١٩٩٩ وان تأجيل الزيارة مرة اخرى سوف يؤثر على مصـــداقية نشاطات المجموعة، قام الرئيس، نيابة عن المجموعة، باخبار السلطات بان المجموعة سوف ترفض زيارة البحرين في ظل هذه الظروف". واعتبرت هذه الافادة وثيقـــة دامغة اكدت ما قالته المعارضة باستمرار عن سياسة المراوغة والتضليل التي تمارسها الحكومة على حساب ابناء البحرين. واعتبر ما صدر حتى الآن عن الدورة هـــزيمة منكرة لجهود جهاز التعذيب وانتصارا لدماء ضحايا التعذيب والشهداء من ابناء البحرين.

● وقـــد اســـتمر الشجب الدولي لحكومة البحرين بوتيرة ازعجت الوفد الحكومي كثيرا لانها اكدت فشله في المهمة التي ابتعث من اجلها. فقد تطرقت المقررة الخاصة حـــول العـــنف ضد المرأة، لاوضاع النساء في البحرين. وقالت ان المقررة الخاصة اســـتلمت رســـالة من حكومة البحرين في ٧ سبتمبر ١٩٩٨ تنفي فيها استعمال العـــنف ضد المرأة. وقالت ان الحكومة اشارت الى ان كلا من نعيمة عباس وزهرة عبد علي لم يعتقلا قط، الامر الذي يعتبر كذبا صريحا على الجهات الدولية ومحاولة مفضوحة للتشويش والتضليل. وتطرق التقرير للاعتقالات التي حدثت في صفوف النســـاء في وقـــت ســـابق مشيرا الى انهن اطلقن جميعا بدون تهمة او محاكمة بعد اعـــتقالات بـــلغت ستة شهور في بعض الحالات. وقالت ان سبب اعتقال النساء يعـــود لارتكابهن اعمال عنف، وهو كذب محض، اذ كيف اطلق سراحهن بدون تهمـــة لـــو كن قد ارتكبن ما يخالف القانون؟ وادعت الحكومة ان هؤلاء النساء لم يستجوبن الا من قبل شرطيات وانهن لم يستعملن حقهن في التظلم.

● وبرغم تواصل الشجب الدولي لانتهاكات حقوق الانسان في البحرين، واصلت

● وتطـــرقت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان في مداخلتها تحت البند ١١ للوضع في البحرين قائلة: "برغم اعلان حكومة البحرين فقد بقيت اوضاع حقوق الانسان خطـــيرة. اذ يتم انتهاك الحقوق المدنية والسياسية بشكل منتظم. وتناشد الفيدرالية الدوليـــة حكومـــة البحرين السماح لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بزيارة الـــبلاد في اســـرع وقت ممكن كما وعدت". وكان الاتحاد الاوروبي قد عبر في كلمـــته تحـــت البند ١١ عن أسفه لرفض حكومة البحرين استقبال المقرر الخاص حول التعذيب.

● ومن جهة اخرى استقبل المواطنون موسم العاشوراء بنشاط ملحوظ، وشوهدت شـــعارات نوعيـــة ومـــتكررة في عدد من المناطق. ففي منطقة كرانة كانت هناك شعارات كثيرة منها: "متى تعود طيورنا المهجّرة؟"، "مطلبنا محدد: دستور وحرية"، "عاشـــوراء موسم الحرية والعزة والكرامة"، "البرلمان سبيل لحل مشاكلنا"، "افرجوا عـــن ابنائنا واخواننا المعتقلين في سجونكم ظلما". وفي الوقت نفسه يسود المواطنين قلق كبير من خطط جهاز التعذيب خلال هذا الموسم، ولا يستبعد قيامه بالاعتداء على ابناء البحرين وشعائرهم الدينية.

٨ أبريل

● طـــرح السيد لويس جوانيت، المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي في جنيف بشيء من التفصيل قضية رفض حكومة البحرين السماح لوفد مجموعة العمل حول الاعـــتقال التعسفي بزيارة البلاد. وجاء في كلمته ما يلي: "خلال الدورة الخمسين للجـــنة الفـــرعية حول ترويج وحماية حقوق الانسان، اعلن الممثل الدائم للبحرين لـــدى مكتب الامم المتحدة في جنيف ان حكومته وافقت ايضا على توجيه دعوة لمجموعـــة العمل حول الاعتقال التعسفي لتقوم بزيارة تمهيدية الى البحرين، سوف يحـــدد وقـــتها بالتشاور مع رئيس مجموعة العمل. وتمت المشاروات بين المجموعة والســـلطات البحريـــنية في الاجتماعات الـــ ٢٢ والـــ ٢٣ والـــ ٢٤ والـــ ٢٥ والـــ ٢٦ للدورة. وفي البداية، كان مخططا للزيارة ان تتم خلال ١٩٩٩ ولكن لم تـــتحقق بحجة صعوبة الجدولة من جانب السلطات البحرينية. وفي ٦ يوليو ١٩٩٩ وجّه وكيل وزارة الخارجية البحرينية رسالة الى نائب رئيس المجموعة مطالبا بتأجيل

الماضـــي. وجاء في كلمته عرض للمعاملة السيئة التي تعرض لها الشيخ الجمري منذ اعـــتقاله حتى الافراج عنه. وقال ان المقرر الخاص بعث مناشدة عاجلة مشتركة مع المقررين الخاصين حول الاعتقال التعسفي وحرية التعبير. وقال: "إن الشيخ الجمري بقـــي في المعتقل ثلاث سنوات ونصفا قبل تقديمه الى المحاكمة التي ترأسها احد افراد العائـــلة الحاكمـــة". وأضـــاف ان الحكومة لم تسمح بحضور مراقبين دوليين وانها عقـــدت ســـرا وان محـــامي الشيخ الجمري لم يلتق به الا قبل وقت قليل من بدء المحاكمة. واضاف: "أدين (الشيخ الجمري) بالمسؤولية عن كل الاضطرابات العامة واعمال التخريب في البحرين منذ ديسمبر ١٩٩٤، برغم انه لم يحرض على العنف قـــط وانـــه كان معتقلا خلال اغلب تلك الفترة، وان الجمري نفى التهم الموجهة اليـــه". وقـــال المقـــرر ان الشيخ الجمري اطلق سراحه في ٨ يوليو ١٩٩٩ ولكنه "ممـــنوع من مزاولة العمل السياسي ومنزله محاصر بالشرطة وكذلك قريته". وأبدى المقرر ملاحظته قائلا: "في الوقت الذي يثمّن فيه المقرر الخاص اطلاق سراح الشيخ الجمري فانه يعبر عن قلقه من عدم استقلال المحكمة التي حاكمته وادانته".

● وكـــانت المـــنظمة الدوليـــة لمكافحة التعذيب OMCT قد تطرفت خلال مداخلـــتها امام الدورة الى الوضع في البحرين، وقالت ما يلي: "السيد الرئيس: ان وضـــع حقـــوق الانسان الحالي في البحرين مصدر قلق كبير. فقد وثّقت المنظمة حـــالات متواصـــلة ومنتظمة لانتهاكات حقوق ا لانسان. وعلى وجه الخصوص الاعتقال المنتشر للمواطنين ومن ضمنهم عدد كبير من الاطفال. وهذه الاجراءات تـــتم طـــبقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ الذي يسمح بالاحتجاز الاداري لمدة تصـــل الى ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة. وقضية عبد الوهاب حسين الذي اطلق سراحه مؤخرا بعد اعتقال دام اكثر من ثلاث سنوات ليعاد اعتقاله بعد ساعة واحـــدة يوضح حالة فقدان الامن والعدالة التي يتعرض لها المواطنون. وتود المنظمة ان تذكر اللجنة بان مجموعة الاعمال حول الاعتقال التعسفي ما تزال تنتظر زيارتها الـــتفقدية للبحرين، التي أجلت حتى ابريل ٢٠٠١ من قبل وفد البحرين. وفي ضوء الانـــتهاكات الواســـعة لحقوق الانسان في البحرين فاننا نحث الوفد البحريني على الســـماح بهـــذه الزيارة قبل الدورة المقبلة للجنة حقوق الانسان وليس في الوقت المذكور، وان يتم تجديد مهمة مجموعة العمل".

والداخـــلية. واشترط محمد المطوع على الجمعية ان لا تتعارض لوائحها الداخلية مع قـــانون الجمعيـــات والاندية الاجتماعية والثقافية بدولة البحرين، التي تنص بشكل صـــريح عـــلى مـــنع التدخل في السياسة بأي شكل من الاشكال. وعبّر عدد من الصـــحافيين الشرفاء عن انزعاجهم الشديد من تشكيل جمعية تدار من قبل جهاز الـــتعذيب، وقـــالوا انهم لن يشاركوا في اية تشكيلة غير قائمة على اساس نصوص دستور دولة البحرين الذي يطالب الحكومة بالسماح بانشاء نقابات مهنية.

● وفي الوقت الذي تعاني فيه الغالبية الكبرى من ابناء البحرين من احوال معيشية خانقـــة، تنظم هذه الايام دورة سباق القدرة (الخيل) التي اعدت لها ميزانية كبيرة جـــدا. وقـــد وفرت وسائل الاعلام الحكومية ضجة كبيرة لهذه الدورة لصرف الانظـــار عمـــا يحدث لابناء البحرين من تعذيب واعتقال تعسفي بالاضافة الى اوضاعهم المعيشية الخانقة.

٧ أبريل

● تواصـــل الشجب الدولي لسياسات التعسف والقمع الحكومية طوال يوم امس خـــلال جلســـات الدورة الـــ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف. وكانت المفاجأة الكبرى ما جاء في كلمة الاتحاد السويسري من تعبير عن الاســـتياء من تلك السياسات. فقد جاء في تلك الكلمة التي ألقيت تحت البند ١١ مـــن جـــدول اعمال اللجنة ما يلي: "يتمنى الاتحاد السويسري التجديد لمدة ثلاث سنوات لتفويض مجموعة العمل للاعتقال التعسفي، ونأسف لعدم تمكنها من زيارة البحرين. وبالنسبة للمقرر الخاص حول القتل خارج نطاق القانون فانه مع الأسف الشـــديد لم يـــتمكن من زيارة البحرين". وهذه هي المرة الاولى التي يتطرق فيها الاتحـــاد السويسري لأزمة حقوق الانسان في البحرين. وشوهد وفد العائلة الخليفية الحاكمـــة مضطربا بسبب ذلك التصريح الذي يحمل دلالات كبيرة من بينها فشل الوفـــد الحكومـــي في التشـــويش على حقائق الواقع برغم سياسات الرشوة التي انتهجها.

● وجـــاءت الصفعة الاخرى لنظام التعذيب البحريني من خلال كلمة المقرر المقرر الخـــاص حول ممارسة القضاء، السيد بارام كوماتسواني الذي اعيد انتخابه الشهر

حفيظة المسؤولين الدوليين ولتقليل الخسائر الناجمة عن فتح ملف الاعتقال التعسفي.

● وبعد ذلك شوهد ممثلو جهاز التعذيب وهم يحاولون عبثا التأثير على مواقف مناصري شعب البحرين. فقد تحدثوا الى الدكتور تشارلز جريف، ممثل منظمة الحوار بين الاديان، الذي كان قد تطرق الى الوضع في البحرين وشجب سياسات الحكومة القمعية. وأنكر الوفد امامه اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين، مؤكدين انه افرج عنه. فتحداهم الدكتور جريف قائلا لهم: "لديكم لجنة لحقوق الانسان، فاذا اصدرت هذه اللجنة بيانا يؤكد ان الاستاذ عبد الوهاب حسين ليس معتقلا، فسوف أعتبر كلامكم صحيحا".

● وتعرض الوفد الحكومي البحريني يوم امس لاهانة شديدة. فقد انضم عنصران آخران من عناصر جهاز التعذيب الى الوفد المتكون من ١٧ شخصا، ليصبح اكبر وفد حكومي على الاطلاق. ونظرا لان المقاعد المخصصة لكل دولة محدود، فقد قام اعضاء الوفد باحتلال مقاعد الدول الاخرى داخل قاعة الاجتماعات، فما كان من المنظمين الا ان زجروهم واخرجوهم من القاعة بسبب هذا التجاوز البروتوكولي. وعلم ان البريطاني، ديفيد جامب، هو الذي يصدر الاوامر لاعضاء الوفد، وقد أمرهم بالبقاء في القاعة طوال الوقت وعدم مغادرتها لكي لا تفوتهم مداخلة تنتقد جهاز التعذيب. وتواصلت المداخلات التي تشجب جهاز التعذيب الخليفي يوم امس، ومن ذلك مداخلتان من الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب (ننشر نصيهما غدا انشاء الله).

● وعلى صعيد آخر علم ان الحكومة رفضت اقامة نقابة مستقلة للصحافيين، وفرضت عليهم تشكيل جمعية تلتزم بعدم التدخل في الشؤون السياسية بأي شكل من الاشكال والا تعرضت للحل كما حدث لجمعية المحامين قبل عامين. وكان محمد المطوع، وزير الاعلام، قد أمر الصحافيين في اجتماع معهم قبل اسبوعين بتشكيل الجمعية، واختير ثلاثة اشخاص لاعداد اللائحة الداخلية لها وهم: ابراهيم بشمي (من صحيفة الايام) وطفلة الخليفة وعبد الله سلمان (من اخبار الخليج)، وهؤلاء محسوبون على الحكومة. وقد اجتمعوا يوم الاثنين الماضي بنادي الخريجين وسوف يواصلون اجتماعاتهم لاعداد اللائحة بالتشاور مع وزارتي الاعلام

٦ أبريل

● سجل شعب البحرين يوم امس انتصارات واسعة في جنيف بعد ان عبر العديد من الجهات الحقوقية الدولية عن شجبه لجهاز التعذيب الخليفي بوضوح. وشوهد عناصر جهاز التعذيب في حالة اضطراب واضحة وهم يتلقون الصفعات الواحدة تلو الاخرى. فقد جاء تقرير الاتحاد الاوروبي امام جلسة اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة وثيقة دامغة كشفت ألاعيب الحكومة بشكل لا يقبل النقاش. فقد عبر الاتحاد عن أسفه الشديد لرفض حكومة البحرين استقبال المقرر الخاص حول التعذيب حتى الآن. ورأى المراقبون في ذلك تأكيدا لما تقوله المعارضة حول سياسات التضليل والتلاعب التي تمارسها حكومة رئيس الوزراء ازاء الجهات الحقوقية الدولية، معتقدة بان سياسة الكذب سوف تحميها من الغضب الشعبي والدولي. وكان المقرر الخاص حول التعذيب قد تقدم بطلب لزيارة البحرين ومقابلة ضحايا التعذيب، الامر الذي كان له وقع الصاعقة على الحكومة، خصوصا مع وجود آلاف الضحايا المستعدين لمقابلة المقرر الخاص لاطلاعه على ممارسات جهاز هندرسون ورئيس الوزراء.

● وتحدث يوم امس كذلك السيد لويس جوانيت، المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي. وقال ان مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي تقدمت بخمسة نداءات الى حكومة البحرين تطالبها بوقف الاعتقال التعسفي وتحديد موعد لزيارة وفدها الى البحرين. وكانت الحكومة قد رفضت السماح بزيارة الوفد التي كانت مزمعة في اكتوبر الماضي. وساد اجواء مجموعة العمل المذكورة شعور بالاستياء الشديد من تلاعب حكومة البحرين وعدم احترامها الالتزامات التي قدمتها قبل عامين امام اللجنة الفرعية لحقوق الانسان. وقال السيد جوانيت ان حكومة البحرين وافقت اخيرا على السماح بزيارة الوفد في مارس ٢٠٠١. وتأمل الحكومة ان تتمكن من اخلاء السجون من المعتقلين في فترة الزيارة للامعان في تضليل الوفد. وقال المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي ان الزيارة سوف تلغى تماما اذا حاولت الحكومة مرة اخرى تأجيلها بأي عذر. وشجب السيد جوانيت سياسات الحكومة التي أدت الى تأجيل الزيارة عاما ونصفا على الاقل. وبعد الكلمة تقدم احمد الحداد، السفير البحريني في جنيف، طالبا الرد، ولكن طلب منه مسؤولوه عدم الرد لكي لا يثيروا

موجهـــة الى امـــير البحرين يحتجون فيها على استمرار التعذيب في السجون تحت اشـــراف ضباط بريطانيين يرأسهم ايان هندرسون. وجاء في العريضة ما يلي: "لقد فصـــل عدد من المواطنين من اعمالهم. وقد أصدرت محاكم امن الدولة التي يرأسها افـــراد مـــن آل خليفة وقضاة من خارج البلاد احكاما جائرة لا يمكن استئنافها. وهـــناك الآن ثلاثـــة مواطنين على قائمة الاعدام برغم ان محاميهم سجلوا خمسين شـــاهدا لصالح المتهمين... اننا نطالب السلطات البحرينية بالاستماع إلى الدعوات الـــتي تطـــالب بالعدالـــة وانهـــاء الانتهاكات التي تقوم بها قوات الامن. ونطالب الســـلطات البحرينية بالعودة غير المشروطة للمعارضين السياسيين. وندعو حكومة البحرين لاعادة المجلس الوطني واحترام القوانين العالمية وقوانين البلاد واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين". وطالب الموقعون بالكتابة الى السلطات البحرينية للتعبير عن الاستياء.

● ونشـــرت صـــحيفة "القدس العربي" اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا بعـــنوان: "جســـر المحـــبة بـــين المنامة والدوحة: متى يرى النور؟" وجاء في المقال استعراض عام للعلاقات البحرينية - القطرية على مدى المائة عام الاخيرة واستمرار غياب العلاقات الدبلوماسية بينهما. وقال المقال ان هناك عقليتين مختلفتين تحكمان البـــلدين، وانه في الوقت الذي طورت فيه القيادة القطرية نمط حكمها وتعاملها مع شـــعبها وسمحت بمساحة من الحريات فقد استمر نمط الحكم في البحرين على ما كـــان عـــليه، واذا كانت هناك ثمة اصلاحات فمنطلقاتها الرغبة في التشويش على المعارضة وإسكات الجهات الدولية التي تطالب الحكومة بالاصلاحات. وتمنى المقال ان يجـــد مشـــروع بـــناء جســـر بين البلدين طريقه الى التنفيذ ليوفر فرص عمل للبحريـــنيين في قطر. وكانت صحيفة "المستقلة" التي تصدر في لندن قد نشرت في عددهـــا الاخير مقالين احدهما لشخص مصري يدعى د. حسن عبد ربه المصري أشـــاد فيها بلجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى، والآخر لشخص اسمـــه محمـــد عـــبد الله احمـــد يستعرض فيها الوقائع التي تؤكد استمرار القمع والاضـــطهاد في البحرين. وفيما اكتفى الاول بسرد المديح بدون اي قرائن عملية، اورد الثاني ادلة كثيرة بالارقام والحقائق تؤكد عدم تغير الوضع في البلاد.

٦ أبريل

● قامت حكومة البحرين هذا اليوم بإبعاد المواطن الشيخ حسين علي احمد الطويل، ٢٩، من البلاد بعد ٢٤ ساعة من عودته اليها. وكان هذا المواطن قد وصل الى المطار يوم امس قادما من العاصمة القطرية، الدوحة. وبعد تحقيق استمر طوال أمس تم إبعاده صباح اليوم من البلاد. وقد قضى الشيخ الطويل ستة اعوام طالبا للعلوم الدينية بمدينة قم الايرانية. واكدت جريمة إبعاد هذا المواطن خواء الادعاءات الحكومية حول الاصلاح السياسي في البلاد واستمرار سياسة القمع وانتهاك القوانين والاعراف الدولية. وتصر العائلة الخليفية على اهانة ابناء البحرين وذلك باشتراط تقدمهم باعتذارات للرموز الخليفية للخروج من السجن التعسفي او العودة الى البلاد، الامر الذي يرفضه الاحرار وتحرّمه القوانين الدولية. وترفض العائلة الحاكمة العمل وفق قوانين البلاد وتصر على ابقاء الدستور معلقا. وتمارس الابعاد القسري كعقوبة للمواطنين الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة.

● ومن جهة اخرى ما يزال الغموض يلف قضية المواطنين المتهمين زورا بجريمة حرق "مطعم الزيتون" في سترة بعد مرور اكثر من اربعة اعوام على ذلك. فقد اكدت مصادر مطلعة ان جهاز التعذيب يعرف ان مرتكبي الجريمة "جهات معروفة" اخرى غير مجموعة المواطنين الذين أدانتهم محكمة امن الدولة ظلما بالاعتداء، وان هذه الجهات تحظى بحماية النظام. واشارت هذه المصادر الى ان البنغلاديشيين الذين قتلوا في الحادثة كانوا يعملون تحت ادارة الجلاد المخضرم، محمود العكوري، الاردني ا لجنسية المسؤول عن التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية. ونظرا لتعقيدات الجريمة واحتمال تورط جهات حكومية فيها قرر جهاز التعذيب اتهام مجموعة من المواطنين ظلما وعدوانا. وتعرّض افراد المجموعة التي حكم ثلاثة من افرادها بالاعدام، لتعذيب وحشي على نطاق واسع وذلك لاجبارهم على توقيع "اعترافات" مزورة اعدها جهاز التعذيب. واكد هؤلاء مرارا براءتهم مما نسب اليهم وانهم معتقلون تعسفا وجورا. واضافت المصادر ان جهاز التعذيب طلب من المجموعة مؤخرا كتابة رسائل اعتذار للامير لاطلاق سراحهم برغم براءتهم من التهم الملفقة ضدهم.

● وعلى صعيد آخر وقّع اكثر من سبعين شخصية نيوزيلاندية عريضة مهمة

وزارة الداخلية متخطيا اعضاء اللجنة.

● ومـــن جهـــة اخرى قرر الديوان الأميري توزيع مجموعة من الأغنام والهبات لـــلمآتم الحسينية بمناسبة قدوم موسم العاشوراء، الا ان الأغنام التي تقرر توزيعها وعددها حوالي ٢٠٠٠ خروف مصابة بامراض تؤثر على صحة المواطنين. فبعد اجراء فحوص طبية عليها تبين اصابتها بمرض البرسيلا. وهذه الأغنام محجوزة في المحجـــر الصحي، عند قرية بوري القريبة من مركز شركة البحرين للاتصالات (بتـــلكو). وقـــد وزع مـــنها ٥٠ رأسا. وهذا المرض (البروسيلا) تنتقل عدواه للإنسان فيصاب بالحمى المالطية ويسبب العقم للإنسان. وكان الديوان الأميري قـــد وزع العـــام الماضي مجموعة من الأغنام على المآتم الحسينية وكانت مصابة بمـــرض الجـــدري. وقام بعض أصحاب المآتم بتصوير الإصابات وإحضارها الى مركز البيطرة بإدارة الثروة الحيوانية، وانتشرت بواسطتها أمراض الجدري في كثير من الأغنام. وليس معلوما بعد ما اذا كان ذلك متعمدا ام صدفة محضة.

● وتجـــدر الاشارة الى ان الحكومة، بتوجيه من بعض الجهات الاستشارية، تمارس حاليا سياسة "اقناع" الشيعة البحرينيين بانها لا تستهدف وجودهم بل انها تعمل من اجل صالحهم، بالرغم من ابقاء بعض مآتمهم ومساجدهم وجمعياتهم مغلقة وسجن عـــلمائهم. وحتى عندما قررت فتح سفارتها في بغداد مؤخرا بررت ذلك بانه من اجـــل تسهيل الخدمات للمواطنين الشيعة الذين يزورون الاماكن الدينية في العراق. واستســـخف المواطـــنون هـــذه الادعـــاءات، وطالبوا الحكومة بالكف عن هذه الالاعيب السياسية الرخيصة، وقالوا انهم يطالبون بحقوقهم المشروعة كمواطنين في اطـــار مـــا يضمنه دستور البلاد لهم، ولا يبحثون عن منن من العائلة الخليفية التي تســـتهدف جميع ابناء البحرين وتسعى للتفريق بينهم على اسس مذهبية وسياسية. ودعـــوا الحكومـــة الى الكف عن ممارساتها الهادفة لاهانة العلماء والمفكرين الذين تشترط عليهم تقديم اعتذارات مهينة لاخراجهم من غرف التعذيب. وتحدّوا العائلة الحاكمـــة ان تطلق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين فورا اذا كانت جادة في ما تقول، او الكف عن هذه الاكاذيب والافتراءات.

والتضليل التي تنتهجها الحكومة لحماية نفسها من غضب الجهات الحقوقية الدولية.

٣ أبريل

● في عـــدوان وحشي شنته قوات التعذيب على منطقة الدراز اعتقل في الساعات الاولى من صباح يوم الخميس الماضي ثلاثة من المواطنين وهم: السيد مهدي السيد مجيـــد، السيد حسن السيد سعيد، ونظير حسن علي. وقامت اجهزة الامن الخاصة بالجـــريمة، كما عبثت بمحتويات منازلهم وروعت ساكنيها. وقال شهود عيان ان الضحايا تعرضوا لمعاملة قاسية خلال الجريمة وبدأ التحقيق معهم منذ اللحظة الاولى بعـــد الاعتقال. واستعملت اساليب بشعة لتعذيب هؤلاء المواطنين. وتم الافراج عن الســـيد حسن السيد سعيد في وقت لاحق من اليوم نفسه بعد ان عذب بوحشية. وقد اعتقل بعض هؤلاء عدة مرات في السابق

● وجـــاءت تلك الاعتقالات متزامنة مع ما يقوم به الوفد الحكومي في جنيف من دعاية فارغة حول سياسات الحكومة واحترامها لحقوق الانسان. وبسبب شعورها بالضـــغط الدولي فقد بعث رئيس الوزراء وفدا من سبعة عشر شخصا الى جنيف لممارسة اوسع عملية تضليل وتشويش تشهدها قاعات الامم المتحدة. وقام اعضاء الوفـــد في اليومين الماضيين بتوزيع كتيبات أعدها جهاز التعذيب بأسماء مختلقة تمجد العائلة الخليفية الحاكمة وتهاجم شعب البحرين وتنعته بأبشع النعوت. ويشرف على ذلك عضو لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة الذي تواجد شخصيا في جـــنيف هذا العام. وعلم كذلك ان احمد الحداد السفير البحريني في جنيف، اصيب قـــبل يومين بوعكة صحية مفاجئة نقل على اثرها الى المستشفى. ولم يعرف شيء بعـــد عن حالته الصحية. وكان السفير قد ألقى خطابا امام اجتماع اللجنة الدولية لحقـــوق الانســـان ذكر فيه قرار الحكومة بتشكيل لجنة تابعة لها لحقوق الانسان، معتـــبرا ذلـــك انجازا كبيرا. ولكن المطلعين على الامور يؤكدون ان تشكيل اللجنة جاء في اطار سياسة الحكومة لاسكات الجهات الحقوقية الدولية وتضليلها بشأن ما يجـــري في الـــبلاد، ولاستعمالها بوقا دعائيا في المحافل الدولية. ويتوقع ان يقوم سمير رجـــب، رئيس اللجنة، بزيارة الى جنيف للدفاع عن جهاز التعذيب البحريني الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. ويتصرف سمير رجب باوامر من

عــبد الوهاب لضغوط من قبل المباحث لاصدار بيان يعتذر فيه عن اعماله والتعهد بعدم تكرار النشاط الداعي للاصلاح السياسي.

● السيد الرئيس: اننا نلاحظ ان زيارة مجموعة العمل حول الاعتقال الاداري الى الــبحرين لم تتم في اكتوبر من العام الماضي وجرى تأجيلها مرة اخرى بطلب من الــبحرين حتى ابريل ٢٠٠١. في الوقت نفسه فان الاعتقال التعسفي مستمر في البحرين وتدعم منظمتنا زيارة تفصيلية لمجموعة العمل حول الاعتقال الاداري الى البحرين في اسرع وقت ممكن".

● وفي كلمــته امــام اللجنة، تطرق الدكتور محمد فائق، الامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان الى الوضع في البحرين بشكل ازعج الوفد الحكومي. فبعد ان رحــب بالافــراجات عن المعتقلين تعسفا طالب بشكل واضح بالافراج عن جميــع المعتقــلين السياسيين، وطالب كذلك بتطبيق القوانين الدولية في ما يخص قضايا حقوق الانسان والديمقراطية.

● ولمواجهــة هــذه الانتقادات المتواصلة عمد جهاز التعذيب الى وسيلة تضليلية اخرى. فقد قام عملاؤه في جنيف بتوزيع كتاب يحتوي على جرائم التخريب التي ارتكــبها عمــلاء وزارة الداخــلية ونسبتها ظلما وزورا الى ابناء البحرين. واعتبر الكــتاب اعــتداء شرسا بحق ابناء البحرين واعتداء على الحقيقة. فقد اشتمل على صــور ســيارات المواطنين وممتلكاتهم التي دمرها عملاء الحكومة خلال اعتداءاتهم عــلى المــناطق الســكنية في عدد من القرى. واستسخف من شاهد تلك الصور ممارســات جهــاز رئيس الوزراء بحق ابناء البحرين حيث استطاع المدافعون عن شــعب الــبحرين في جــنيف عرض الحقيقة باسلوب مقنع، فانقلب السحر على الساحر مرة اخرى.

● وعــلى صــعيد آخــر قرر جهاز التعذيب تقديم مجموعة اربعة شباب من ابناء الــبحرين الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة الجائرة، وذلك يوم السبت المقبل (١ ابــريل). وهؤلاء هم: مجيد عبد العزيز سلمان عبد الله، ٢٤، واخوه سلمان، ٢٣، وابــن عمــه سلمان عبد الهادي سلمان عبد الله، ٢٥، ومحمد علي منصور، ٢٥. وجميــع هــؤلاء المظلومين من منطقة جبلة حبشي وقضوا في غرف التعذيب قرابة ثــلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة. وجاء قرار محاكمتهم في اطار سياسة الظلم

المستطاع. وهناك الآن توتر شديد في العلاقة بين حكومة البحرين ومجموعة العمل حـــول الاعـــتقال التعسفي بسبب رفض رئيس الوزراء وايان هندرسون السماح للوفد بزيارة البلاد حسب ما كان متفقا عليه العام الماضي.

٣٠ مارس

● استمع الحاضرون في اجتماع اللجنة الدولية لحقوق الانسان في جنيف يوم امس الى مداخلات من منظمات حقوقية بشأن حقوق الانسان في البحرين. وفشل ممثلو جهـــاز الـــتعذيب البحريني في منع هذه المداخلات برغم نشاطهم المحموم في الايام الماضـــية للتشـــويش على الحقائق وتضليل الرأي العام. فقد القى الدكتور تشارلز جـــريف، باســـم منظمة الحوار بين الاديان مداخلة مهمة جاء فيها ما يلي: "يظل الوضـــع في الـــبحرين مـــبعث قلق لمنظمتنا، وتفيد آخر الاخبار ان وزارة الداخلية اطـــلقت في ٢٥ مارس سراح ٢٤ مواطنا كانوا موقوفين في المعتقل.بمن فيهم السيد عمران حسين عمران والشيخ محمد الرياش والسيد ابراهيم حسن جاسم، و كانوا جميعـــا في الاعـــتقال الاداري لاكثر من اربع سنوات. وتظهر قضية السيد جاسم الاوضـــاع المحزنة لحقوق الانسان في البحرين. فقد اعتقل في ديسمبر ١٩٩٤ وبقي في المعـــتقل لمدة ثلاث سنوات اولا ثم اطلق سراحه ليلة واحدة فقط، وأعيد اعتقاله ليـــبقى في الســـجن سنتين ونصفا اخريات. اما الشيخ محمد الرياش فقد اعتقل في ديســـمبر ١٩٩٥ وتعرض لمختلف صنوف التعذيب، و كان ذنبه الوحيد انه يقيم الصـــلاة جماعـــة في مسجد منعت وزارة الداخلية الصلاة فيه لمنع توعية المصلين. وألقى الشيخ خطبة انتقد فيها اجراءات الحكومة ضد اماكن العبادة، ونتيجة لذلك فقـــد انـــتهى الى الاعـــتقال الاداري لاكثر من اربع سنوات. وحسب المعلومات المـــتوفرة لدى المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، فان معتقلا آخر في البحرين وهو الناشط من اجل الديمقراطية السيد عبد الوهاب حسين قد أطلق سراحه من السجن في ١٧ مـــارس هذا العام بعد اعتقال دام اكثر من ثلاث سنوات، وذلك بموجب قـــرار من محكمة الاستئناف العليا. ولكن أعيد اعتقاله بعد ساعات، بموجب قانون امن الدولة لعام ١٩٧٤ الذي يتيح استمرار الاعتقال الاداري حتى ثلاث سنوات. وحســـب المعلومات الواردة الى المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب فقد تعرض السيد

يتطلب بقاءه في المستشفى. وقبل دخوله المستشفى كان الشيخ يعيش تحت الاقامة الجبرية حيث تحاصر قوات التعذيب منزله على مدار الساعة ويمنع المواطنون من زيارته. وعلم كذلك ان قوات التعذيب تحاصر الغرفة التي يرقد فيها الشيخ الجمري بالمستشفى وتمنع المواطنين من زيارته، تنفيذا لاوامر رئيس الوزراء الذي يستغل سلطته للانتقام من الشيخ. وكان رئيس الوزراء قد أمر باعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بسبب رفضه تقديم اعتذار للعائلة الخليفية. ويصر الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبية المعتقلين على المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد والغاء احكام الطوارىء واطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

● وفي جنيف تواصلت اجتماعات اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين، وكانت قضية البحرين حاضرة في اغلب الجلسات. وبلغ عدد وفد حكومة البحرين ١٧ شخصا مقارنة بشخص او اثنين لكل دولة من دول العالم. ويعكس هذا الرقم حالة الرعب التي تهيمن على رئيس الوزراء وجهاز التعذيب من صدور ادانات دولية تمهد الطريق لمحاكمة رموز النظام بارتكاب جرائم ضد الانسانية. ويترأس الوفد عضو لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة. ويمارس ناشطو حقوق الانسان البحرينيون ومساندوهم من الجهات الحقوقية دورا مشرفا لابراز حقيقة الوضع في البحرين وافشال خطط النظام لتشويش الحقائق وتضليل الجهات الرسمية. وقد أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين (عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان) عددا من البيانات ووزعتها، وكانت تحمل عناوين من نوع: اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بعد ساعات من الافراج عنه، التصريحات الصحفية المنسوبة الى العائدين تعبير عن عودة النهج القمعي القديم. كما اصدرت اللجنة تقريرا حول مداولات لجنة منع القضاء على التمييز العنصري اكدت فيه فشل الحكومة في اقناع اللجنة بعدم وجود التمييز كسياسة ثابتة لديها.

● وعلم كذلك ان الحكومة تماطل بشكل غير معقول لمنع زيارة وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي خصوصا مع استمرار حالة التوتر السياسي في البلاد. وتسعى الحكومة في هذا الجانب لتحقيق امرين: الاول التعامل بأقسى صورة مع المطالبين بالحقوق المشروعة وانهاء الحركة الشعبية، وفي الوقت نفسه منع الامم المتحدة من اكتشاف جرائمها بحق ابناء البحرين وذلك بتأجيل الزيارة قدر

● وفي خطوة تؤكد استمرار سياسة القمع الفكري ومنع حرية التعبير، خضعت الشركات المشاركة في معرض الكتاب المقام حاليا في البحرين لتفتيش دقيق، وتم فحص معظم الكتب التي عرضت في المعرض من قبل عناصر من وزارة الداخلية ومنع عرض كتب كثيرة، وخصوصا الكتب الدينية الخاصة بالشيعة.

● وفي جنيف كان لحضور عضو لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، مداولات لجنة التمييز العنصري، اثر سلبي ضد الحكومة حيث اكد للحقوقيين الدوليين اصرار الحكومة على المضي في مسلسل انتهاك حقوق الانسان عبر اشخاص مثل عطية الله. ونشط ناشطو حقوق الانسان البحرينيون الحاضرون في جنيف ومؤيدوهم في نشر ظلامة الشعب وإطلاع الرأي العام على حقيقة الجحيم الذي يعيشه ابناء البحرين في ظل الارهاب الخليفي المتواصل.

٢٩ مارس

● اعتقل من منطقة بوري الاسبوع الماضي تسعة مواطنين بشكل تعسفي وذلك في الساعات الاولى من الصباح، وذلك في اطار حملة جديدة يشنها جهاز التعذيب بحق ابناء البحرين. وشملت جريمة الاعتقال التعسفي كلا من: السيد هاشم السيد عدنان السيد يوسف، ١٥، حسن عبد الله ابراهيم، ١٥، عباس احمد عيسى، ١٦، يوسف علي محمد العالي، ١٦، محمد حبيب المسحن، ١٦ (يعتقل للمرة الثانية)، عمار محمد العالي، ١٦ (يعتقل للمرة الثانية) محمد علي سلمان، ١٧ (يعتقل للمرة الثانية)، عباس سلمان محمد العالي، ١٨ (يعتقل للمرة الثانية)، سلمان حسن علي العريبي، ١٨ (اعتقل عدة مرات سابقا). وكانت قوات التعذيب قد اعتقلت من المنطقة نفسها في وقت سابق عددا من المواطنين من بينهم: علي حسن الحجيري، ٢٢، واخوه محمد، ١٧ (يعتقل للمرة الثانية)، السيد احمد السيد علي العلوي، ٢١ (اعتقل سابقا لمدة سنتين)، السيد حسن السيد جواد السيد شبر، ١٨. وتزامنت هذه الاعتقالات التي حدثت في منطقتي كرزكان والديه لاعادة ملء غرف التعذيب بعد اطلاق بعض المعتقلين مؤخرا.

● وعلم من جهة اخرى ان الشيخ عبد الامير الجمري يرقد حاليا في المستشفى بعد ان تداعت صحته. ومنذ اطلاق سراحه قبل ستة شهور ووضعه تحت الاقامة الجبرية منع رئيس الوزراء مستشفيات البلاد من تقديم العلاج للشيخ اذا كان

تقـــدم له اية تهمة او محاكمة. واطلق سراح كل من الاستاذ عمران حسين عمران من منطقة بني جمرة والشيخ محمد الرياش بعد ان فشل جهاز التعذيب في توجيه اية تهمـــة اليهمـــا. واطـــلق سراح عدد غير معروف من المواطنين الذين اعتقلوا ظلما وعدوانـــا واودعـــوا السجن بدون ان يرتكبوا جرما. وجاءت الافراجات في اطار محـــاولات جهـــاز التعذيب البحريني تحسين صورته في جنيف حيث تعقد الدورة السادسة والخمسون للجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وبدلا من الحديـــث عن تعويض هؤلاء الاسرى في مقابل احتجازهم سنوات بشكل تعسفي مـــارس جهـــاز التعذيب بحقهم جريمة اضافية وذلك بنشر تصريحات ملفقة على الســـنتهم في الصـــحافة الـــرسمية، ولكن ابناء البحرين استسخفوا هذه الخطوات الدعائيـــة، واصـــبحوا يطالـــبون العالم بالتدخل لمنع الحكومة من استعمال شعب البحرين بشكل بشع، وبالقوة، لاغراض دعائية بدون محتوى انساني.

● وعـــلى صعيد آخر عمت اجواء موظفي شركة طيران الخليج اجواء بخيبة الامل بعـــد صدور قرار حكومي بمنع تعويضهم عن سنوات الخدمة مع الشركة. وكانت شـــركة "طيران الخليج" قد اصدرت العام الماضي الاستغناء عن خدمات اكثر من ٢٠٠ مـــن عمالها البحرينيين وحوّلتهم بدون ارادتهم الى شركة "جامكو" لصيانة الطائرات بأبوظبي. ورفضت الشركة تعويضهم عن سنوات الخدمة التي قضوها مع الشـــركة. ورفعوا قضية ضد الشركة امام القضاء البحريني الخاضع لسيطرة رئيس الـــوزراء. وقضـــت المحكمة العمالية الثانية يوم السبت الماضي بعدم استحقاقهم اية تعويضـــات مـــن الشركة، وقضت كذلك بمنع الاعلام الرسمي التعاطي مع القضية بنشـــر اي وقائع تتعلق بقصص مهندسي وفنيي طيران الخليج حتى يصدر بها حكم نهائي.

● جـــاء ذلك في الوقت الذي عرضت فيه قنوات التلفزيون الرسمية عرضا عسكريا حضـــره الامـــير ورئيس الوزراء واشتمل على استعراض حركات بهلوانية لاقتحام المـــباني والانـــزال بالطائرات المروحية للايحاء بوجود استعدادات متواصلة لمواجهة الانتفاضـــات الشعبية. وقرأ شعب البحرين في ذلك رسالة واضحة بعسكرة الوضع وان الايديولوجيـــة العســـكرية تقـــوم بتوجيه كل الامكانات لمواجهة التحركات الشعبية الهادفة للاصلاح السياسي. وقام الامير بتكريم عدد من عناصر التعذيب من بينهم ايان هندرسون.

ابريل ٢٠٠٠

٢٧ مارس

● اعتقل في الايام القليلة الماضية عدد من المواطنين بشكل تعسفي ويخشى عليهم من التعذيب الوحشي داخل الزنزانات. فقد اعتقل في الساعات الاولى من يوم امس الاول (السبت ٢٥ مارس) من منطقة الديه كل من: توفيق سعف، ٢٧، وصالح ابراهيم الشيخ، ٢٤. وبعد بضع ساعات من التعذيب افرج عن الاخير. وقبل يومين من ذلك اعتقل من المنطقة نفسها الشاب شاكر مدن، ٢١. وبعد بضع ساعات من التعذيب اطلق سراحه. واعتقل الاسبوع الماضي من منطقة كرزكان عدد من المواطنين في عدوان كاسح، عرف من بينهم كل من: باسم ابراهيم يعقوب، ١٨، طه احمد علي الشيخ، ١٩، محمد مهدي عبد الرسول، ١٩، محمد صالح خلف، ١٨، محمد باقر معراج، ١٧، جعفر محمد حسن، ٢٥ (اعتقل سابقا). وارتكبت القوات المرتزقة في مساء الاربعاء الماضي جريمة بحق احد المواطنين بمنطقة كرزكان. فبينما كان المواطن عبد الله صالح، ٣٢، متوجها الى منزله باحد شواع المنطقة اذا بتلك القوات تعتدي عليه بوحشية وتشبعه ضربا وركلا بدون رأفة بدون اي سبب.

● وجاءت هذه الاعتقالات لاحلال مواطنين ابرياء جدد مكان مواطنين آخرين افرج عنهم بعد اعتقال تعسفي طويل. فبعد اكثر من خمس سنوات في السجن بدون تهمة او محاكمة اطلق سراح المواطن ابراهيم حسن جاسم، من منطقة البلاد القديم. وكان قد اعتقل في نوفمبر ١٩٩٤ وبعد ثلاث سنوات من التوقيف اطلق سراحه يوما واحدا واعيد اعتقاله بموجب قانون امن الدولة السيء الصيت. و لم

أشـــاد الامير بوزير الداخلية ووكلائه وضباط التعذيب. وبالرغم من قوله بأنه لا يوجـــد احد فوق القانون فانه لم يأمر باجراء تحقيق في جرائم القتل التي ارتكبتها وزارة الداخـــلية بحق اكثر من اربعين مواطنا، وجرائم التعذيب التي طالت آلاف المواطنين. وتمنت المعارضة لو تحولت الشعارات الرسمية الى ممارسة يومية بدلا من توجيههـــا بهـــدف التضـــليل والدعاية الاعلامية. وأشار المراقبون الى التطورات الاخيرة في البلاد التي تؤكد استمرار سياسات رئيس الوزراء الهادفة لتحويل البلاد الى دولـــة بوليسية يتحكم فيها عناصر التعذيب الذين تلطخت ايديهم بدماء ابناء الـــبحرين، وذلك عبر تنصيب عناصر مثل عبد العزيز عطية الله آل خليفة وعبد الـــرحمن بـــن صقر آل خليفة وخالد بن محمد بن سلمان آل خليفة وغيرهم في الوظائف المتقدمة في البلاد.

البدون". واكتفى باطلاق تصريحات لم تقنع ايا من المسؤولين. واضطرب كذلك عندما وجهت اليه اسئلة حول اغلاق عدد من المساجد والحسينيات ومنع الكتب الدينية لقطاع واسع من المواطنين، واعتبر اداؤه ضعيفا بشكل كبير برغم اصطحابه وفدا كبيرا من مسؤولي وزارة الداخلية. وفي نهاية الجلسة التي عقدت في مطلع الاسبوع قررت اللجنة اصدار عدد من التوصيات للحكومة تطلب منها احترام الحقوق الدينية لشعب البحرين والتخلي عن سياسات التمييز العنصري التي استمرت برغم الاحتجاجات المتواصلة خلال السنوات الماضية. واستغرب عدد من مسؤولي اللجنة بعد اطلاعهم على ما نشرته وسائل الاعلام الرسمية في المنامة التي رأوا فيها تجنيا على الحقيقة وتضليلا حكوميا خطيرا.

● ومن جهة اخرى اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانا مهما حول اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بشكل تعسفي. وجاء في البيان الطويل شرح لظروف الاعتقال وخلفياته وكيف ان وزارة الداخلية سعت لتضليل عائلته بان اعتقاله ليس سوى "من اجل اكمال اجراءات الافراج" بعد تبرئته من قبل محكمة امن الدولة من التهم الملفقة ضده. وقال البيان: "ان الامانة العامة لمنظمة مكافحة التعذيب قلقة جدا من طول اعتقال السيد عبد الوهاب حسين. ويشغل بال المنظمة عدم وجود ضمانات بمحاكمة عادلة وحيادية من قبل محكمة امن الدولة. وان هذا الاعتقال مخالف للمادة ٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على انه: "لا يجوز تعريض احد للاعتقال التعسفي او الاحتجاز او الابعاد"". وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لمطالبتها بالافراج الفوري عن الاستاذ عبد الوهاب حسين، التحقيق بشكل حيادي في اعتقاله التعسفي واساءة معاملته وتقديم المسؤولين عن ذلك الى القضاء، منع الاعتقال التعسفي فورا والغاء قانون امن الدولة لعام ١٩٧٤ وكل القوانين التي تقصر عن المعايير الدولية لحقوق الانسان، وضمان احترام حقوق ا لانسان والحريات الاساسية في البلاد طبقا لتلك المعايير.

● ومن جهة اخرى، رفض الامير الامتثال للمطالب الدولية بمحاكمة المجرمين المسؤولين عن الملف الاسود لانتهاكات حقوق الانسان. وبدلا من ذلك منح عددا منهم اوسمة واثنى على ادائهم. وفي زيارة لاحد مراكز التعذيب في سافرة،

صـــورهم مع "تصريحات" منسوبة اليهم. و لم تشر الصحيفتان من قريب او بعيد الى مـــا ذكـــره هـــؤلاء حول المعاناة التي يلاقونها. وقد منع عدد منهم من القاء الخطب او المشاركة في الندوات والاحتفالات الا باجازة من جهاز التعذيب.
وعلى صعيد آخر يقام غدا مهرجان كبير بالمحرق حول التراث الخليفي حسب ما اكده العقيد احمد بوعلاي. وسوف يتحول الى استعراض للقوة من خلال حشد المســؤولين والموظفين بالحكومة للاشادة بالحقبة التاريخية الممتدة ما بين ١٧٨٣ حـــتى اليوم وهي فترة الحكم الخليفي. وقد شاركت وزارة الداخلية في تنظيمه، وقـــدم بوعلاي شكره لوزير الداخلية، محمد بن خليفة آل خليفة ومحافظ المحرق، عيســـى بن احمد آل خليفة ووكيل و زارة الداخلية ابراهيم بن خليفة آل خليفة. ولا يســـتبعد ان يقـــوم جهـــاز التعذيب باجبار المواطنين على حضور المهرجان لاظهار دعم شعبي لحكم الاستبداد الخليفي. ولن يحتوي المهرجان على شيء من تـــاريخ البحرين الممتد ما بين اعتناق البحرين الاسلام حتى احتلالها من قبل احمد الفـــاتح. ويطلق اسم "الفاتح" على اسم اول حاكم للبحرين من العائلة الخليفية، على اساس انه "فتح" البحرين، وهو مصطلح لم يستعمل في التاريخ الاسلامي الا عـــندما فتح المسلمون البلدان الاخرى وليس عندما يسيطر حاكم على بلد مسلم بعد اسقاط حاكم آخر.

٢٣ مارس

● تعـــرض عـــبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب، لتحقيق واسع امـــام لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للامم المتحدة في جنيف. واكدت الانـــباء انـــه فشل في الاجابة على عدد من اسئلة مسؤولي اللجنة التي وجهت اتهامـــات كثيرة لحكومة البحرين بانتهاجها سياسات عنصرية بحق ابناء البحرين. ومن الاسئلة التي فشل عطية الله في الاجابة عليها سؤال حول استحواذ افراد آل خـــليفة عـــلى المناصـــب القيادية والسياسية في البلاد، وان ذلك يشكل سياسة عنصرية واضحة. وبدا عضو لجنة التعذيب مضطربا و لم يستطع تقديم تبرير مقنع للجـــنة. وفشل كذلك في الاجابة على تساؤلات اللجنة حول اضطهاد المواطنين البحريـــنيين الذيـــن حرمـــتهم العائلة الخليفية من الجنسية والذين تسميهم "فئة

احمد آل خليفة، محافظا للمحرق.

● وثمة جانب آخر لهذه الهيمنة الخليفية المطلقة على ارض البحرين تتمثل في استغلال امكانات الدولة لخدمة مصالح المسؤولين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء. ففي وزارة الاشغال والزراعة الواقعة بين منطقتي الدراز والبديع يجري التخطيط لبناء مبنى المحافظة. وقد قامت الجرافات بازالة كميات كبيرة من الرمال الزراعية لبناء الاساسات، ونقلت تلك الرمال الى جزيرة "جدة" ذات الطبيعة الصخرية. وتم نقل رمال زراعية من جميع انحاء البحرين لتغطي الجزيرة بارتفاع خمسة امتار. ومن المعروف ان رئيس الوزراء استولى على هذه الجزيرة لنفسه. وكانت في السابق تستعمل سجنا للمواطنين.

● ومن جهة اخرى واصل الاعلام الرسمي شن حملاته العدوانية على ابناء البحرين، وذلك بنشر تصريحات مختلقة منسوبة الى ضحايا التعذيب الذين افرج عنهم مؤخرا. وذكر الاعلام الرسمي ان ثلاثين مواطنا اطلق سراحهم، واغلبهم من الموقوفين ظلما بدون تهمة او محاكمة او ممن انهى فترات حكمه في السجن. وواصل الاعلام اسلوب اهانة ابناء البحرين وذلك بتجريمهم برغم عدم ادانتهم، والادعاء بانهم نادمون لمطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد واقامة دولة القانون. وشعر هؤلاء المواطنون بتعذيب نفسي رهيب حيث نسبت اليهم اقوال لم ينطقوا بها. وقال بعضهم: اعتقدنا ان اطلاق سراحنا سوف يخلصنا من المعاناة التي واجهناها عندما كان الجلادون مثل عادل فليفل يكتبون الافادات الملفقة بأسمائنا ثم يعذبوننا اذا لم نوقع عليها، ولكننا فوجئنا بان وسائل الاعلام الحكومية تمارس الدور نفسه، فتنشر تصريحات تديننا بأسمائنا، وليس من حقنا الاعتراض على ذلك.

● وذكرت مصادر مطلعة ان جهاز التعذيب اتصل مؤخرا بالمبعدين الذين سمح لهم بالعودة الى البلاد وطلب منهم الحضور لامر مهم. وعندما تجمعوا في احدى القاعات دخل عليهم "صحافيان" من جريدتي "اخبار الخليج" و "الايام" وطلبا منهم الاشادة بـ"المكرمة الاميرية". وتحدث بعضهم عن معاناتهم منذ عودتهم وكيف ان جهاز التعذيب يرفض اعطاءهم جوازات سفرهم. ورفض اغلب الحاضرين اضفاء المديح على جهاز التعذيب. ولكن الصحيفتين فاجأتهم بنشر

صريحا وصاحبه موجودا حقا ام انه اختار اسما مقاربا لاسمي وبخاصة ما له علاقة بحقـــوق الانسان. ثانيا: بودي لو تحرت ادارة الصحيفة ان كان صاحب الرسالة معروفا لديها ام انها تتسلم رسالة بواسطة البريد او الفاكس، وذلك لغرض تدقيق الموضـــوع مستقبلا. ثالثا: اود ان اؤكد عدم علاقتي بالاسم المذكور وما كتبه. وليـــس مـــن عادتي تحرير الرسائل او الرد عليها. وتوضيحا للحقيقة كتبت هذا الايضاح". وكانت الجريدة قد نشرت رسائل عديدة كتبها شخص واحد باسماء مختلفة، وجميعها غير معروف المصدر.

٢٢ مارس

● سادت البلاد موجة من الغضب بعد صدور قرار اميري بتنصيب افراد من آل خـــليفة في مناصب جديدة لتكريس قمع ابناء البحرين، وتحويلها الى مناطق امنية تابعة لوزارة الداخلية. فقد صدر القرار الاميري رقم ٧ بتعيين خالد بن محمد بن ســـلمان آل خـــليفة وكيلا لوزارة الداخلية لشؤون الامن، وهو منصب جديد اســـتحدث لتوفير وظيفة لهذا الشخص. وكان قد عيّن سابقا مديرا للامن العام بدلا من ايان هندرسون، ولكن تؤكد التقارير ان هندرسون ما يزال يمارس دورا بـــارزا في جهاز التعذيب من خلال الافراد الذين قام بتدريبهم مثل دونالد برايان وعـــادل فليفل وغيرهما. كما صدر القرار الاميري رقم ٨ بتعيين عبد الرحمن بن صـــقر آل خليفة محافظا للمنطقة الشمالية لمدة اربع سنوات. واستقبل نبأ التعيين بغضـــب واستهجان شعبيين على نطاق واسع لانه يؤكد استمرار فرض افراد آل خـــليفة على الشعب على نطاق اوسع مما كان الوضع عليه في السابق. كما يعيد الى الاذهـــان سياســـة توزيـــع البلاد الى مناطق يسيطر عليها شيوخ آل خليفة ويتصـــرفون فيهـــا وكأنهـــا مـــلك لهم، تلك السياسة التي كانت سائدة قبل الاصـــلاحات الادارية في ١٩٢٣. وبهذا تتضح واحدة من معالم "العهد الجديد" المتمثـــلة بتنصيب آل خليفة في المواقع الادارية في البلاد. وقد صدرت منذ بداية العام الجديد تعيينات عديدة من بينها تعيين هيّا آل خليفة سفيرة في باريس ومحمد بـــن خليفة بن سلمان آل خليفة سفيرا في الامارات. وكان عبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب، قد عين محافظا للمنامة، وعيّن كذلك عيسى بن

يتم الترحيب به. وكما أشرت في رسالتك، فقد تبع ذلك تصريح من ولي العهد خلال زيارته الاخيرة الى المملكة المتحدة. وتقول سفارتنا في البحرين بان السلطات البحرينية لم تنف التصريح المنسوب الى ولي العهد في اخبار الخليج في ٣ مارس. وبالرغم من ان السلطات مترددة في تأكيد ما اذا كان المبعدون المتهمون بكسر القانون سوف يقدمون الى المحاكمة عندما يعودون الى البحرين، فانهم لم يتبنّوا ذلك ونتيجة لذلك فقد بقي الموقف غير واضح. وعلى البحرينيين الذين يفكرون في العودة ان يتأكدوا من وضعهم مع السفارة البحرينية في لندن. وكان السفير البحريني، الشيخ عبد العزيز، قد اخبرنا بان ابوابه مفتوحة لاي بحريني يود العودة".

● وعلقت المعارضة على موضوع العودة محذرة من تشويش الصورة. فما هو مطروح اليوم هو مشروع اصلاحي كامل يتصدره اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وتأتي قضايا السجناء السياسيين والمبعدين مكمّلة لذلك المشروع. وتعتقد المعارضة ان العودة الى الوطن من حق كل مواطن وان الدول المتحضرة لا تفرض شروطا او قيودا على ذلك بل انه لا يمثل مادة للنقاش اساسا. وتؤكد المعارضة ان المطلب الاساسي هو اقامة دولة القانون المؤسسة على دستور البلاد، فاذا تم ذلك فلن تكون هناك ضرورة لطرح قضايا الابعاد والاعتقال التعسفي والتعذيب وغير ذلك لان الدستور يمنعها تماما. ولن يتقدم معارض ناشط واحد بطلب العفو من احد، ولن يعود اي منهم ليعيش تحت طائلة قوانين الطوارىء، او المحاكمة امام محكمة امن الدولة التي رفضها العالم كله.

● ومن جهة اخرى، نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها هذا اليوم رسالة من الدكتور عبد الحسين شعبان، رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان، فرع بريطانيا هذا نصها: "من هو حسين شعبان عبد الحسين؟ اطلعت على ما نشر في صفحة بريد القراء ليوم الاربعاء ١ آذار (مارس) الجاري. اذ لفت انتباهي احد الاصدقاء الى رسالة معنونة "ردا على محمد جابر صباح، حقوق الانسان والمعارضة البحرينية، وذيّل كاتبها اسمه بـ "حسين شعبان عبد الحسين — لندن". ويبدو ان هذا الاسم تكرر في صفحة بريد القراء او غيرها اكثرمن مرة، مما اقتضى التنويه دفعا لا ي التباس او تأويل. اولا: لا أدري ان كان الاسم المذكور

بـــثت وكالـــة الانباء الفرنسية الليلة الماضية خبرا حول تلك الجريمة. وبثت محطة "الجزيـــرة" القطرية خبر اعادة الاعتقال واجرت حوارا مع احد رموز المعارضة. جاء ذلك بالرغم من محاولة جهاز التعذيب التقليل من اهمية الاستاذ عبد الوهاب حسين، وفوجئت وزارة الاعلام بالاتصالات الدولية للاستفسار عن دوافع جريمة اعادة الاعتقال التعسفي.

٢١ مارس

● تواصـــلت ردود الفعل الغاضبة ازاء جريمة اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين. وتحركت منظمات دولية عديدة لشجب تلك الجريمة وطالبت بالافراج الفـــوري عـــنه. وبعثت منظمة العفو الدولية رسالة الى الحكومة حول القضية. وبعـــث الـــلورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان رسالة الى بيتر هين، وزير الدولة للشؤون الخارجية مستفسرا عن موقف الحكومة البريطانية ازاء تلك الجريمة، وما اذا كانت الحكومة البريطانية سوف تطرحها امام اجـــتماعات اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة المنعقدة حاليا في جـــنيف. كمـــا وجه سؤالا مكتوبا الى الحكومة حول القضية. وهناك تحركات اخـــرى بعضـــها في الخفاء وبعضها في العلن لارغام رئيس الوزراء على اطلاق ســـراح الاســـتاذ عبد الوهاب حسين الذي برأته محكمة امن الدولة قبل اسبوع واحد من كل التهم الموجهة اليه. كما ان قضية استمرار اعتقال بقية الرموز مثل الاســـتاذ حســـن المشيمع، الشيخ حسن سلطان، الشيخ حسين الديهي، السيد ابراهـــيم الســـيد عدنـــان، الشيخ محمد الرياش، والشيخ علي عاشور، اصبحت موضع قلق خاص لدى المنظمات الحقوقية الدولية ومؤشرا واضحا على استمرار الاعتقال التعسفي في البحرين.

● وكان السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية قد بعث رسالة جوابية الى اللورد ايفبوري حول قضية الابعاد القسري في البحرين وما اذا كانت الحكومـــة قد تراجعت عن سياستها المتعلقة بإبعاد المواطنين عن بلادهم او منعهم من العودة اليها. وجاء في الرسالة ما يلي: "لقد أوضح الامير في خطابه يوم العيد الواطـــني في ديسمبر ١٩٩٩ بان من يريد العودة الى البحرين من المنفى فسوف

الاول (الجمعـــة) بعد ان برأته محكمة امن الدولة يوم الثلاثاء الماضي مما نسب اليه وأمـــرت باطلاق سراحه فورا. وبعد ساعة واحدة فقط من وصوله المترل جاءت عناصر من جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان باشراف ايان هندرسون، الى المترل واعتقلته مجددا. وعلم ان جهاز التعذيب يمارس تعذيبا جسديا ونفسيا بحق الاستاذ عبد الوهاب لاجباره على تقديم اعتذار الى الامير ورئيس الوزراء كشرط لاطلاق سراحه او البقاء في السجن ثلاث سنوات اخرى على الاقل طبقا لقانون امن الدولة السيء الصيت. وناشدت المعارضة الجهات السياسية والحقوقية المعنية بالشـــأن الـــبحريني للتحرك على وجه السرعة لانقاذ حياة الاستاذ عبد الوهاب ووقـــف هذه المسرحية الهزيلة. كما ناشدت دول الاتحاد الاوروبي الالتزام بقرار الـــبرلمان الاوروبي الـــذي صدر في صيف ١٩٩٧ والذي طلب من دول الاتحاد الـــتوقف عن بيع الاسلحة الى البحرين حتى تعيد العمل بالدستور المعلق منذ ربع قرن.

● ولاحـــظ المراقـــبون ان اســـتمرار تغييب الدستور يعني التطبيق البشع لقوانين الطـــواريء وفي مقدمـــتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة اللذين ينتهكان ابســـط حقـــوق الانسان. وكانت الحكومة قد مهّدت لهذه الجريمة باستضافتها الاسبوع الماضي احدى الخبيرات باللجنة الفرعية لحقوق الانسان. وأطلقت هذه المســـؤولة التي ارتبط اسمها في صيف ١٩٩٧ بفضيحة رشوة قامت بها حكومة الـــبحرين في جـــنيف، تصريحات تدعم جهاز التعذيب بدون تحفظ، ورفضت التعـــليق عـــلى الاعتقالات التعسفية التي حدثت في الايام القليلة الماضية. كما لم تشجب هذه المسؤولة جريمة اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين.

وقـــد اهتمت الجهات الاعلامية الدولية بالجريمة التي ارتكبتها العائلة الخليفية بحق هـــذا المناضل الذي بقي في السجن خمسين شهرا متواصلا بدون تهمة او محاكمة بسبب مطالبته باعادة العمل بدستور البلاد. فقد بثت وكالة انباء رويتر يوم امس خـــبر الافـــراج اولا ثم خبر اعادة الاعتقال. ونقلت عن ابراهيم حسين، شقيق الاســـتاذ عبد الوهاب قوله ان عناصر التعذيب قالوا للعائلة ان "اجراءات الافراج لم تكتمل بعد" قبل سحبه مجددا الى غرف التعذيب. وبثت هيئة الاذاعة البريطانية تقاريـــر حول الافراج واعادة الاعتقال مع مقابلة مع احد رموز المعارضة. كما

كافــة الاجــراءات لضمان سلامة هؤلاء الاشخاص، اطلاق سراحهم فورا في غياب اية تهمة قانونية ضدهم، وقف الاعتقال التعسفي والغاء قانون امن الدولة، ضــمان احترام حقوق الانسان والحريات العامة.وتطرق البيان الثاني الى اعتقال الاطفــال وقــال ان المــنظمة استلمت تقارير باعتقال عشرة اطفال على الاقل وذكــرت اسماءهم واعمارهم. وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات ومطالبتها بــ : اتخاذ كافة الاجراءات لضمان سلامة هؤلاء الاطفال، اطلاق سراحهم فورا ووقف الاعتقال التعسفي للاطفال، الغاء قانون امن الدولة، ضمان احترام حقوق الانسان والحريات العامة.

● وجــاءت هــذه الــتقارير لتشكل ضربة موجعة لجهود الحكومة الهادفة لمنع الشجب الدولي لسياساتها الارهابية. وسببت كذلك حرجا كبيرا لمسؤولة مغربية باللجــنة الفــرعية لحقــوق الانسان التابعة للامم المتحدة تقوم بزيارة رسمية الى الــبحرين عــلى نفقة الحكومة. ووجهت انتقادات واسعة لهذه المسؤولة بسبب تصريحاتها الداعمة لجهاز التعذيب في البحرين وصمتها غير المبرر ازاء الاعتقالات التعسفية المتواصلة.

١٩ مارس

● عــم الاوساط الحقوقية والسياسية الدولية اليوم شعور بالغضب الشديد بسبب ما تعتبره "استهتارا بحقوق البشر وتضليلا حكوميا متعمدا للرأي العام" وذلك بعد اعــادة اعــتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بعد ساعة واحدة من الافراج عنه. وقــالت هذه الاوساط ان هذه الجريمة اكدت استمرار نمط عقلية الاستبداد التي حكمــت الــبلاد منذ ربع قرن، وانها سوف تتخذ مواقف أشد صرامة من هذا الاعــتداء الصــارخ على حقوق الانسان في البحرين. وحتى أصدقاء آل خليفة عــبّروا عــن سخطهم الشديد ازاء ما حدث واعتبروه مؤشرا لحالة الارتباك التي تــتميز بهــا سياسات رئيس الوزراء واستمرار قبضته الدموية على شؤون البلاد. وذهب بعض السياسيين الى القول ان الوضع البحريني لن يتغير الا بمغادرة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة المسرح السياسي بصورة نهائية.

وكــان جهاز التعذيب قد أطلق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين مساء امس

● وعلم ان قوات التعذيب تمشط منطقة النويدرات بشكل ارهابي لمنع اي تجمع شعبي لاستقبال الاستاذ عبد الوهاب حسين في حال الافراج عنه. وخلال اليومين الماضيين تواجدت القوات المرتزقة في تلك المنطقة بكثافة ومارست استفزازات واسعة بحق المواطنين، وسمع صوت طلقات مطاطية لتفريق المواطنين. وكانت اعداد كبيرة من المواطنين قد توجهت الى المنطقة استبشارا بحرية الاستاذ عبد الوهاب، ففوجئت بنقاط تفتيش عند مدخل المنطقة حيث قام عناصر جهاز التعذيب بمنع المواطنين من دخولها.

● الى ذلك استمرت الممارسات القمعية والاعتقالات التعسفية. فقد كانت هدية رئيس الوزراء الى بعض العائلات البحرينية يوم عيد الاضحى المبارك مزيدا من الاعتقالات والتعذيب. ففي الساعات الاولى من صباح امس شنت قوات جهاز التعذيب عدوانا شرسا على منزل الطفل صادق الكرّاني، ١٦ عاما، الواقع بالقرب من الدوار ١١ بمدينة حمد، واعتقلته بطريقة وحشية. وقام الجلادون بضرب الطفل امام عيني والديه واخوته، واستيقظ الجيران فزعين من الصراخ. وكان حديث اهل المنطقة طوال يوم العيد يدور حول هذه "المكرمة". وشاركت في العدوان سيارتان من قوات الشغب مع دورية خاصة، وتم العبث بمحتويات المنزل وروع ساكنوه.

● وقد احتفل شعب البحرين بعيد الاضحى المبارك بشكل مماثل للسنوات السابقة حيث تمت زيارة قبور الشهداء لقراءة القرآن على ارواحهم الطاهرة، وعبر المواطنون عن تضامنهم مع عائلات الشهداء والمعتقلين، وكتبت شعارات بالمطالب الوطنية في عدد من المناطق. هذا برغم اعلان الحكومة عن قرار اميري باطلاق سراح عدد من المعتقلين تعسفيا والذين انهوا فترات حكمهم.

● وعلى صعيد آخر اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانين مهمين حول الاوضاع الاخيرة في البلاد، احدهما بعنوان: "اعتقالات واحتجازات"، والآخر بعنوان: "قلق حول الاطفال". وجاء في البيان الاول استلام المنظمة تقارير حول "اعتقال واحتجاز تعسفي لعدد من الاشخاص، من بينهم اطفال خلال شهري فبراير ومارس". واوردت المنظمة اسماء ٢٥ شخصا اعتقلوا مؤخرا وطالبت بالكتابة الى المسؤولين البحرينيين ومطالبتهم بـ : اتخاذ

● وعلى صعيد آخر لم تتوقف الاعتقالات التعسفية في الايام الاخيرة برغم قدوم عيد الاضحى المبارك. وعرف من بين الذين اعتقلوا يوم الجمعة الماضية من منطقة كرزكان الطفل حسين علي حسين العافية، ١٦. وشوهدت في المنطقة شعارات بالمطالب الوطنية على الجدران.

● وذكرت مصادر مطلعة ان الحكومة لم تتخذ حتى الآن خطوات ملموسة باتجاه الانتخابات البلدية التي يكررها المسؤولون كواحدة من انجازات »العهد الجديد«. وقالت ان اللجنة التي شكلت لدراسة الموضوع شبه جامدة، وان هناك توجيهات للاعلام الرسمي بعدم نشر مقالات حول ذلك في الوقت الحاضر. وحسب المعلومات المتوفرة ما تزال الحكومة مترددة حول التقسيمات الادارية للمجلس او المجالس البلدية او حول موعد البدء بتنفيذ القرار. وذكرت كذلك ان الامير يفضل نظام المحافظات بينما يفضل رئيس الوزراء نظام المجالس البلدية ويعتبرها مع مجلس الشورى الذي عيّن اعضاءه بديلا للمجلس الوطني المنتخب.

١٧ مارس

● ما يزال الاستاذ عبد الوهاب حسين معتقلا برغم تبرئته من قبل محكمة امن الدولة يوم الثلاثاء الماضي. ويعتقد انه يخضع لضغوط شديدة لاجباره على تقديم تعهدات بالتنازل عن حقوقه الانسانية العادية ومنها حق التعبير والمعارضة السلمية. وبرغم الاعلان عن صدور عفو اميري عن بعض السجناء فقد فشلت الحكومة في اصدار قائمة بمن يشملهم ذلك و لم تتوفر معلومات عن اطلاقات حقيقية. وقد دأبت الحكومة على اطلاق تصريحات من هذا النوع للايحاء بوجود حالة انفراج لكنها لم تلتزم بها، واعتمدت بشكل متواصل اسلوب التشويش والتضليل. وفشلت الحكومة حتى الآن في اصدار قائمة واحدة بمن شملتهم قرارات العفو، وسبب ذلك ان الذين أطلق سراحهم أقل كثيرا مما تدعيه الحكومة. وبعد تلكؤ دام سنوات في النظر في تظلمات المعتقلين تعسفيا، أرغمت محكمة امن الدولة، بسبب ضغوط الجهات الحقوقية الدولية، على النظر في تظلم الاستاذ عبد الوهاب حسين بعدم شرعية استمرار اعتقاله، وأصدرت قرارا بتبرئته من كل التهم الظالمة التي وجهت اليه، ولكنه ما يزال يقبع في غرف التعذيب الخليفية.

السيء الصيت الذي يدعو الى اطلاق سراح اي معتقل سياسي في اليوم الاخير من السنة الثالثة لاعتقاله اذا لم توجه اليه تهمة. ورفض رئيس الوزراء الامتثال حتى لهذا القانون الذي تعتبره جميع المنظمات الحقوقية الدولية قانونا تعسفيا يجب الغاؤه، وأصر على استمرار سجن الاستاذ عبد الوهاب وبقية اخوته المظلومين. وأكد قرار المحكمة التي أنشأها رئيس الوزراء قبل ربع قرن للانتقام من معارضيه ان اعتقاله لمدة خمسين شهرا متواصلة كان تعسفيا ومناقضا للقوانين الدولية والمحلية ومنها قانون امن الدولة السيء الصيت. وتساءل حقوقيون دوليون عما اذا كانت الحكومة سوف تعوض ضحايا الاعتقال التعسفي عن معاناتهم لدى جهاز التعذيب. وكانت الحكومة قد فشلت في اجراء اي تحقيق في قضايا الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل خارج اطار القانون، وما يزال رئيس الوزراء يرفض اية محاولة لتجريم ضباط التعذيب وفي مقدمتهم ايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان وعبدالعزيز عطية الله وغيرهم.

● وقال مراقبون سياسيون ان الامير ربما بدأ يشعر بالصورة السلبية التي تكونت في الاذهان بعد مرور عام كامل على حكمه بدون تحقيق تطور ملموس على صعيد حل الازمة السياسية. وحتى هذه اللحظة ما يزال هناك مئات المعتقلين السياسيين الذين قضوا سنوات متواصلة في الاعتقال التعسفي بدون تهمة او محاكمة. كما ان هناك مئات المبعدين الذين ترفض الحكومة السماح لهم بالعودة الى البلاد. وما تزال قوانين الطوارىء هي التي تحكم البلاد مع استمرار رئيس الوزراء في رفض اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. وقال هؤلاء المراقبون ان قضية الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته مثل الشيخ حسن سلطان والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي عاشور والشيخ محمد الرياش والاستاذ علي العكري وغيرهم وضعت النظام في موقع حرج خصوصا في ظل محاولاته المتواصلة لمنع صدور قرار دولي عن الامم المتحدة يدين ممارساته القمعية وانتهاكاته المتواصلة لحقوق الانسان. وتمنى هؤلاء ان يتخذ الامير قرارا شجاعا بالتخلص من رئيس الوزراء الذي يجمع المراقبون على انه السبب الاساس لكل المشاكل السياسية في البلاد منذ اكثر من ربع قرن.

الازمـــة السياســـية قبل الشروع في مناقشة اسباب الازمة. واشار الى خطوات الحكـــام الآخرين الذين كثيرا ما يأمرون باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بـــين الحين والآخر، الامر الذي لم يحدث قط في البحرين. وقال ان "الديمقراطية هـــي الخيـــار الذي يجب ان تسير عليه البلاد. والديمقراطية تعني الحريات العامة وتعـــني المشاركة الشعبية في صنع القرار وتعني حرية الناس في التعبير والتنظيم". وطـــالب كذلـــك بالســـماح بانشاء احزاب سياسية وهو مطلب مطروح منذ الخمســـينات وان هذه الاحزاب موجودة في الواقع من خلال التيارات الفاعلة في الســـاحة ولا مجال لانكارها. اما عن لجنة حقوق الانسان فقال الكاتب: "ماذا عمـــلت هـــذه اللجـــنة؟ ولماذا لم تقل رأيها حتى الآن في القوانين الكثيرة المنافية لحقـــوق الانسان وحريته وخاصة قانون امن الدولة؟ ... ليس من مصلحة البلاد ان يكـــون دور اللجنة الاساسي هو الذهاب الى جنيف لمواجهة نشطاء حقوق الانسان بتكرار الادعاءات باحترام حقوق الانسان في البحرين". ولخص الاستاذ النعـــيمي انجـــازات عام من حكم الامير قائلا: "لا يزال اكثر من ٨٠٠ معتقل يرزحون في سجون البحرين، ولا يزال اكثر من ٥٠٠ مواطن مبعد او مجبر على البقاء في الخارج، ولا تزال الحياة البرلمانية معطلة، والدستور ايضا".

١٥ مارس

● ما زال المواطنون ينتظرون الافراج عن الاستاذ عبد الوهاب حسين، ٤٧ عاما، بعد قرار محكمة امن الدولة يوم امس بإقرار تظلمه وإصدار قرار بالافراج عنه بعد خمســـين شهرا من الاعتقال التعسفي الجائر. وحتى كتابة هذه السطور ما يزال هذا الرمز الوطني معتقلا لدى جهاز التعذيب ولم يتأكد بعد متى سيطلق سراحه. وكـــان الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل منذ ١٥ يناير ١٩٩٦ بقرار شخصي مـــن رئيس الوزراء قد تقدم بتظلمات عديدة منذ اعتقاله ولكن جهاز التعذيب رفض تقديمها الى المحكمة. وسمح له الشهر الماضي بالتظلم امام محكمة امن الدولة الـــتي أجلت النظر في ذلك حتى يوم امس. ونظرا لفشل جهاز التعذيب في تلفيق ايـــة تهمة للاستاذ عبد الوهاب حسين لم يكن امام السلطات سوى اصدار قرار مـــتأخر جدا بالافراج عنه. وكانت الحكومة قد انتهكت حتى قانون امن الدولة

الـــذي تلعبه السيدة حليمة مبارك الورزازي، عضو اللجنة الفرعية لحماية وتطوير حقوق الانسان في جنيف، لتبييض صورة جهاز التعذيب البحريني. وتقوم هذه الســـيدة في الوقت الحاضر بزيارة الى المنامة بدعوة خاصة من الحكومة لتزويدها بوجهـــة النظر الحكومية على امل ان تمارس دورا شبيها بالدور الذي لعبته خلال دورة اللجنة الفرعية في صيف ١٩٩٧. فقد أثارت الخبيرة البريطانية آنذاك ضجة كـــبيرة عندما كشفت ان حكومة البحرين دفعت مبلغ ١٠٠ الف دولار لمنظمة ترأســـها الســـيدة الورزازي، في مقابل معارضة السيدة الورزازي مشروعا يدين انـــتهاكات حقوق الانسان في البحرين. واعتبر ذلك ضجة كبيرة ولكن تحركت الاوســـاط المدافعـــة عن جهاز التعذيب البحريني لاحتواء الفضيحة. واستكمالا لذلـــك الـــدور اطلقت السيدة الورزازي خلال زيارتها الحالية تصريحات داعمة لسياســـات حكومـــة البحرين. وبعد لقائها بالسيد سمير رجب، رئيس اللجنة، كـــررت تصريحاتها التي اعتبرت غير لائقة من شخص يحتل موقعا كموقعها، ولا يقدم خدمة حقيقية لحقوق الانسان التي يفترض ان تمثل محور اهتماماتها. ويتوقع الحقوقيـــون ان تقـــف السيدة الورزازي ضد اي مشروع لادانة جهاز التعذيب البحريني في جنيف، كما يتوقعون ان تلعب، بالتنسيق مع ممثلين عن لجنة حقوق الانسان البحرينية الرسمية، دورا للتشويش على الحقائق. و لم تشر السيد الورزازي خـــلال زيارتهـــا الى استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب والابعاد القسري للمواطنين.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر يوم امس مقـــالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: "رسالة الى امير البحرين في الذكرى الاولى لـــتوليه الحكم". واعتبر المقال وثيقة مهمة نظرا لتطرقه للازمة السياسية في البحرين في سياق تاريخي واضح، ومن خلال تطلعات المواطنين للاصلاح منذ ان استلم الشيخ حمد مقاليد الحكم في البلاد قبل عام. وعبر الكاتب عما كان يدور في اذهان ابناء البحرين عبر المحطات العديدة في مسيرة الحكم الجديد، ولكنه قال ان التشكيلة الوزارية التي حدثت العام الماضي "عززت القناعة بان رئيس الوزراء قـــد كسب جولة في الصراع ضد الامير الجديد". واشار الى المطالب المطروحة شـــعبيا ومـــا تراه المعارضة من آليات لتحقيقها. وطالب باغلاق ملف تداعيات

الحـــالات بدون مذكرة اعتقال او تهم محددة، وان سبب الاعتقال في جميع هذه الحـــالات يتعلق باستمرار اعمال الاحتجاج المتعلقة بمطالب الاصلاح السياسي والافـــراج عن المعتقلين السياسيين. واكد التقرير استمرار التعذيب خصوصا مع غياب آليات لمنع تلك الممارسة. ويتألف التقرير من ٢٥ صفحة باللغة الانجليزية.

● وهـــناك الآن خشـــية حقيقية من سعي الحكومة لتمييع الموقف السياسي من خـــلال التظاهر بالتشاور مع بعض الاشخاص حول القضايا غير السياسية، على امل ان تنزع فتيل الاحتجاج وتقضي على المطالب المشروعة. وفي هذا اليوم عقد الامـــير اجـــتماعا مـــع بعض التجار لمناقشة بعض القضايا ذات الصلة بالوضع الاقتصـــادي في البلاد. وبعث الديوان الاميري الى المدعوين قائمة من ثمانية محاور للنقاش. ولكن الامير يرفض حتى الآن استقبال وفد من لجنة العريضة الشعبية التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد.

١٤ مارس

● عبر حقوقيون دوليون عن تصاعد قلقهم بسبب استمرار الاعتقالات التعسفية والـــتعذيب مؤخـــرا. واشاروا الى اعتقال الاطفال بشكل خاص والاعتداء على مـــنازل الآمـــنين. جاء ذلك في الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات الحكومية لمواجهة الموقف الدولي خلال الدورة السنوية للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف التي تبدأ اعمالها الاسبوع المقبل. وفي هذا المجال بذلت الحكومة جهـــودا كبيرة جدا لتضليل الرأي العام خصوصا الجهات المعنية بحقوق الانسان. وعـــبر الحقوقيون عن قلقهم ازاء السياسة الحكومية الهادفة لاستغلال لجنة حقوق الانســـان الـــتي شـــكلت بمجلس الشورى للدفاع عن الحكومة. وكان غازي القصـــيبي، وكيـــل وزارة الخارجيـــة قد وعد السيد سمير رجب، رئيس اللجنة، بـــالعمل الحثيث للحصول على صفة رسمية للجنة في الامم المتحدة كمنظمة غير حكوميـــة لتستطيع دعم جهاز التعذيب بشكل افضل. وقد فشلت اللجنة حتى الآن في التحقيق في اية حالة من حالات التعذيب، كما فشلت في المطالبة باعتقال ايان هندرسون وعادل فليفل وبقية المعذبين.

● وعلى وجه الخصوص، عبّر هؤلاء الحقوقيون عن امتعاضهم الشديد من الدور

شـــعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد، وهي جريمة كبيرة في نظر جهاز الـــتعذيب الـــذي يديـــره البريطاني دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. واعتقل من مدينة حمد في الاسبوع الاول من هذا الشهر اربعة من الشباب عرف مـــن بينهم محمد جابر شعلان، ١٩. وعلم كذلك ان الشاب فاضل عباس، من مـــنطقة الدير، اعيد اعتقاله مجددا في ٢٩ فبراير بعد شهور قليلة من الافراج عنه. واعـــتقل من منطقة الدير كذلك في ٢٨ فبراير كل من الشاب محمد محسن، ٢٢ (مـــن مكان عمله) والشاب علي المعباد، ٢٢، وافرج عنهما في اليوم التالي بعد تعذيـــب رهيب. وفي ٢٢ فبراير اعتقل من منطقة ابوصيبع الشاب علي منصور ســـلمان، ١٧، بينما كان يسير في الشارع. وفي صباح اليوم التالي شن المعذبون عدوانا شرسا على منزله وعاثوا فيه فسادا وتخريبا، وشتموا ساكنيه. وقد تعرض هـــذا الشاب لاعتقالات عديدة في السابق. واكدت التقارير ان الشاب حيدر ســـلمان حيدر، ٢٠، من منطقة الديه الذي اعتقل في ١٤ فبراير الماضي يقبع في زنـــزانة انفـــرادية بمركز التعذيب بالخميس. وقالت التقارير ان الجلاد المعروف، خالد الوزان الذي قتل الشهيد سعيد الاسكافي، يمارس التعذيب شخصيا بحق هذا الشاب، وانه يهدده باعتقال بقية اخوته اذا لم يوقع افادات مزيفة اعدت لادانته. وكـــان هـــذا المواطن قد قضى ثلاثة اعوام في سجون الظالمين، بينما يقبع شقيقه محمد بمركز التعذيب في الحوض الجاف.

● وعـــلى صعيد آخر انتشرت الشعارات الحائطية في عدد من المناطق في الايام القليـــلة الماضـــية. ففي منطقة دار كليب شوهدت قوات الشغب وهي تشطب الشـــعارات الوطـــنية التي كتبت على الحيطان ومنها: "نحن لسنا جبناء"، "بينما ينـــتظر الشعب من الحكومة حل الازمة تتواصل المحاكمات الجائرة". وانتشرت الشعارات الوطنية في مناطق اخرى.

● وفي الدنمـــارك اصـــدرت مـــنظمة حقوق الانسان في البحرين تقريرا مفصلا يتضـــمن قضـــايا جديدة تتعلق بمواطنين تعرضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب في الـــبحرين خـــلال الشهورالتسعة الماضية. وتضمن التقرير اسماء اكثر من ٢٤٠ شخصا بينهم ثماني نساء واكثر من ستين من الاحداث الذين تتراوح اعمارهم ما بـــين عشـــر ســـنوات وسبعة عشر عاما. وقال التقرير ان الاعتقال تم في معظم

وانـــتهى المقـــال الى القول: "المطلوب بإلحاح ان يوضع قول الامير بان "الجميع سواســية امام القانون" موضع التطبيق بان يمنع بحزم اي تجاوز للقوانين والقضاء وان تحـــترم القوانـــين واحكـــام القضاء من قبل الجميع، وخلاف ذلك فستظل الـــتجاوزات وانتهاكات الحقوق والتعدي على الحريات هي السائدة وينأى كثيرا قيـــام دولـــة المؤسسات والقانون التي نحن احوج اليها الآن اكثر من أي وقت آخر".

١٣ مارس

● شـــنت قوات التعذيب الحكومية في الساعات الاولى من صباح الجمعة الماضية عدوانـــا شرســـا عـــلى عدد من المنازل بمنطقة دار كليب واعتقلت عددا من الاطفـــال. وعـــرف من بين المعتقلين كل من حسن سلمان الليث، ١٦، فاضل عـــباس يحيي ثامر، ١٨، محمد باقر حسين راشد، ١٨، محمد حسن مكي، ١٦، جعفـــر محمد عبد الرسول، ١٧، ابراهيم فاضل حبيب الجبوري، ١٩، وشخص آخر لم يتوفر اسمه بعد. وجاءت هذه الاعتقالات في اسبوع الذكرى الاولى لتولي الامـــير الشـــيخ حمد بن عيسى آل خليفة حكم البلاد. وهناك خشية كبيرة من تعـــرض هؤلاء للتعذيب الوحشي على ايدي عناصر جهاز التعذيب. واعتقل في الوقـــت نفسه الطفل حسين علي حسن العافية، ١٦، من منطقة شهركان. ومن مـــنطقة الديـــه اعتقل في الوقت نفسه المواطن بدر احمد الجزيري، ٣٢. وخلال جـــريمة اعتقال هذا المواطن قام عناصر التعذيب بترويع زوجته واطفاله بوحشية بالغة. وعلم لاحقا انه يرزح في احدى غرف التعذيب بسجن البديع.

وقبل ذلك بيومين (الاربعاء ٨ مارس) اعتقل من منطقة ابوصيبع كل من عبد الله حبيب احمد حبيب، ٢٣، ابراهيم عبد الله زهير، ٢٣، محمد حسين جعفر، ١٩. واعتقل هؤلاء جميعا من منازلهم في الساعات الاولى من الصباح. وفي ٧ مارس اعتقل ثلاثة اطفال من منطقة الدير وافرج عنهم في اليوم نفسه وهم: كاظم عبد الله علي، ١٤، حسين احمد عباس، ١٤، وحسين علي، ١٤. وعلم انهم تعرضوا لـــتعذيب وحشي ووجهت لهم تهديدات بالاعتقال والمزيد من التعذيب. وكان هـــؤلاء الاطفـــال الـــثلاثة قد اعتقلوا من قبل مرتين على الاقل واتهموا بكتابة

حكوميـــا يمـــثل جميـــع المواطنين البحرينيين" فلماذا لا يصدر الامير قرارا حاسما بتحويل النظام الحاكم الى نظام ديمقراطي بدلا من الشكل البائس للنظام القائم؟

● وعلم من جانب آخر ان عددا من المواطنين اعتقلوا الاسبوع الماضي عرف من بينهم اثنان اعتقلا من قبل عادل فليفل شخصيا بدون اي مبرر. وهذان المواطنان هـــما: تقي جعفر الحلواجي، ٤٠ عاما، ونادر البردستاني، ٣٦ عاما. وعلم انهما تعرضـــا لـــتعذيب وحشي على يدي هذا الجلاد، وانهما ربما يكونان رهينتين في جريمة ابتزاز ذات ابعاد مالية. وذكرت التقارير ان سبب اعتقالهما مرتبط بمصالح شخصـــية لعادل فليفل الذي تتوسع امبراطوريته المالية بشكل متواصل. فهو يملك مـــلهى ليليا باحدى ضواحي العاصمة وعددا من العمارات والشقق. وقد استغل موقعـــه، كضابط تعذيب، لابتزاز الضحايا واهاليهم، وطلب من عائلات كثيرة دفـــع مبالغ ضخمة مقابل اطلاق سراح ابنائهم. ورفعت قضية فليفل الى الجهات الدولية التي تحقق في الجرائم ضد الانسانية، وطالبت المعارضة ابناء البحرين بمتابعة اســـفاره خارج البلاد لكي يمكن اعتقاله وتقديمه الى محاكمة بتهم التعذيب التي تعتبر جرائم ضد الانسانية.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر هذا اليوم مقـــالا للاســـتاذ احمد الذوادي، وهو مناضل بحريني مخضرم دخل السجون في الســـتينات والســـبعينات ومنع من العودة الى البلاد منذ قرابة ثلاثة عقود. ونشر المقال في اجواء الحديث عن استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته وتظـــلمه امام محكمة امن الدولة. وجاء في المقال ان هناك "نهجا ثابتا في سياسة الاجهزة تجاه ابناء البحرين، يفرض على المعارضين لنهجها ان يوقعوا تعهدات بأن يفرضـــوا على أنفسهم الامتناع عن القيام باي نشاط سياسي، اجتماعي، ثقافي، مصـــادرة بذلـــك حقوقهم الطبيعية والقانونية التي كفلها دستور دولة البحرين وجميـــع الشرائع والمواثيق الدولية وفي مقدمتها الاعلان العالمي لحقوق الانسان". واضاف المقال: "انها عقلية اللواء هندرسون منذ ايام كينيا وزيمبابوي عندما كان يمارس حقده العنصري ضد ابناء تلك البلدان التي كانت تكافح للخلاص من نير الاستعمار البريطاني". وذكر كيف ان وزارة الداخلية كانت تجدد جوازات سفر الطلاب لسنة واحدة فقط وذلك لمنعهم من اي نشاط سياسي خلال دراستهم.

تأثير على معيشتهم". ثم قال بصوت عال: "ونحن ايضا في جبهة التحرير نطالب بان تكون هناك حرية تعبير وديمقراطية لإنه بدون حرية التعبير لا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية والعكس صحيح". وبعد ان نطق بهذه الكلمات ساد الصمت لحظات قبل ان يتواصل النقاش. وقد تحولت الاجتماعات من هذا النوع الى منابر للتعبير عن رفض نظام القمع والاستبداد، الامر الذي قد يدفع جهاز التعذيب لمنعها.

لكنها في الوقت نفسه عكست عمق المشاعر الوطنية في نفوس ابناء البحرين جميعا.

٩ مارس

● ذكرت احدى الشخصيات البريطانية التي التقت ولي العهد خلال زيارته الاخيرة الى لندن ان سبب عدم اعادة العمل بدستور البلاد هو وجود "مجموعة صغيرة من المجتمع تريد اقامة جمهورية البحرين الاسلامية". وجاء في رسالة من هذه الشخصية ما يلي: "اكد الشيخ حمد ان الامير يحقق تقدما في برنامجه الاصلاحي ولكن بالرغم من التزامه القوي شخصيا بالاصلاح فانه لا يتحقق بين ليلة وضحاها. ولكن العائلة الحاكمة قلقة من انه ما يزال هناك مجموعة صغيرة من المجتمع تريد اقامة جمهورية البحرين الاسلامية. وقال (ولي العهد) ان هذا ليس ما يريده الناس. انهم يريدون نظاما حكوميا يمثل جميع المواطنين البحرينيين وليس نظاما يهيمن عليه السنة او الشيعة". ورأى المراقبون ان ما نقل عن ولي العهد، اذا كان صحيحا، مناف للحقيقة تماما. فالمعارضة التي تمثل اجماعا وطنيا قلما يحدث مثله في اي بلد آخر، تطالب باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني، وان ترديد اسطوانة اقامة جمهورية اسلامية في البحرين يهدف للتضليل والتشويش على الحقائق. وهناك مؤشرات عديدة تؤكد بطلان هذه الادعاءات مثل: لماذا رفض الامير استلام رسالة لجنة العريضة الشعبية في ٢٣ يناير الماضي؟ أليست هذه اللجنة مكونة من رموز تمثل كافة الاتجاهات السياسية والفكرية والدينية في البحرين؟ وهل اعادة العمل بدستور البلاد واقامة دولة القانون يعني قيام جمهورية اسلامية؟ ثم اذا كان ولي العهد يعترف بان الناس يريدون نظاما

فـــترة التوقيف بثلاث سنوات، وهو قانون "لا يرقى الى المعايير الدولية للعدالة". وهـــي قلقة كذلك لعدم وجود ضمانات بمحاكمة عادلة امام محكمة امن الدولة. وان اعـــتقالهم يتناقض مع المادة ٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص عـــلى انه "لا يجوز اعتقال احد بشكل تعسفي او احتجازه او ابعاده". وطالبت المـــنظمة بالكـــتابة الى المسؤولين للاحتجاج والمطالبة باطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب وبقية السجناء السياسيين فورا.

● ومن جهة اخرى بدأ "المختارون" الذين عينتهم وزارة الداخلية في اطار تكثيف نشـــاطاتها القمعيـــة ضـــد المواطـــنين يشعرون بالقلق الشديد بسبب استعمالهم كموظفـــين تـــابعين لوزارة الداخلية، الامر الذي لم يكونوا يتصورونه في بداية الامـــر. فقـــد عقد الاجتماع الشهري لهم قبل ثلاثة ايام برئاسة مبارك بن احمد الفاضل، نائب عضو لجنة التعذيب عبد العزيز عطية الله آل خليفة. ونقل الفاضل للمختارين تعليمات وزارة الداخلية التي تطالبهم بـــ "المشاركة في كافة المناسبات الـــرسمية والاهلية والانشطة التي تقام في دائرة المحافظة" كممثلين لوزارة الداخلية وعيـــون لهـــا على ابناء البحرين. وذكر لهم كنموذج لعملهم الزيارة التي فرضها عطية الله، عضو لجنة التعذيب، على نادي كرباباد قبل اسبوعين. وكان عطية الله قـــد هـــدد المواطنين بصلافة واضحة قائلا ان قوات الامن سوف تواصل قمعها للمصـــلين واعـــتداءاتها عـــلى المساجد والمآتم اذا اعتقدت ان هناك من يطالب بالحقوق المشروعة فيها. ويشعر عدد من المختارين بالندم لموافقتهم على العمل في هـــذه الوظيفـــة الدنيئة، خصوصا بعد ان اتضحت آفاق عملها وان عضوا بارزا بلجنة التعذيب هو المسؤول المباشر عنها.

● وعـــلى صـــعيد آخر اثارت مداخلة ادلى بها المناضل المخضرم، علي دويغر، بـــنادي العروبة قبل بضعة ايام مشاعر المواطنين. وكان النادي قد دعا الى محاضرة القـــتها الدكتورة هدى جمال عبد الناصر حول "الهوية القومية في عصر العولمة". فـــبعد انتهاء المحاضرة وقف السيد دويغر وتقدم الى المنصة وادلى بتعليق اشاد فيه بمواقف عبد الناصر الداعمة لحركات التحرر في العالم العربي ومن بينها البحرين. ثم اضـــاف: "انـــني اوافقـــك تمامـــا في الدعوة للسماح بحرية التعبير للجماهير والديمقـــراطية التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم ازاء العولمة نظرا لما لها من

فقــد عُيــنت هيا آل خليفة سفيرة في باريس، ويتوقع ان يصبح الدكتور خالد الخليفة (محاضر بجامعة البحرين) سفيرا في واشنطن خلفا لمحمد عبد الغفار. ويتوقع ان يســتبدل عبد العزيز بن مبارك آل خليفة بشخص خليفي آخر لم يحدد حتى الآن للســفارة في لندن. وفي ابوظبي (مصدر تمويل العائلة الحاكمة) استلم وزير خارجية الامارات، الشيخ حمدان بن زايد، اوراق اعتماد الشيخ احمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة كسفير للبحرين في الامارات العربية.

٨ مارس

● أصــدرت المــنظمة الدولية لمكافحة التعذيب في جنيف OMCT بيانا مهما حــول اســتمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بدون تهمة او محاكمة منذ يناير ١٩٩٦، والتظلم الذي تقدم به الى محكمة امن الدولة السيئة الصيت. وقالت المــنظمة في بيانها ان المحكمة عقدت جلستها في ٢٩ فبراير لاستماع التظلم الذي قــال فيــه انه قضى اكثر من ثلاث سنوات في الاعتقال بدون تهمة او محاكمة، وهــي المــدة القصوى للتوقيف حسب قانون امن الدولة القمعي، وان المحكمة أجــلت الــنظر في الطــلب حتى ١٤ مارس. وذكرت المنظمة ان الاستاذ عبد الوهــاب "تعرض لضغط شديد من قبل ثلاثة ضباط هم عادل فليفل وبريطانيان للــتوقيع عــلى افــادة بالاعتذار عن افعاله والتعهد بعدم المطالبة بالاصلاحات السياسية او تشجيع الآخرين على ذلك، وعدم المشاركة في اي اجتماع عام ومن بــين ذلك التجمعات الدينية والخطب. فاذا وقّع على ذلك فسوف يستحق عفو الامــير. وقد رفض الاستاذ عبد الوهاب حسين التوقيع على هذه الافادات المعدة ســلفا، وهــو الآن يقبع في سجن القلعة". وقال البيان ان الاستاذ عبد الوهاب وســبعة آخــرين من رموز الحركة الشعبية من بينهم الشيخ الجمري اعتقلوا و لم توجه لهم اية تهمة و لم يحاكموا، سوى الشيخ الجمري الذي لفقت له تهم وصدر حكــم جائر بسجنه قبل اطلاق سراحه بعفو اميري. وقال البيان ان من الاعمال الــتي قــام بهــا الاستاذ عبد الوهاب توقيع عريضة شعبية تطالب باعادة العمل بدســتور البلاد المعلق منذ ١٩٧٥. وقال البيان ان المنظمة قلقة جدا بسبب طول اعــتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين، وانتهاك حتى قانون امن الدولة الذي يحدد

الاسبوع الماضي، وهددوا بالاعتقال والتعذيب اذا كرروا ذلك في المستقبل.

● وبالمناسبة بثت وكالة انباء رويتر يوم امس تقريرا مقتضبا حول الوضع في البحرين قالت فيه ان هناك بعض الخطوات الايجابية، ولكنها اعترفت بان التغيير بطيء جدا. وجاء في التقرير ان البطالة تتجاوز عشرة بالمائة. واكد التقرير إن "الاحزاب السياسية ممنوعة في البحرين التي حلت اول برلمان منتخب في عام ١٩٧٥ بعد عامين من انتخابه". وقال التقرير ان صحافيا بحرينيا "انتقد في عموده اليومي علنا تعيين مخاتير في البحرين قائلا ان تعيينهم غير ضروري وهدر للاموال العامة... ويقول دبلوماسيون ان عمل المخاتير الذين عينوا حديثا سيرجع في النهاية الى ممثلين في الانتخابات البلدية المزمعة". واضاف التقرير: "لدى البحرين حاليا مجلس للشورى مكون من ٤٠ عضوا تم تعيينهم لتقديم المشورة في مسودات القوانين التي تضعها الحكومة قبل ارسالها الى الامير للموافقة النهائية عليها ولكن المجلس لا يتمتع بسلطات تشريعية". اما بخصوص لجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى فقال التقرير : "إن منتقدين يقولون ان منظمات حقوق الانسان لا يتم عادة تعيينها من قبل السلطات". ونسب التقرير الى احد المحامين قوله: "اللجنة يجب ان تكون مستقلة ولديها القدرة على كشف انتهاكات حقوق الانسان". واضاف التقرير ان "لجنة حقوق الانسان ومقرها لندن قالت في الآونة الاخيرة انه بالرغم من ان دستور البحرين يحظر التعذيب فانه قد استخدم بانتظام ضد السجناء السياسيين وعلى الاخص في منتصف التسعينات".

● ولاحظ مراقبون ان العهد الجديد يركز على تنصيب افراد من آل خليفة في المناصب الادارية في البلاد بشكل اكبر مما كان معمولا به من قبل. ففي الماضي كان معروفا ان الوزارات السيادية: "رئاسة الوزراء، الداخلية، الخارجية، الدفاع، العدل"، يخصص كل منها لوزير خليفي ولا يمكن ان تسند الى اي مواطن من غير افراد العائلة الحاكمة. ولكن هذا العرف توسع في السنوات الاخيرة حيث اعطي افراد من العائلة الحاكمة وزارات اخرى مثل المواصلات والاسكان وغيرها، وخلال العام الماضي استحدث عرف جديد يتم بموجبه اسناد السفارات في اهم ثلاث عواصم غربية الى افراد من آل خليفة باعتبارها "سفارات سيادية".

ارتكـــاب جـــرائم ضد الانسانية، خصوصا ان هناك من الادلة علي تورطه في التعذيب ما يكفي لادانته مرارا. واكد الذين اطلعوا علي افادات ابناء البحرين ان هناك افادات دامغة جدا ضد عادل فليفل. وناشدت المعارضة البحرينية المواطنين مـــتابعة تحركات المعذبين خصوصا هندرسون وبرايان وفليفل والوزان وابلاغها فـــورا حـــال مغادرة اي منهم البحرين، وحذرت المعارضة حكومة البحرين من اصـــدار جوازات سفر مزورة للمعذبين لتسهيل سفرهم، وقالت ان هذه ستكون جريمة لا تقل خطورة عن جريمة التعذيب نفسها

٦ مارس

● اســـتقبل المواطـــنون الذكرى الاولى لاستلام الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بمشاعر طغت عليها خيبة الامل من تحقق اصلاح سياسي حقيقي. فبالرغم مـــن الوعود التي اطلقها الامير في بداية الامر فقد ترك الملف الداخلي بيدي عمه رئيـــس الوزراء المسؤول عن ملف القمع منذ اكثر من ربع قرن، وهو شخص لا يمكـــن ان يوافـــق على اي اصلاح سياسي او حتى الاعتراف بوجود شعب له حقـــوق مشروعة. ولاحظ المراقبون ان الخطوات التي اتخذت خلال العام الماضي ليســـت ذات مغـــزى اصلاحي حقيقي، بل يطغى عليها البعد الدعائي من جهة والتضليلي من جهة اخرى. وبقيت الملفات العالقة قائمة كما كانت عليه، فحتى الآن لم يتحدث الامير او اي مسؤول آخر عن اعادة العمل بدستور البلاد المعلق مـــنذ ربـــع قـــرن، و لم يصـــدر قرار اميري باطلاق غير مشروط عن المعتقلين السياســـيين، و لم يسمح بعودة مئات المبعدين قسرا، وما تزال احكام الطوارىء سارية المفعول. كما فشل النظام في تنفيذ التزاماته الدولية بمنع التعذيب ومقاضاة مرتكـــبيه، وفشـــل في احترام حقوق الطفل والمرأة، وما يزال الشعب محروما من الحريات العامة.

● وعـــبر المواطـــنون عن خيبة املهم في الوضع السياسي من خلال احتجاجات ســـلمية في عدد من المناطق. فقد شوهدت في اليومين الماضيين شعارات مكثفة بمـــناطق كـــرزكان والديه وغيرهما. وعلم ان جهاز التعذيب استدعى عددا من اصـــحاب المحـــلات الـــتجارية بمنطقة الديه بعد اغلاق محلاتهم في وقت مبكر

سياسات وزارة العمل التي تعيق نشاط الجمعية منذ العام ١٩٩٥. وقالت اللجنة انها ترفض سياسة الوزارة التي حرمت اللجنة من القيام بأي دور حقيقي منذ انتخابها، مؤكدة ان تلك السياسة تسعي لتهميش اللجنة وحرمانها من حضور اجتماعات العمل المشتركة التي يحضرها ممثلو الحكومة واصحاب العمل واعضاء اللجان المشتركة للعمال. كما منعت اللجنة من القيام بزيارات ميدانية لمؤسسات العمل للتحقيق في ظروف علم المرأة.

● وعلي صعيد آخر اكد المعذب المعروف عبد العزيز عطية الله في اجتماع مع اعضاء نادي المنامة الرياضي والثقافي ان المخاتير الذين سوف يعينهم في اطار نظام المحافظات الفاشل سوف يكون لهم دور امني. فقد اجاب علي سؤال من احد الحاضرين: هل يمكن ان تكون للمختار سلطة امنية؟ فأجاب عطية الله: "نعم... للمختار وفقا للصلاحيات المتاحة هذا الحق. فهو معني بالتنسيق مع وزارات الدولة الخدمية وهذا شأنه ايضا مع وزارة الداخلية. إن له دورا امنيا في حدود امن المجتمع ككل". وبهذا التأكيد اصبح واضحا ان نظام المحافظات يهدف لاحكام قبضة العائلة الخليفية الحاكمة علي ابناء البحرين بكافة الوسائل، ويهدف لتوسيع جهاز التعذيب الذي يعتبر عطية الله احد الاشخاص البارزين فيه ليصبح جزءا من خطة تحويل البلاد الي ثكنة امنية. وتجدر الاشارة الي وجود افادات قوية من عدد من ضحايا التعذيب تؤكد ان عبد العزيز عطية الله مارس التعذيب شخصيا من خلال عضويته بلجنة التعذيب التي شكلها ايان هندرسون بعد اندلاع الانتفاضة المباركة قبل اكثر من خمسة اعوام.

● وعلي صعيد آخر عبرت الجهات الحقوقية الدولية عن ارتياحها العام ازاء سياسة منع التعذيب في العالم، برغم السماح لبينوشيه بالرحيل الي تشيلي. ويؤكد الحقوقيون والسياسيون ان القضية اكدت ان ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الانسانية مثل التعذيب اصبحت شأنا دوليا وانه لم تعد هناك حصانة لرؤساء الدول التي ترتكب اجهزة بلادهم الامنية انتهاكات لحقوق الانسان كما هو الحال في البحرين. واصبحت الاضواء مسلطة علي مصير ايان هندرسون الذي تنظر الشرطة البريطانية في ملفه بحثا عن ادلة تدينه بارتكاب جرائم التعذيب. ولا يستبعد ان تتم المطالبة البريطانية بتسليمه لكي يمثل امام القضاء البريطاني بتهم

وحـــدث الامر نفسه للشاب عبد الزهراء احمدخليفة (من منطقة كرباباد) حيث تعـــرض للتعذيب ووضع في زنزانة انفرادية لمدة طويلة بسجن جو. ويقضي هذا الشـــاب حكما جائرا بالسجن لمدة خمس سنوات. وطلبت المعارضة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر زيارة هؤلاء والتدخل لوقف الاعتداءات المتكررة عليهم.

٣ مارس

● قـــام المواطـــنون بمنطقة الديه مساء امس باعتصام عند مدخل المنطقة ورفعوا شـــعارات تطالب باعادة العمل بدستورالبلاد وانتخاب المجلس الوطني. وكانت المشـــاركة جيـــدة حيث كان الحماس واضحا من خلال الهتافات والشعارات. وبعـــد بدء الاعتصام بوقت قصير هرعت قوات الشغب من مركز الخميس الذي يديـــره المعذب المعروف خالد الوزان وبدأوا عدوانا وحشيا علي المواطنين. كما كـــان حضور عناصر من جهاز التعذيب ملحوظا. وتأتي هذه الفعاليات الشعبية بعـــد ان ادرك المواطـــنون فـــراغ جعـــبة الامير من اي اصلاح سياسي برغم الوعودالتي قدمها للشعب بعد استلامه الحكم العام الماضي.

● وكـــانت البلاد قد شهدت موجة متواصلة من الاحتجاجات السلمية خلال الشـــهر الماضـــي خصوصا بعد اعتداء قوات الشغب على مسجد بمنطقة الكورة وتفتيشـــه والعـــبث بمحتوياته. وشوهدت حرائق صغيرة في اطارات السيارات بمـــنطقتي بـــوري (١٩ فبراير) وعراد (١٨ فبراير). وغطت الشعارات الجدران الواقعة علي الشارع العام بمنطقة القدم. واعتقل من منطقة ابوصيبع في ٢٠ فبراير الشاب علي منصور، ١٧، بدون اي مبرر. وفي عدوان علي منزل المواطن عباس مفـــتاح لاعتقال احد ابنائه قام المعتدون من وزارة الداخلية باعتقال الابن الآخر كرهيـــنة حتي يسلم الابن الآخر نفسه. وما تزال قوات التعذيب تضايق المواطن عـــبد الغني المسباح، من منطقة القدم، منذ اطلاق سراحه العام الماضي بعد سجن دام خمسة اعوام بدون اي مبرر.

● وفي تطـــور خطير أعلنت اللجنة العامة لعمال البحرين وقف مشاركتها في اي اجـــتماع يعقـــده المجلس الاعلي للتدريب المهني وعدم حضور اي من مؤتمرات العمـــل الدوليـــة في الخـــارج. جاء ذلك خلال اجتماع لمناقشة كيفية مواجهة

سيحاكمون كما حوكم اسلافهم ... نحن نريد ان يعود زعماء هؤلاء ليحاكموا حسب القوانين المعمول بها في البلاد"، أي في اطار قوانين الطوارىء المرفوضة من جميع المنظمات الحقوقية العالمية. و لم يُشر ولي العهد من قريب او بعيد الى محاكمة المجرمين الذين قتلوا كلا من سعيد الاسكافي والسيد علي امين محمد ونوح خليل آل نوح وغيرهم من ابناء البحرين. وفي الاجتماع نفسه أكد ولي العهد عدم استعداد عائلته للممارسة الديمقراطية بحجة ان الحوار مع الجيران يحظى بالاولوية في الوقت الحاضر، وقال: "نحن لا نعيش في الخلاء بل اننا محاطون بجيران اقوياء وكبار، ومن هنا فلا بد عندما نريد التقدم بحياتنا الديمقراطية ان تتم هذه الخطوة بعد حوار مع جيراننا وحلفائنا". وفشل ولي العهد في الاشارة الى تجربة الكويت او الخطوات التي تتخذها قطر، في الوقت الذي اعترف فيه بايجابية الانتخابات الايرانية.

● ومن جهة اخرى عمت البلاد حالة الاحتجاج الشعبي في الايام القليلة الماضية. فقد سمع يوم الجمعة الماضية دوي انفجار قوي جدا بالقرب من القصر القديم بالمنامة يعتقد انه نجم عن اسطوانة غازية وضعت في سيارة. وتزامن مع ذلك انفجار مماثل بالمنطقة الرابعة بمدينة حمد. وفي ٢٥ فبراير شوهدت شعارات كثيرة بمنطقة باربار من بينها: "كفاح الاحرار يحقق الانتصار"، "شهداؤنا عظماؤنا، شهداؤنا احبابنا، شهداؤنا امجادنا"، "الحركة ماضية، والمطالب مستمرة". وفي منطقة توبلي زينت الجدران بشعارات وطنية من بينها: "نطالب الامير بتنفيذ وعوده باجراء تعديلات اصلاحية"، وفي ٢٧ فبراير شوهدت شعارات كثيرة بمنطقة المعامير ومعها صور الشهيد عيسى قمبر الذي أقرّ الامير السابق قتله ظلما. وشوهدت شعارات كثيرة بمنطقتي واديان والخارجية بسترة منها: "نطالب بالافراج عن الاستاذ عبد الوهاب واخوته"، "مطالبنا مشروعة: احياء الحياة البرلمانية، اعادة المبعدين، الافراج عن المعتقلين".

● وفي تطور خطير قام جهاز التعذيب بتصعيد المعاملة الوحشية للمعتقلين . فقد تم نقل عدد من هؤلاء من سجن جو الى زنزانات انفرادية بمركز التعذيب بالقلعة، ومنهم: الشيخ علي المتغوي، محمد سهوان، محمد العطار، وعلي درويش. وأمر رئيس الوزراء بتقييدهم بالسلاسل الحديدية وضربهم بصورة وحشية.

٢ مارس

● في انـــتهاك خطـــير لحقوق الانسان قام كل من عادل فليفل ودونالد برايان وشـــخص بريطاني ثالث لم يتوفر اسمه يوم الاثنين الماضي (٢٨ فبراير) باعتداءات خطيرة على حقوق ستة من الرموز السياسية المعتقلين. فقد نقل كل من الاستاذ حســـن المشـــيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم الســـيد عدنان والشيخ علي عاشور والاستاذ عمران حسين عمران من زنزاناتهم بسجن جو الى غرف التعذيب بالقلعة. وهناك وضع كل منهم في زنزانة انفرادية ثم ادخـــلوا الواحـــد بعد الآخر على مكتب الجلاد المعروف عادل فليفل ومعه دونـــالد برايان وضابط بريطاني آخر (ربما يكون ديفيد داربي او ديفيد جامب). وبـــدأ فليفل بتهديد كل منهم بالمزيد من التعذيب والسجن الانفرادي لمدد طويلة اذا لم يوقـــع على ورقة جاهزة اعدها جهاز التعذيب. وتحتوي تلك الورقة على اعـــتذار مـــن الامير وتنازل عن المطالب وتعهد بعدم ممارسة نشاط سياسي في المســـتقبل. وقال فليفل ان التوقيع على تلك الورقة شرط لاطلاق سراحهم والا فهناك قضايا ملفقة ضدهم سوف تقدم الى محكمة امن الدولة. وقال مصدر مطلع انـــه سمـــع صراخ هؤلاء الابطال وهم يرفضون بإباء ما يريده الجلادون الثلاثة وأصـــروا على عدم التنازل عن الحقوق المشروعة لشعب البحرين. وعندما فشل فليفل في تحقيق ما اراد أعيد هؤلاء الابطال يوم امس (الاربعاء) الى سجن جو. وبســـبب الخشية على سلامة هؤلاء الابطال وتعرضهم للتعذيب الوحشي طلبت المعارضة من المنظمة الدولية للصليب الاحمر القيام بزيارتهم في اقرب فرصة ممكنة ومنع فليفل ودونالد برايان من الاستمرار في تعذيبهم.

● ومن جانب آخر رفض عدد من رموز المعارضة في الخارج الدعوة غير الكريمة الـــتي وجههـــا ولي العهد يوم امس الى المبعدين بالتوجه الى غرف التعذيب في البحرين. وكان يتحدث لمجموعة من الاشخاص دعاهم الى وجبة افطار اقتصرت عـــلى الشـــاي والقهوة. ولم يحضر من المدعوّين سوى سبعة اشخاص. ولدى اجابـــته عـــلى سؤال حول السماح بعودة المبعدين قال ولي العهد ان محكمة امن الدولة تنتظر من يعود منهم ومن ثم سجنهم وتعذيبهم. ونسبت صحيفة "الحياة" في عددهـــا اليـــوم الى ولي العهـــد قولـــه عـــن المبعدين: "انهم اذا عادوا فانهم

العسل بعد زواجه حديثا. اما الثاني فلم يمض على زواجه سوى اسبوعين وسبق ان اعتقل من قبل، وسحب الاثنان من احضان الزوجية بأساليب وحشية. وهذه هي هدية آل خليفة لهما بمناسبة زواجهما. ومن منطقة السنابس اعتقل مؤخرا كل من: السيد نادر السيد عدنان الفلة، ١٩، وماهر عباس، ١٩. واستمر اعتقالهما في البداية يومين، وبعد الافراج عنهم اعتقلا مرة اخرى لمدة خمسة ايام بدون اي مبرر.

● ونشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للدكتور سعيد الشهابي بعنوان: "بعد عام على حكم الشيخ حمد: البحرين بانتظار قرار شجاع للاصلاح". وجاء في المقال استعراض للوضع السياسي في البلاد مع نبذة تاريخية مختصرة لتطور الاوضاع فيها. وقال الكاتب ان "نداءات المعارضة للحوار لم تلق آذانا صاغية من قبل النظام، و لم تقم الحكومة بخطوة واحدة لبدء حوار يهدف الى الاتفاق على صيغة مقبولة بين الطرفين لاعادة العمل بدستور البلاد". وقال ان الحكام العقلاء يمنعون حدوث الاضطرابات في بلدانهم بادخال اصلاحات على انظمتهم السياسية بشكل متواصل. واضاف: "هكذا يتم تقييم عام كامل من حكم الامير الشيخ حمد بقلق سواء من قبل داعميه ام مناوئيه. فالامن وحده لا يمكن ان يحقق الامن، والتنكر لوجود معارضة ومطالب وتطلعات شعبية لا يمكن ان يلغي وجود ذلك، وفي احسن الاحوال فان سياسة القبضة الحديدية قد تنجح في اخماد اللهيب لكنها لا تقضي على النار المتوارية تحت الرماد". وانتهى المقال الى القول: "ان امام الامير واحدا من خيارين: الحوار والانفتاح مع ممثلي الشعب داخل البلاد وخارجها للبحث عن حل سياسي سلمي للازمة السياسية، او الاصرار على الحكم وفق قوانين الطوارئ وتجاهل مواد الدستور. ففي الخيار الاول يكمن الاستقرار والتنمية والتصالح والتطبيع بين الشعب والعائلة الحاكمة، بينما ليس هناك من أفق للتعايش السلمي بين الطرفين اذا بقيت عقلية التحدي ومبضع الجلاد وقوانين القمع كلمة الفصل. ان امام الامير فرصة مواتية للاصلاح نتمنى من قلوبنا ان لا يفوّتها".

مواطنون بمنطقة نويدرات التي كان الاستاذ يعيش فيها قبل اعتقاله في أحد المساجد وصلّوا من اجل حريته. وفي مساء اليوم السابق (الاحد الماضي) شوهدت حرائق احتجاجية صغيرة في اطارات السيارات عند مدخل منطقة سترة مع شعارات كثيرة تندد بمحكمة امن الدولة وبجهاز التعذيب. وقد كثفت وزارة الداخلية دورياتها بمنطقة النويدرات في اليومين الماضيين تحسبا لردة فعل مواطني المنطقة ازاء مثول الاستاذ عبد الوهاب امام المحكمة الجائرة. وكثفت يوم امس الطائرات العمودية طلعاتها في المناطق الساخنة وخصوصا الشمالية من البلاد. وشوهدت وهي تحلق على ارتفاع منخفض وتراقب الشوارع والأزقة. اما في منطقة الديه فقد عم الظلام الليلة قبل الماضية بعد اطفاء الانوار واغلاق المحلات التجارية ابوابها تضامنا مع الاستاذ عبد الوهاب وبقية اخوته المظلومين. وبثت وكالة انباء رويتر يوم امس خبر تأجيل جلسة التظلم.

● وعلى صعيد آخر تواصلت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية. ففي الساعات الاولى من صباح يوم الاحد الماضي (٢٧ فبراير) شنت قوات التعذيب عدوانا وحشيا على منزل الحاج عبد الله القميش بمنطقة الخارجية في سترة واعتقلت ابناءه الاربعة: علي، ٣٠، مرتضي، ٢٥، رضا، ١٩، وصادق، ١٨. وجاء العدوان بعد فرض حصار على المنزل وترويع الآمنين. ومن ضمن الاسئلة التي وجهت الى ساكني المنزل من قبل عناصر التعذيب: "لماذا انتم نائمون في خربة؟ هذا دليل على هروبكم عند ملاحقتكم". وربما نسي او تناسى هؤلاء ان الحالة الاقتصادية الضعيفة لهذه العائلة هي التي اجبرتهم على العيش في ذلك المنزل، بينما يتنعم المرتزقة في المنازل الحكومية.

● ومن منطقة توبلي اعتقل في ٢١ فبراير الشاب ميرزا احمد حسن صالح، ٢٠. وفي اليوم التالي اعتقل من المنطقة نفسها كل من: علي احمد عبد الله، ١٨، وحسين عبد النبي كاظم، ١٨. وفي ٢٣ فبراير اعتقل الشاب حسين ميرزا رضي، ١٩ الذي كان قد قضى في السجن ثلاث سنوات متواصلة ظلما وجورا. وجاءت هذه الاعتقالات في ساعات متأخرة من الليل امعانا من ارهابيي رئيس الوزراء في ايذاء المواطنين وترويعهم. وفي ٢٠ فبراير اعتقل من منطقة الدير كل من علي احمد العود، ٣٠، ومحمد جعفر جاسم، ٢٢. وكان الاول يقضي شهر

الشـــبكة الدوليـــة الا من خلالها. وبهذا اصبح جميع زبائن الشركة من المواطنين يســـتعملون اربعة فقط بينما خصص الاثنان الآخران لولي العهد، وبالتالي نجمت المشكلة المذكورة.

● ولوحظ في الايام الاخيرة تكثف وجود قوات القمع وسيارات جهاز التعذيب في عـــدد من مناطق البلاد، وذلك تحسبا لاي احتجاج شعبي بعد فشل الامير في اجراء اي اصلاح سياسي ملموس خلال عام كامل من الحكم. ففي منطقة القدم مـــثلا تجوب سيارات الامن شوارع المنطقة ذهابا وايابا وتشاهد قوات التعذيب وهي تشهر سلاحها في وجوه المواطنين. ويتواجد المخبرون في سيارات خاصة او يقفـــون عـــند مواقف باصات النقل العام لمطاردة المواطنين فيما لو قاموا بعمل احـــتجاجي، او يســـتعملون الدراجات لمسح الشوارع ومراقبة الجدران لتعقب المواطنين اذا قاموا بكتابة الشعارات عليها. ولوحظ تكثف الدوريات والجواسيس كذلـــك بمدينة حمد خصوصا بالقرب من الدوار الـــ ١٩. وشوهدت شعارات كـــثيرة تؤكـــد المطالب الوطنية بمناطق دار كليب وشهركان ومدينة حمد. كما شوهدت حرائق صغيرة في اطارات مشتعلة في عدد من المناطق. ويسود جو من الكآبـــة والقنوط بعد ان فشل الامير في ادخال اية اصلاحات في النظام السياسي خلال عام كامل من حكمه.

١ مارس

● أجّلت محكمة امن الدولة في جلستها يوم امس لمدة اسبوعين النظر في التظلم الـــذي رفعه الاستاذ عبد الوهاب حسين ضد استمرار اعتقاله. وكان الاستاذ قد تقـــدم بالتظـــلم بعد فشل الحكومة في اطلاق سراحه بالرغم من عدم وجود اي مبرر قانوني لاستمرار اعتقاله الذي بدأ في منتصف يناير ١٩٩٦. وأجلت المحكمة الـــنظر في ذلك التظلم حتى ١٤ مارس بدون تقديم مبرر مقبول. وتجدر الاشارة الى ان هناك اكثر من ١٢٠ معتقلا موقوفين بدون تهمة او محاكمة ظلما وعدوانا، منذ فترات تجاوزت في بعض الحالات اربع سنوات.

ولـــدى انتشـــار خبر مثول الاستاذ عبد الوهاب امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت ساد غضب شعبي كبير في عدد من المناطق. ففي مساء امس الاول تجمع

حتى الآن السماح باستقلال القضاء، وأبقته طوال العقود الماضية بيد احد افراد العائلة الحاكمة.

● نشرت صحيفة "القدس العربي" اليومية الصادرة في لندن في عددها يوم امس مقالا مهما للاستاذ احمد الذوادي بعنوان: "ماذا يعني منح هذا الرجل أعلى وسام في الدولة؟ الخدمة الجليلة التي قدمها هندرسون للبحرين هي الفجوة الواسعة بين الحكم والشعب". وجاء في المقال في البداية وصف للدور الذي لعبه هندرسون في بداية عهده وانتهاجه سياسة القمع التي راح ضحيها عشرات المواطنين وآلاف المعتقلين والمبعدين. وقال ان "هندرسون شخصيا وراء كل ما هو معاد للانسان وحقوقه وهو المهندس المباشر لكل التشريعات والقوانين التعسفية والخارقة للدستور والمنتهكة لحقوق الانسان بدءا بقانون امن الدولة سيء الصيت مرورا بقانون العقوبات وتعديلاته وقانون الاندية والجمعيات وقانون المطبوعات والنشر". اما الهدوء الحالي فقد وصفه الكاتب بانه "هدوء هش ومصطنع يخفي وراءه حقائق الاوضاع المرة، انه هدوء شبيه بالجمر الكامن تحت الرماد تشعله نسمة الهواء من جديد". واعتبر الكاتب تكريم هندرسون "امعانا في هذا النهج المقيت والمرفوض ضمن مجتمع البحرين والمجتمع الدولي... وما نخشاه ان يكون اعلانا او رسالة بان اجهزة القمع مستمرة في اداء مهامها" واعتبر ذلك "نذير شؤم .. ليس فقط بتفريغ توجهات الامير من محتواها وانما بطيها والعودة الى السيرة الاولى".

١٢ أبريل

● تعرض الشيخ علي بن احمد الجدحفصي في الايام القليلة الماضية للاعتقال التعسفي مرات عديدة وتهديدات متواصلة لم تتوقف من قبل جهاز التعذيب. فقد اعتقل صباح يوم الاحد الما ضي (١٢ أبريل) وأفرج عنه في وقت متأخر من ذلك اليوم. واعتقل يوم امس الاول و لم يفرج عنه الا في ساعة متأخرة من الليل. وخلال فترات الاعتقال تعرض الشيخ لتهديدات باعادة الاعتقال والتعذيب اذا لم يتوقف عن انشطته الاجتماعية والدينية. وكان الشيخ قد اعتقل في يناير ١٩٩٦ و لم يفرج عنه الا العام الماضي اي بعد اكثر من ثلاث سنوات متواصلة بدون تهمة او محاكمة. وهناك خشية كبيرة من اعادة اعتقاله بشكل دائم كما حدث للاستاذ عبد

الوهـــاب حســـين. وناشدت المعارضة الجهات الحقوقية والشخصيات السياسية الـــنافذة الـــتدخل لوقف ملاحقة الشيخ علي بن احمد الجدحفصي واحترام حقوقه المدنية والسياسية. كما طالبت باطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور المعتقلين جميعا منذ اكثر من اربع سنوات بدون تهمة او محاكمة.

● وفي جـــنيف قام الناشطون الحقوقيون البحرينيون باطلاع الجهات المعنية على ما يجـــري مـــن قمع متواصل في البلاد من اعتقالات وتعذيب وابعاد. وبرزت جريمة الابعـــاد القســـري للمواطن الشيخ حسين الطويل الذي أبعد الاسبوع الماضي من البلاد لدى عودته اليها. وقد عومل بطرق غير لائقة على مدى الـــ ٢٤ ساعة التي قضـــاها في المطار. وعلم ان البريطاني ديفيد داربي، مسؤول جهاز التعذيب بمنطقة المطـــار، مسؤول بشكل مباشر عن جرائم ابعاد المواطنين من بلادهم بالتنسيق مع دونالد برايان وايان هندرسون ورئيس الوزراء.

● ومن جهة اخرى استقبلت تصريحات الامير في حفل توزيع جوائز سباق القدرة الاســـبوع الماضـــي بانزعاج شديد عندما أعاد الى الاذهان قصة الاحتلال الخليفي لجـــزر الـــبحرين. ففي معرض حديثه عن الخيول العربية قال لضيوفه: "مرحبا بكم جميعا في جزر اللؤلؤ الأصيل التي هي ايضا موطن الدانات الاصيلة من فصائل الخيل العـــربية التي حافظنا على نقاء سلالتها العربية على مدى ثلاثمائة عام منذ ان قامت هذه المملكة الخليفية العربية في هذه الربوع والجزر". وينظر شعب البحرين بتشاؤم الى مـــثل هـــذه التصريحات التي تستفز مشاعرهم خصوصا مع استمرار قمع هذه العائـــلة لشـــعب البحرين بجميع فئاته. وقد شهدت البلاد خلال الاثني عشر شهرا الماضـــية عودة الى نمط الحكم الخليفي القديم حيث وزعت البلاد الى مناطق يقتسم الســـيطرة عليها افراد آل خليفة. كما وزعت المناصب القيادية في البلاد على أبناء العائلة الحاكمة بينما تم تجاهل ابناء البحرين.

● وبعـــد يوم واحد من صدور المرسوم الاميري بقانون باعادة تنظيم وزارة العدل والشؤون الاسلامية أقر مجلس الشورى الذي عيّن رئيس الوزراء جميع اعضائه قرارا حكوميا بانشاء المجلس الاعلى للقضاء. ويكرس هذان التطوران سلطة القضاء بيدي وزيـــر العدل ويجعل القضاء تابعا بشكل مباشر لرئيس الوزراء. وهذا انتهاك واضح

للدستور الذي ينص على مبدأ فصل السلطات. وجاء المرسوم الاميري في ظل غياب العمل بدستور البلاد وغياب السلطة التشريعية، حيث استمرت البلاد على مدى ربع القرن الماضي محكومة بالمراسيم الاميرية من جهة وقرارات رئيس الوزراء من جهة اخرى.

● ويسود البلاد هذه الايام جو من الترقب مع اقتراب يوم العاشوراء الذي يتم احياؤه في البلاد منذ مئات السنين تعبيرا عن رفض الاستبداد والظلم. وكثيرا ما تدخل جهاز التعذيب لاستفزاز المشاركين في هذه الممارسة الدينية، منتهكا بذلك دستور البلاد الذي يسمح للمواطنين بممارسة شعائرهم الدينية وفق العادات المرعية.

١٤ أبريل

● يسود البلاد حالة من الترقب عشية يوم العاشوراء الذي يصادف غدا وذلك بسبب الخوف من قيام قوات الشغب والتعذيب الاجنبية باعتداء على المسيرات الدينية التقليدية. وقد تواجدت هذه القوات بالقرب من مسارات المواكب الدينية في الليالي السابقة وكثفت تواجدها في شوارع العاصمة بانتظار ذروة هذه المسيرات غدا. وبسبب استمرار التوتر السياسي في البلاد ومشاعر الغضب في نفوس الموطنين بسبب تغييب ابنائهم في غياهب السجون، فان احتمالات انفجار الغضب الشعبي في حالة حدوث اي عدوان حكومي على المواطنين واردة.

● ومن جانب آخر علم ان محاكمة النساء الثلاث التي عقدت الاسبوع الماضي تأجلت حتى ١٣ مايو المقبل. وكانت الحكومة قد وجهت للنساء تهما جنائية بسبب مطالبتهن باعادة ا لعمل بدستور البلاد، بينما نفت النساء امام المحكمة التي يرأسها قاض خليفي تلك التهم. وعلى الفور اعلن القاضي تأجيل المحاكمة التي عقدت بصورة سرية.

● وفي تطور خطير تواجدت قوات الامن المدنية والعسكرية بمجسد الغاوي بالمحرق خلال صلاة الجمعة هذا اليوم لمراقبة خطيب المسجد السيد طالب شويطر. فبعد خطبته الاسبوع الماضي التي شجب فيها ظاهرة البذخ والانفاق على فعاليات ذات طابع ترفي مع استمرار ظاهرة الفقر في البلاد قام جهاز التعذيب باستدعائه

عـــن طريق وزارة العدل والمحافظ الخليفي للمحرق ووجهت له تهديدات بالاعتقال والتعذيب اذا كرر انتقاداته لرموز الحكم. وفي الوقت نفسه تطرق الخطيب صلاح الجودر في خطبته هذا اليوم بمسجد عثمان بن عفان بالمحرق الى القرارات الحكومية الاخيرة بشأن جهاز القضاء. وانتقد الخطيب الذي هو عضو كذلك بجمعية التربية الاســـلامية وخطيـــب الجمعة بالمسجد المذكور تدخل الحكومة في شؤون القضاء ومنعها استقلاليته وابقاءه طوال العقود الماضية بأيدي العائلة الحاكمة. وانتقد بشكل خـــاص المرسوم الاميري الاخير رقم ١٠ باعادة تنظيم وزارة العدل حيث ستسلم المناصب المتقدمة فيها الى افراد من آل خليفة.

● ونشرت صحيفة "القدس العربي" التي تصدر يوميا في لندن مقالا في عددها هذا اليـــوم بعـــنوان: "المطلب الدستوري ليس جريمة تتطلب الاستغفار وابداء الندم في وسائل الاعلام". وتركز المقال حول اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بعد ساعة واحدة من اطلاق سراحه، الامر الذي اعتبره الكاتب "لغزا محيراً"، خصوصا انـــه جاء "بعد ما يزيد على اربع سنوات من الاعتقال التعسفي بموجب قانون امن الدولـــة لمخالفته مواد الدستور وانتهاكاته الفاضحة والمستنكرة محليا ودوليا لحقوق الانســـان". واضـــاف: "انه بعد مدة التوقيف تلك اتضح لمحكمة امن الدولة وهي محكمـــة غير دستورية ومستنكرة محليا ودوليا شأنها شأن القانون الذي تطبقه، ومنه تستمد اسمها ان ملفه خال من اية تهم تستدعي من حيث المبدأ اعتقاله". واشا ر الى ظـــروف تشكيل تلك المحكمة بعد صدور القرار الاميري في ١٩٧٥ بتعليق حوالي ٣٢ مـــادة من مواد من الدستور واعتبر ان ذلك القرار ادى الى "افراغ الدستور من مضـــمومنه حتي اصبح هيكلا مكانه المتحف". واستمر الكاتب في توصيف هزال مسرحية اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين، وقال: "من المعروف عن وزارة الداخـــلية انهـــا لا تقيم وزنا للاحكام القضائية ولا تمتثل لها في حالة تبرئة اي متهم سياســـي، وهي حالة طالما اشتكى منها المحامون وتحدثوا عنها، وترفض بتحد على مســـمع ومرأى من القضاة والمحامين في ساحة المحكمة ووضح النهار، وتصر على مواصـــلة اعتقال المتهم رغم تبرئة المحكمة له، وهو تصرف لا شك انه يسيء اساءة بالغة الى كرامة القضاة ومهنة القضاء". واختتم المقال بالقول: "إن نشر الف صورة لمســـتغفرين وتائـــبين ان طوعـــا وان كـــرها لا يؤثر بقليل او كثير على المطلب

الدستوري الذي سيظل مشتعلا ومتوهجا في قلوب الجماهير، ذلك ان المطلب الدستوري شرف يعلو فوق كل مطلب ويجب الدفاع عنه بكل الوسائل الديمقراطية السلمية المتحضرة، وانه مطلب ترعاه وتسنده كل الحكومات الديمقراطية التي تحترم حقوق الانسان وهيئات دولية في الامم المتحدة وليس جريمة تتطلب الاستغفار وابداء الندم على صفحات الصحف".

ومن جهة اخرى أصدر الدكتور عبد الهادي خلف كتابا مهما باللغة الانجليزية بعنوان: "المهمة التي لم تكتمل: سياسة شائكة تواجه بناء الدولة الحديثة في البحرين" ويبحث الكتاب عملية بناء الدولة الحديثة في البحرين ودور القوى الاجتماعية في مراحل البناء. ويعتمد المؤلف على تحليل الحوادث الموثقة بدون الدخول في تفصيلات طويلة. ويؤكد ان دور العائلة الحاكمة يواجه ويدمر محاولات تشكيل الدولة الوطنية على اساس يشمل مختلف مكونات المجتمع البحريني. ويفتح المؤلف بابا جديدا في البحث العلمي حول البحرين عندما يخالف وجهة النظر القائلة بان الخلاف المذهبي كان احد عوامل عدم تكوين الدولة الحديثة القائمة على المؤسسات التمثيلية، ويطرح انه في فئة اجتماعية هناك تركيبات وطبقات وعقيدات قائمة على الوجاهة والثروة، والوراثة وغيرها. وهي التي تساهم في اعاقة تكوين الدولة الحديثة، والعائلة الحاكمة تستفيد وتعزز هذه التركيبة المعقدة داخل جميع الفئات الاجتماعية لمواجهة تكوين الدولة الوطنية.

١٧ أبريل

● شارك عشرات الآلاف من المواطنين في الايام القليلة الماضية في مسيرات دينية عملاقة بمناسبة موسم العاشوراء الذي يعتبرونه محطة تاريخية تتكرر سنويا على طريق النضال ضد الظلم والاستبداد. وشهدت المنامة يوم امس الاول مسيرات كبيرة شارك فيها المواطنون رافعين هتافاتهم المعتادة التي تنطوي على رفض الظلم. وخرجت في وقت لاحق من اليوم نفسه مسيرات في السنابس والدراز حاول المشاركون فيها التعبير عن مشاعرهم بالاشارة بدلا من الافصاح وذلك لعدم اعطاء المبرر لجهاز التعذيب لشن عدوان على تلك الفعاليات. ولكن شوهدت استعدادات كبيرة للتعبير الواضح عن مشاعر المواطنين في عدد من المناطق. ففي الديه غطت

صـــور الرموز الشعبية جدران المنطقة. وكان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته هـــم الحاضرين الغائبين من خلال صورهم والشعارات الكثيفة التي تطالب باطلاق ســـراحهم من غرف التعذيب الخليفية. كان ذلك واضحا بمنطقة الديه التي انتشرت عـــلى جدرانها كذلك صور الشهداء الابرار. وأثارت صورة الاستاذ عبد الوهاب حسين وهو مغلل بالقيود خلف القضبان مشاعر المواطنين الذين يشعرون باستمرار الظلامـــة على ايدي النظام القمعي. اما في منطقة المالكية فقد علقت صور للرموز الشـــعبية وكتـــبت شعارات وطنية تطالب بالاصلاح السياسي. وهناك خشية من حمـــلة اعتقالات في صفوف المواطنين انتقاما للمظاهر العامة التي صاحبت المسيرات والتي توحي برفض شعبي مطلق لنظام التعذيب والارهاب.

● ومـــن جهة اخرى اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانين مهمـــين حـــول الاعتقالات التعسفية. وتطرق الاول لاعتقال ٢٣ شخصا بشكل تعســـفي. وجـــاء في البيان: "في ٢٢ مارس ٢٠٠٠ هاجمت مجموعة من المرتزقة مـــنطقة كـــرزكان واعتقلت بشكل تعسفي ستة اشخاص من بينهم طفل: جعفر محمـــد حســـن، ٢٥، باسم ابراهيم يعقوب، ١٨، طه جاسم مكي، ١٨، محمد مهدي، ١٨، ومحمد صالح خلف، ١٨. وذكرت اسماء الاشخاص الآخرين الذين اعتقـــلوا في تلك الفترة بمناطق الديه وبوري والدراز. وقالت كذلك ان مواطنا آخر مـــن كـــرزكان وهو عبد الله صالح، ٣٢، تعرض لاعتداء وحشي من قبل قوات الامن بدون مبرر. وطالب البيان بمناشدة السلطات البحرينية بضمان سلامة هؤلاء واطـــلاق ســـراحهم في غياب اية تهمة قانونية والتحقيق في هذه الحوادث ووقف الاعتقال التعسفي واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

● وفي بيـــان آخر قالت المنظمة ان عددا من الاطفال اعتقل الشهر الماضي، قائلة: "في ٢٢ مـــارس ٢٠٠٠ هـــاجمت قوات الامن منطقة كرزكان واعتقلت بشكل تعسفي ستة اشخاص من بينهم محمد باقر المعراج، ١٧. ومن منطقة بوري اعتقلت في الفـــترة نفســـها كلا من : آلسيد هاشم عدنان يوسف، ١٥، حسن عبد الله ابراهـــيم، ١٥، عـــباس احمد عيسى، ١٦، يوسف محمد العالي، ١٦، محمد علي ســـلمان، ١٧. ومـــن منطقة بوري اعتقل كل من: محمد الحجيري، ١٧، محمد حـــبيب، ١٦. وكـــررت المنظمة مطالبتها حكومة البحرين باطلاق سراح هؤلاء

الاطفال ووقف الاعتقال التعسفي واحترام حقوق الانسان.

● وفي جنيف استمرت المناقشات حول اوضاع حقوق الانسان في العالم وذلك في اطار الدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. ومارس الناشطون الحقوقيون البحرينيون دفاعهم عن ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي في البحرين. ومنذ ابتداء الدورة كان هناك وفد من لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين قدّم أدلة دامغة للجهات الحقوقية الدولية حول استمرار القمع السلطوي بحق المواطنين والانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان. وقام السيد عبد النبي العكري، ممثل اللجنة، بالاتصال بالجهات الحقوقية وتقديم التقارير الموثقة لها. وكان وجود عبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب الحكومية، قد أثار حفيظة الكثيرين خصوصا بعد ان اتضح دوره في تعذيب مواطنين ومشاركته الشخصية في الاشراف على جلسات تعذيب كثيرة. وشجب حقوقيون دوليون حضوره في اجتماع دولي حول حقوق الانسان.

١٨ أبريل

● وجّه الاعلام الحر صفعة قوية لجهاز التعذيب الخليفي عندما نشرت صحيفة "لا كوريير Le Courier" السويسرية في عددها الصادر في ١٥ أبريل مقالا بعنوان: "معذب يشارك في لجنة حقوق الانسان". وجاء في المقال: "برغم كل الجهود التي قام بها لاخفاء هويته كان حضور الرجل واضحا في المحفل الذي يضم آلاف المبعوثين. اننا نتحدث هنا عن عضو وفد البحرين، الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة، محافظ العاصمة المنامة وقريب الامير الحاكم". ووصفته بـ "الرئيس السابق للجنة الامنية في الدولة ومعروف انه معذب بارز".وقالت ان لجنة الدفاع عن حقوق الانسان البحرينية تعرفت على عطية الله الذي لم يذكر اسمه علنا ضمن الوفد الحكومي. ونقلت الصحيفة عن السيد جو ستورك، مدير قسم الشرق الاوسط بمنظمة هيومن رايتس ووج (لجنة مراقبة حقوق الانسان) ومقرها واشنطن قوله بان حضور الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة، ضمن وفد البحرين الرسمي الى لجنة حقوق الانسان هذا العام هو "تعدّ كبير على الامم المتحدة وعلى كل ضحايا انتهاكات حقوق الانسان في العالم أجمع". ونسب المقال الى احد اعضاء

الوفـــد الامـــريكي الرسمي لدى لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة قوله "ان الوفد الامريكي لدى اللجنة، أعطيت لاعضائه اوامر صارمة بتجنب اي اتصال مع الشيخ عبد العزيز عطية الله آل خليفة"، واضاف المقال: "حتى القوى العظمى مجبرة عـــلى الـــتحفظ ولـــو اثناء دورة اللجنة على الاقل تجاه هذا الشخص". ونشرت الصحيفة صورة للمعذب عطية الله جالسا في المقعد المخصص لدولة البحرين.

● وفي جـــنيف ايضا تم الكشف عن ممارسة غير شريفة قام بها احمد الحداد، ممثل الـــبحرين الدائم لدى الامم المتحدة في جنيف. وقال شهود عيان انهم رأوا الحداد وهـــو يسرق نسخا من المقال المذكور كانت معروضة خارج قاعة الاجتماعات. وجـــاءت جـــريمة السرقة برغم تحذير وجهه احد المسؤولين الدوليين الى المسؤول الـــبحريني بعدم القيام بذلك. ولم تمض سوى دقائق بعد التحذير حتى اختفت جميع النســـخ. وكـــانت تـــلك النســـخ معروضة على طاولة مخصصة للمنظمات غير الحكوميـــة. وأصـــيب الحقوقيون الدوليون بدهشة كبيرة لدى اطلاعهم على تلك الجـــريمة، ورأوا فيهـــا دليلا دامغا على سياسة مصادرة حرية التعبير من قبل نظام الحكم في البحرين.

● ومـــن جهـــة اخرى شنت قوات التعذيب عدوانا على منطقة الديه في اطار سياســـة العقاب الجماعي الذي تمارسه ضد ابناء البحرين. جاء ذلك بعد ظهور شـــعارات مكثفة في المنطقة تطالب باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح المعتقـــلين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته. ويخشى الناشطون الحقوقيون من موجة اعتقالات جديدة هذه الايام بعد انتهاء موسم العاشوراء.

وعـــلى صـــعيد آخر عبّر العديد من المواطنين البحرينيين المحرومين من الجنسية عن حالـــتهم المأســـاوية بشكل أجج المشاعر وأحزن القلوب. جاء ذلك عبر مكالمات هاتفيـــة لمحطة تلفزيون البحرين خلال عرضه الليلة الماضية برنامجا بعنوان: "المواطنة والهجـــرة" نوقشـــت فيه مسألة التجنيس وحق المواطنين في الحصول على الجنسية وجـــواز السفر. وتلقى المخرجون عشرات المكالمات من ضحايا التمييز العنصري الـــذي مارســـته الحكومـــة ضد فئة واسعة من المواطنين مضى على وجودهم مع أســـلافهم في البحرين عشرات السنين. هذا في الوقت الذي يتم فيه تجنيس المرتزقة الاجـــانب الذيـــن يستقدمهم رئيس الوزراء للاعتداء على ابناء البحرين. ووجهت

المحاميـــة لولوة العوضي لوماً لمسؤولي الهجرة والجوازات بعدم امتثالهم لقرارات اعلن عنها لتجنيس ابناء البحرين. ولكن محمد البنعلي، المسؤول بتلك الدائرة طرح اسبابا واهيـــة لذلك التلكؤ. ورأى المراقبون ان الحكومة اطلقت تصريحاتها التي أقرّت فيها بحـــق ابناء البحرين في الجنسية وذلك قبيل انعقاد اجتماعات لجنة حقوق الانسان الـــتابعة للامـــم المتحدة في جنيف وذلك في اطار سياسات التشويش على المجتمع الدولي ومنظماته.

٢٠ أبريل

● قـــالت لجـــنة الدفـــاع عن حقوق الانسان في البحرين في بيان لها أصدرته في العاصـــمة السويســـرية ان اللجـــنة الحكومية البحرينية لحقوق الانسان "تستخدم لاهـــداف دعائية". جاء ذلك بعد ان ألقى سمير رجب، رئيس اللجنة المعين كلمة باسم اللجنة الحكومية في الدورة الحالية للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة اعتـــبرت دعايـــة رخيصـــة لجهاز التعذيب البحريني. وذكر البيان ان سمير رجب "اســـتخدم سابقا من قبل الحكومة للسيطرة على جمعية المحامين حيث كان واحدا مـــن اعضاء الهيئة الادارية المعينة من قبل الحكومة بعد حل الهيئة الادارية المنتخبة في فبراير ١٩٩٨". وقالت ان الحكومة كافأته "بتعيينه عضوا بمجلس الشورى ولاحقا رئيســـا للجنة المذكورة". واكدت ان اللجنة "تحت السيطرة المباشرة لوزير الاعلام وزيـــر الدولة لشؤون مجلس الوزراء، محمد المطوع، الذراع اليمني لرئيس الوزراء". وقـــال الـــبيان انـــه في الوقت الذي اتصلت فيه اللجنة المذكورة بالمنظمات العربية والدوليـــة فقـــد رفضت حتى الرد على رسائل منظمتي حقوق الانسان البحرينيتين المضطرتين للعمل في المنفى. وذكرت اللجنة امثلة على ذلك فقالت: "ارسلت لجنة الدفـــاع عن حقوق الانسان في البحرين مذكرة الى اللجنة حول المنفيين البحرينيين لكـــنها رفضت دراسة المذكرة، وتقدم الكثير من المواطنين الى اللجنة يطلبون منها معالجـــة مشـــكلة المعتقلين والمنفيين السياسيين ولكن بدون نتيجة،. وكان رئيس اللجـــنة قـــد رفض دعوة نادي العروبة للمشاركة في ندوة حول دور اللجنة بعد عرضه المخيب للآمال في نادي الخريجين". وأنهت اللجنة بيانها قائلة: "ان المحك امام الحكومة هو الترخيص لمنظمات غير حكومية مستقلة لحقوق الانسان".

● وكـــان سمير رجب قد ألقى كلمة قصيرة استسخفها الحاضرون لانها اقتصرت عـــلى المديـــح والاطراء للحكومة و لم تذكر انجازا واحدا حقيقيا في مجال حقوق الانســـان. واكـــد حقوقيـــون عديدون انطباعهم بان اللجنة شكلت للدفاع عن الحكومة وليس عن ضحايا التعذيب.

● وذكرت مصادر مطلعة ان اجواء العائلة الخليفية تلبدت بالتشاؤم بعد نشر مقالة في صـــحيفة سويســـرية تنتقد السماح لعبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب، بحضور دورة لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف. وعلم ان ســـفارة الـــبحرين اصـــيبت بالذهول الشديد حيث تبين فشلها في التأثير على الاعـــلام السويسري برغم الاموال الهائلة التي تنفقها في مجال التشويش الاعلامي. ويـــتوقع المراقـــبون استمرار متابعة تحركات الجلادين الذين يعذبون ابناء البحرين خصوصـــا بعـــد ان توفرت ادلة دامغة تدين عددا من هؤلاء بارتكاب جرائم ضد الانســـانية. وشـــعر المواطنون بالارتياح العام للموقف الدولي الداعم لنضال شعب الـــبحرين وخصوصا مداخلات المنظمات غير الحكومية وتقارير المقررين الخاصين ومواقـــف الاتحاد الاوروبي والاتحاد السويسري ازاء استمرار الحكومة في منع زيارة وفد من مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي.

ومـــن جهـــة اخـــرى تضمن الكتاب السنوي الذي تصدره موسوعة "بريتانيكا" معـــلومات سريعة حول الوضع في البحرين. وجاء في ذلك خبر وفاة الشيخ عيسى في ٦ مـــارس ١٩٩٩، واســـتلام ابنه الشيخ حمد مقاليد الامور. وتضمن العرض اشـــارة الى ان "الوضـــع الامني بقي هشا خلال ١٩٩٩ برغم وعود الامير الجديد بالانفـــراج السياسي والاصلاح". وجاء فيه ايضا خبر اطلاق بعض المعتقلين ولكنه اكـــد ان هناك ما يقرب من ١٠٠٠ سجين آخرين. وبرغم اطلاق سراح الشيخ الجمـــري فقد بقي المواطنون متمسكين بمطلبهم الدستوري. كما اشار الى تحسن العلاقات بين البحرين وايران.

● وعلى صعيد آخر تفيد المؤشرات بتصاعد الغضب الشعبي ازاء استمرار اعتقال الاســـتاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع وبقية السجناء السياسيين. كمـــا تفيد بان الموقف الشعبي قد يتفجر اذا استمرت الحكومة في اعتقال الاستاذ عـــبد الوهاب، وان تلك الجريمة أقنعت الجميع بضرورة التحرك المتواصل لفرض

حالة التغيير المطلوبة. ويتوقع ايضا ان تتحول جريمة الاعتقال هذه الى قضية وطنية خصوصا ان الاستاذ عبد الوهاب عضو بلجنة العريضة الشعبية.

٢٤ أبريل

● تواصلت ردود الفعل بعد المقال الذي نشرته صحيفة "لا كوريير" السويسرية الاسبوع الماضي والذي كشفت فيه هوية المعذب المعروف عبد العزيز عطية الله آل خليفة. وذكرت الانباء ان الجهود الدولية لملاحقة المجرمين ضد الانسانية التابعين لنظام الحكم في البحرين سوف تتكثف في الفترة القادمة، وان ملفاتهم سوف توضع امام الجهات الدولية المعنية لاتخاذ ما يلزم من قرارات. وواصل ناشطو حقوق الانسان البحرينيون متابعتهم لملف التعذيب في البحرين وطلبوا من الضحايا الاستمرار في توثيق معاناتهم. وطلبوا على وجه التحديد افادات اضافية من الضحايا حول دور عطية الله في الاشراف على جلسات التعذيب او اقرار ممارسات التعذيب الذي قامت به لجنة التعذيب التي ترأسها شخصيا في الفترة التي تلت انفجار الانتفاضة الشعبية.

● ومن جهة اخرى علم ان مشروع تعيين المخاتير في المناطق المختلفة اصيب بالتعثر بعد كشف هوية "المحافظين" الذين تم تعيينهم وفي مقدمتهم عبد العزيز عطية الله آل خليفة وعبد الرحمن بن صقر آل خليفة، تلك الهوية المرتبطة بجهاز التعذيب مباشرة. وحذرت المعارضة المواطنين من السماح لانفسهم بالانتماء الى جهاز التعذيب عبر وظائف وهمية اصطنعت لتوسيع جهاز التجسس والتعذيب التابع لرئيس الوزراء، وحذرتهم من ان يصبحوا مخبرين لدى جهاز التعذيب ضد ابناء وطنهم. وعلم ان عددا من المواطنين الشرفاء رفض العمل في وظيفة "المختار" لانها مهنة وضيعة تهدف لتمزيق النسيج الاجتماعي في البلاد وذلك بضرب المواطنين بعضهم ببعض. فهذه الوظيفة ليست سوى عمل استخباراتي يخدم الحكومة وحدها ولا يعود بالفائدة على احد. ويعتبر المواطنون هؤلاء المخاتير "نواطير" برواتب مرتفعة. وعلق احد المراقبين قائلا: "اذا كانت لجنة حقوق الانسان التي عينت بمجلس الشورى قد تحولت الى اداة للدفاع عن جهاز التعذيب امام المحافل الدولية كما فعل سمير رجب الاسبوع الماضي، فان نظام المحافظات الاوضح ارتباطا بوزارة

الداخلية نظام استخباراتي واضح المعالم والاهداف، وان من يرتبط به سوف يمارس التجسس الاجتماعي على ابناء قومه لخدمة قبيلة مستبدة".

● ومن اطار الرفض الشعبي لنظام الاستعباد الخليفي شوهدت في اليومين الماضيين شعارات وطنية كثيرة بمنطقة كرزكان، وجميعها يدعو الى اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني واطلاق سراح السجناء السياسيين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي عاشور. كما انتشرت الرسوم الكاريكاتيرية على الحيطان في مناطق عديدة. ومن بين تلك الرسومات كاريكاتير يظهر فيه صبية يكتبون: الحل في البرلمان، بينما يقول الامير: الحل في الخرفان، وذلك في اشارة الى محاولة النظام اسكات ابناء البحرين بتوزيع بعض اللحوم والرز على بعض المآتم خلال موسم العاشوراء.

● وعلم على صعيد آخر ان حالة ارتباك واضحة تسود اوساط العائلة الحاكمة مع اقتراب بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر. وسبب هذا الارتباك فشل الحكومة في الاستعداد الكافي لهذه المرافعات حيث ركزت جهودها في السنوات الخمس الماضية على قمع ابناء البحرين وتمويل جهات وشخصيات اجنبية لمواجهة المعارضة بدلا من جمع الوثائق اللازمة للدفاع القانوني عن حدود البلاد. ويقوم ولي العهد بزيارة الى الدوحة على رأس وفد كبير وذلك في اطار البحث عن صيغة لوقف المرافعات المزمعة في لاهاي. وتجدر الاشارة الى ان العائلة الخليفة احتلت اغلب جزر البحرين وجعلتها ملكا خاصا لافرادها ومن تلك الجزر: ام النعسان وجدة وام الصبان. ويمنع على اي مواطن دخول اي من هذه الجزر التي غيرت اسماؤها لتتناغم مع اسماء مالكيها الجدد. وقد بقيت جزر حوار التي هي في جوهر النزاع الحدودي القائم منطقة محظورة على المواطنين حتى وقت قريب عندما انفجرت الازمة مع قطر بشأنها. وفيما تصر حكومة قطر على ابقاء القضية امام محكمة العدل الدولية تصر العائلة الخليفية على "الحل الاخوي" الذي لم يؤد حتى الآن الى نتيجة ملحوظة. وتحمّل المعارضة العائلة الحاكمة مسؤولية التقصير في اعداد الوثائق المطلوبة لضمان الموقف القانوني القوي امام المحكمة الدولية.

مايو ٢٠٠٠

٢٦ أبريل

● أبعدت السلطات البحرينية الاسبوع الماضي عائلة بحرينية مكونة من ام وأربعة اطفال. كانت العائلة عائدة الى بلدها من الدانمارك، فتم ايقافها في مطار البحرين ثلاثة ايام متواصلة في وضع سيء حتى صدر قرار ابعادها قسرا. و لم تعط السلطات اي مبرر لذلك القرار الظالم. وتم التحقيق مع افراد العائلة بأسلوب وحشي، ووضعوا في غرفة ضيقة طوال فترة التوقيف. وفشلت الحكومة في تجديد جوازات سفرهم. ورأى المراقبون في هذه الجريمة تفنيدا لمزاعم النظام بانه يحترم حق كل بحريني في العودة الى وطنه، ويتناقض كذلك مع التصريحات التي ادلى بها الامير بمنح جوازات السفر البحرينية لمن يستحقها. ويحمل جميع افراد هذه العائلة جوازات سفر بحرينية انتهت صلاحيتها في السنوات الاخيرة. وحُرم افراد هذه العائلة من لقاء اهلهم في البلاد ظلما وعدوانا.

● ومن جهة اخرى عرض يوم امس باحدى قاعات الامم المتحدة في جنيف الفيلم الذي بثته القناة البريطانية الرابعة Channel 4 مؤخرا. وكانت الصحافية التي اعدت الفيلم قد قامت بزيارة البحرين سرا والتقت بضحايا القمع من المواطنين ممن تعرضوا للتعذيب والاعتقال التعسفي من الرجال والنساء والاطفال. كما صورت مواقع القمع التابعة للقسم الخاص بوزارة الداخلية في مقرها بالقلعة الواقعة في العاصمة. وأجرى مقدم البرنامج حوارا مع سفير دولة البحرين في لندن، الشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، ليرد على ما جاء في الفيلم الوثائقي

بمـــا في ذلـــك دور ايـــان هندرسون في القمع والتعذيب، وكان الفيلم متوازنا وموضوعيا.

● وقـــد حضر العرض العشرات من مندوبي منظمات حقوق الانسان المشاركين في الدورة الـــ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وبعد العرض قام الدكتور تشارلز جريف ممثل منظمة الحوار بين الاديان والسيد عبد النبي العكري ممثل لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بالتعقيب على ما جاء في الفيلم والرد على أسئلة الحاضرين. وقد رعى عرض الفيلم أربع منظمات حقوقية دولية هي الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ومنظمة الحوار بين الاديان والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب ومنظمة شمال جنوب.

● وعلى صعيد آخر نشرت دورية "المجتمع المدني Civil Society" التي يصدرها مركز ابن خلدون في القاهرة في عددها رقم ١٠٠ الصادر هذا الشهر بحثا مهما للدكتور عبد الهادي خلف، بعنوان: "امير البحرين الجديد: الحركة الى الجانب". وجـــاء في الـــبحث ان تصريحات الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لدى استلامه الحكم العام الماضي بعد وفاة والده لم تخرج عن نطاق الوعود و لم تتطرق للقضايا الجوهـــرية. واشـــتمل البحث على خلفية للتطورات في البلاد ولمحة عن التجربة الدســـتورية في النصف الاول من السبعينات وصولا الى القرار الاميري المشؤوم بتعـــليق العمـــل بالدستور وحل المجلس الوطني في ١٩٧٥. ثم تطرق الباحث الى تطـــورات الوضـــع في الفـــترة التي اعقبت حرب الخليج الثانية وظهور الحركة الدســـتورية في الـــبلاد وتوقيـــع العريضـــتين الشهيرتين المطالبتين باعادة العمل بالدستور. وكان رد فعل الحكومة تشكيل مجلس الشورى. وقال ان وفاة الشيخ عيســـى العـــام الماضي وفرت فرصة للتغيير وان المعارضة دعت الى الهدوء لتوفير مناخ مناسب لذلك، ولكن بدون جدوى. ثم تطرق لاولويات الشيخ حمد ومنها تكـــريس هيمـــنة العائلة الخليفية على البلاد والاهتمام بالتشكيلة القبلية والدينية التقليدية في البلاد والتعاطي مع قضايا حقوق الانسان مثل اطلاق بعض السجناء الموقوفـــين والوعـــد بمـــنح جوازات سفر للبحرينيين المحرومين منها وانشاء لجنة لحقـــوق الانســـان والوعد بانتخابات بلدية. واشتمل البحث كذلك على فقرة تســـاؤلية عـــن شخصية الامير: أهو غير قادر على اتخاذ القرار ام غير راغب ام

ضعيف؟ وانتهى البحث بالقول: »لقد ركز الامير على الحفاظ على وحدة العائلة (الخليفية) بالاضافة الى محاولته بناء ارضية للسطة تستطيع منافسة سلطة عمه او تقلصها تماما. اما رئيس الوزراء... فسوف يرتاح كثيرا لو استطاع تحويل ابن اخيه الى حاكم رمزي فقط. ومن السابق لأوانه الحكم على مدى واقعية التعايش في البحرين (بين الامير وعمه) أو التنبؤ بما سيتمخض عنه".

٢٧ أبريل

● في محاولة لتضليل مواطني منطقة المحرق تتبنى الحكومة في هذه الايام سياسة احتواء مشاعر ابنائها باظهار اهتمام ظاهري بها. ويأتي ذلك بعد بروز ظواهر تململ في اوساط ابناء المحرق عبر عنها عدد من الخطباء في مطلع هذا الشهر، وتعبر عنها كتابات بعض مثقفيها. ويقول المطلعون على الامور ان ابناء البحرين ومن بينهم ابناء المحرق شعروا بالاستياء الشديد في العامين الماضيين بعد استقدام العائلة الخليفية آلاف الاجانب وتجنيسهم وتوطينهم في المناطق السكنية المخصصة لابناء البحرين. وتعمق الشعور بالاستياء بعد استمرار تجاهل المطالب الشعبية التي احتوت عليها العريضة الشعبية. ويسعى رموز النظام الآن لمنع تفاقهم الاستياء، فانتهجوا مؤخرا سياسات للتقرب من ابناء المحرق على امل ان ينجحوا في تضليلهم ومنعهم من المشاركة في الحركة الدستورية التي تطالب بالاصلاحات السياسية في البلاد. وقد قام الامير الشهر الماضي بزيارة الى المنطقة في اطار مهرجان البسيتين، وقام رئيس الوزراء قبل يومين بزيارة مماثلة وزع فيها اوسمة على مائتين من مواطني مناطق الحد وعراد والدير وقلالي وسماهيج والبسيتين. وظهر رئيس الوزراء على رأس وفد ضم افراد العائلة الخليفية في اشارة واضحة الى هيمنة آل خليفة على كل شيء في البلاد. وقال مواطنون من المنطقة انهم شعروا بالاهانة الشديدة من هذه الخطوة التي اتضحت فيها محاولة رئيس الوزراء اظهار الامور في البلاد على غير حقيقتها ومحاولته الرخيصة لاسترضاء مواطني المحرق بأساليب دعائية ليس بها محتوى حقيقي. وقال هؤلاء ان ابناء المحرق، شأنهم شأن جميع ابناء البحرين، يطالبون بحقوقهم الدستورية ويرفضون محاولة استغفالهم بأساليب دعائية رخيصة. وأشاروا على وجه الخصوص الى تصريحات

رئيـــس الـــوزراء بأن المحرق كانت العاصمة الاولى للبلاد، متسائلين أين كانت الحكومة عن هذه المنطقة التي اهملت طوال العقود السابقة و لم يبدأ الاهتمام بها الا بعد ان شعر آل خليفة بالسخط الشعبي ضد سياساتهم الاستبدادية؟

● وكان الشعور بالاستياء قويا لدى ابناء المحرق منذ فترة. وقد لاحظوا ان الامير قـــام الشـــهر الماضي بمنح اوسمة كثيرة لأفراد العائلة الحاكمة والضباط الاجانب بوزارة الداخلية تكريما لهم على ما ارتكبوه من جرائم بحق ابناء البحرين. ولاحظ هؤلاء ان الامير منح وسام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من الدرجة الاولى الى الـــلواء ايان هندرسون بالاضافة الى ثلاثة آخرين من آل خليفة، ومن الدرجة الـــثاني لعـــدد من ابناء آل خليفة والاجانب مثل العميد ريموند ميشيل ماثير لو، والعقيد ان. سي رافل، والعقيد جيه. ستون والعقيد فيرنون باري وامسلي. ومنح اوسمـــة مـــن الدرجة الثالثة لعدد من ابناء آل خليفة والى كل من العقيد أ. بي، مكـــنت، والعقيـــد دونالد برايان، والعقيد صمويل بي اسحاق والعقيد جيمس هـــلري وندســـور، والعقيد ديفيد داربي. واكدت تلك الخطوة رفض السلطات الحاكمـــة اتخاذ اي اجراء حقيقي لوقف انتهاكات حقوق الانسان التي استمرت اكثر من ربع قرن.

● ومن جهة اخرى تواصلت سياسة "الخلفنة" التي اصبحت سمة للعهد الجديد في البحرين. فقد عين الشيخ عيسى بن راشد آل خليفة رئيسا فخريا لجمعية الصداقة البحرينية – الالمانية. وجاء الاهتمام بالعلاقات مع المانيا في اطار تحسين علاقة آل خـــليفة بالدول الاوروبية بعد تجارب مريرة عبر السنوات الماضية. وكانت وزارة الخارجية الالمانية قد احتجت في ١٩٩٦ لدى حكومة في البحرين بسبب اعتقال الصـــحافية أوتي مايـــنيل، مراسلة وكالة الانباء الالمانية بسبب تغطيتها الانتفاضة الشعبية بأسلوب لم يعجب العائلة الحاكمة. وقد تم ابعاد المراسلة في غضون ٢٤ ساعة بعد اعتقالها، الامر الذي عكر العلاقات بين الحكومتين الالمانية والبحرينية.

١ مايو

● اعـــتقل من منطقة الدراز في ٢٤ أبريل كل من: نضال اسماعيل مهدي، ١٨، عمار علي منصور الشهابي، ١٥، عيسى مهدي عبد النبي، ١٧، صادق عبد الله

قاسم، ١٤. والاخير هو شقيق الشهيد حميد قاسم الذي استشهد في ١٩٩٥. وتم اعتقال هذا الطفل بطريقة وحشية مع ان احدى رجليه مجبّسة من أعلى الفخذ حتى القدم بعد تعرضه لحادثة في موقع للبناء. ويستعمل العكاز بشكل دائم للمشي. ورفض المعذبون اطلاق سراح هذا الطفل برغم مناشدة والده لهم بذلك قائلا ان ابنه لا يستطيع المشي فلماذا يعتقل. وجاء عناصر جهاز التعذيب بالمجموعة يوم امس الاول الى المنطقة وتم تصويرهم وهم يرتكبون "جريمة كبيرة" وهي كتابة شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وهؤلاء الشباب والاطفال يتعرضون للتعذيب بمركز التحقيقيات الجنائية. وفي منتصف شهر ابريل اعتقل من منطقة الدراز كل من: محمود ثابت، ١٧ ومحمود جميل، ١٧. وفي ١٣ ابريل اعتقل من منطقة النبيه صالح كل من: عبد الزهراء عيسى محمد، ٢٢، قاسم حسن عبد الله، ١٦، وعلم ان هذين الشابين يقبعان حاليا بمركز التعذيب بالمنطقة المذكورة.

● وكان عدد من المواطنين قد اعتقل الشهر الماضي. ومن بينهم الشاب السيد حسين السيد مجيد، ٢٢، من منطقة الديه الذي اعتقل من منزله في الساعات الاولى من ٢٠ ابريل. وتعرض لتعذيب وحشي جدا وافرج عنه في اليوم التالي. وفي ١٤ ابريل اعتقل من منطقة المصلى كل من: علي ميرزا، ٢٠، هاني ميرزا، ١٩، عبد الزهراء، ١٧، السيد فاضل المصلي، ١٦، مكي احمد حسن، ١٦، نبيل احمد حسن، ١٧. واعتقل من منطقة إسكان جدحفص الطفل احمد مكي، ١٢. وتم اعتقال هؤلاء جميعا من الشارع بسبب وجود شعارات على الجدران تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وبعد تعذيب استمر يومين متواصلين افرج عنهم وهم في حالة صحية سيئة.

● وفي مطلع الشهر الماضي اعتقل من منطقة سفالة بسترة الحاج ابراهيم طواش. وفي اليوم التالي افرج عنه واعتقل ابنه الشاب مهدي ابراهيم طواش، ٢٤، ولا يزال في غرف التعذيب حتى الآن. واعتقل من منطقة الدراز كل من السيد حسين السيد مجيد السيد مهدي، نظير حسن، ٢٠، والسيد حسن السيد سعيد. وأفرج عن الاخير بعد تعرضه لتعذيب شديد. وحدثت هذه الاعتقالات في الساعات الاولى من الصباح وتم ترويع عائلاتهم بوحشية.

● وعلم ان القوات التي تحاصر منزل الشيخ الجمري يبلغ عددها حوالي ٥٠ من قوات الشغب موزعين على ٨ سيارات "جيب" شرطة وما بين ثلاث واربع سيارات مخابرات بها حوالي ١٢ من جهاز التعذيب. وهذا يكلف خزينة الدولة حوالي ٣٠ الف دينار (حوالي ٨٥ الف دولار) شهريا. ويعيش الشيخ الجمري تحت حصار جهاز التعذيب منذ اطلاق سراحه من السجن العام الماضي. ويشترط رئيس الوزراء لرفع الحصار عنه قيامه بزيارة اليه للامعان في اهانته.

● ومن جهة اخرى وقع عدد من المنظمات غير الحكومية التي شاركت بالدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي عقدت الشهر الماضي في جنيف، عريضة هذا نصها: "نحن، المنظمات غير الحكومية المشاركة في الدورة الـ ٥٦ للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، نناشد حكومة البحرين بما يلي: ١ - اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والمحتجزين بدون شرط، ٢ - السماح بعودة المبعدين، ٣ - وقف الممارسات القمعية والطائفية، ٤ - بدء حوار وطني لاعادة الحكم الدستوري". ووقع على العريضة ممثلون عن منظمات مثل الحوار بين الاديان والفيدرالية الدولية للشباب الديمقراطي ومنظمات من بورما والهند وبعض البلدان العربية والاسلامية.

● وعلى صعيد آخر توقف المراقبون عند تصريحات وزير دفاع النظام البحريني، خليفة بن احمد آل خليفة، التي نشرتها صحيفة "الحياة" هذا اليوم. فقد وضع كلا من ايران والعراق بجانب "اسرائيل" كمصدر لتهديد امن الخليج، حسب ما ذكرته الصحيفة. وقال المراقبون ان هذه التصريحات تهدف لتعبيد الطريق للموافقة على منظومة الدفاع التي عرضتها الولايات المتحدة على دول الخليج مؤخرا. ومع انه قال ان هذه المنظومة مكلفة جدا فقد اعتبر القرار بشأنها قرارا خليجيا ينطلق من مجلس التعاون.

٢ مايو

● اكدت الانباء ان الشاب ناجي احمد سلمان، من منطقة الكورة، ما يزال يرقد بمستشفى السلمانية منذ اكثر من شهر، وانه في وضع صحي حرج. وكان هذا الشاب قد تعرض لتعذيب وحشي بمركز التعذيب بالحوض الجاف، ونقل في ٣١

مـــارس الماضي الى المستشفى بعد ان اشرف على الوفاة. واعتقل ناجي في ٥ يناير ١٩٩٧ عـــندما كـــان طفـــلا في الخامسة عشرة من العمر، وعومل بوحشية منذ اعـــتقاله، وادعـــى جهـــاز التعذيب انه سقط واصيب بجروح الامر الذي تفنده شهادات بقية المعتقلين. وقد فشلت الحكومة في تشكيل لجنة تحقيق في هذه الجريمة بـــرغم المناشدات العديدة. وتكرر المعارضة مناشدتها للجنة الدولية للصليب الاحمر الـــدولي التدخل لضمان توفير العلاج المناسب لهذا الشاب. كما ناشدت المنظمات الحقوقيـــة الدولية الضغط على جهاز التعذيب البحريني لاجباره على اطلاق سراح هذا الشاب البريء المحروم من العلاج المناسب، ومحاكمة معذبيه. وحمّلت المعارضة العائلة الخليفية المسؤولية الكاملة عما حدث لهذا المواطن البريء.

● كمـــا علم ان المواطن السيد محمد حسن محمد جواد، ٥٢، قد قضى حتى الآن اكـــثر مـــن خمسين يوما في زنزانة انفرادية. وقد تعرض لاشد انواع التعذيب منذ اعتقاله قبل بضعة شهور. ولم توجه لهذا المواطن اية تهمة ولم يقدم الى محاكمة عادلة وذلـــك بسبب براءته من اي جرم. وهذا المواطن هو خال سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان الحكومية، الذي فشل في القيام بأية خطوة لوقف تعذيبه. وبدلا من ذلـــك فقـــد ذهـــب سمير رجب الى جنيف للدفاع عن النظام الذي يعذب خاله بوحشـــية، كل ذلك من اجل الحفاظ على منصبه كعضو بمجلس الشورى ورئيس للجـــنة المذكـــورة، بيـــنما كان يتوقع منه ان يدافع عن خاله المظلوم الذي يخضع للـــتعذيب المتواصل والسجن الانفرادي. وعلق مراقبون على هذا الموقف غير النبيل بـــالقول ان هـــناك مـــن البشر من هو مستعد لبيع اهله وضميره من اجل المصالح الشخصية.

● وذكـــرت المصادر من جهة اخرى ان محكمة امن الدولة السيئة الصيت سوف تعقـــد غـــدا جلســـة سرية للاستمرار في محاكمة سبعة مواطنين أبرياء وهم: علي مهـــدي، ٢٢، السيد جابر السيد عدنان الصبار، ٤٠، عبد الامير العرادي، ٢٢، هشـــام علي حسن، ١٩، محمود محسن، ٢٢، سهيل شحادة، ٢٧، سعيد الشيخ، ٣٣. وعقـــدت لهذه المجموعة جلسة محاكمة قبل اكثر من شهر، ويخشى ان يصدر القاضـــي الخـــليفي، عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، احكاما قاسية بحقهم. وتجدر

الاشـــارة الى ان قضـــاة محكمة امن الدولة لا يسمحون باستئناف الاحكام التي يصـــدرونها بحـــق ابناء البحرين ويعقدون جلسات المحاكمة سرا ولا يسمحون لـــلدفاع بتقديم اي شهود. ونظرا لغياب اي دليل ملموس لتجريم هؤلاء تطالب المعارضـــة بـــاطلاق سراح هؤلاء الابرياء فورا، وتعتبر استمرار اعتقالهم جريمة اخرى تضاف الى سجل النظام الجائر.

● وعـــلى صـــعيد آخـــر اكدت التقارير الواردة من اوساط رجال الاعمال ان الســـخط يسود اجواء المقاولين الذين يتعاملون مع وزارات الدولة او الشركات الكـــبرى مـــثل ألـــبا وبابكو وبتلكو، وذلك بسبب الفساد المالي لرئيس الوزراء وعصـــابته. فقد فرض رئيس الوزراء على كل مقاول عمولة بنسبة ١٢ - ١٥ بالمائـــة مـــن قيمة المشروع كضريبة غير معلنة لحسابه. ويقوم عادة بارسال احد عملائـــه مـــثل خـــليفة السعد او محمد زباري او الدوسري (والد احد المعذبين المعـــروفين) الى المقاول بعد فوزه بالمناقصة لاستلام المبلغ نقدا. وذكر مسؤولون بشركة SABRE الامريكية التي تقوم بادارة قسم الكومبيوتر وتقنية المعلومات بشـــركة طـــيران الخـــليج ان هناك استياء عاما لدى ادارة الشركة بسبب إلزام الشركة بدفع نسبة ٢٠ بالمائة من قيمة العقد السري البالغ قيمته ٣٥ مليون دينار (١٠٠ مـــليون دولار) الى الحســـاب الخاص لعلي بن خليفة، وزير المواصلات. كمـــا فرض على أغلب وزارات الدولة شراء تذاكر سفر موظفيهم اثناء سفرهم في مهمـــات رسمية من سفريات "الفاتح" التي يملكها علي بن خليفة، نجل رئيس الـــوزراء وزير المواصلات. وهناك استياء ايضا في اوساط فنادق الدرجة الاولى مثل فندق الخليج والهلتون بسبب إلزام جميع الوفود القادمين من الخارج لاي من وزارات الدولة بالسكن في الفنادق المملوكة لرئيس الوزراء مثل فندقي الريجنسي والمريديان.

● وعـــلم كذلك ان العمل قد بدأ في واحد من اكبر المجمعات في البحرين وهو مجمـــع الـــبحرين الذي يملكه رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وقد وقع العقد بمبلغ ستة ملايين دينار (حوالي ١٦ مليون دولار) للمرحلة الاولى من المشروع. وبدأت شركة المفتاح السعودية في بناء المشروع مع العلم أن أرض الفـــندق اســـتحوذ عليها رئيس الوزراء مجانا وتم تسويرها بمبلغ ٣٠٠ الف دينار

دفعتها وزارة الاسكان.

٣ مايو

● أصدرت محكمة أمن الدولة صباح اليوم أحكاماً جائرة بحق عدد من أبناء البحرين، ومنعتهم من استئناف تلك الاحكام. فقد حكمت على كل من علي مهدي، ٢٢، بالسجن سبع سنوات مع دفع ضريبة قدرها ٥٠٠ دينار (حوالي ١٤٠٠ دولار)، عقيل الجزيري، ٢٧، سبع سنوات وغرامة قدرها ٥٠٠ دينار، سعيد الشيخ، ٣٣، خمس سنوات وغرامة ٥٠٠ دينار، هشام علي حسن، ١٨، سنتين وغرامة ٢٠٠ دينار. وكان جهاز التعذيب الخليفي قد لفق لهؤلاء تهما سخيفة وعذبهم بوحشية لاجبارهم على توقيع "اعترافات" مزيفة. ولاحظ المراقبون ان جهاز التعذيب زج باسم مواطن لبناني ضمن المجموعة في محاولة يائسة لربط الحركة المطلبية في البحرين بجهات خارجية. ولكنه فشل في اثبات ذلك. وقد برّأت المحكمة كلا من اللبناني سهيل شحادة وحسين حيدر، ٣٥، يوسف فولاذ، ٢٠، عبد الامير العرادي، ٢٠، محمود محسن، ٢٢، و السيد جابر السيد عدنان السيد شبر، ٤٠. وكانت محكمة امن الدولة قد أصدرت العام الماضي حكما بالسجن ستة شهور بحق المواطن الاخير بتهمة حيازته منشورات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. ورفضت المحكمة السماح لمحامي الدفاع بتقديم اي شهود لاثبات بطلان دعاوى المدعي العام، وعقدت المحاكمة بصورة سرية وبشكل مختصر جدا. كما رفضت السماح للمتهمين باستئناف تلك الاحكام الجائرة. وفشلت المحكمة في اصدار اي قرار بتعويض المتهمين الذين تمت تبرئتهم برغم انهم قضوا اكثر من عام ونصف في المعتقل وعذبوا تعذيبا شديدا. وتعتبر المنظمات الحقوقية الدولية محكمة امن الدولة جائرة لانها لا تتوفر على ادنى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

● ومن جهة اخرى نقل الشيخ عبد الامير الجمري يوم امس الاول الى المستشفى بعد تداعي صحته بشكل خطير. وقد تحسنت صحته قليلا يوم امس ولكنها ما تزال خطيرة. وكان الشيخ الجمري يخضع لما يشبه الاقامة الجبرية منذ الافراج عنه من السجن العام الماضي. وتحاصر منزله قوات الشغب الاجنبية والامن، ويمنع

المواطـــنون مـــن زيارته في منزله. وقد تعرض الشيخ الجمري خلال فترة اعتقاله لمعاملة وحشية على ايدى جهاز التعذيب و لم يفرج عنه الا بعد ان اصبح لقضيته بعـــد دولي. وكانت منظمة العفو الدولية قد تبنت قضيته قبل عامين واصدرت بطاقات خاصة به وزعتها في كافة مناطق العالم.

● وفي اجـــراء استبدادي آخر قررت العائلة الخليفية سرقة اموال المواطنين لتمويل بـــناء مكتبة باسم الامير السابق، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، الذي توفي العـــام الماضـــي. وذكرت الانباء التي لم تتأكد حتى الآن ان هناك تفكيراً جدياً لاجـــبار المواطنين بدفع مبلغ ٥٠ دينارا كمساهمة في مشروع المكتبة المذكورة. وساد جو من الاستياء في الاوساط الشعبية بعد انتشار الخبر، وعبر الكثيرون عن ســـخطهم ازاء هذه السياسات المجحفة. واشار المراقبون الى الثروة العملاقة التي تـــركها الشيخ عيسى بعد وفاته، وهي ثروة قدرت بمليارات الدولار، متسائلين عـــن الاســـباب التي حدت بالعائلة الحاكمة لنهب اموال المواطنين لتمويل بناء المكتبة المذكورة بدلا من استعمال جزء من تلك الثروة الهائلة لذلك

وعـــلى صعيد آخر رأى حقوقيون دوليون في جنيف ان استمرار اعتقال الاستاذ عـــبد الوهـــاب حسين في ظروف سيئة للغاية وحرمانه من حريته سوف يكون عنوانا للقلق الدولي ازاء انتهاكات حقوق الانسان في البحرين في الفترة القادمة. وقـــال هؤلاء ان كل المؤشرات تدل على براءة الاستاذ عبد الوهاب حسين وان اعـــادة اعتقاله بالصورة الوحشية التي تم بها اقنعت المراقبين بعدم جدوى الرهان عـــلى العهـــد الجديـــد الذي ليس سوى امتداد للعهد الماضي، وهو امر اكده المسؤولون من ابناء العائلة الحاكمة مرارا.

٨ مايو

● وجهت حكومة البحرين دعوة رسمية لكل من اللورد جرانفيل جانار واللورد نظير احمد لزيارة البلاد. ويتوقع ان يبدأ الاثنان زيارتهما قريبا. ولكن ليس معروفا بعد هدف هذه الزيارة. وبعد تحريات قامت بها المعارضة اتضح ان اللورد جانار ســـوف يـــزور تل أبيب قبل زيارته الى المنامة. وكان اللورد احمد قد قام بزيارة الكيـــان الاسرائيلي مؤخراً. وربط المراقبون بين زيارة الشخصين المذكورين الى

البحرين وسعي آل خليفة لتطوير علاقاتهم بالحكومة الاسرائيلية. والمعروف ان اللورد جانار يهودي ويدعم الصهيونية بقوة. وقد وصفته صحيفة Jewish Chrnoicle ... بانه "يناصر الصهيونية". ورأى المراقبون في ذلك جانبا من تفسير اهداف الزيارة خصوصا انها تأتي في الوقت الذي تبذل فيه العائلة الحاكمة جهودا كبيرة جدا للقضاء على الحركة الدستورية في البلاد مستعينة بالخبرات الاسرائيلية في قمع انتفاضة اطفال الحجارة. وكانت تقارير عديدة قد أشارت الى استعانة آل خليفة بجهاز الموساد الاسرائيلي لمتابعة رموز المعارضة البحرينية في الخارج وخصوصا في لندن. وكان ولي العهد قد التقى في دافوس قبل ثلاثة شهور مع شمعون بيريز، وصرح بعد اللقاء بان عائلته مستعدة للتقدم خطوتين تجاه "اسرائيل" مقابل كل خطوة تخطوها الاخيرة تجاههم. وذكرت تقارير خاصة ان خبراء امن اسرائيليين قاموا بزيارات سرية الى المنامة خلال العامين الماضيين. ومما يزيد الزيارة غموضا ان اللورد جانار رفض الافصاح عن الجهة التي تقف وراء الزيارة او طبيعتها او موعدها.

● وكان وزير الدفاع الخليفي الاسبوع الماضي قد أطلق تصريحات سيئة قال فيها ان دول الخليج تتعرض لتهديد الصواريخ الايرانية والعراقية والاسرائيلية، وذلك لتبرير تطبيع علاقة عائلته بالكيان الاسرائيلي. ولم تنف الحكومة تلك التصريحات التي استفزت مشاعر المواطنين والسياسيين لانها تساوي بين قوات الاحتلال الصهيونية والجيران العرب المسلمين بلغة فظة بعيدة عن الدبلوماسية.

وعلى صعيد آخر تجرى اليوم عملية جراحية للشيخ عبد الامير الجمري بالمستشفى العسكري لعلاج ثلاثة شرايين مسدودة. وكان الشيخ الجمري، ٦٣ ، قد أصيب الاسبوع الماضي بجلطة قلبية خطيرة نقل على اثرها الى المستشفى الدولي، حيث اكدت الفحوصات انسداد ثلاثة من الشرايين. ثم نقل الى المستشفى العسكري لاجراء العملية المطلوبة. وكان الشيخ يتعرض لضغوط نفسية متواصلة ويخضع للحصار المتواصل في منزله منذ خروجه من المعتقل في الصيف الماضي. كما حرم خلال السنوات التي قضاها في السجن من العناية الصحية اللازمة. وهناك خشية على الحالة الصحية للرموز الشعبية المعتقلين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين، حيث يعانون من فقدان العناية الصحية

اللائقة.

● وقد اهتمت وكالات الانباء العالمية بخبر مرض الشيخ، وبثته وكالتا رويتر والفرنسية، وقناة "الجزيرة" القطرية وغيرها. ويتابع المواطنون تطور الوضع الصحي للشيخ الجمري متمنين له الشفاء العاجل. وقد منعت الحكومة المواطنين من زيارته في المستشفى استمرارا لسياسة الحصار التي امر رئيس الوزراء بفرضها منذ العام الماضي.

● ومن جهة اخرى استمرت الاعتداءات الخليفية على ابناء البحرين في الايام القليلة الماضية. ففي الساعة الثالثة والنصف من صباح الجمعة الماضية شنت قوات الامن المرتزقة عدوانا على منزل الحاج حسن راشد بمنطقة كرزكان وقامت بتفتيش المنزل وترويع ساكنيه بوحشية. وعبث المعتدون بمحتويات المنزل. وكانت المنطقة قد شهدت نشاطا سلميا قام به المواطنون تخليدا لذكرى استشهاد الشاب فاضل مرهون الذي قتلته القوات الخليفية في ١٩٩٧. وشوهدت صور الشهيد معلقة على جدران المنطقة الامر الذي أثار جهاز التعذيب فقام بجريمة الاعتداء على الآمنين.

٩ مايو

● قرر الأطباء تأجيل العملية التي كان مقررا اجراؤها يوم امس للشيخ الجمري. وقالوا ان حالته الصحية لا تسمح باجراء العملية خصوصا مع ارتفاع درجة حرارته. وقد تم تأجيل العملية حتى يوم الجمعة المقبل، حسب المصادر. وهناك شعور عام بالقلق على حياة الشيخ الجمري الذي لم يطلق سراحه من السجن العام الماضي الا بعد تداعي صحته نتيجة سوء معاملة السجانين والتعذيب النفسي الذي تعرض له. واستمر هذا التعذيب بعد اطلاق سراحه بفرض الاقامة الجبرية عليه وتهديده بشكل متواصل باعادة اعتقاله اذا تحدث عن المطالب الدستورية.

● ومن جهة اخرى ارتكب جهاز التعذيب في ٥ مايو جريمة فظيعة بحق احد الاطفال. فبينما كان الطفل جاسم حسن النكال، ١٦، يسير في احد شوارع منطقة سترة اذا بعناصر هذا الجهاز الذين يجوبون المنطقة يعتدون عليه بالضرب الوحشي بدون اي مبرر. وبدون رحمة او شفقة او انسانية قام السفاحون بركل

الطفـــل على جميع انحاء جسده وضربوه بالهراوات ومزقوا جسده بأعقاب بنادقهم. وعـــندما خـــارت قوى الطفل سقط على الارض فتركوه وانصرفوا. وقام اهالي المنطقة بنقل الطفل الى مستشفى السلمانية لانقاذ حياته. ويرقد الطفل حاليا بالجناح ٤٤ وهـــو في حالة يرثى لها بين الحياة والموت. وطالبت المعارضة بالتحقيق في هذه الجـــريمة ومحاكمة مرتكبيها. كما ناشدت المجتمع الدولي التدخل لمنع آل خليفة من الاستمرار في عدوانهم الوحشي على ابناء البحرين.

● وفي الوقـــت نفســـه استمرت الاعتقالات التعسفية بحق المواطنين. ففي ٦ مايو اعتقل من منطقة إسكان جدحفص الشاب صادق جعفر الشيخ، ١٧، ومن منطقة المصـــلى كل من سعيد جاسم، ٢١ (اعتقل مرتين سابقا)، جميل احمد حسن البني، ٢١ (اعتقل عدة مرات سابقا)، واخيه نبيل، ١٩.

● وتواصـــلت اعتداءات جهاز التعذيب الخليفي حيث طالت اماكن العبادة. فقد شـــنت عناصـــر النظام في ٢ مايو عدوانا وحشيا على المسجد الغربي بمنطقة البلاد القديم ودمرت محتوياته بحقد وكراهية.

● وفي ٦ مـــايو أصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكاما قاسية بحق اثنين من المواطنين فقد حكمت على الشاب صادق جعفر الشيخ، ١٧، ومهدي عيسى بالسجن لمدة سنة واحدة وغرامة مالية قدرها مائتا دينار لكل منهما. وكان الشابان قـــد اعتقلا في شهر نوفمبر ١٩٩٨، وهذا يعني انهما قضيا عاما ونصفا في السجن. وبـــرغم ان هذه الفترة اطول من فترة الحكم التي صدرت بحقهما فانهما ما يزالان في الســـجن حـــتى الآن، ويرفض جهاز التعذيب اطلاق سراحهما انتظاراً لصدور "مكرمة اميرية" اخرى بحقهما.

● وفي هـــذا اليوم نشرت صحيفة "القدس العربي" اللندنية مقالا للكاتب البحريني حـــافظ الشـــيخ بعنوان: "اذا لم ينشئوا تجمعهم على التقوى فسيتأسس على رضا المســـؤولين: الصـــحافيون البحرينيون في الطريق لجمعية تضمهم ام نحو فخ يمزق صـــفوفهم؟". وجاء في المقال الطويل استعراض لجهود الصحافيين البحرينيين منذ اكـــثر مـــن ربع قرن لتأسيس جمعية مهنية والرفض الحكومي لذلك. وتطرق الى المشـــروع الحكومي الجديد الذي تبناه وزير الاعلام وفرضه على الصحافيين الذين اجـــتمعوا بنادي الخريجين وتقدموا بطلب الترخيص للجمعية على اساس المشروع

الحكومـــي. وقال الكاتب ان الجمعية المقترحة سوف تكون تابعة للحكومة ولن تتمـــتع بالاســـتقلال. وذكر ان الصحافيين كان لهم طلبان في البداية: ان تكون عضـــوية الجمعيـــة قصرا وحصرا على الصحافيين الذين هم من اهالي البحرين، والثاني ان تكون العضوية في الجمعية مقصورة على البحرينيين العاملين في القطاع الخـــاص غـــير الحكومي لكي لا يكون موقفهم مرتبطا بالحكومة. وبرر حصر العضـــوية بالبحريـــنيين بسبب "انعدام قدرتهم (غير البحرينين) عمليا للتعبير عن استقلالهم عن الدولة التي انما هي التي تمنحهم تأشيرات الدخول واذونات الاقامة وتخـــتمها على جوازاتهم بيدها العليا بعد ان يوافق على اسمائهم في العادة اللواء ايـــان هندرسون شخصيا المدير العام السابق لمخابرات امن الدولة". وقال: "إن الذي هو طبيعي ان ترتفع اصوات الممانعة والمعارضة لهذه الافكار في اللحظة التي يتـــبين فيهـــا ان هـــذه الجمعية لن تكون قديرة البتة على تحقيق استقلال لها عن المؤسسة الرسمية، او انها لن تكون ذات مقدرة على رفع صوتها دفاعا عن حريات التعـــبير في الـــبلاد". وانـــتهى المقال الى القول: "إنها لحال موجعة حقا ان يبقى الصـــحافيون البحرينيون طوال ربع القرن الاخير هم الفئة المهنية الوحيدة المحرومة من جمعية باسمهم، بينما كل المهن الاخرى اتيح لها وأبيح ان تشكل لها جمعياتها. ولكـــن الـــذي ســـيكون الآن فاجعـــا ومضحكا في الوقت نفسه هو ان يفطر الصـــحافيون على طبق من بصل من بعد كل هذا الصيام والفطام الطويلين، وان تســـتفزهم العجـــلة ويستدرجهم الاغراء فيتطوعون اليوم لرفع زينة اضافية مجانا هكذا من جيوبهم ومن جهودهم من اجل غيرهم، بل من اجل غريمهم، في وقت انقلبت فيه أكباد العباد من شدة الغثيان الذي تصنعه كثرة الزينات المبذولة والمملة المالئة العيون من غير معان كبيرة".

١١ مايو

● اجريت هذا اليوم عملية جراحية للشيخ عبد الامير الجمري لزرع ثلاثة شرايين في القلب. وتمت العملية بالمستشفى العسكري. وقالت التقارير الاولية ان العملية تكللـــت بالنجاح. وكانت قلوب المواطنين تخفق بالدعاء للشيخ بالشفاء العاجل، وعبر المواطنون عن تعاطفهم الكامل مع الشيخ الذي تعرض في السنوات الخمس

الماضـــية للـــتعذيب الجسدي والنفسي في السجون الخليفية. ويتوقع بقاء الشيخ في المستشفى بضعة ايام.

● ومن جهة اخرى تكشفت تفصيلات جديدة عن سياسة التعذيب التي تمارس في الســـجون الخليفية. واطلع المهتمون بحقوق الانسان على قضية تجسدت في معاناة مواطن وعبرت عن معاناة شعب البحرين في ظل الحكم الخليفي الجائر. فقد تعرض المواطـــن عـــباس عبد علي محمد حسين، ٢٧، من اهالي منطقة العكر على مدى الســـنوات الخمـــس الماضية لتعذيب وحشي يصعب وصفه. وعلم ان هذا المواطن يعـــاني الآن مـــن حالة نفسية حادة بسبب معاناته المريرة في غرف التعذيب. فقد اعـــتقل للمرة الاولى في ١٩٩٥ وتعرض للتعذيب الوحشي لمدة ستة شهور افرج عـــنه بعدهـــا. واعـــتقل مرة اخرى في ١٩٩٦ مع مجموعة من الشباب وتعرضوا للـــتعذيب الوحشـــي عـــلى يدي الجلاد خليل ابراهيم حبيب ومحمود العكوري (الاردني الجنسية). اما الاعتقال الثالث فقد حدث بعد مطاردته لمدة ١٧ شهرا (من ٢٠ مـــايو ١٩٩٦ حتى ١٤ اكتوبر ١٩٩٧). وبعد اعتقاله وجهت له تهم مزورة خطـــيرة رفـــض الاعتراف باي منها. ولذلك تعرض لأبشع انواع التعذيب. فقد تشـــققت جميع اجزاء بدنه نتيجة الضرب بالكابلات البلاستكية، ثم عذب بالفلقة ووضـــعوا المكواة على ظهره. ولا زالت آثار الحرق والضرب بالكابلات واضحة عـــلى جســـده. وامعانا في التعذيب والاهانة أجلسوه على قنينة زجاجية. وأخيرا انـــتزعوا أظافر يديه ورجليه وأجبروه على توقيع الافادة المزورة. وبعد ذلك أرسل الى مركز التحقيقات الجنائية. وعلى اثر ذلك اصيب بصرع وحالة نفسية تنتابه بين الحـــين والآخـــر، فبعثوا به الى مستشفى الطب النفسي. وقد تعرض منزل عائلته للتدمير على ايدي قوات الشغب والامن. وسجن اخوه الصغير الذي يبلغ من العمر ١٤ عامـــا اربع مرات، وحكم على اخيه عبد الشهيد بالسجن لمدة خمس سنوات، وعـــلى أخيه محمد، ١٦، بالسجن لمدة ١٨ شهرا. وتعرض ابوه الطاعن في السن لضـــرب مـــبرح. واعتقلت والدته لمدة اسبوع. وقام الامير في ٢٩ مارس الماضي بتكريم معذبي هذا الشاب.

● وعـــلى صـــعيد آخـــر ناشد الحقوقيون البحرينيون ضحايا التعذيب الاتصال بمفوضـــية حقوق الانسان في جنيف لتقديم الشكاوى ضد جلاديهم. وقالوا انه

بعـــد ان رفعت حكومة البحرين تحفظها عن المادة ٢٠ من معاهدة منع التعذيب فقـــد أصـــبح بامكان ضحايا التعذيب تقديم الشكاوى مباشرة الى لجنة التعذيب بـــالامم المـــتحدة CAT. ويمكـــن الاتصـــال بتـــلك الجهـــة عبر الانترنت HCHR@UNORG. CH. وبامكـــانهم ارســـال الرســـائل بالفـــاكس رقم ٠٠٤١٢٢ ٩١٧٩٠٢٢. وبامكانهم كذلك الاتصال بالسيد كايسر، احد نواب الســـيدة ماري روبنسون، المفوضة العليا لحقوق الانسان والمسؤول عن التعاون الـــتقني مع البلدان. وكما ان افادات ضحايا التعذيب قد دفعت التحقيق في ملف هندرســـون الى الامام (وما يزال ذلك التحقيق جاريا) فان تقديم الشكاوى الى الامـــم المـــتحدة مـــع وصف التعذيب الذي تعرضوا له بالتفصيل والمطالبة بدفع تعويضات سوف يبقي قضية شعب البحرين ساخنة وموضع اهتمام لدى الجهات الدوليـــة. وقال الناشطون الحقوقيون ان التجاوب مع هذه المناشدة سوف يؤدي في الـــنهاية الى هـــزيمة المعذبين والجلادين وان التراخي في ذلك سوف يشجعهم على ارتكاب المزيد من جرائم التعذيب.

● ونشـــر الصحافي علي صالح في عموده اليومي في جريدة "اخبار الخليج" يوم الثلاثاء ٩ مايو نص رسالة استلمها من الباحث الاجتماعي محمود حافظ تحدث فيهـــا عن الدستور البحريني وانه شرّع المعارضة وحدود الاختلاف. وقال علي صـــالح في رده: "ان تحقـــق مـــا ذكرت والانتقال به من الحيز النظري الى الحيز العمـــلي بتطـــلب بالضرورة تفعيل الدستور والغاء كل القوانين التي تتعارض مع نصوصـــه وتشكل حواجز امام ممارسة المواطن المعارضة الشرعية الدستورية. فلا يكفـــي ان نفتخر بوجود الدستور بل (يجب ان) نحس بوجوده في حياتنا العملية والاحساس بتأطيره لهذه الحياة وحمايته ودفاعه عن ممارسات المواطنين ومطالبتهم بالحقوق الانسانية والشرعية".

● وكـــتب اللورد ايفبوري رسالة الى احد الاشخاص حول الوضع في البحرين قـــال فيها ان هذا العام يصادف مرور ٢٥ عاما على حل المجلس الوطني وتعطيل العمل بمواد الدستور وان التطور في البحرين على صعيد المشاركة الشعبية اقل منه في قطـــر والكويـــت مثلا. وتطرق الى العريضة الشعبية ورفض الامير استلامها. كمـــا اشـــار الى الشـــجب الدولي لمحكمة امن الدولة. وتطرق الى لجنة حقوق

الانسان في البحرين قائلا: "ليس هناك ادلة ملموسة على نشاط لهذه اللجنة، ولا أعتقد انها تتمتع بصلاحيات. فرئيس اللجنة، سمير رجب هو ايضا نائب رئيس مجلس الشورى. ويرزح خاله، محمد حسن جواد، ٥٢، في المعتقل بدون تهمة او محاكمة منذ اعتقاله العام الماضي. وكانت ابنته، رملة، قد اعتقلت بضعة اسابيع العام الماضي. فاذا كان رئيس لجنة حقوق الانسان لا يستطيع حماية اقربائه من الاعتقال التعسفي فيبدو لي ان من غير المتوقع انه سيكون قادرا على عمل اي شيء للشعب في مجال حقوق الانسان".

١٣ مايو

● فيما يتماثل الشيخ الجمري للشفاء بعد العملية الجراحية التي اجريت له يوم امس الاول توجه المواطنون بالشكر للدكتور حبيب طريف والفريق المساعد على الجهد الذي بذلوه اثناء العملية. وشعر المواطنون بالفخر والاعتزاز بالكفاءات الوطنية القادرة، فيما لو اتيحت لها الفرصة بحرية، على العمل المتواصل والبنّاء لخدمة وطنها وشعبها. وانهالت الاتصالات بمنزل الشيخ الجمري للاطمئنان على صحته. ويتوقع خروج الشيخ الجمري من المستشفى في غضون الايام القادمة.

● وعلم من جهة اخرى ان السجناء يتعرضون هذه الايام لحملة عدوانية من جهاز التعذيب الخليفي تمثلت بالتعذيب المتواصل. فقد ذكرت التقارير الواردة من السجن ان عددا من السجناء يعانون من معاملة وحشية منذ فترة. وهناك استياء شعبي كبير بعد انتشار خبر هذه المعاملة البربرية. وطلبت المعارضة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر التدخل الفوري لوقف هذا التعذيب الوحشي والتوقف عن معاملة ابناء البحرين بهذه المعاملة التي انقرضت من العالم مع انتهاء عهد الاستعباد.

● وذكرت التقارير كذلك ان الاستاذ عبد الوهاب حسين (الذي اعيد اعتقاله في مارس الماضي بعد ساعة من اطلاق سراحه واخوته) يتعرضون لتعذيب نفسي رهيب لاجبارهم على توقيع افادات مزورة والتقدم باعتذارات الى الامير. وهناك خشية كبيرة على صحة الاستاذ عبد الوهاب وعدد من اخوته بسبب حرمانهم

مــن العناية الصحية المناسبة. وطالبت المعارضة مجددا المنظمات الدولية بالتدخل لوقف تلاعب آل خليفة بحياة هؤلاء المواطنين الاحرار.

● وفي كوبنهاجن طرحت قضية البحرين في المؤتمر الدولي حول التمييز والتسامح الــذي عقد ما بين السابع والتاسع من هذا الشهر بحضور منسق الامم المتحدة في هــذا المجــال وعدد كبير من اساتذة الجامعات والخبراء. وأثناء مناقشة موضوع الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على التمييز العنصري وآلية عملها قدم امين عام منظمة حقوق الانسان في البحرين مداخلة قال فيها ان الاتفاقية تبدو اكثر فاعلية في الــدول الديمقراطية التي توجد بها مؤسسات مجتمع مدني متطورة ومؤسسات رقابــة قويــة، بيــنما هي قليلة الاثر في الدول الاكثر حاجة اليها مثل البحرين. واضــاف ان الــبحرين وقعت على الاتفاقية منذ اكثر من عشر سنوات. وحث مواطــني تلك البلدان على تكوين ودعم مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكوميــة وعمــل ما يمكن للاستفادة من هذه الاتفاقية وحمل الحكومات على تطــبيقها. وطرح موضوع البحرين مرة اخرى عند مناقشة موضوع المعارضين وحــرية الــرأي. فقد قال أمين عام المنظمة البحرينية ان قانون العقوبات يفرض عقوبــة الســجن والغرامة على كل من اذاع اخبارا او بيانات تؤدي الى التوتر السياســي وكــل من يحرض على كراهية نظام الحكم او ازدرائه او يقوم بعمل يــؤدي الى الاساءة لسمعة الدولة اوالى إشاعة الكراهية ضد الحكومة. وجاء الرد مــن السيدة فرانسوا هامبسون، استاذة القانون بجامعة اسكس البريطانية والخبيرة الســابقة باللجنة الفرعية لحقوق الاسنان بالامم المتحدة. فقد قالت بانه لا يجوز مصادرة الآراء المعارضة بحجة احتمال ان تؤدي الى الاضطراب او اعمال العنف. واضافت بان انتهاك حقوق الناس وتقييد حرياتهم سبب رئيسي للاضطراب وان مــا تقــوم به حكومة البحرين من تعذيب وسجن للمعارضين وابعادهم خارج الــبلاد، هــو انــتهاك لحقوقهم في حرية التعبير ولا يساهم ابدا في الاستقرار او استتباب الامن.

١٥ مايو

● في تطــور خطير اقتيد ثلاث نساء شابات بريئات الى غرف التعذيب لقضاء

عـــام كامل بين ايدي الجلادين. فقد أصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت يـــوم السبت الماضي حكما قاسيا بسجن كل من ليدا احمد العريبي، ٢٧، حنان ســـلمان احمد حيدر، ٢١، وسلوى حسن احمد حيدر، ٣٥، سنة واحدة بسبب مطالبتهن بالحقوق الدستورية. وترأس المحكمة قاض خليفي امر باقتياد النساء من قاعـــة المحكمة بسجن جو الرهيب الى غرف التعذيب مباشرة. وكانت المواطنات الـــثلاث قد تعرضن لتعذيب وحشي خلال فترة اعتقالهن في العام ١٩٩٨، ولم يطـــلق سراحهن آنذاك الا بعد ضغوط محلية ودولية. ويبدو ان رئيس الوزراء قرر الانـــتقام منهن بسجنهن مجددا. وعقدت المحكمة بصورة سرية ومنعت المتهمات مـــن تقـــديم شـــهودهن، كما منعن من استئناف الاحكام الجائرة التي صدرت بحقهـــن. وحسب قوانين الامم المتحدة فان اعتقالهن الجديد يعتبر اعتقالا تعسفيا نظرا لافتقار محكمة امن الدولة لمعايير المحاكمة العادلة.

● ومـــا ان انتشـــر خبر سجن النساء حتى اهتزت مشاعر المواطنين وخرجوا في احـــتجاجات سلمية. وشوهدت اطارات السيارات تحترق وسط الشارع العام بالقـــرب من مجمع الهاشمي بمنطقة الديه. واغلقت بعض المحلات ابوابها في وقت مـــبكر مســـاء السبت. وشهدت منطقة السنابس بعض الاحتجاجات كذلك. وشوهدت الشعارات الوطنية على الجدران. وتناقت وكالات الانباء والاذاعات خبر سجن المواطنات الثلاث مثل رويتر والفرنسية وبعض المحطات الاذاعية.

● وأجـــلت المحكمة جلساتها لاصدار احكام جديدة بحق مجموعات اخرى من ابـــناء الـــبحرين المظلومين. فقد مثل كل من علي مهدي، ٢٢، عقيل الجزيري، حســـين حيدر، ٣٥، سعيد الشيخ، ٣٣، رضا درويش، ٣١، فريد عبد الجليل، ٢٨، يوسف فولاذ، ٢٣، يوم السبت الماضي امام محكمة امن الدولة التي اجلت الـــنظر في القضية. كما اجلت النظر في قضية مجموعة اخرى تتكون من: سعيد الشـــيخ، ٣٣، محمد علي الديهي، ٢٣، قاسم علي الديهي، ٢٤، صادق قاسم، ٢٣، محمد الجسر، ٣٨. وبدأت المحكمة جلساتها لمحاكمة موقوفين تجاوزت فترة اعـــتقالهم الاربع سنوات، عرف من بينهم: جعفر القطري، ٣٥، جاسم الجبل، ٣٩، غـــازي، بالاضـــافة الى تسعة اشخاص آخرين مفرج عنهم. ويلاحظ هنا تكـــرر اسمـــاء بعض الاشخاص في اكثر من قضية، وذلك بناء على قرار جهاز

التعذيب الذي يهدف للتشويش من جهة والانتقام منهم بأقسى طريقة ممكنة. وعلم كذلك ان جهاز التعذيب الخليفي شن في ٩ مايو عدوانا وحشيا على منطقة جدعلي واعتقل عددا من المواطنين عرف من بينهم: علي حسن، ١٦، عبد الله سليم، ٢٢، صالح سليم، ١٦، رضا العريبي، ١٨، يونس العظم، ٢٠، مصطفى المختار، ٢٣. وجاءت الاعتقالات خلال عدوان وحشي على منازل هؤلاء في الساعات الاولى من صباح الثلاثاء الماضي، وتم ترويع النساء والاطفال والعبث بالمنازل.

● كما علم ايضا ان المواطن الشيخ هاني عبد الله صالح البناء، ٢٩، من منطقة جدحفص أبعد الاسبوع الماضي قسرا الى العاصمة القطرية، الدوحة. وكان المواطن عائدا من دراسته في الخارج حيث يتلقى العلوم الدينية في مدينة قم الايرانية. ورفضت السلطات تقديم اي مبرر لذلك الابعاد القسري الجائر لهذا المواطن في الوقت الذي تستقدم فيه آلاف المرتزقة الاجانب لقمع ابناء البحرين. وتجدر الاشارة الى ان حكومة آل خليفة هي الوحيدة في العالم التي تمنع المواطنين من العودة الى بلادهم متحدية بذلك القوانين الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

● وتناقلت وكالات الانباء خبر الزيارة التي قام الامير بها يوم امس للشيخ الجمري بالمستشفى العسكري. ونشرت جريدة "الحياة" اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم خبر الزيارة نقلا عن وكالة الانباء الفرنسية، وذكرت كذلك ان الشيخ الجمري اعتقل سابقا بسبب مطالبته باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني، وهذه الاشارة تعتبر تطورا في طريقة تعاطي الصحيفة المذكورة مع قضية البحرين.

١٨ مايو

● ما يزال الغضب الشعبي يتفاعل في نفوس المواطنين في إثر قرار رئيس الوزراء بسجن ثلاث مواطنات بريئات. فمنذ يوم السبت الماضي عندما سحبت حنان حيدر وسلوى حيدر وليدا العريبي الى غرف التعذيب، تواصلت الاحتجاجات متمثلة بكتابة الشعارات على الحيطان وحرق اطارات السيارات واطفاء الانوار.

ففـــي مســـاء الاثـــنين الماضي عم الظلام منطقة الديه احتجاجا على تلك الجريمة. وشـــوهدت في اليوم التالي (الثلاثاء) حرائق احتجاجية صغيرة على الشارع العام. ويعتـــبر استمرار الاعتقال تحديا للمطالبين بالاصلاح السياسي الذي فشلت العائلة الحاكمة في تحقيقه حتى الآن.

● وفيما تواصلت جرائم السجن والاعتقال التعسفي، استمرت كذلك جريمة ابعاد المواطـــنين. وكان من بين الذين أبعدوا عن وطنهم قسرا العالم الكبير السيد عبد الله الغريفي. فقد عاد الى وطنه بعد قضاء موسم الحج الاخير آملا ان يستقر فيه، ولكنه منع من دخول البلاد. وبعد نقاشات طويلة استمرت يومين متواصلين تم ابعاده الى دمشـــق بعد تجديد جواز سفره لمدة ثلاث سنوات، ولم يقدم المسؤولون اي تبرير لذلـــك. وكـــان السيد الغريفي قد أبعد قسرا عن البلاد عدة مرات ولم يسمح له بـــالعودة الى وطنه أبدا برغم عدم وجود اي دليل لدى جهاز التعذيب على ارتكابه اية مخالفة قانونية.

● ويـــأتي هـــذا الانتهاك الصريح لأبسط مباديء حقوق الانسان برغم ادعاءات العائلة الخليفية انها اتخذت خطوات لتحسين ملفها الاسود في مجال حقوق الانسان. وبعد فشلها في اقناع الجهات الدولية المعنية بجديتها في هذا المجال بدا المجال مفتوحا امـــام المـــزيد من الشجب الدولي لسياساتها خصوصا في مجال الاعتقال التعسفي والابعـــاد القسري والتعذيب. وترفض حكومة البحرين، ومعها بعض الحكومات الخلـــيجية، الـــتوقيع عـــلى اتفاقية بين دول الاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون الخلـــيجي حـــول التعاون الاقتصادي لانها تحتوي على بند يتعلق بحقوق الانسان. وتصـــر بعض الدول الخليجية على الغاء هذا البند، الامر الذي لا توافق عليه الدول الاوروبية.

● وما يزال الشيخ الجمري يرقد في المستشفى بعد اجراء عملية جراحية في القلب. ويعـــاني الشيخ من بعض المضاعفات السلبية خصوصا في مجال النظر، الامر الذي يستدعي اجراء عملية اخرى في العين. وقد منع المواطنون من زيارته في المستشفى، وليس معلوما بعد ما اذا كان الحصار الذي فرض عليه قبل دخوله المستشفى سوف يرفع بعد خروجه منه الاسبوع المقبل.

● وعـــلى صـــعيد آخـــر قررت الجمعية العمومية للجنة العامة لعمال البحرين في

اجتماعها في مطلع هذا الاسبوع مقاطعة مؤتمر منظمة العمل الدولية وكافة الفعاليات الخارجية العربية والدولية اذا لم تستجب وزارة العمل لمطالبهم المشروعة. ومن هذه المطالب سن قانون للعمل النقابي والسماح للمبعدين النقابيين بالعودة ومساواة اللجنة في التمثيل في اللجان التي تتعلق بالقضايا العمالية. وتؤكد التقارير ان وزير العمل مترعج جدا لهذا القرار خصوصا ان هناك شكاوى عديدة ضد حكومة البحرين مقدمة من اتحاد العمال العرب لمنظمة العمل الدولية واتحاد النقابات العمالية واتحاد النقابات الحرة وغيرها من المنظمات النقابية الدولية.

● ومن جهة اخرى ذكرت صحيفة "الحياة" اللندنية في عددها اليوم ان اجواء التوتر بدأت تسود العلاقات بين البحرين وقطر بعد فشل اللجنة المشتركة بين البلدين المعنية بالنظر في الخلاف الحدودي في التوصل الى ما تسميه حكومة البحرين "حل ودّي". وكانت العائلة الخليفية تراهن على التوصل لمثل هذا الحل قبل بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية في نهاية هذا الشهر. وشنت الصحف البحرينية حملة انتقادات للحكومة القطرية لرفضها سحب القضية من المحكمة. هذا برغم تبادل السفراء بين الدوحة والمنامة للمرة الاولى في تاريخ العلاقات بين البلدين.

٢٠ مايو

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا قويا شجبت فيه سجن ثلاث نساء بحرينيات بعد محاكمة جائرة. وجاء في البيان: إن الامانة العامة للمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب قلقة جدا على الوضع النفسي والجسدي لكل من ليدا احمد عيسى العريبي، ٢٧، حنان سلمان احمد حيدر، ٢١، وسلوى احمد حيدر، ٣٥ اللاتي حكمن بالسجن سنة واحدة في ١٣ مايو ٢٠٠٠. وطبقا لاجراءات محكمة امن الدولة فليس من حقهن استئناف الاحكام". وقالت المنظمة: "في حالة ليدا احمد العريبي، من السنابس، فقد اعتقلت في ١٥ نوفمبر ١٩٩٨ في الساعة ٤٥,٥ صباحا. وقد جاءت قوات الامن الى منزلها بينما كانت نائمة وبالرغم من طلب العائلة الانتظار حتى الصباح فقد اقتحمت قوات الامن

المتكونة من عناصر اجنبية كل غرف النوم واخذوا ليدا من فراشها الى مركز شرطة الخميس. وعندما ذهبت عائلتها الى مركز الشرطة للاستفسار عنها قيل لها ان الفتاة ليست لديهم". اما في حالة حنان سلمان حيدر، ٢١، من الديه فقالت المنظمة: "انها اعتقلت في ٤ نوفمبر ١٩٩٨. وقد أسيئت معاملة عائلتها وتم العبث بمحتويات منزلها. وطبقا للمعلومات فقد قاد عادل فليفل الاعتداء على العائلة. وكان شقيقا حنان، ابراهيم وحيدر في المعتقل. واخذت الى مركز شرطة مدينة عيسى حيث تعرضت للتعذيب الجسدي. وبعد اعتقالها اعتقلت كذلك قريبتان لها: سلوى ومنى. وقد اعتقلت سلوى حسن حيدر، من الديه في ٤ نوفمبر ١٩٩٨ واخذت الى مركز شرطة مدينة عيسى حيث تعرضت للتعذيب الجسدي". وذكرت المنظمة في بيانها ان كلا من حنان وسلوى اطلق سراحهما في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٨ بعد دفع غرامة ٥٠٠ دينار (١٣٣٥ دولار). وقضتا فترة اعتقالهما في سجن انفرادي بسجن مدينة عيسى وعذبتا. وتبدو آثار التعذيب واضحة عليهما. وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لحثها على ضمان سلامة النساء الثلاث، التحقيق الفوري في ما قيل عن التعذيب والمعاملة السيئة وتقديم المسؤولين عن ذلك الى القضاء، وانهاء الاعتقال التعسفي الذي يتم وفقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد.

● ومن جهة اخرى استغرب المراقبون من التناقض الواضح في تصريحات ادلت بها الشيخة لولوة آل خليفة، ابنة رئيس الوزراء خلال افتتاح معرض الزواج ٢٠٠٠ بمركز المعارض. فبينما حثت الشباب والشابات على تجنب البذخ في مراسيم الزواج كان هدف المعرض الترويج للبذخ بدون حدود. فقد حدد منظمو المعرض جوائز لافضل مصمم ازياء وافضل صانع كعكة زواج وأفضل عارض للجواهر وأفضل عارض للزهور وأفضل مصفف للشعر وافضل مصور زواج. وسوف يكون من بين الجوائز اقامة ليلتين بفندق الميريديان الذي يملكه رئيس الوزراء. وفي الوقت الذي تحدثت فيه الشيخة لولوة عن الزواج تجاهلت تماما مصير النساء الثلاث اللاتي يرزحن في غرف التعذيب بأمر من والدها.

● وفي اطار سياسة فرض أفراد العائلة الخليفية الحاكمة على ابناء البحرين قام

فــواز بــن محمد آل خليفة، نجل وزير الداخلية، رئيس المؤسسة العامة للرياضة والشباب، بزيارة مدرسة الحكمة الدولية لمقابلة ابناء العائلة الحاكمة. وتم الترويج لهذه الزيارة في الصحافة الرسمية بشكل أظهر للمراقبين ان العائلة الخليفية وأبناءها يعيشون عالما آخر يختلف عن عالم المستضعفين من ابناء البحرين، وأنهم يشعرون فعلا باختلافهم عن المواطنين.

● ومــن جهــة اخرى تمنى المواطنون النجاح للاجتماع الثقافي الاسبوعي الذي دعــت اليــه رابطــة الادباء والكتاب في البحرين. فقد دعت الرابطة الكتاب والشــعراء الذين يبلغون من العمر ١٥ عاما واكثر لحضور اللقاء الاسبوعي الذي ســوف يعقد عصر كل يوم أربعاء بمقر الرابطة بحدائق كانو في الصالحية. ويأمل المواطــنون ان تــؤدي تلك اللقاءات لعطاء أدبي متميز يعبر عن مشاعر المواطنين ومعانــاتهم عــبر الادوات الادبية، وان لا يكون الجهد الادبي عملا منفصلا عن واقع الناس.

٢٢ مايو

● طالــبت المعارضة البحرينية الحكومة القطرية باعطاء الوساطة السعودية فرصة اكــبر لتقريب وجهات النظر بين حكومتي البلدين بخصوص الخلاف الحدودي حــول جزر حوار البحرينية. كما طالبت حكومة البحرين التحرك السريع على هذا الخط حيث ان امامها ستة اسابيع من الآن وحتى انتهاء المرافعات. جاء ذلك في اثــر قــرار حكومة البحرين تعليق اعمال اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها في شهر ديسمبر الماضي بعد زيارة امير دولة قطر الى البحرين والتي تضم وليي العهد في البلدين. وقد استقبل قرار حكومة البحرين باستغراب شديد، وقالت السعودية انهــا فوجئت به. وعرضت دولة الامارات العربية وساطة جديدة، ليس لمنع بدء مــرافعات المحكمة الدولية التي سوف تبدأ يوم الاثنين المقبل، بل لاحتواء آثار اي قرار يصدر عن المحكمة بعد انتهاء المرافعات في مطلع شهر يونيو المقبل. وكانت المعارضــة قــد طالبت الحكومة قبل بضع سنوات باعداد الوثائق اللازمة لاثبات ســيادة البحرين على جزر حوار، ولكنها تقاعست في ذلك كثيرا وركزت على قمــع المواطــنين. والاخطر من ذلك انها أقالت الدكتور حسين البحارنة، الوزير

المكلف بملف الجزر، من منصبه الامر الذي أضعف موقفها كثيرا. وبسبب تلكؤها في التعاطي مع محكمة العدل الدولية فقد بدا للآخرين وكأن موقف البحرين ازاء ملكية الجزر ضعيف، بينما الامر ليس كذلك. وبدلا من التركيز على تلك القضية المهمة فقد كثفت الحكومة قمعها للمواطنين على مدى الاعوام الستة الماضية وما تزال تفعل ذلك حتى الآن. وحمّلت المعارضة الحكومة المسؤولية الكاملة ازاء مستقبل الجزر، وطالبتها بفتح الجزر الاخرى مثل ام النعسان وام الصبان وجدة امام المواطنين وعدم حصرها على العائلة الخليفية كما كان الحال عليه مع جزر حوار قبل اندلاع الازمة. وطالبتها بالكشف عن مصير جزيرتي "البينة الكبرى" و "البينة الصغرى" اللتين كانتا موضع نزاع مع السعودية والتي تقول بعض المصادر ان البحرين تنازلت عنهما للسعودية.

● وفي الوقت الذي توترت فيه علاقات آل خليفة مع دولة قطر استمرت جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب. فقد اعتقل من منطقة الديه في ٨ مايو الشاب صادق حسن عبد الوهاب، الذي نقل الى مركز التعذيب بالخميس ولم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن. كما اعتقل من من السنابس كل من: ميرزا سلمان علي، ٢٢، وياسر عبد الله خميس، ٢٢. وجاءت الاعتقالات في اعتداءات وحشية من قبل جهاز التعذيب على منازل الضحايا في ساعات متأخرة من الليل وذلك امعانا في ارهاب المواطنين. وتم تفتيش مترلي المواطنين الاخيرين والعبث بمحتوياتهما، وأطلق سراحهما في اليوم التالي.

● ومن جهة اخرى اكد الشيخ علي بن احمد الجدحفصي تعرضه لمضايقات واستفزازات واعتداءات من قبل عناصر التعذيب. وتم استدعاؤه عدة مرات وتهديده بعدم الخطابة اثناء الصالة. وقبل اسبوعين تقريبا استدعي ووضع في زنزانة لعدة ساعات بعد ان تم تجريده من جميع ملابسه وذلك امعانا في اهانته قبل ان يخلى سبيله. وكان الشيخ الجدحفصي معتقلا اكثر من اربع سنوات مع الشيخ الجمري ولم يطلق سراحه الا العام الماضي. وفي تطور خطير جدا تعرض الشيخ علي لاعتداء وحشي مساء يوم الاثنين الماضي (١٥ مايو ٢٠٠٠) بعد صلاة المغرب. فبينما كان متوجها الى مترله حاصرته سيارتان من نوع (نيسان سي) و (بيك أب) ونزل منهما ثلاثة اشخاص ملثمين قاموا بضرب الشيخ علي محاولين

اختطافه وادخاله السيارة الثانية. ولكن الشيخ علي قاومهم بكل ما لديه من قوة وعندما خاف المجرمون انكشاف امرهم امام الناس لاذوا بالفرار. وقد أصيب الشيخ بعدة رضوض في جسده بسبب الضرب الذي تعرض اليه. وفي اليوم التالي اتصل المعذبون به وقالوا له: "لقد نجوت هذه المرة ولكن ان استمريت في ما أنت عليه فسوف نقتلك انت وزوجتك "ام حسين"، ولدى انتشار هذا الخبر عم المواطنين استياء عام واستنكار لهذا الاسلوب الارهابي في التعامل مع ابناء البحرين. وقد أشار الشيخ الى هذه الحادثة يوم الجمعة الماضية بمسجد الانواري، وناشد لجنة حقوق الانسان الحكومية وجريدتي "الايام" و "اخبار الخليج" التحقيق في القضية ولكنها فشلت في القيام بأي شيء. وقال الشيخ ان هذا نهجه وان كانوا يهددونه بالقتل فهي الشهادة التي ينتظرها. واشار اليها ايضا في جامع كرباباد ليلة الجمعة الماضية واضاف قائلا: "برغم التعب النفسي فانني احمل كفني بيدي".

● واستدعي الشيخ الجدحفصي يوم السبت الماضي (٢٠ مايو) من قبل جهاز التعذيب ووجهت له تهديدات سيقومون بتنفيذها اذا لم يتوقف عن اداء صلاة الجماعة.

● وعلى صعيد آخر علم ان الشيخ الجمري ما يزال محاصرا في منزله بعد خروجه من المستشفى. وكان كل من الامير ورئيس الوزراء قد زاراه في المستشفى، ورغم ذلك فقد أبقي الحصار المفروض على منزله ومنع المواطنون من زيارته.

٢٥ مايو

● ذكرت التقارير الواردة من سجن الاحداث بمدينة عيسى ان انتهاكات واسعة لحقوق الانسان ترتكب يوميا بحق المواطنات الثلاث اللاتي أمر رئيس الوزراء بسجنهن. وتؤكد تلك التقارير ان الجلادة موزة سلطان ترتكب جرائم التعذيب بحق النساء الثلاث يوميا، وان من بين دوافعها لذلك حصول احد اوسمة الشيخ عيسى في وقت لاحق. وكان الامير قد وزع قبل شهرين اوسمة شرف على أشرس المعذبين في البحرين وفي مقدمتهم ايان هندرسون وعبد العزبز عطية الله آل خليفة وعادل فليفل. وذكرت كذلك ان عناصر التعذيب حاولت بوحشية

نزع حجاب المواطنات الثلاث لولا تشبثهن به وذلك في اعتداء واضح على قيم شعب البحرين واخلاقه. وتجدر الاشارة الى ان محكمة امن الدولة السيئة الصيت أبلغت المواطنات بقرار العائلة الخليفية بسجنهن و لم يسمعنه من القاضي الخليفي مباشرة. وكان رئيس الوزراء قد أمر بسجن النساء الثلاث ومنعهن من استئناف ذلك القرار المشؤوم.

● وكانت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT قد أصدرت بيانا يطالب باطلاق سراح النساء الثلاث وانهاء جريمة الاعتقال التعسفي التي تمارس على نطاق واسع في البلاد. كما أصدرت المنظمة بيانا آخر طالبت فيه بالافراج الفوري عن المواطن محمد حسن جواد، ٥٢ عاما، الذي مضى على اعتقاله بضعة شهور بدون تهمة او محاكمة. وطالبت كذلك بالافراج عن الشاب ناجي احمد سلمان، ١٨ عاما، من منطقة الكورة المعتقل منذ ٥ يناير ١٩٩٧. وقد نقل مؤخرا الى مستشفى السلمانية بعد تدهور صحته بشكل خطير نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له. وكان عمره عندما اعتقل لا يتجاوز الخامسة عشرة. وطالبت المنظمة بوقف الاعتداءات على منازل المواطنين كما حدث مؤخرا لمترل الحاج حسن راشد بمنطقة كرزكان. وقالت المنظمة في بيانها: "اعتقل كذلك نضال اسماعيل مهدي، ١٨، من مترله في ٢٤ أبريل ٢٠٠٠". وأضافت: "إن الامانة العامة قلقة جدا على الاوضاع النفسية والجسدية لعدد من المواطنين البحرينيين الذين اعتقلوا في ١٩٩٨ وتعرضوا لتعذيب شديد وصدرت بحقهم مؤخرا احكام جائرة بالسجن ومن بينهم علي مهدي احمد يوسف، ٢٢، عقيل الجزيري، ٢٢، سعيد الشيخ، ٣٣، هشام علي حسن احمد، ١٨. وطالبت باطلاق سراح هؤلاء جميعا بسبب الاسلوب الجائر لاعتقالهم وعدم ثبوت اية تهمة جنائية بحقهم.

● وفي بروكسل شن وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، هجوما على المنظمات الدولية التي تدين ممارسات عائلته ضد ابناء البحرين. جاء ذلك في كلمته خلال الاجتماع الاوروبي - الخليجي الذي عقد يوم الاثنين الماضي في بروكسيل. واعتبر تلك المنظمات "مضللة" وأنكر وجود اي انتهاك لحقوق الانسان بينما اعترف بان عائلته اضطرت للتصديق على بعض المعاهدات الدولية

المتعـــلقة بحقوق الانسان. ولكنه فشل في اقناع مستمعيه بأسباب اعتقال الاستاذ عـــبد الوهـــاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حســـين الديهـــي والســـيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي عاشور. في ختام الاجـــتماع صـــدر عـــن الاجتماع بيان ختامي حول التعاون الاقتصادي بين الطـــرفين. وجاء في البيان اشارة الى اوضاع حقوق الانسان وان حكومات دول مجـــلس التعاون توافق على "عالمية" حقوق الانسان وهو الامر الذي يحدث للمرة الاولى. وأشـــارت مصادر المجلس الاوروبي الى ان الاتحاد لن يوقع اتفاقا مع دول مجـــلس الـــتعاون الخليجي الا اذا تضمن الاتفاق نصا صريحا على احترام حقوق الانســـان في تـــلك البـــلدان، وهذا يعني ان ذلك قد يستغرق وقتا طويلا برغم الاجتماعات التي تتكرر بشكل منتظم بين الطرفين.

● وفي جـــنيف أصـــدرت منظمة العمل الدولية تقريرها السنوى حول اوضاع العمـــال في العالم. وجاء في التقرير المتكون من ٨٨ صفحة بعنوان: "صوتك في العمـــل" ان حكومة البحرين منعت ان يكون للعمال منظمتهم المستقلة. وهناك الآن شـــكاوى عديدة ضد حكومة البحرين مقدمة الى المنظمة ويتوقع مناقشتها في وقت لاحق.

٢٦ مايو

● عشـــية بـــدء المـــرافعات امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الخلاف الحـــدودي بين البحرين وقطر، تمنت المعارضة التوصل الى حل يحافظ على حق شـــعب الـــبحرين في جزر حوار. وناشدت جميع الاطراف المعنية وضع الحقائق الـــتاريخية في الحســـبان، وان جزر حوار لم تكن يوما خاضعة للسيطرة القطرية. وناشـــدتهما ايضـــا التعاطي بروح ايجابية مع المرافعات وعدم تصعيد المواجهات الكلاميـــة طالما أصبحت القضية امام المحكمة. واعتبرت المعارضة ان الدفاع عن ارض الوطـــن مســـؤولية الجميع بكل الوسائل والامكانات وانه لا يجوز التفريط بشـــبر مـــنه. وما دامت القضية امام المحكمة فيجب التصدي للجانب القانوني بالوثائق القانونية والتاريخية لتأكيد حق السيادة على جزر حوار. اما منطقة الزبارة فمـــتروك امـــرها للعائـــلة الحاكمة ولا تعني الشعب من قريب او بعيد. وقالت

المعارضة ان شعبي البحرين وقطر سوف يحافظان على اخوتهما ولن تؤثر الخلافات الحدودية على تلك العلاقات الوطيدة، ويعتقدان ان بامكانهما تقاسم لقمة العيش بدلا من الاقتتال عليها.

● ومن جهة اخرى واصل الامير تعيين افراد العائلة الحاكمة في المناصب المتقدمة للدولة. فقد أصدر المرسوم رقم ١٨ بتعيين محمد بن خليفة بن علي آل خليفة وكيلا مساعدا للخدمات واموال القاصرين بوزارة العدل والشؤون الاسلامية. وكان قبل ذلك وكيلا مساعدا بالوزارة. وكان الامير قد أصدر عدة قرارات سابقة بتعيين أفراد من عائلته في مناصب رفيعة مثل وكلاء وزارات او محافظين او سفراء. ويتم ذلك وفق سياسة تهدف لجعل البلاد كلها في قبضة العائلة الحاكمة بشكل اقوى مما كان الوضع عليه في مطلع القرن الماضي.

● وعلى صعيد آخر نفى اللورد نظير احمد، عضو مجلس اللوردات البريطاني ما ذكرته الصحافة المحلية عن اطرائه للنظام. وقال انه شعر بالحرج الشديد وهو يقرأ ما نسب اليه من كلام لم يتفوه به. واستغرب جرأة النظام في هذا الجانب. وقال انه لم يقل مما نسب اليه شيئا. وذكر سياسيون غربيون انهم طرحوا قضية النساء الثلاث على الحكومة البحرينية وطالبوها باطلاق سراحهن، ولكن مسؤولين اجانب يعملون في جهاز التعذيب البحريني رفضوا ذلك وقالوا ان السلطات البحرينية تريد ان تجعل من قضية النساء عبرة لكل من يطالب باعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني.

● هذا وقد وجهت المعارضة البحرينية تحياتها للمقاومة الاسلامية الوطنية اللبنانية التي هزمت المحتلين وأرغمتهم على الفرار من جنوب لبنان. وقدمت لشعب لبنان أحر التهاني والتبريكات بهذا النصر الكبير الذي هو الاول من نوعه منذ تأسيس الكيان الاسرائيلي قبل اكثر من نصف قرن. وقالت ان ما حققته المقاومة الاسلامية بقيادة حزب الله يؤكد قدرة امتنا على التصدي للاعداء بعد فشل الحكومات في القيام بالدور المطلوب منها. وأضافت ان الدول التي هرولت للتطبيع مع الكيان الاسرائيلي تقف اليوم ذليلة وخانعة امام مقاتلي حزب الله الذين حققوا للامة ما فشلت تلك الحكومات في تحقيقه. وتابعت مشيرة الى الصورة التجريمية التي سعت بعض الحكومات العربية للصقها بحزب الله، حتى ان

بعضـــها ســـعى لخـــلق تنظيمات وهمية باسم حزب الله ادعى انها ارهابية وانها تســـتهدف وجوده. وتقف هذه الحكومات اليوم ذليلة امام ما حققه المجاهدون اللبنانيون على طريق الحرية والاستقلال والتحرير. واعتبرت المعارضة البحرينية ان الخـــامس والعشرين من مايو ٢٠٠٠ سيبقى محطة مهمة على طريق نهضة الامة واستعادة اراضيها المحتلة.

٢٥ مايو

● قـــامت ســـلطات الامن ا لبحرينية يوم امس بإبعاد المواطن ياسر محمد كمال قســـرا لدى عودته الى ارض الوطن. و لم تقدم السلطات اي تفسير لهذا الاجراء الذي يتناقض تماما مع مشروع الاصلاح السياسي الذي طرحه الامير. وكان هذا المواطـــن قد أبعد قسرا مع عائلته قبل ٢١ عاما الى ايران، وعاد الى البلاد ليعيش مـــع بقيـــة افراد عائلته على ارض الوطن. ومن المفارقات ان له أخوين وأختين يتمـــتعان بالجنسية البحرينية، بينما حرم بقية افراد العائلة منها برغم انهم جميعا من ابناء البحرين التي ولدوا فيها وترعرعوا على تربتها. وبقي ياسر في مطار البحرين اكـــثر مـــن ٢٤ ساعة قبل ابعاده القسري. وكان هذا المواطن يحمل جواز سفر بحريـــنيا رقمه ٢٦٨٦٩٠. وكان الحرس القديم قد كرّس سياسة الابعاد القسري للمواطنين كعقاب لمواقفهم السياسية، وأبعد الآلاف خلال ربع القرن الماضي.

● ومـــن جهة اخرى يواجه تنفيذ الامر الاميري بتقديم معونة اجتماعية للعاطلين عن العمل عراقيل من الجهات الرسمية. واستمرت وزارة العمل في تقديم التبريرات والاعـــذار الواهيـــة لحـــرمان شريحة واسعة من المواطنين من هذه المعونة. وقد اكتشفت الوزارة ان الارقام التي طرحها مسؤولوها حول عدد العاطلين أقل كثيرا مـــن عددهـــم الحقيقي، فلم يجد مسؤولوها وسيلة للتغطية على تلك المغالطات ســـوى الادعاء بان من يستحق المعونة الاجتماعية لا يتجاوز عددهم ١١ الف مواطـــن، بينما العدد الكلّي للذين سجّلوا اسماءهم لدى الوزارة بلغ اكثر من ٢٣ الف شخص، حسب الارقام التي أعلنتها الوزارة نفسها.

● ومـــن جهة اخرى قام المواطنون بتسليم رسالة احتجاجية للسفارة الامريكية وقّعهـــا الآلاف مـــنهم. ففي ضوء الاعتداءات الاسرائيلية الغاشمة ضد المواطنين

الفلسطينيين تسود العالم الاسلامي حالة من الغضب تجاه الكيان الاسرائيلي والقوى الداعمة له وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، خصوصا بعد ان استعملت طائرات اف١٦ الامريكية لقصف المواقع المدنية الفلسطينية. وقد وقّع على الرسالة اكثر من عشرة آلاف مواطن. وفي هذا اليوم ندد خطباء المساجد بالارهاب الاسرائيلي ودعوا الحكومات العربية لاتخاذ مواقف أكثر حزما. وعلى وجه الخصوص بامكان حكومة البحرين اتخاذ خطوة احتجاجية تجاه السياسة الامريكية.

● ونشرت صحيفة "اخبار الخليج" مقالا للسيد ضياء الموسوي بعنوان "كي لايكون كلاما في الهواء"، جاء فيه ما يلي: "مهما كانت الديمقراطية سيئة فلن تكون أسوأ من حكم الفرد والحكم المطلق الذي عندما حكم العالم العربي قضى على كل أنواع التنمية وكل صنوف الإبداع والحياة الحقيقية، وكما يقول تشرشل: "ان النظام الديمقراطي ليس نظاما جيدا للحكم ولكن الأنظمة الأخرى أسوأ بكثير". وبعد طرح فكري للموقف الاسلامي من الممارسة الديمقراطية انتهى المقال الى القول: "ليس عيبا أن نختلف ولكن أهم شيء أن نتقن أدبيات الخلاف وكيف نختلف وكيف نرشد الاختلاف. إن أهم مسألة في التعاطي التعددي أن نبتعد عن الأسلوب الاستئصالي الذي يستخدم العصا أو يلوح "بالكرباج" حتى في السجال الثقافي أو الحوار الفكري لأن الحقيقة هي بنت الحوار". واختتم السيد الموسوي مقاله بالآية الكريمة: "قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين"

● وهناك شعور عام بالاستياء من استمرار عناصر جهاز التعذيب في مضايقة المواطنين. فبالاضافة لملاحقة بعض الرموز المعروفة شوهدت مجموعة من عناصر وزارة الداخلية المعروفين يوم امس الاول وهم يزيلون اللافتات من شوارع منطقة السنابس. وقد كتب على هذه اللافتات شعارات ضد "اسرائيل" ومع تحرير القدس. حدث ذلك بالقرب من مأتم بن خميس بالمنطقة في وقت متأخر من الليلة قبل الماضية. كما عمدت هذه العناصر لازالة الاعلام عن قبر الشهيد هاني خميس بمقبرة السنابس.

● وعلى صعيد آخر تجري الاستعدادات لاحياء ذكرى مولد الرسول الاكرم

عـــليه افضـــل الصلاة والسلام في الايام المقبلة. ويتوقع ان تكون المناسبة منطلقا لوحـــدة اسلامية وطنية تقرّب القلوب والافكار وتقلّص مواقع الاختلاف. ومن المتوقع ايضا ان تقام الاحتفالات في جميع مناطق البلاد بمشاركة العلماء والمثقفين من ابناء البحرين المسلمين.

يونيو ٢٠٠٠

٣٠ مايو

● سادت اجواء الحزن اجواء البلاد منذ ان بدأت يوم امس المرافعات بقاعات محكمة العدل الدولية في لاهاي. وبث تلفزيون البحرين وقائع الجلسات وكذلك قناة الجزيرة القطرية. وشعر المواطنون ان القضية اكبر مما حاول النظام اطلاعهم عليه، وان الاعداد البحريني لم يكن بالدرجة المطلوبة. وتساءل المواطنون مجددا عن ثغور البلاد ومن يحميها بعد ان عرفوا أن آل خليفة تنازلوا عن البينة الكبرى والبينة الصغرى لصالح السعودية بدون اطلاع الشعب على ذلك او على شروط ذلك التنازل وماذا كان نصيبهم من كل ذلك. وينطلق الحزن كذلك من الخشية على مستقبل الاراضي التابعة للسيادة البحرينية مثل جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة وربما مناطق اخرى. اما منطقة الزبارة فلم يعرها المواطنون اهتماما نظرا لعدم وجود ما يربطهم بها. وبدأت المرافعات يوم امس بطرح قطر وجهة نظرها بشكل موسع، واستمرت المرافعات هذا اليوم. ولوحظ ان اجواء المحكمة كانت متوترة، خصوصا انها المرة الاولى التي تطرح فيها قضية خليجية امام محكمة العدل الدولية. ومن الصعب التكهن بنتائج المرافعات خصوصا ان المحكمة لن تدلي بحكمها الا بعد بضعة شهور. ولوحظ جدية الحكومة القطرية في طرح وجهة نظرها والاعداد القوي لها، بينما انشغل آل خليفة بقمع ابناء البحرين وتعذيبهم وحرمانهم من ابسط احتياجاتهم. ودعت المعارضة مجددا الى ضبط النفس والتوقف عن اطلاق التصريحات التي تزيد الازمة اشتعالا طالما ان القضية اصبحت امام المحكمة، لكنها حثت الحكومة البحرينية على بذل شيء من الجهد في سبيل تقوية الموقف البحريني

وعـــدم الاقتصار على اطلاق التهديدات جزافا مثل بالانسحاب من مجلس التعاون او ما شابه ذلك.

● وقد تعاطى الاعلام البحريني مع بدء المعركة القضائية بتشنج كبير معيدا للاذهان اسلوبه القديم - الجديد في التعامل مع شعب البحرين والمعارضة في ذروة الانتفاضة المـــباركة. وأســـهب في وصف منطقة الزبارة. كما تناقلت وكالات الانباء اخبار المرافعات باعتبارها واحدة من اخطر المرافعات العالمية نظرا لما تنطوي عليه من ابعاد لـــن تقتصر على البلدين المتنازعين وحدهما . ولوحظ غياب الامير عن البلاد هذه الايام حيث سافر الى اوروبا لاسباب غير معروفة.

● كما ناشدت المعارضة الحكومة البحرينية احترام مشاعر المواطنين الغاضبة منذ ان بـــدأت المحكمة، والتوقف عن القمع ولو خلال فترة المرافعات فحسب، مؤكدة ان استمرار قمع المواطنين واعتقالهم وتعذيبهم خيانة كبرى للارض والوطن والشعب. فقـــد أكـــدت الـــتقارير استمرار الاعتداءات على المواطنين وتهديدهم بالمزيد من الـــتعذيب والقمـــع اذا كشـــفوا معاناتهم للمعارضة او للجهات الحقوقية الدولية. واستهدفت قوات التعذيب بعض المواطنين في بعض المناطق وهددتهم بالاعتداء على مساكنهم وعائلاتهم اذا نقلوا خبر معاناتهم الى احد.

● ومـــن جهة اخرى علم ان السجين عبد النبي قربان علي خيامي، البالغ من العمر ٦١ عاما نقل الى مستشفى السلمانية من زنزانته بعد تدهور صحته بشكل ملحوظ بســـبب المعامـــلة الوحشية التي تعرض لها في غرف التعذيب. واكدت التقارير ان صـــحة هـــذا المواطن في خطر جدا، وان النظام قد رفض اطلاق سراحه لمواصلة العـــلاج في الخارج. ونقل خيامي الى مستشفى السلمانية حيث تم تشخيص مرضه الـــذي وصف بانه خطير جدا. وعم الحزن جميع افراد عائلته التي بدت يائسة منه. وتـــتحمل الحكومة كامل المسؤولية عما يحدث لهذا المواطن الذي تؤكد المعلومات المـــتوفرة انه تعرض لأبشع انواع التعذيب برغم تقدم سنه. وكان عدد من السجناء قـــد انتقلوا الى رحمة الله خلال السنوات الماضية بعد تداعي صحتهم بسبب غياب الرعاية الصحية داخل السجن.

● وعـــلم من جهة ثالثة ان الشاب اسماعيل احمد سلمان، ٢٠، من منطقة ابوصيبع اعـــتقل قبل اسبوعين بمنطقة ابوصيبع، وتعرض للتعذيب الوحشي على، يدي عبد

النبي غزوان، قبل الافراج عنه. وكان قد اعتقل لمدة ثلاث سنوات سابقا.

٣١ مايو

● أكدت المعارضة هذا اليوم مطالبها المشروعة المتمثلة اساسا في اعادة العمل بدستور البلاد الذي ينص على انتخاب مجلس وطني، واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين والغاء احكام الطوارىء. جاء ذلك في إطار رد فعلها على التصريحات التي اطلقها رئيس الوزراء يوم امس بمناسبة انتهاء دورة الانعقاد الثانية لمجلس الشورى. وقالت المعارضة انه ما لم يتم العمل وفق الدستور فسوف تبقى البلاد محكومة بقوانين الطوارىء والاوامر الاميرية والقرارات الفردية التي يصدرها رئيس الوزراء، وهو امر لا ينسجم مع مباديء المجتمع المدني ومع روح المشاركة الشعبية التي يعيشها العالم في القرن الحادي والعشرين. وقالت المعارضة انها لن تتنازل عن مطالبها العادلة ولن تترك وسيلة سلمية الا وانتهجتها لارغام العائلة الحاكمة عليها. وناشدت المجتمع الدولي الضغط على هذه العائلة ودعم شعب البحرين في نضاله العادل. وجاءت تصريحات رئيس الوزراء، المسؤول شخصياً عن كل الكوارث التي حلت بالبلاد على مدى ربع القرن الماضي بسبب حكمه الفردي الاستبدادي، في خطابه امام مجلس الشورى الذي قرر تشكيله قبل ثماني سنوات لمواجهة المطالب الدستورية العادلة. وتضمنت تلك التصريحات انتخاب اعضاء مجلس الشورى الذي يفتقد الصلاحيات التشريعية والرقابية وذلك في العام ٢٠٠٤. ويرفض رئيس الوزراء منطق الدستور والقانون ويصر على حكم البلاد بعقليته المتخلفة الرافضة لكل ما هو دستوري وقانوني سواء على صعيد الداخل ام الخارج. واعتبرت المعارضة تصريحه امس تحديا للرأي العام المحلي والدولي الذي يطالبه بالعمل وفق نصوص الدستور الذي هو الاساس الوحيد لشرعية الحكم.

● وفي لاهاي تواصلت مرافعات قطر امام محكمة العدل الدولية في محاولة لاثبات حقها في جزر حوار، معتمدة على وقائع ووثائق تاريخية. وردت وكالة انباء الخليج البحرينية على أدلة قطر بالقول بان آل خليفة كانوا يمارسون السيطرة على جزر حوار والزبارة منذ ما قبل ١٧٦٠ بينما قام حكم آل ثاني في ١٨٦٠ اي بعد

ذلــك بمائة عام. واوردت قطر وثائق ايرانية وبريطانية وتركية لاثبات تابعية حوار لشبه الجزيرة القطرية. وواصل الاعلام البحريني حملته ضد قطر متهما اياها بالتخلي عــن "الحــل الودي" وان تشكيل اللجنة المشتركة بين البلدين كان بهدف كسب الوقت فقط. واستمعت المحكمة هذا اليوم الى مرافعات محامي قطر. وساد المواطنين شعور بخيبة الامل من اسلوب العائلة الخليفية في التعاطي مع القضية، حيث انطلقت في الدفــاع عــن الجزر وكأنها ملك عائلي وليس كجزء من الاراضي البحرينية. وانزعجوا ايضا من لغة الخطاب الاعلامي التي تعكس روحا انهزامية بدلا من روح الصــمود التي تقتضي الاعداد المناسب والشعور بالقوة القانونية والمنطقية والابتعاد عن اللغة السوقية التي لا تجدي نفعا امام المحكمة الدولية.

● وعــلى صــعيد آخــر هددت الحكومة بحل اللجنة العامة لعمال البحرين اذا لم تســحب قرارات الجمعية العمومية بخصوص المطالب التي قدمتها اللجنة. جاء ذلك عــلى لسان كل من وزير الداخلية، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، ووزير العمل عــبد النبي الشعلة. وكانت اللجنة قد هددت بمقاطعة مؤتمر العمل الدولي في جنيف اذا لم تلب الحكومة مطالبها المتمثلة بــ: السماح لها بالعمل النقابي، عودة النقابيين المــبعدين وعــائلاتهم، والمشــاركة في لجنة تعديلات قانون العمل. وفي اثر تلك الشــروط، وجه الوزيران تهديدا بحل اللجنة العامة لعمال البحرين اذا استدعى الامر وتشــكيل لجــنة عماليــة معينة مثل ما حدث لجمعية المحامين. ورفضت الحكومة اجــتماع الجمعية العمومية والقرارات الصادرة عنه. وبعد صدور التهديد شاركت اللجــنة العامة لعمال البحرين بوفد الى مؤتمر العمل الدولي المنعقد حاليا في جنيف يتكون من: عبد الغفار عبد الحسين، رئيس اللجنة العامة، يوسف عبد الله يوسف، امين سر اللجنة العامة، والسيد سلمان السيد جعفر، الامين المالي المساعد.

٢ يونيو

● تباينت ردود الفعل على قرار رئيس الوزراء يوم امس الاول برفض اعادة العمل بدستور البلاد واصراره على فرض قرازاته الخاصة على الشعب. وفيما اعتبر البعض ان قــرار انــتخاب مجلس الشورى يعد انجازا آخر من انجازات الانتفاضة الشعبية المباركة ودماء الشهداء الابرار، رأى البعض الآخر في ذلك رفضا خليفيا للاصلاح

السياسي المطلوب، واعتبروه غير ذي شأن خصوصا ان القرار ليس مستندا للدستور الذي يعطي المجلس الوطني صلاحيات رقابية وتشريعية. وشعر اعضاء المجلس الوطني الذي حله الامير بخيبة امل كبيرة خصوصا انهم توقعوا ان يبادر الامير لاتخاذ خطوة شجاعة بالغاء القرار المشؤوم الذي اتخذه والده قبل ربع قرن. وحذر دبلوماسيون في المنامة من التفاؤل بحدوث اي اصلاح ما دام الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيسا للوزراء، وقالوا ان عقليته الاستبدادية القمعية لا يمكن ان تقبل مشروعا اصلاحيا على اساس الدستور. واكدت المعارضة استمرار نضالها المشروع لتحقيق قدر أدنى من الاصلاح السياسي، وقالت ان شعب البحرين لن يقبل يوما بقوانين الطواريء القمعية.

● وأصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بيانا حول قرار انتخاب اعضاء مجلس الشورى قالت فيه ان هذا المجلس ليس شرعيا وانه لا يمكن ان يكون بديلا للمجلس الوطني. وقالت ان الحكومة لم تبادر لحل المشكلة الحقوقية اذ ما تزال السجون مكتظة بالمعتقلين السياسيين وما تزال البلاد محكومة بقوانين الطواريء الجائرة. وأضافت انه ليس هناك بديل عن المجلس الوطني المنتخب على اساس دستور البلاد.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة "العرب" اليومية التي تصدر في لندن في عددها يوم امس الاول مقالا للاستاذ هاني الريس بعنوان: "منظمات حقوق الانسان: المبادرات الجزئية لا تكفي". وجاء في المقال اشادة بمواقف المنظمات الحقوقية الدولية خلال الدورة الاخيرة للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف وتأكيد استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب في السجون البحرينية. واضاف المقال: "في ظل استمرار قمع الحريات ومنع التعددية السياسية والمشاركة الشعبية المباشرة في صناعة القرار السياسي وفرض ضرورات الامر الواقع على الانظمة الاستبدادية التعسفية الحالية وتضليل وخداع المنظمات الحقوقية الدولية بمبادرات جزئية بسيطة في مجالات حقوق الانسان، من الصعب توقع تغييرات جوهرية في سجل حقوق الانسان في البحرين في الفترة الراهنة على الاقل". وانتهى المقال الى القول: "يقع على عاتق حكومة البحرين بلورة خطوات جوهرية جديدة في شأن التعهدات الملزمة التي قطعتها للجنة الفرعية تجاه تعزيز اوضاع حقوق الانسان في

البحرين، ومواصلة وتحقيق التعاون التام مع آليات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان تقوم على احترام هذه التعهدات والتصديق على المعاهدات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان، فهل يمكن لحكومة البحرين ان تتعاطى مع المنظمة الدولية بواقعية ومصداقية؟ هذا هو السؤال المطروح الآن، والذي يتوجب على الحكومة الاجابة عليه بشكل واضح وصريح".

● ونشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: "مطالب عمال البحرين ليست دخيلة والتعاطف معهم ليس حملة ملفقة". وتطرق المقال في البداية الى كلمة وزير الخارجية البحريني خلال الاجتماع الذي عقد الاسبوع الماضي في بروكسيل بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الاوروبي ووصفه المعارضة البحرينية بانها "مجموعة صغيرة متطرفة"، الامر الذي استسخفه حتى الحاضرين في ذلك الاجتماع. وتطرق البيان الى النشاط العمالي في البحرين منذ الثلاثنيات وصولا الى تشكيل "اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال ومستخدمي واصحاب المهن الحرة في البحرين" في ١٩٧١. وقال المقال: "خلال السنوات الماضية وقف الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وعدد من الاتحادات العربية الى جانب حق عمال البحرين في تشكيل نقابات واتحادات مهنية بل واصبحت الساحة الخليجية معتركا بين الحركة النقابية العربية وممثلي الحكومات الخليجية وخصوصا في مؤتمرات منظمة العمل العربية، وكان التركيز على العمال في البحرين نظرا لوجود حركة عمالية نشطة". وتطرق الى مؤتمرات العمل اللاحقة التي شجبت حكومة البحرين بشدة. وانتهى المقال الى القول: "ماذا سيقول وزير الخارجية البحريني امام هذه الظاهرة التي يشارك فيها ملايين العمال من مختلف القارات معبرين عن تضامنهم مع عمال البحرين ومطالبهم العادلة التي تقدموا بها الى وزارة العمل منذ اكثر من سنتين وتكرار تقديم هذه المطالب بدون استجابة من الوزير او حكومته. وهل هي حملة ملفقة من قبل حفنة صغيرة من متطرفين ضللوا هذه المنظمات الدولية؟ هذا ما يجب ان يجيب عليه وزير العمل او وزير الخارجية، اذا أصر الحكم على مواصلة السياسة الخاطئة الرافضة للحريات العامة والمتمسكة بالمواقف التي اثبتت الايام انها عاجزة عن تقديم الحلول ليس للازمة المستفحلة وانما لتداعيات الازمة نفسها".

٣ يونيو

● خـــرجت الليـــلة الماضـــية في العاصمة المنامة مسيرات دينية كبيرة بمناسبة وفاة الرســـول الاكـــرم عليه افضل الصلاة والسلام. وكانت المشاركة الشعبية في تلك المســـيرات كبيرة جدا. وقد انعكس الشعور باليأس من النظام على الشعارات التي صـــاحبت المســـيرات. وكان من بينها: "لن ننسى الشهداء"، "حقوقنا الدستورية حقـــوق مشـــروعة"، "كونوا اقوياء كما كان الحسين". ولوحظ حماس كبير من جـــانب المشاركين الامر الذي يشير الى احتمال تفجر الاوضاع مجددا اذا لم توافق العائـــلة الحاكمة على المطالب الشعبية المشروعة. وخرجت هذا اليوم مسيرات دينية مماثلة في عدد من المناطق.

● ومن جهة اخرى اهتمت وسائل الاعلام الدولية بموقف المعارضة من تصريحات رئيـــس الوزراء التي قال فيها بانه سوف يسمح بانتخاب مجلس الشورى الصوري. فقـــد بثت وكالة انباء رويتر موقف المعارضة الذي يصر على اعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني المؤسس على ذلك الدستور. كما بثت هيئة الاذاعة البريطانية تقريرا مهما حول ذلك . ونقلت الاذاعة موقف حركة احرار البحرين التي اعتبرت فكـــرة انتخاب اعضاء مجلس الشورى بعد اربع سنوات أقل من تطلعات المواطنين. وجـــاء في تقرير الاذاعة: "يقول مراسل الـــ بي. بي. سي في القاهرة ان البحرين، شـــأنها شـــأن اغلب دول الخليج العربية ما تزال خجولة من ادخال مجلس تشريعي منـــتخب. ويقول ان حاكم البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، قد كرس سيطرة العائلة على البلاد منذ ان خلف والده العام الماضي".

● ونشـــرت مجـــلة "الشرق الاوسط The Middle East" التي تصدر شهريا من لندن مقالا للصحافية كارين توماس في عددها لهذا الشهر (يونيو) بعنوان: "رسائل مختلفة من المنامة". وجاء في المقال ان مجيء الامير الحالي الى الحكم كان موضع أمل بالـــتغيير، وقـــد قام ببعض الخطوات ولكن المعارضة ترى انه غير قادر على تحقيق شـــيء بوجود عمه رئيس الوزراء. وقالت الصحيفة: "في خطوة يمكن اما ان توتر العلاقـــات مع عمه رئيس الوزراء او تقوي موقعه على صعيد الداخل، اعاد الشيخ حمد عمه الشيخ محمد الى الحياة العامة. وكان وزير الداخلية السابق (الشيخ محمد)

قــد اختلف مع اخيه الشيخ خليفة علنا وأقصي عن الحياة العامة منذ السبعينات". وقــالت: "يقول المعارضون ان الامير الجديد لا يستطيع ان ينفذ الاصلاحات التي وعــد بها الا اذا أرضى العناصر القوية في عائلته، وانه اذا أبقى عمه رئيسا للوزراء فانه سوف يحد من تأثيره الخاص على ا لشؤون المحلية ويواجه عقبات امام اي تغيير ذي معــنى". وتطــرق المقال الى التطورات السياسية التي شهدتها البلاد منذ حل الدســتور والــبرلمان ونشــاط الحركات المعارضة خلال تلك الفترة. كما تطرق لموضــوع ايان هندرسون الذي تولى ادارة الامن في البلاد واصبح متهما بالتعذيب. وقال المقال ان الشرطة البريطانية تحقق في ملفه في الوقت الحاضر. وتطرق المقال الى الوضــع الامــني في البلاد مؤكدا انه كان موضع اهتمام المسؤولين البريطانيين منذ اكــثر من ثلاثين عاما: "تظهر الوثائق السرية للحكومة البريطانية للعام ١٩٦٩ التي كشــف عــنها النقاب هذا العام ان المسؤولين الاستعماريين توقعوا مشاكل امنية واضطرابات سياسية بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في ١٩٧١. وتشير وثيقــة مــن شــهر اغسطس ١٩٧٩ بشكل واضح الى "مشاكل امنية مزمنة في البحرين" متسائلة عما اذا كانت الحكومة قادرة على التعاطي معها". وتطرق المقال الى انــتهاكات حقــوق الانســان والاهتمام بها في جنيف. وقال المقال ان مجلس الشورى المقبل سوف يحتوي على بعض النساء من بينهن بهية الجشي.

٥ يونيو

● برغم ما يبدو من تصعيد في الخلاف الحدودي مع قطر، فقد كان انشغال جهاز الــتعذيب بالفتك بأبناء البحرين أوسع مما يتصوره الكثيرون. فبعد بدء المرافعات في لاهــاي شــنت قــوات التعذيب عدوانا وحشيا على المنطقة الثامنة بمدينة عيسى واعتقــلت عددا من المواطنين عرف من بينهم كل من: جعفر المختار، ٢٢، جلال جعفــر زايد، ٢٠، جمال منصور مرهون، ٢٠، علي مكي العرنوط، ١٩، ونايف يوســف، ١٩. واعتقل هؤلاء الشباب من منازلهم في الساعات الاولى من الصباح بعد ترويع عائلاتهم بشكل رهيب. وسبق لهؤلاء المظلومين ان اعتقلوا سابقا بسبب مطالبــتهم باعــادة العمل بدستور البلاد. وسبق ذلك عدوان وحشي على منطقة اســكان جدحفــص وذلك في ٢٥ مايو. وخلال العدوان الذي تم في الساعات

الاولى من الصباح اعتقل عدد من الاطفال الذين لا تتجاوز اعمارهم الرابعة عشرة. فقد اعتقل الطفل عبد الله سعيد جاسم ازبيل، ١٣، السيد جعفر السيد حسين، ١٣، محمود منصور الاصمخ، ١٣. واكدت التقارير ان هؤلاء الاطفال تعرضوا للتعذيب الوحشي ويقبعون الآن بمركز التعذيب بمنطقة العدلية. واعتقل في ذلك اليوم كل من علي مكي، ١٣، وجواد عبد الله سلمان، ٢٢، واخلي سبيلهما في اليوم نفسه بعد تعذيب رهيب.

● وعلم كذلك ان الطفل موسى جعفر، من منطقة اسكان جدحفص وصادق حسن عبد الوهاب قد افرج عنهما بعد ان قضيا فترة في السجن تعرضا خلالها للتعذيب الوحشي. واطلق سراحهما بعد ان دفعا غرامة مالية.

● وذكرت التقارير ان الطفل محمد جواد مكي، ١٤، من المنطقة نفسها تعرض لتعذيب وحشي ادى الى كسر رجله اليمني وذلك بمركز التعذيب بالعدلية. وخشية من وفاته في السجن اخذ الى المستشفى ووضع الجبس على رجله، ويستعمل الآن عكازين للمشي وعلم كذلك ان النساء الثلاث السجينات يعاملن بقسوة معاملة لا تليق بالبشر. فعندما يطلبن الماء للشرب يقدم لهن ماء من الحنفية حيث تصل درجة حرارته الى اكثر من ٦٠ درجة مئوية احيانا. كما علم انه برغم اعطاء بعض المواطنين جوازات سفر في اطار الدعاية الاعلامية الواسعة فانهم لا يستطيعون مغادرة البلاد، اذ يتم توقيفهم في المطار ويطلب منهم العودة الى منازلهم، كما حدث للشيخ حسين الجزيري مؤخرا.

● في ظل استمرار هذا القمع غير المحدود يزداد الاحتقان السياسي في البلاد. ولذلك يتواصل التعبير عن ذلك بالوسائل السلمية المتحضرة. وقد شوهدت شعارات كثيرة في مناطق متعددة في الايام القليلة الماضية. ففي منطقة كرانة اخذت الشعارات طابعا جديدا اذ اصبحت لوحات فنية فيها صور القادة والشهداء وعبارات الصمود. ومن هذه الشعارات: "لن نتراجع عن حقوقنا"، "الشهادة قلادة على صدورنا"، "لن ننسى من ضحى من أجلنا"، "نريد حقوقنا الدستورية". وكانت المنامة قد شهدت موجة من الشعارت من بينها: "نريد الاصلاح السياسي"، بالاضافة الى صور الشهداء والرموز الشعبيين.

● ولوحظ من جهة اخرى تصعيد اعلامي من قبل الاعلام البحريني ضد قطر في

الوقـــت الـــذي واصلت فيه قطر مرافعتها امام محكمة العدل الدولية. ويفترض ان تكـــون لدى البحرين ادلة قوية جدا تؤكد سيادتها على جزر حوار، ولكن ما يثير القلق ان الحكومة فشلت في الاعداد الجيد للمرافعات وركزت بدلا من ذلك على قمـــع المواطنين بدون رحمة. وهناك قلق كبير في المنطقة من هذا التصعيد الاعلامي الـــذي لا يفيـــد الوضع بشكل عام. وهناك الآن اتصالات واسعة بين دول الخليج خصوصـــا السعودية والامارات استعدادا لما يصدر عن المحكمة الدولية من قرارات ســـتكون اساسا للمزيد من الخلاف ايا كان شكلها. وتمنت المعارضة البحرينية ان تحكـــم المحكمـــة بسيادة البحرين على جزر حوار، وناشدت الحكومة التخلي عن سياســـة التصعيد الاعلامي الذي يوتر الاجواء بدون ان يكون له اي انعكاس ايجابي عـــلى قرارات المحكمة. كما طالبتها بفتح الجزر الاخرى امام المواطنين خصوصا ام النعسان وام الصبان وجدة وعدم ابقائها ملكا خاصا لافراد العائلة الحاكمة.

٨ يونيو

● فيما بدأت البحرين هذا اليوم مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية في لاهاي حذر المراقـــبون مـــن تـــأزم الوضـــع السياسي في المنطقة، وأشاروا الى ضرورة تكثيف المـــبادرات لاحتواء التصعيد المتواصل. وكانت قطر قد أنهت مرافعاتها امام المحكمة الـــتي اســـتمرت طوال خمس جلسات طويلة طرحت خلالها الادلة التي تعتقد انها تثـــبت أحقيتها بجزر حوار الواقعة تحت السيادة البحرينية. وشنت وسائل الاعلام البحريـــنية يـــوم امس هجوما على قطر قائلة ان مرافعاتها كانت "مكررة ومملة". وتهـــدف مـــرافعات الـــبحرين التي يشرف عليها جواد سالم العريّض وزير الدولة للشـــؤون القانونية، الى اثبات ملكيتها للجزر على اسس تاريخية مدعومة بالوثائق. وتجـــدر الاشـــارة الى ان الطـــرفين لم يجدا مناصا من اللجوء الى الوثائق البريطانية لاثـــبات وجهـــة نظرهما. وسوف تستمر مرافعات البحرين خمسة ايام تعود بعدها قطر للرد ثم تعقبها البحرين.

● وفي اجواء التصعيد علم ان المسافرين بين قطر والبحرين يتعرضون لمراقبة شديدة من قبل سلطات الامن البحرينية وكذلك التفتيش والمساءلة في بعض الحالات. كما ان الاعـــلام البحريني يسعى لاعطاء القضية بعدا شعبيا وذلك بدق طبول الحرب

بشكل متواصل واطلاق التهديدات ونقل التصريحات النارية. ويلعب مكتب رئيس الوزراء في تلك الحملة دورا رئيسيا بتوجيه الاعلام المحلي والضغط على المواطنين لارسال برقيات الدعم لرئيس الوزراء ونشر اعلانات لذلك الغرض في وسائل الاعلام المحلية. وتحت الضغوط الرهيبة يستجيب بعض المواطنين خصوصا من قطاع رجال الاعمال ومسؤولي الاندية والمؤسسات الاجتماعية ويلبون طلب مكتب رئيس الوزراء حفاظا على مصالحهم وسلامتهم الشخصية.

● الى ذلك تثار تساؤلات كثيرة حول اسباب غياب الامير عن البلاد منذ بدء المرافعات. فقد سافر الامير فجأة الى اوروبا "في زيارة خاصة" وبقي بعيدا عن الساحة. ووجه لرئيس الوزراء لوم شديد لموقفه في قمة الدوحة في ١٩٩٠، فالامير كان يرفض التحكيم ويصر على الاحتفاظ بجزر حوار للعائلة الحاكمة بأي ثمن. وتجدر الاشارة الى ان عددا من جزر البحرين مملوك لافراد العائلة الحاكمة ويمنع المواطنون من دخولها. ويطالب المواطنون بفتحها للجميع وعدم الاستحواذ على تلك الجزر بهذا الشكل.

● ومن جهة اخرى اكدت التقارير الواردة من غرف التعذيب ان المعذبين اخترعوا وسيلة اخرى من وسائل التعذيب الجسدي. فبالاضافة الى "الفلقة" هناك الآن اسلوب آخر يعلق فيه المعتقل من مفاصل كتفيه. فأولا تقيد يداه من خلفه ثم يعلق من باب غرفة التعذيب، بحيث يكون الباب بين اليدين (المقيدتين من الوراء) والظهر، فيبقى المعتقل معلقا في الهواء لان قدميه لا تصلان الى الارض. وهذا تعذيب مؤلم للغاية وقد يؤدي الى عاهات دائمة اذا طالت فترة التعليق.

● وعلى صعيد آخر شوهدت بمنطقة الرفاع في الايام الاخيرة شعارات تندد بالوضع العام وتعبر عن استياء عام من الوضع، وتقول الشعارات ان الوضع الآن ازداد سوءا عما كان عليه قبل عامين مثلا. وربما كان من اسباب هذا الشعور في المنطقة التي تعيش فيها غالبية ابناء العائلة الحاكمة ازدياد عدد الاجانب الذين تم تجنيسهم واسكانهم في المجمعات السكنية التي كان يفترض ان تكون لابناء البلاد.

● وفي الوقت نفسه تتواصل الضغوط على الحكومة لاطلاق سراح المواطنات الثلاث اللاتي اعتقلن ظلما وعدوانا من قبل العائلة الخليفية. ويعتبر المواطنون هؤلاء المواطنات "سبايا" لديها، حيث سحبن من منازلهن ظلما وعذبن ووضعن في

الزنـــزانات، ويعامـــلن الآن باساليب مؤذية ومهينة. ويتوقع استمرار الضغوط على الحكومة حتى يتم اطلاق سراح هؤلاء المظلومات.

● وذكـــرت مصادر مطلعة ان العائلة الحاكمة اعدت برنامجا تضليليا واسعا للسيد بيـــتر هـــين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، الذين يزور البلاد الاسبوع المقـــبل لـــلمرة الاولى. وذكـــر ان آل خليفة سوف يطلبون منه مضايقة المنفيين البحريـــنيين في لندن، وسوف يقدمون له شتى الاعذار لتبرير رفضهم اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. ولا يتوقع ان يؤثر ذلك على موقف الوزير المعـــروف بتاريخه النضالي ضد النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا. وقد تعلم الكـــثير من تجربته تلك وسوف يرى مصاديق لها في الوضع البحريني المحكوم بنظام عنصري بغيض.

١٠ يونيو

● دعـــت المعارضـــة البحرينية الى ضبط النفس وعدم تصعيد الموقف بين البحرين وقطـــر، وقـــالت ان من الحكمة احتواء العواطف وعدم تسييس القضية الحدودية بالشـــكل الـــذي يخرجها من اطارها لتصبح سببا للمزيد من التأزم في العلاقات. وقالت انه في الوقت الذي تشعر فيه بأحقية البحرين في جزر حوار التي تطالب قطر بهـــا فان على الحكومة بذل المزيد من الجهود لطرح القضية بقدر كبير من التوثيق القـــانوني والتاريخي، ثم تترك الامر للمحكمة لتبت في المسألة. وقالت ان ما يربط الشـــعبين الـــبحريني والقطـــري اكبر من ان يؤثر عليه اختلاف حول مساحة من الارض او البحر، هذا مع قبولها بمبدأ عدم التفريط بالارض مهما كانت الظروف. وتمـــنت عـــلى الطرفين التحلي بالهدوء وضبط الاعصاب، واعتبرت طرق طبول الحـــرب امـــرا غـــير مقبول ولا يمكن ان يؤدي الى خير. فالقوة وحدها لا تحسم القضـــايا الخلافية. والدليل على ذلك ان العراق دفع الثمن باهضا عندما قام صدام حسين بغزو الاراضي الكويتية قبل عشرة اعوام.

ونقـــلت وكالة انباء رويترز ان البحرين قد أبلغت محكمة العدل الدولية يوم امس الاول ان قواتهـــا في حالـــة تأهب على جزر حوار تحسبا لان تحاول قطر احتلالها. واتهـــم جواد سالم العريض الذي يمثل البحرين في المحكمة المتعلقة بالنزاع القطري –

البحريني الحدودي قطر بـ "محاولة اغتصاب ثلث الاراضي البحرينية بزعمهما الحق في السيادة على جزر حوار". واضاف: "لو لم نعزز وجودنا في جزر حوار لكانت قطر بدون اي شك احتلتها". وشكك المراقبون في ان قطر تحاول احتلال الجزر بالقوة خصوصا بعد ان قبلت مبدأ التحكيم. وتناقلت الصحف المحلية والخليجية يوم امس نبأ الاستعدادات العسكرية البحرينية في جزر حوار، وهو اجراء اعاد المنطقة الى اجواء من الترقب والقلق شبيهة باجواء الحرب العراقية - الايرانية. ولاحظ المراقبون ان الجرائد الرسمية حملت عناوين حربية غير معهودة في البلاد.

● ومن جهة اخرى علم ان زيارة السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية الى الخليج هذا الاسبوع سوف تركز على احتواء الازمة بين البحرين وقطر خصوصا ان هناك اصابع اتهام موجهة الى بريطانيا بان سياساتها في الخليج قبل انسحابها في ١٩٧١ هي التي ادت الى تداخل الحدود بين دول المنطقة حتى اصبحت الغاما متفجرة تهدد امن المنطقة واستقرارها. وعلم كذلك ان جهات حقوقية وسياسية طلبت من الوزير البريطاني الاهتمام بالشأن البحريني الداخلي ومطالبة الحكومة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني.

● وفي المنامة ذكرت مصادر مطلعة ان الحكومة تعتزم نقل الدوائر الحكومية من مواقعها الحالية بشارع الحكومة الى قصر القضيبية لتكون قريبة من الامير الذي لم يتوجه الى مبنى الحكومة منذ ان استلم السلطة العام الماضي. ويقع الموقع الجديد بالقرب من مجلس الشورى الذي عينه رئيس الوزراء. وعلم كذلك ان هناك حالة تشوش لدى صحافيي النظام حيث لم يعودوا قادرين على فهم النوايا الحقيقية للعائلة الخليفية الحاكمة ازاء الوضع السياسي في البلاد، وما اذا كان انتخاب اعضاء مجلس الشورى بعد اربعة اعوام سوف يؤدي الى استقرار الاوضاع خصوصا اذا بقي مجردا من الصلاحيات الرقابية والتشريعية. واصبح هؤلاء الصحافيون عاجزين عن التصفيق مجددا لرئيس الوزراء بعد ان اتضح تخبطه في صنع القرارات ورفضه منطق الاصلاح بشكل قاطع.

● وما يزال الغموض يلف قضية سفر الامير الى خارج البلاد، وهل انها زيارة عادية ام ان لها ابعادا اخرى، خصوصا انها جاءت في الوقت الذي توترت فيه العلاقات مع قطر. وفي اجواء التصعيد المحموم يبدو غير منطقي ان يبقى الامير

خارج البلاد، وهو لغز محير استعصى حله حتى على المقربين من النظام.

١٢ يونيو

● ذكـــرت التقارير الواردة من غرف التعذيب الخليفية ان كلا من الاستاذ حسن المشـــيمع والشيخ حسن سلطان نقلا الى زنزانات انفرادية ببرج القلعة الواقع وسط العاصـــمة، المـــنامة. وذكرت تلك التقارير ان سبب ذلك انهما رفضا التوقيع على افـــادات اعدها جهاز التعذيب وأصرا على مطالبتهما باعادة العمل بدستور البلاد. وقـــالت ايضا ان معتقلين آخرين نقلوا الى زنزانات انفرادية بالسجن رقم ٣ بسجن جـــو. وعـــرف من بين هؤلاء مهدي سهوان والشيخ حميد. واضافت ان هؤلاء يتعرضون لمعاملة وحشية داخل الزنزانات، وان المعذبين يواصلون تعذيبهم في محاولة يائسة لاجبارهم على توقيع الافادات الملفقة. وقد تصاعد القلق بشكل مضطرد ازاء الوضـــع الصحي للاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبيين الذين يرفض رئيس الوزراء اطلاق سراحهم الا اذا تقدموا اليه باستعطاف واسترحام.

● ومـــن جهة اخرى اصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكاما قاسية بحق عـــدد من المواطنين المطالبين بالحقوق المشروعة. فقد اصدرت يوم السبت الماضي احكامها بسجن عدد من المواطنين لمدد تصل الى ثلاثة اعوام، وحكمت ببراءة عدد مـــن المعتقلين الذين قضوا في السجن قرابة اربعة اعوام. وحكمت بالسجن ثلاث سنوات على كل من: سعيد الشيخ، ٣٣، علي العريبي، صادق المدحوب، خليل الحـــلواجي، حسن الجبل، محمد علي الديهي، ٢٢، قاسم علي الديهي، ٢٣. كما أصـــدرت حكمـــا بالســـجن لمدة خمسة اعوام على المواطن صادق قاسم، ٢٤، والســـجن ســـنة واحدة بحق المواطن محمد الجسر، ٣٨. وبرّأت المحكمة كلا من جعفر القطري، ٣٧ (المعتقل منذ مايو ١٩٩٦)، وغازي محمد محسن، ٣٦ (المعتقل مـــنذ ١٩٩٦)، وحســـن محمد محسن، وحسن علي عبد الرسول، وجاسم الجبل، ٣٨. وعقـــدت جلسات المحكمة بصورة سرية ومنعت المحكمة المتهمين من تقديم شـــهود نفـــي لصـــالحهم، واعتمدت في اصدارها الاحكام على ما تريده العائلة الحاكمـــة بـــدون مـــراعاة ادنى مستلزمات العدالة. كما منع ضحايا المحكمة من استئناف الاحكام التي صدرت بحقهم.

● وقـــد بثت وكالة انباء رويترز خبر المحاكمات الجائرة وقالت في خبر لها بثته يوم امـــس: "اصدرت محكمة امن الدولة البحرينية حكما بسجن خمسة من الناشطين المســـلمين الشـــيعة لمـــدة ثلاث سنوات بسبب دورهم في الاحتجاجات المناوئة لـــلحكومة والعنف". واضافت قولها: "في ديسمبر ١٩٩٤ اندلعت الاحتجاجات في الـــبحرين وهـــي جزيـــرة صغيرة في الخليج، من قبل المواطنين الشيعة المطالبين باصلاحات سياسية واقتصادية... وهدأت الاضطرابات في ١٩٩٨".

● وبعـــد غياب استمر اكثر من اسبوعين في واحدة من احلك الفترات عاد الامير الى البلاد يوم السبت الماضي. ولم يعرف سبب سفره الى الخارج، لكن ذلك السفر اثـــارة الاســـئلة خصوصا انه تزامن مع بدء المرافعات امام محكمة العدل الدولية في لاهـــاي بشـــأن النزاع الحدودي بين البحرين وقطر. وقد استمرت المرافعات امام المحكمة الدولية، حيث واصل الجانب البحريني طرح مرافعاته معتمدا على عدد من الوثـــائق الـــتي تثبت سيادة البحرين على جزر حوار، بالاضافة الى الادلة التاريخية. وكانت قطر قد أعلنت انها لن تلجأ للخيار العسكري لاسترداد الجزر.

١٤ يونيو

● ذكرت مصادر صحافية بحرينية ان الحكومة اكدت ان انتخابات مجلس الشورى لا تعـــني ان المجـــلس ســـتكون له صلاحيات تشريعية او رقابية، بل سيبقى مجلسا "استشـــاريا" فقط. جاء ذلك في عمود للكاتب البحريني علي صالح نشرته صحيفة "اخـــبار الخـــليج" في عددها الذي صدر يوم امس. وجاء في العمود: "تلقيت يوم امـــس اتصالا من مصدر حكومي مسؤول يبلغني ان الانتخابات التي ستجري في الـــبحرين بعـــد اربع سنوات هي لانتخاب اعضاء مجلس الشورى وليس انتخاب اعضـــاء الســـلطة التشريعية، مما يعني ان مجلس الشورى الحالي بوضعه وصلاحياته المعروفة سيجري تعيين اعضائه في النصف الثاني من العام الحالي، وفي الفصل الرابع مـــن عمـــر المجـــلس، اي في عام ٢٠٠٤ يتم انتخاب اعضاء هذا المجلس بدلا من تعييـــنهم". واضاف الكاتب: "وبذلك فان المصدر الحكومي المسؤول باتصاله هذا قـــد حسم الامر ووضع حدا للتكهنات، وأجهض كافة التوقعات والتحليلات التي كـــانت تقـــول عكس ذلك، بل انه وربما لا يدري قد قضى على كل الآمال التي

علقها شعب البحرين على تلك الانتخابات منذ لحظة اعلانها، وهي الآمال التي دفعت الكثيرين الى التهليل لتلك الانتخابات من خلال المقابلات والمقالات الصحفية". ونحن نتفق مع الكاتب في تحليله، ونؤكد ان الشعب سوف يستمر في المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد الذي ينص على انتخاب السلطة التشريعية التي تختلف شكلا وجوهرا عن مجلس الشورى غير الدستوري. ونستنهض همم المواطنين خصوصا الطبقة المثقفة منهم لمواصلة النضال المشروع لاقامة المجتمع المدني الذي يختفي منه استبداد رئيس الورزاء وعصابته.

● ومن جهة اخرى انهى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، زيارة الى البحرين التقى خلالها مع كبار المسؤولين بمن فيهم الامير ورئيس الوزراء. ولم يرشح حتى الآن شيء عن تلك الزيارة، كما لم يتضح ما اذا طرح الوزير على مضيفيه قضايا حقوق الانسان والمطالب الديمقراطية. وكانت جهات عديدة قد طلبت من الوزير قبل الزيارة طرح العديد من قضايا انتهاك حقوق الانسان. ومن بين الجهات التي اتصلت بالوزير كل من اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان والسيد جيريمي كوربين، عضو البرلمان البريطاني، ولجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانيين. وجاء في رسالة السيد كوربين عرض للوضع السياسي في البحرين وتعبير عن الاسف لعدم قيام الامير باعادة العمل بدستور البلاد او اجراء اصلاحات سياسية كبيرة. واضاف قائلا: "انني اكتب اليك لأحثك على طرح قضايا حقوق الانسان خلال الاجتماعات مع الوزراء والمسؤولين في النظام البحريني، وان تحث الامير بشكل قوي على الاطلاق الفوري لجميع السجناء السياسيين ووقف الابعاد القسري للمواطنين البحرينيين والسماح بعودة مئات المبعدين. كما احثك على تقديم النصيحة للحكومة البحرينية بان المخرج من الازمة السياسية في البحرين يتم عبر الحوار مع الجهات التي تطاب باعادة دستور البحرين وبرلمانها مثل لجنة العريضة الشعبية".

● وعلى صعيد آخر واصلت حكومة البحرين مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية في لاهاي، حيث طرح محامو الطرف البحريني يوم امس ادلتهما على سيادة البحرين على جزر حوار. وقالا ان قبيلة الدواسر التي كانت تدين لحكومة البحرين كانت تعيش في الجزيرة في ١٨٤٥. كما اشارا الى مبدأ "لكل ما في حوزته" الذي

استندت عليه محكمة العدل الدولية في حلها الخلاف الحدودي بين بوركينا فاسو ومالي عام ١٩٨٦ وبين هندوراس والسلفادور عام ١٩٩٢. وقال ان البحرين وقطر ملزمتان بالقبول بهذا المبدأ عندما حصلتا على استقلالهما عن بريطانيا في ١٩٧١. ورأى المراقبون في الاشارة الى هذا المبدأ قبولا ضمنيا من جانب حكومة البحرين بالتنازل عن منطقة الزبارة، لانها لم تكون بحوزة البحرين عند الاستقلال.

١٩ يونيو

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT التي تتخذ من جنيف مقرا لها بيانا بعنوان: قلق ازاء الاطفال. وجاء في البيان ما يلي: "في ٢٥ مايو ٢٠٠٠ هاجمت قوات الامن عند الفجر منطقة اسكان عالي واعتقلت كلا من: عبد الله سعيد جاسم ازبيل، ١٣، السيد جعفر السيد حسين، ١٣، محمود منصور الاصمخ، ١٣. ونقل ان المذكورين نقلوا الى مركز العدلية. وفي اليوم نفسه، نقل ان قوات الامن استدعت الطفل علي مكي، ١٣. وكانت قد استدعت موسى جعفر الشيخ واعتقلته و لم تفرج عنه الا بعد ان دفعت عائلته غرامة تعسفية. وطبقا لمنظمة حقوق الانسان في البحرين فقد اعتقل محمد جواد مكي، ١٤، من المنطقة نفسها وعذب ثم اطلق سراحه واصبح غير قادر على المشي". واضافت المنظمة في بيانها: "ان الامانة العامة تذكر بان البحرين وقعت على معاهدة حقوق الطفل التي تنص المادة ٣٧ب منها على ان: "اعتقال واحتجاز وسجن الطفل سيكون طبقا للقانون ولا يتم اللجوء اليه الا كإجراء اخير ولفترة اقصر ما تكون. وبالاضافة الى ذلك لا يجوز تعريض الطفل للتعذيب او اية معامة او عقوبة حاطة او غير انسانية". وناشدت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لمطالبتها بضمان سلامةالاطفال المذكورين واطلاق سراحهم الفوري واجراء تحقيق في مزاعم التعذيب ووقف الاعتقال التعسفي واحترام حقوق الانسان والحريات العامة في البلاد.

● ومن جهة اخرى علم ان لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانيين كتبت رسالة الى السيد بيتر هين، قبل زيارته الاخيرة الى البحرين. وجاء في الرسالة ما يلي: "ان لجنة حقوق الانسان لجمعية المحامين في بريطانيا وويلز قلقة ازاء عدم تطبيق حكم القانون والمعايير الدولية لحقوق الانسان. وقبل ثلاث سنوات اصدرت

لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين بالاشتراك مع المجموعة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان تحليلا لمحكمة امن الدولة في البحرين نعتقد انك حصلت على نسخة منه. وتعتمد محكمة امن الدولة على الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب وتعقد جلساتها بسرية، وترفض عادة الاستماع الى شهود الدفاع عن المحامين ولا تسمح باستئناف احكامها امام محكمة اعلى. ويمنع المتهمون بشكل عام من الاتصال بمحاميهم الا في اللحظات الاخيرة قبل بدء المحكمة. وعلى مدى الـ ٢٥ عاما الماضية من تاريخ المحكمة تمت ادانة آلاف المواطنين بعد محاكمات جائرة. واحتوى تقريرنا على عدد من التوصيات لحكومة البحرين نرفق لك نسخة منها لتسهيل المراجعة. ولم يتم تنفيذ اي منها كما لم نستلم اي رد من حكومة البحرين حول هذه المسألة والقضايا الاخرى. وسوف نكون شاكرين لك لو استطعت خلال زيارتك القادمة اثارة هذه القضايا مع السلطات هناك واخبرتنا باجابتهم".

● وبمناسبة مرور ٢٥ عاما على تعليق العمل بدستور البلاد يتم الاستعداد حاليا للاحتفاء بتلك المناسبة المشؤومة بوسائل متحضرة في كافة انحاء العالم. وسوف يشارك البرلمانيون الدوليون شعب البحرين في محنته ويطالبون حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وهناك تجاوب كبير من كافة الاطراف مع مطالب الشعب ويتوقع ان يكون هناك اصداء كبيرة للمناسبة.

● ومن جهة اخرى انهت حكومة البحرين في لاهاي مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية بتأكيد سيادة البحرين على جزر حوار وبقية المناطق التي تطالب قطر بها. وسوف تبدأ قطر غدا الرد على مرافعات البحرين ويعقبها رد البحرين على قطر.

● وفي المنامة تواصل شيء من النقاش المحدود في بعض الصحف حول انتخاب اعضاء مجلس الشورى وذلك بعد ان اكدت الحكومة ان المجلس المنتخب بعد اربع سنوات لن يحظى بصلاحيات تشريعية او رقابية بل سوف يستمر في تقديم المشورة غير الملزمة لرئيس الوزراء. ويواصل بعض الناطقين بلسان السلطة الترويج للمجلس غير الدستوري بعرضه بشكل بعيد عن واقعه وذلك لاسكات الاصوات المطالبة بانتخاب المجلس الوطني ذي الصلاحيات الاوسع.

٢١ يونيو

● أبعـــدت السلطات البحرينية قسرا يوم امس الاول مواطنا بحرينيا كان عائدا الى الـــبلاد مـــن الخارج. فقد رفضت سلطات المطار السماح للمواطن الاستاذ عبد الجـــليل النعـــيمي، ٥٥ عاما، بدخول البلاد لدى عودته من دولة الامارات العربية المـــتحدة. وطلـــبت منه كتابة رسالة اعتذار الى الامير والتوقيع على تعهدات بعدم الممارســـة السياسية، وانها سوف تنظر في طلبه بعد ذلك. ورفض الاستاذ النعيمي تـــلك الشـــروط المهينة، فأبعد قسرا الى دولة الامارات. وكان هذا المواطن يعيش خارج الوطن اكثر من عشرين عاما و لم يسمح له بالعودة اليه. والبحرين هي البلد الوحيد في العالم الذي يبعد مواطنيه قسرا عقابا لهم على انشطتهم السياسية.

● وعـــلم من جهة اخرى ان حكومة البحرين تواجه هذه الايام ضغوطا شديدة في جنيف بشأن حقوق العمال، وذلك في مؤتمر العمل الدولي الذي يعقد في العاصمة السويســـرية. وهناك قضايا عديدة مرفوعة ضد حكومة البحرين، بعد ان فشلت في اقناع الرأي العام الدولي بمبررات قمع الحقوق العمالية ورفض السماح لهم بتشكيل نقابة مستقلة. وفي الوقت نفسه ما تزال الضغوط تمارس بقوة على الجمعيات المهنية لارســـال رســـائل وبرقيات دعم لرئيس الوزراء لاعلان التضامن معه ازاء القضية الحدودية مع قطر التي تنظر فيها محكمة لاهاي.

● وعـــلى صـــعيد آخر ما يزال القادة الشعبيون المعتقلون يتعرضون لابشع اشكال الضـــغط النفســـي والجسدي لاجبارهم على توقيع افادات مزورة وكتابة تعهدات مهيـــنة بعـــدم القيام باي نشاط اجتماعي او سياسي. ومن اساليب جهاز التعذيب لـــتحقيق ذلـــك فصـــل هؤلاء عن بعضهم البعض وايهام كل منهم بان الآخرين "تـــنازلوا" عـــن مطالبهم المشروعة، وان من الافضل له التنازل عن مطالبه ومواقفه وحريته.

● ونشـــرت صـــحيفة "القـــدس العربي" في عددها الصادر هذا اليوم مقالا مهما للاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي بعنوان: "مشكلة الحدود مع قطر يراد منها إبعاد الشـــعب عـــن المشاركة السياسية في قرارات بلاده: نقد القراءات الخاطئة لخطاب رئيـــس الـــوزراء". وجاء في المقال تحليل لعقلية رئيس الوزراء الذي قرر السماح بانتخاب اعضاء مجلس الشورى بعد اربع سنوات وليس الآن ورأى في ذلك القرار

ازدراء لشعب البحرين الذي يعتبره رئيس الوزراء غير مؤهل لخوض التجربة الديمقراطية. وقارن الكاتب الوضع البحريني بما يجري في دول الخليج الاخرى من اجراءات لتطوير الممارسة الديمقراطية، مستنتجا ان رئيس الوزراء ارجع عقارب الساعة الى الوراء وجعل كل بلدان الخليج الاخرى اكثر تقدما من ناحية الممارسة السياسية. وجاء في المقال: "لقد رفض شعبنا مجلس الشورى كصيغة للمشاركة الشعبية، و لم يعترض على قرار الحاكم الذي أراد من البعض ان يشير عليه ان يكون ورقة في يده. فقد اعتبر الجميع مجلس الشورى لجنة من اللجان التابعة لمجلس الوزراء يحيل اليها مسودات القوانين لابداء الرأي فيها، وبالتالي فليس بديلا عن المجلس الوطني الذي حدد صلاحياته دستور البحرين بوضوح". وقال: "اننا نرى بان الوعد الذي قطعه رئيس الوزراء على نفسه لا يقدم ولا يؤخر، ويبقى الازمة في مكانها، ولا يعني ان شعب البحرين قد حقق طموحه في المشاركة السياسية في صنع القرار، بغض النظر عن مشاركة البعض في الانتخابات او ترشيح البعض انفسهم لهذا المجلس.... ان الحكم يلف ويدور ويماطل ويزور ارادة الشعب ويثير عواصف لا مبرر لها، طالبا من الناس ارسال برقيات التأييد والمباركة والوقوف الى جانبه في مشكلة الحدود مع قطر"، وانتهى الى القول: "اذا كان دهاقنة الاعلام يتوهمون بان فتح جبهات خارجية لالهاء الناس عن الجبهة الداخلية وتقديم مشاريع مضللة لابعاد المطالب الحقيقية سيحقق النصر للحكم فاننا نحيلهم الى الى الحركة العمالية البحرينية التي لم تنطل عليها كل الاسماء واصرت وهي ترخي الحبل بين الفترة والاخرى لوزارة العمل ورئيس الوزراء منذ السبعيات على ضرورة سن قانون للعمل النقابي وضرورة الالتزام بالوقائع المتعارف عليها عربيا ودوليا في المسألة النقابية، وهي عنوان المعركة الراهنة التي وصلت اصداؤها الى مؤتمر العمل الدولي في جنيف في مؤتمره المنعقد هذه الايام". وقال في النهاية: "اننا نملك النفس الطويل في الدفاع عن مصالح شعبنا، واثقين كل الثقة بان المستقبل مع هذا الشعب الذي قدم العشرات من الشهداء في آخر معاركه في التسعينات، والآلاف من المعتقلين والمبعدين، وعلى استعداد ان يواصل المشوار حتى يقتنع علية القوم بان الزمان قد تغير وان عليهم ان يغيروا ما بأنفسهم".

٢٦ يونيو

● أصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكاما قاسية بسجن عدد من المواطنين بتهم ملفقة. ففي جلستها يوم السبت الماضي (٢٤ يونيو ٢٠٠٠)، أصدر القاضي الخليفي قرارات بسجن كل من: علي مهدي، ٢٣، خمس سنوات (بالاضافة الى حكم سابق بالسجن سبع سنوات)، فريد عبد الجليل، ٢٨، خمس سنوات، رضي درويش، ٣٠، ثلاث سنوات، حسين حيدر، ٣٨، ثلاث سنوات، هشام علي حسن، ١٩، سنة واحدة (بالاضافة الى قرار سابق بسجنه عامين)، عقيل عيسى، ثلاث سنوات (بالاضافة الى قرار سابق بسجنه سبع سنوات)، السيد عباس جعفر شبر، ٢٣، سنة واحدة غيابيا، يوسف فولاذ، ٢٣، سنة واحدة، ويوسف احمد، ٢٣، ثلاث سنوات. وبرّأت المحكمة المواطن سعيد الشيخ، ٣٥، من التهم المنسوبة اليه هذه المرة لكنها كانت اصدرت بحقه مرتين احكاما بالسجن خمس سنوات وثلاث سنوات. وكانت المحكمة المذكورة قد اعتمدت في ادانتها لهؤلاء المواطنين على تهم ملفقة حررها جهاز التعذيب بحق المتهمين، وعقدت جلسة المحاكمة سرا، ومنعت المتهمين من تقديم شهود نفي، ومنعتهم من حق الاستئناف.

● وقد اهتمت وكالات الانباء الدولية بخبر سجن ابناء البحرين من قبل العائلة الحاكمة. فبثت وكالة انباء رويترز نبأ المحاكمة وقالت: "اندلعت الاضطرابات السياسية في البحرين، المركز المصرفي والمالي في الخليج، في ١٩٩٤. ويطالب المحتجون باصلاحات سياسية واقتصادية، وخفت الاضطرابات في ١٩٩٨".

● وعلم كذلك ان الشيخ علي بن احمد الجدحفصي قد تم استدعاؤه من قبل جهاز التعذيب وذلك في ٢٢ يونيو. وكان هذا الشيخ المظلوم قد تعرض لقمع متواصل منذ اطلاق سراحه العام الماضي. وجاء الاستدعاء الاخير في اثر خطبة القاها بمسجد الانواري بمنطقة جدحفص اعتبرها رئيس الوزراء "تهديدا لامن الدولة". ومنذ اطلاق سراحه طلب جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان، تحت اشراف ايان هندرسون، من الشيخ الجدحفصي التوقف عن القيام باي نشاط ديني او سياسي لان ذلك "يهدد امن الدولة". وكان هذا الشيخ قد تعرض الشهر الماضي لاعتداء غاشم من قبل عناصر جهاز التعذيب الذين ضربوه بوحشية

وهددوه بالمزيد ان لم يلتزم بما طلبوا منه.

● وعلى صعيد آخر نشب يوم السبت الماضي حريق كبير في بعض المحلات التجارية بالعاصمة، المنامة، ادى الى احتراق ١٨ محلا. ونجم عن الحريق اضرار مادية كبيرة، بينما نقل احد الاشخاص الى المستشفى ولكن حالته لم تكن خطيرة. واستمر عمال الاطفاء ساعة ونصفا في اطفاء الحريق. وبثت وكالات الانباء خبر الحريق ونقلت عن البريطاني الكولونيل جيمس وندسور، رئيس ادارة الاطفاء والدفاع المدني قوله ان ٨٠ شخصا من عمال الاطفاء شاركوا في اخماد الحريق الذي نشب عندما كانت المحلات مغلقة وقت الظهر. ولم يعرف بعد سبب الحريق لكن المعارضة طالبت بتشكيل لجنة مستقلة بشكل فوري للتحقيق في اسباب الحريق.

● ومن جهة اخرى بدأت هذا اليوم في جنيف اعمال مؤتمر الامم المتحدة حول التنمية البشرية والاقتصادية. وشوهد موظفو حكومة البحرين وهم يوزعون منشوراتهم التي تتحدث عن التنمية البشرية في البحرين، والتي تجاهلت اوضاع آلاف المواطنين الذين يرزحون في السجون او المنافي او الممنوعين من العمل بقرارات من وزارة الداخلية. وسعى ممثلو شعب البحرين لطرح وجهات نظر الشعب من خلال الارقام والحقائق التي توضح السياسة الخليفية الظالمة بحق المواطنين.

٢٨ يونيو

● سمع الليلة الماضية بمنطقة سترة دوي انفجارين قويين لاسطوانتي غاز. ويعتقد ان ذلك مرتبط بحالة التململ التي تخيم على البلاد بسبب رفض الحكومة اجراء الاصلاحات السياسية المطلوبة، مع استمرار سياسة القمع ضد المناضلين. ولا يستبعد تواصل المظاهر الاحتجاجية في الاسابيع القادمة خصوصا مع اقتراب الذكرى المشؤومة الـ ٢٥ لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور. وعرف من بين الذين تعرضوا للقمع مؤخرا الطفل محمد علي حسن، ١٤، من منطقة الديه. فقد اعتقل قبل يومين بسجن الاحداث وتعرض لمعاملة مشينة وتم استدعاؤه مجددا صباح امس للمزيد من التحقيق والقمع. ولهذا المواطن اخ اخر اسمه

هشـــام، يبلغ من العمر ١٧ عاما، محكوم بالسجن ظلما لمدة ثلاث سنوات بسبب مطالبته باعادة العمل بدستور البلاد. كما استدعي الشاب موسى جعفر عدة مرات خصوصا خلال فترة الامتحانات، وعذب نفسيا وجسديا.

● وعـــلم من جهة اخرى ان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته يتعرضون لاشد انـــواع الـــتعذيب النفســـي والجســـدي هذه الايام في محاولة من جهاز التعذيب لاجـــبارهم على توقيع افادات مزورة وكتابة تعهدات بعدم القيام بأي دور سياسي او اجـــتماعي. وذكـــرت مصـــادر مطلعة ان الضغط الدولي على آل خليفة ربما اضـــطرهم لاتخـــاذ قـــرار باطلاق سراحهم قبل السماح لوفد وفد مجموعة العمل للاعـــتقال التعسفي بزيارة البلاد. وذكرت تلك المصادر ان عملية الافراج لن تتم حتى يوقع المعتقلون على الافادات المزورة والتعهدات. وناشدت المعارضة المواطنين التعبير عن دعم المعتقلين السياسيين بشتى الوسائل السلمية المشروعة.

● ومن جهة اخرى شارك وفد من لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في القمـــة الثانية التي تنظمها الامم المتحدة حول التنمية، وذلك في الفترة ٢٥ - ٣٠ يونيـــو الحـــالي بالعاصمة السويسرية، جنيف. وتأتي مشاركة اللجنة ضمن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، وقد أعدت تقريرا حول اوضاع التنمية في البحرين في الفـــترة ما بين القمة التي عقدت في كوبنهاجن في العام ١٩٩٤ والقمة الحالية. وكان وزير العمل البحريني، عبد النبي الشعلة، قد ألقى كلمته امام المؤتمر يوم امس وكـــانت عـــبارة عن مجموعة ادعاءات ملفقة لا يدعمها الواقع البحريني الذي يئن تحـــت وطـــأة القمـــع والاضطهاد والسجون والتعذيب والابعاد. وقد استخسف الحاضرون كلمة الوزير واعتبروها دعاية حكومية لم تترك اثرا على سامعيها.

● وفي عددهـــا الصادر هذا اليوم، نشرت صحيفة "القدس العربي" البريطانية مقالا للســـيد علي قاسم ربيعة، عضو المجلس الوطني في البحرين الذي حله الامير السابق قـــبل ٢٥ عامـــا. وكان عنوان المقال: "لماذا تمتع الشعب بحريات سياسية في عهد الاستعمار وفقدها في عهد الاستقلال؟: ضرورات الاصلاح السياسي والدستوري للـــنظام في البحرين". وجاء في المقال وصف لاوضاع الحريات العامة خلال القرن الماضي ابتداء بالانتخابات البلدية في العام ١٩٢٦ مرورا بحرية الصحافة في منتصف الخمســـينات وانـــتهاء بالاضـــرابات والاحتجاجات العمالية في ١٩٧٠، اي قبل

الانســحاب البريطاني. وقال الكاتب ان الحديث عن حالة الحريات العامة في العهد الاســتعماري لا يعــني الرغبة في العودة الى ذلك العهد. ويستمر المقال في عرض الــتطور السياسي في البلاد بعد الانسحاب البريطاني وانتخابات المجلس التأسيسي الــذي وضع الدستور ثم المجلس الوطني. وتطرق الكاتب الى القرار الاميري رقم ٤ الــذي صــدر في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ بحل المجلس الوطني وتعليق المادة ٦٥ من الدســتور وغيرهــا من المواد التي تتعارض مع القرار الاميري بتأجيل الانتخابات الــبرلمانية. ووصف الكاتب ما حدث في البلاد من اوضاع قمعية في الحقبة اللاحقة وصــولا الى العريضة الاولى التي قدمتها لجنة العريضة الشعبية الى الامير السابق في العــام ١٩٩٢، ثم رفضــه استلام العريضة الثانية في العام ١٩٩٤. وقال ان اللجنة حــاولت تقديم العريضة الى الامير الحالي ولكنه رفض تحديد موعد لذلك. واعتبر الكــاتب ان مجلس الشورى، مهما ادخل عليه من تعديلات مثل انتخاب اعضائه، يــبقى غــير دستوري. وقال: "يبقى في النهاية رأي المعارضة متمركزا ومتمحورا حــول قضية العودة الى العمل بدستور البلاد عن طريق تفعيل مواده المعلقة منذ ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ والاعلان عن اجراء انتخابات عامة من اجل عودة المجلس الوطني المنتخب". وطالب الامير بــ "اصدار مرسوم يتم بموجبه الغاء المرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ الــذي جمد العمل بالمادة رقم ٦٥ من الدستور وملحقاتها". وقال ان ذلك يتطلب "تنقية المناخ السياسي عن طريق الغاء جميع القوانين الاستثنائية وعلى رأسها قــانون امــن الدولة الذي رفضه المجلس الوطني". وانتهى الكاتب الى القول: "ان الشــرعية الدستورية والمشاركة السياسية هي الطريق الوحيد لفتح آفاق جديدة من الــتلاحم والــتعاون بين الحاكم والمحكوم وهي التي توفر حكم القانون وتؤدي الى تعزيز الوحدة الوطنية وتخلق المواطنة الصالحة وتدعم الامن والاستقرار".

يوليو ٢٠٠٠

٣٠ يونيو

● انـــتهت يوم امس المرافعات الاولية التي قدمتها كل من البحرين وقطر امام محكمة العدل الدولية في لاهاي، واعطت المحكمة الطرفين مهلة اسبوعين كحد أقصـــى لتـــلقي ردودها على ثلاثة اسئلة جديدة قبل اغلاق ملف المرافعات في الخـــلاف الحـــدودي بين البلدين. والاسئلة الثلاثة هي: تحديد حدود الزبارة جغـــرافيا، وتقـــديم الادلة التي تدعم ادعاءات كل طرف والموقف القطري من خمـــس وثـــائق قدمـــتها البحرين، لتأكيد سيادتها على الزبارة. واعتبر الجانب الـــبحريني ان قطر "اظهرت نيتها الاستحواذ على ملكيات الغير، وعجزت عن تقديم وثائق تثبت حقوقها او جزءا منها على قطعة جرادة وغيرها من الجزر". واتهمت قطر بـــ"التلاعب بمصطلحات ومفاهيم في طروحاتها الخاصة بالخلاف عـــلى الزبارة وجزر حوار" وقالت ان "البحرين تعتبر كل الجزر تابعة لها بفعل التكوينات الطبيعية".

وبانـــتهاء المرافعات الاولية دخلت القضية مرحلة حاسمة حيث يتوقع ان تصدر المحكمـــة حكمهـــا النهائي قبل نهاية هذا العام، وعليه سيتحدد مصير المناطق المتـــنازع عليها بين البلدين. وهناك شعور بان الفترة المقبلة لن تخلو من توتر في العلاقـــات السياســـية بين قطر والبحرين، ولكن لا يتوقع ان تتردى الاوضاع اكثر. ويتمنى ابناء البحرين وقطر ان تنتهي المسألة الخلافية بشكل نهائي وتنفتح الابواب امام فرص اكثر ايجابية للتعاون بين البلدين الجارين والشعبين الشقيقين.

وفي جـــنيف تنهي القمة التي عقدتها الامم المتحدة حول التنمية اعمالها هذا اليوم بعـــد مداخلات استمرت على مدى الايام الاربعة الماضية وشارك فيها عدد كبير من القادة والوزراء من مختلف انحاء العالم. وشاركت المنظمات غير الحكومية في فعاليـــات القمة حيث لفتت الانظار الى المصاعب التي تواجه الدول النامية بسبب تـــراجع عائداتهـــا مع توسع الهوة بينها وبين الدول الصناعية. وقد ألقى المعارض الـــبحريني، الدكتور عبد الهادي خلف، محاضرة باحدى قاعات الامم المتحدة في جنيف بعنوان: "انعكاسات العولمة على انشطة المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية". ونظمت هذ الندوة الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية.

● وعـــلى صـــعيد آخر استمرت الاعتقالات في بعض المناطق. وعرف من بين المعتقـــلين الشـــاب اسحاق ... من منطقة النويدرات وذكرت المصادر ان هذا الشاب تعرض للاعتقال سابقا وحكم عليه بالسجن خمسة اعوام بسبب مشاركته في المعارضة الدستورية.

● كما قالت الحكومة ان الحريق الذي حدث في السوق قبل ثلاثة ايام كان من عمـــل شـــخص يدعى قمبر عوض الذي اعتقلته السلطات بينما كان متواجدا بالقـــرب مـــن مكان الحريق. وذكرت مصادر الحكومة ان قمبر اعترف بانه هو المســـؤول عـــن الحريق وانه قام بذلك بدافع من اليأس في نفسه بعد ان خسر في تجارتـــه كـــثيرا واصبح على وشك الافلاس. و لم يمكن التأكد من بيان الحكومة خصوصا انها لم تشكل لجنة تحقيق خاصة في ما حدث.

● وفي المانيا تطرقت صحيفة Die Zeit إلى مسألة التبادل على السلطة في العالم العـــربي، وقـــالت ان الـــزعماء الجـــدد لم يثبـــتوا حتى الآن انهم ادوات للتغيير الديمقراطي. وقالت ان الحكام الجدد ومن بينهم الشيخ حمد آل خليفة، امير دولة البحرين "لن يكونوا قادرين على ضمان سلطتهم على المدى البعيد الا من خلال اقـــناع شعوبهم بآفاق مستقبلية افضل، ولحد الآن لم يبدأ اي منهم باقرار تغييرات جوهرية".

٣ يوليو

● كرّمت العائلة الخليفية الحاكمة يوم امس الاول اللواء ايان هندرسون، مستشار

وزير الداخلية لشؤون الامن، وذلك بمناسبة "تقاعده عن العمل" بوزارة الداخلية. ونقـــلت وكالة الانباء الرسمية ان الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة استقبل وزيـــر الداخلية، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة "الذي قدم لسمو الامير اللواء ايـــان هندرسون". وقد امضى هندرسون ٣٤ عاما بوزارة الداخلية بدأها رئيسا لجهـــاز القسم الخاص وانهاها مستشارا لوزير الداخلية. وقالت الوكالة: "اعرب سمـــو امير البلاد عن عميق الشكر والتقدير على كل ما بذله من جهود طيبة في عملـــه". ويعتـــبر هندرســـون مهندس التعذيب وسياسات القمع في البحرين، وانصـــبت جهوده على قمع ابناء البحرين وتعذيبهم، حيث استشهد على يدي جهـــازه اكثر من خمسين مواطنا اما بالتعذيب او برصاص الشرطة. وحضر لقاء الـــتكريم الشيخ علي بن عيسى آل خليفة، وزير شؤون الديوان الاميري والشيخ خـــالد بن احمد آل خليفة وزير الدولة لشؤون الديوان الاميري والشيخ خالد بن محمـــد بن سلمان آل خليفة، وكيل وزارة الداخلية لشؤون الامن. وبث تلفزيون البحرين لقطات من تكريم العائلة الحاكمة لمهندس التعذيب، حيث بدا هندرسون جالســـا الى جوار الامير مكرّما. وكان الامير قد منح هندرسون في شهر مارس الماضي وسام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من الدرجة الاولى لقاء خدماته في جهـــاز التعذيب. وعبر المواطنون عن سخطهم وانزعاجهم الشديد لتكريم من عذب ابناءهم بهذه الصورة.

● وعلم من جهة اخرى ان الضغط الدولي على الحكومة قد أرغمها على الموافقة عـــلى زيارة وفد من لجنة الاعتقال التعسفي في نهاية شهر فبراير المقبل، اي قبل انعقـــاد الـــدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وكـــانت الحكومة قد رفضت السماح بزيارة الوفد عدة مرات بسبب اكتظاظ الســـجون وغرف التعذيب بابناء البحرين. وتعد الحكومة الارضية لتلك الزيارة وذلك بالاسراع في محاكمة الابرياء امام محكمة امن الدولة التي يترأسها عادة احد افراد العائلة الحاكمة. وربط حقوقيون دوليون بين الاعتقال التعسفي والمحاكمات معـــبّرين عن قلقهم من المحاكمات الجائرة التي تجرى بهدف التخلص من الاعداد الكبيرة من المعتقلين. وطبقا لقوانين الامم المتحدة فان استمرار اعتقال اي مواطن بعد محاكمة جائرة يعتبر اعتقالا تعسفيا.

● واكدت التقارير الواردة من السجن ان كل من الا ستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي ومهدي سهوان والشيخ صادق الدرازي معتقلون في زنزانات انفرادية تفتقر الى ادنى مقومات العيش الانساني، وذلك بسجن المنامة. وقد امر رئيس الوزراء بمعاقبتهم بعد رفضهم التوقيع على افادات مزورة او التقدم بطلب عفو من الامير او التنازل عن مطالبهم المشروعة. ونقل الباقون الى سجن جو لتفريقهم عن يعضهم البعض امعانا في تعذيبهم. ومن بين المعتقلين بسجن جو رقم ٣ كل من الشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حامد. وناشدت المعارضة الجهات الدولية المعنية، ومنها لجنة الاعتقال التعسفي التدخل الفوري للحفاظ على سلامة هؤلاء ومنع الاستمرار في تعذيبهم. كما ناشدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي زيارتهم في زنزاناتهم ووقف انتهاك حقوقهم.

● واكدت التقارير كذلك ان رئيس الوزراء اصدر قرارا باعادة فرض الحصار الظالم على الشيخ الجمري بعد ان رفض اجراء مقابلة مزيفة مع رئيس تحرير صحيفة "اخبار الخليج". وقد وضع الشيخ الجمري شروطا للمقابلة منها ايصال نسخة منها الى وكالات الانباء الدولية في المنامة ليتضح اي تحريف تقوم به الجريدة المذكورة. والمعروف ان وسائل الاعلام الحكومية تنشر على السنة المواطنين ما لم يقولوه بتمجيد المسؤولين عن التعذيب في البحرين.

● وفي جنيف قام وفد لجنة الدفاع عن حقوق الانسان الذي شارك في القمة الاجتماعية للامم المتحدة بعرض فيلم وثائقي عن التعذيب في البحرين، وحضر العرض حوالي ١٥٠ شخصا استغربوا من الحالة التي وصلت اليها انتهاكات حقوق الانسان في هذه الجزيرة الصغيرة. ووزعت خلال الدورة ادبيات المعارضة على نطاق واسع، الامر الذي ازعج المسؤولين الحكوميين. وكان تعاطف الناشطين الحقوقيين مع قضية البحرين واضحا، حيث وقع عدد منهم على عريضة تطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين.

٤ يوليو

● استقبل خبر تقاعد مهندس التعذيب في البحرين بارتياح شعبي واهتمام دولي. فايـــان هندرسون، الضابط البريطاني الذي أنشأ وأدار جهاز التعذيب في البحرين مـــنذ العام ١٩٦٦، اصبح موضع اهتمام دولي خصوصا منذ ان بدأت ملاحقته كمجـــرم ضد الانسانية. وقد بثت القناة الرابعة البريطانية الليلة الماضية الخبر مع مقـــتطفات مـــن الفيـــلم الوثائقي الذي كانت قد بثته في مطلع العام. ونشرت صـــحيفة الجارديان البريطانية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا بعنوان: (استقالة "رئيـــس التعذيب" البريطاني). وجاء في المقال ما يلي: "استقال بشكل مفاجيء يوم امس كولونيل بريطاني متهم بالتعذيب عندما كان يدير جهاز الشرطة السرية في البحرين، من منصبه كمستشار لوزارة الداخلية بالجزيرة. وقال بيان بثته وكالة انـــباء الخـــليج ان رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، التقى ايان هندرسون وشكره على "خدمته الطويلة في دائرة الامن". وقالت الصحيفة: "لقد اســـتلم السيد هندرسون، ٧١، مهمة الامن في البحرين في ١٩٦٦، قبل خمس ســـنوات من حصول البحرين على استقلالها من بريطانيا. وعمل سابقا في كينيا المســـتعمرة وحـــارب انتفاضـــة الماوماو. وقد اشتكت مجموعات المعارضة في الـــبحرين الـــتي يبلغ سكانها ٤٠٠,٠٠٠ من انتهاكات حقوق الا نسان. وفي ١٩٩٥ اتهمـــوا هندرسون "بالتخطيط لحملة قاسية من القمع". وقد "نفى هذه الـــتهمة". وذكرت الصحيفة ان تقاعد هندرسون جاء في الوقت الذي اتخذ فيه الامـــير خطوات لتحسين الاوضاع. ونسبت الى ناطق باسم منظمة العفو الدولية قولـــه: "لقد اثرنا بشكل مستمر قلقنا ازاء التعذيب مع السلطات البحرينية ومع هندرسون نفسه منذ ١٩٨٧. ونفت حكومة البحرين بشكل مضطرد التعذيب، ولكـــنها، حسب علمنا، لم تقم باي تحقيق مناسب". وقالت ان هندرسون "ترك منصبه كرئيس لجهاز الامن قبل عامين ليصبح مستشارا لوزير الداخلية. وفي يناير مـــن هذا العام، اعلن جاك سترو، وزير الداخلية، بان فرع الجريمة المنظمة التابع لشـــرطة لـــندن يقوم ببحث انشطة هندرسون. جاء ذلك بعد ان اكتشف ان هندرســـون احـــتفل برأس السنة الميلادية بمنزله في دارتمور، الذي وضعت عليه علامـــة كـــبيرة تقـــول: "احذر الكلاب". وقال اللورد ايفبوري، نائب رئيس

الجموعـــة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان ان من الممكن اعتقال هندرسون اذا وضع قدميه في بريطانيا مرة اخرى. واكدت سكوتلاند يارد (الشرطة البريطانية) امس ان الاوراق المتعلقة بالقضية ما تزال قيد البحث".

● في غضون ذلك علم ان جهاز التعذيب البحريني شن الاسبوع الماضي عدوانا عـــلى منطقة البلاد القديم واستهدف منازل عدد من المواطنين. وخلال العدوان اعـــتقل كل من: جعفر محمد الحمدي، ٣٠، عبد علي احمد المرهون، ٣١، محمد جعفر جاسم، ١٩، خليل ابراهيم المطوع، ١٩، السيد جابر السيد ابراهيم، ١٧. امـــا الشاب محمد عبد الجبار ابراهيم الدرازي، ١٩، فقد سقط على الارض من اعـــلى المترل عندما كان الجلادون يطاردونه، فكسرت يده واصيب في حوضه. ومـــع ذلـــك قام المعتدون بضربه وتعذيبه وهو على تلك الحالة. وبعد يومين من التعذيب الوحشي اطلق سراح المعتقلين ونقل الشاب المصاب الى المستشفى. وقد اتبعت السلطات مؤخرا اسلوب انزال اقصى قدر ممكن من التعذيب بحق المعتقلين في اقصـــر وقـــت ممكن ثم اطلاق سراحهم وذلك تجنبا للاعتقال الطويل الامد خصوصـــا ان آل خـــليفة متهمون بالاعتقال التعسفي وينتظرون زيارة من لجنة الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة في شهر فبراير المقبل. وفي ٣٠ يونيو شن مرتـــزقة النظام اعتداء وحشيا على مترل الشاب سعيد علي حسن خلف، ٢٢، بمنطقة البلاد القديم. وحيث لم يكن موجودا فقد قاموا بمصادرة سيارته واعتقال اخيـــه، ميرزا، كرهينة. وكان سعيد قد قضى ثلاث سنوات في غرف التعذيب ســـابقا. واعـــتقل في ٢١ يونيـــو الطفل موسى جعفر الشيخ من منطقة الديه، واحتجز لمدة اربعة ايام ثم اخلي سبيله بعد تعذيب وحشي.

● وعـــلم مـــن جهة اخرى ان عددا من المواطنين اعتقلوا في شهر يونيو ١٩٩٦ وافرج عنهم في يونيو ٢٠٠٠ بعد ان حكمت المحكمة بسجنهم سنتين، اي انهم قضوا ضعف المدة المحكومين بها وراء القضبان. وهؤلاء هم: جعفر حسن عيسى، عـــادل ابراهيم محمد عباس، محمد رضا آل عباس، قاسم حمزة عباس العصفور، وقاسم هلال. وجميع هؤلاء من منطقة المعامير.

● وقـــد انتشـــرت موجـــة جديدة من الاضطرابات وذلك مع اقتراب الذكرى المشـــؤومة بمـــرور ربع قرن على حل البرلمان وتعليق العمل بدستور البلاد. فقد

سمعـــت في الايـــام القليلة الماضية اصوات انفجار اسطوانات الغاز بمنطقتي البلاد القديم والمعامير. كما شوهدت شعارات وطنية جديدة بمنطقتي اسكان جدحفص والبلاد القديم.

٥ يوليو

● اقـــيمت يوم امس بالنادي الاهلي بالمنامة ندوة حول الديمقراطية حضرها عدد كـــبير مـــن المواطنين. وتحدث في الندوة كل من السيد عبد العزيز أبل والمحامي ابراهـــيم عيســـى. وشارك في النقاش عدد من المثقفين من بينهم السيد ابراهيم كمـــال الدين، والمحامي عبد الله هاشم، عضوا لجنة العريضة الشعبية والصحافي عـــبد الله العباسي، والصحافي علي صالح، حيث ناقشوا اهمية المساءلة الديمقراطية وضـــرورة عودة الدستور والمجلس الوطني المعطل منذ ١٩٧٥، وبناء مجتمع مدني حقيقي في البحرين. واعتبر المشاركون مجلس الشورى مؤسسة غير دستورية ولن تحل المشكلة السياسية في البلاد.

● وذكـــرت الانباء ان المواطن الشاب ميثم بدر الشيخ نقل يوم امس من غرفة الـــتعذيب الى المستشفى العسكري بعد ان تدهورت صحته بشكل مروع. وقد تعـــرض هذا الشاب لتعذيب شديد على يدي المدعو بدر الظاعن الذي تواترت الـــتقارير حول ممارسته التعذيب على نطاق واسع. ووصفت حالته بانها خطيرة جـــدا. ورفضت السلطات اطلاق سراحه برغم تداعي حالته الصحية. وما يزال شـــقيقه ، محمد، معتقلا لدى جهاز التعذيب منذ فترة طويلة. وناشدت المعارضة الجهـــات الدولية المعنية بالتدخل الفوري لانقاذ حياة ميثم الشيخ واطلاق سراح اخيـــه. وهـــذان المواطنان تربطهما صلة قربى قوية مع سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان التي شكلتها الحكومة للدفاع عنها في المحافل الدولية.

● وتواصلت التقارير التي تؤكد تصاعد سياسات القمع والتعذيب في البلاد. فقد اكـــدت الانباء ان المواطن حسين التتان، من منطقة المنامة، المعتقل منذ ديسمبر ، ١٩٩٤ يقـــبع في زنـــزانة انفرادية بسجن جو وذلك للشهر السابع على التوالي. وتقـــول الانـــباء ان الجلاد رياض فزاع اتخذ قرار تعذيب هذا المواطن انتقاما منه بســـبب مواقفـــه المبدئية. وقالت تلك الانباء ان النساء الثلاث المعتقلات بمركز

التعذيب بمدينة عيسى يتعرضن لمعاملة سيئة جدا. وقبل اسابيع قليلة قطعت الزيارة المخصصة لهن بعد خمس دقائق فقط من بدئها. وقبل اسبوعين رفضت عائلاتهن الذهاب لزيارتهن احتجاجا على استمرار مسؤولات السجن في مضايقتهم والضغط عليهم اثناء الزيارة. وقالت الانباء كذلك ان عائلة الشيخ علي بن احمد الجدحفصي تعرضت للتحقيق عندما استدعيت معه في ٢٢ يونيو الماضي. وعلم كذلك ان الشاب حسين عيسى الجزيري، ٢٥، ما يزال يقبع في زنزانات التعذيب منذ اعتقاله في مطلع الشهر الماضي بدون اي مبرر.

● وبعد اعتقال تعسفي دام اكثر من ثلاثة اعوام متواصلة بدون تهمة او محاكمة اصدرت محكمة امن الدولة احكاما قاسية بحق عدد من المواطنين من مدينة عيسى وتوبلي والكورة وكانوا اطفالا عند اعتقالهم. وكانت الاحكام كالتالي: طاهر عباس حسين محفوظ، ١٨ (سبع سنوات)، علي الشيخ موسى حسن العريبي، ١٨ (سبع سنوات)، نبيل عبد النبي الصفار، ١٩ (خمس سنوات)، جواد سلمان عيسى، ١٩ (خمس سنوات)، عمار سلمان عيسى، ١٨ (خمس سنوات)، محمد بدر الشيخ، ١٨ (خمس سنوات)، ناجي احمد سلمان محمد، ١٨ (خمس سنوات)، صادق علي الشوفة، ١٨ (خمس سنوات)، حميد علي ابراهيم، ١٨ (خمس سنوات)، السيد جعفر، ١٨ (خمس سنوات). واصدرت محكمة امن الدولة في جلسة اخرى احكاما تعسفية بالسجن لمدة ثلاث سنوات على كل من: حسن منصور الطبال، ٢٨، وعبد الجليل الشراح.

● وعرف من بين الذين اعتقلوا مؤخرا وافرج عنهم بعد تعذيب وحشي كل من: السيد سعيد عدنان الوداعي، نادر يوسف طاهر، يوسف البوسطة، عزيز عبد الحسن عيسى، عبد الحسين سلمان، وفاضل نعمة. واعتقل الطفل موسى جعفر الشيخ من منطقة الديه مرة اخرى لمدة اربعة ايام ثم اخلي سبيله.

● وفي لندن طرحت قضية الحرمان من الجنسية في البحرين ضمن مداخلة القيت في الندوة التي عقدتها المنظمة العربية لحقوق الانسان بالتعاون مع منظمتين اخريين يوم السبت الماضي. وجاء في المداخلة وصف لسياسة الحكومة تجاه الجنسية، حيث يحرم ابناء البحرين منها بينما تعطى للمرتزقة الاجانب. وتطرقت المداخلة الى استعمال الجنسية والجواز كسلاح سياسي ضد المعارضين، حيث يحرم

المواطـــنون مـــنها بشكل تعسفي. وتطرق الحديث عن البحرينيين المحرومين من الجنسية بدعوى انهم من اصول فارسية، وقدر عدد هؤلاء باكثر من عشرة آلاف مواطـــن. واستعرضت المداخلة تاريخ التعسف في اعطاء الجنسية وابعاد المواطنين منذ ثلاثينات القرن الماضي وحتى الاسبوع الماضي عندما منع المواطن عبد الجليل النعيمي من دخول البلاد لدى عودته اليها من الامارات العربية المتحدة.

٦ يوليو

● ذكرت بعض الانباء ان ايان هندرسون، مهندس التعذيب في البحرين، سوف يغـــادر الـــبلاد في وقـــت لاحق للاقامة في فيلا ضخمة في سنغافورة اشترتها له حكومة البحرين تكريما له. ولم يتضح حتى الآن متى سيغادر البلاد، ولكن يعتقد انـــه ســـوف يتردد عليها بشكل منتظم، خصوصا لمتابعة شؤون جهاز التعذيب الـــذي أنشأه. وكانت العائلة الحاكمة قد قامت بتكريمه رسميا تقديرا لخدماته التي تركزت على قمع ابناء البحرين على مدى ٣٤ عاما.

● ومـــن جهـــة اخـــرى اتهمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حكومة البحرين بانها حولت المنامة الى ملاذ آمن للمتهربين من دفع الضرائب في بـــلدانهم. وهـــددت المنظمة بانها ستتخذ اجراءات ضد البحرين اذا لم تقم بتغيير انظمـــة الضرائب المعمول بها حاليا. وكانت البحرين هي الدولة العربية الوحيدة الـــتي وجهـــت لها تلك الاتهامات من هذه المنظمة الدولية التي تضم جميع الدول ذات الاقتصادات النامية في العالم.

● وعـــلى صـــعيد آخـــر هناك الآن ضجة صامتة بوزارة الداخلية بعد قيام احد جلاوزتها بتعذيب ثلاثة مواطنين بوحشية وبدون مبرر. وطبقا للمعلومات المتوفرة فقـــد رفـــع نادي المنامة الرياضي قضية ضد مسؤول امني رفيع المستوى ويدعى محمـــد عبد الله الزايد. ففي ٢٩ يونيو الماضي حدثت مشادة كلامية بين الشرطة وثلاثة من مشجعي نادي المنامة الذي كان يستعد لخوض مباراة مع نادي المحرق . فقام المسؤول المذكور باستدعائهم وضربهم بقسوة، حتى أسال دماءهم قبل ان يـــرمي بهـــم خارج الاستاد الرياضي. وكان هناك خوف على حياتهم ولكن تم انقاذهم عن طريق سيارات الاسعاف. واستعمل الزايد كل ما امامه لضربهم مثل

الكراسي والادوات الحادة. وقد فاز نادي المنامة على نادي المحرق، ولكن الكثير من اللاعبين والمشجعين والمسؤولين الرياضيين ذهبوا الى المستشفى على الفور. وبعدها عقد مجلس ادارة النادي اجتماعا طارئا لمناقشة الجريمة وهدد بالاستقالة اذا لم تتخذ اجراءات ضد الزايد. واصبحت القضية الآن امام وزارة الداخلية لاتخاذ القرار بشأنها. وما تزال مشاعر اعضاء نادي المنامة هائجة بسبب تلك الجريمة، وقد كتب الصحافي علي صالح عمودا حولها وطالب بتعويض الضحايا. فقد استعمل المسؤول مكانا عاما لممارسة التعذيب بحق ثلاثة شباب بدون ان يأخذهم الى مركز للشرطة. وتجدر الاشارة الى ان رئيس الوزراء يرفض اتخاذ اي اجراء ضد اي مسؤول امني يمارس التعذيب. وعمدت العائلة الحاكمة الى تكريم المتهمين بالتعذيب وفي مقدمتهم ايان هندرسون الذي تقاعد عن العمل مؤخرا.

● وفي المنامة أقر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم امس الاول (٤ يوليو) مشروع الحرس الوطني الذي كان الامير الحالي قد قرر انشاءه قبل عامين عندما كان وليا للعهد. وتجدر الاشارة الى ان قرار الانشاء جاء بينما كان رئيس الوزراء خارج البلاد، الامر الذي ادى، حسب ما يبدو، الى اختلاف بينهما، وبقي موقف رئيس الوزراء من المشروع غامضا. ولذلك استغرق اكثر من عامين لاقراره من جانب مجلس الوزراء. وبهذا يصبح الحرس الوطني تابعا للامير، بينما يسيطر رئيس الوزراء على جهاز التعذيب وقوات الشغب.

١١ يوليو

● احتجاجا على سوء المعاملة التي يتعرضون لها، رفض القادة الشعبيون المعتقلون استقبال ذويهم في الزيارة المخصصة لهم الاسبوع الماضي. وادى ذلك الى تعمق شعور الحزن في نفوس العائلات التي كانت تواجه العذاب في كل زيارة بسبب الاجراءات التعسفية التي يمارسها جهاز التعذيب خلال المقابلة. وعبر المواطنون عن تضامنهم مع هؤلاء الابطال، وقرروا التعبير عن ذلك التضامن بشتى الوسائل السلمية المتحضرة في الفترة المقبلة، خصوصا مع حلول الذكرى الـ ٢٥ لتعليق العمل بالدستور وحل البرلمان. بالاضافة الى ذلك، كان ذلك الموقف احتجاجا على المعاملة الوحشية التي يلاقيها هؤلاء في غرف التعذيب. فهم يتعرضون

لضغوط متواصلة، نفسية وجسدية، للتوقيع على افادات مزورة وتعهدات بالتنازل عـــن حقوقهم الانسانية المشروعة، ويساومون على حريتهم بأبشع صورة. يأتي ذلـــك اســـتعدادا لـــزيارة وفد مجموعة الاعتقال التعسفي في شهر فبراير المقبل. وتســـعى الحكومـــة لاطـــلاق سراح الرموز الشعبيين قبل زيارة الوفد، ولكن بشروطها المذلة.

● مـــن جهـــة اخرى تأكد اعتقال المواطن شاكر عبد الجليل عباس (من منطقة ابوصـــيبع) في مطلع هذا الشهر لدى عودته الى البلاد قادما من الكويت. وكان هـــذا المواطن يحاول دخول البلاد عبر جسر البحرين - السعودية عندما تم توقيفه واعـــتقاله. ويعمـــل شاكر عباس مدرسا في الكويت التي ذهب اليها منذ خمس سنوات.

● وكـــانت قـــوات التعذيب بقيادة فاروق المعاودة قد منعت الاطفال الاسبوع الماضـــي من مشاهدة فيلم تاريخي حول قصة اهل الكهف. وهذا الفيلم التاريخي الذي ليس له علاقة مباشرة بالسياسة من انتاج ايراني وعليه دبلجة باللغة العربية. وكـــان الاطفـــال بمـــنطقة الدراز قد استعدوا لمشاهدته في احد المآتم عندما شن الجلاوزة عدوانهم على المكان ومنعوا الاطفال من مواصلة برنامجهم الترفيهي.

● وعـــلم كذلـــك ان مجموعـــة من الشباب اليافعين قدمت الى محاكمة جائرة وصـــدرت بحقهم احكام بالسجن ستة شهور بدون اي مبرر. فقد حدثت في ٤ محـــرم الماضـــي مشادة كلامية بينهم وبين رجل امن بمدرسة ابن طفيل الاعدادية ادت الى قيـــام رجـــل الامن بضرب احد الشباب. وبدلا من اعتقاله قام جهاز الـــتعذيب باعـــتقال الابـــرياء وتقديمهم لمحاكمة جائرة اصدرت بحقهم احكاما بالســـجن ستة شهور. وهؤلاء الشباب هم: السيد هاشم السيد جعفر، ١٦، من مـــنطقة شـــهركان، جاســـم عبد الله محمد، ١٨، من مدينة حمد الدوار ٢٢، وابراهـــيم حبيب شبيب، ١٧، من منطقة شهركان. وقد تعرض هؤلاء المواطنون خلال اعتقالهم لتعذيب وحشي على ايدي الجلادين.

● واكـــدت الانباء الواردة من الداخل ان هناك موجة من الحماس بين المواطنين خصوصـــا المثقفين منهم للعمل المتواصل لاجبار العائلة الحاكمة على اعادة العمل بدســـتور البلاد. جاء ذلك بعد التظاهرة الشعبية التي حدثت الاسبوع الماضي في

الـــنادي الاهـــلي عندما امتلك المشاركون الشجاعة الكافية للتعبير عن مواقفهم الرافضة بشدة لمشروع مجلس الشورى الذي وصف بانه غير دستوري ومرفوض تماما. وهناك الآن استعدادات لاحياء الذكرى الخامسة والعشرين للقرار المشؤوم الـــذي اتخذه الامير السابق بالغاء التجربة الديمقراطية وبدء عهد اسود في البلاد. وقـــد فرضت دماء الشهداء وعذابات المعتقلين والمنفيين على الحكومة اتخاذ بعض الخطـــوات مثل اطلاق بعض السجناء والسماح لبعض المبعدين بالعودة، ولكنها تـــرفض حـــتى الآن اقامة دولة القانون المؤسس على دستور البلاد، وتصر على قوانين الطوارىء القمعية وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة.

● وذكرت مصادر مطلعة ان رئيس الوزراء يبذل هذه الايام جهودا لفرض نجله كـــرئيس للوزراء في المستقبل، اي بعد تقاعده الذي يتطلع اليه المواطنون بلهفة. وذكرت تلك المصادر ان الامير يرفض ذلك بقوة في الوقت الحاضر، ولا يستبعد ان يصـــل الطرفان الى حل وسط. ويعتبر رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خـــليفة، مؤسس نظام القمع الذي هيمن على البلاد خلال ربع القرن الماضي بـــالحديد والنار، وهو المسؤول المباشر عن حل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدســـتور. وتقـــول المصادر ان قرار تقاعد ايان هندرسون، رفيق درب رئيس الوزراء وشريكه في تأسيس نظام القمع والتعذيب، اصاب رئيس الوزراء بالصدمة والحـــزن بـــرغم ان هندرسون ترك وراءه تركة قمعية هي الاشرس في المنطقة. ويتطـــلع المواطـــنون الى قرارات شجاعة بالتخلي عن تلك التركة وغلق الفصل الاسود من تاريخ البلاد.

١٤ يوليو

● اهتمت الصحافة العالمية بقضية العلاقة الغرامية بين احدى بنات العائلة الحاكمة وتدعـــى مـــريم عبد الله آل خليفة، ١٩ عاما، واحد جنود البحرية الامريكية. ونشـــرت وكالات الانباء صورة الفتاة مع عشيقها الامريكي جيسون جونسون الذي تزوجت منه في كنيسة بمدينة لاس فيغاس الامريكية. وقد تمكنت الفتاة من الهرب مع عشيقها من البحرين بعد ان تنكرت في زي امريكي واستطاع عشيقها تهريـــبها بوثـــائق سفر امريكية مزورة. والامر المحزن في القضية ان يستطيع هذا

الجـــندي الامـــريكي التحرك بحرية داخل المطار بدون ان يثير الشك وبدون ان يكـــون لقوات الامن البحرينية القدرة على مساءلته. بينما الامر ليس كذلك مع المواطنين البحرينيين الذين تحصى تحركاتهم في كل زاوية من البلاد. ومع ان قضية الفـــتاة ليست سياسية فقد تقدمت الفتاة بطلب اللجوء لدى السلطات الامريكية الـــتي تـــنظر في طلـــبها في الوقت الحاضر. وكانت فتاة اخرى من بنات العائلة الحاكمة قد لجأت الى العاصمة البريطانية العام الماضي بعد ارتباطها بمجموعة من الفـــتيات الشاذات عبر الانترنت. ولم يعرف مصير تلك الفتاة التي ترفض العودة الى الـــبلاد. والغـــريب في الامر ان الجندي الامريكي كان يعمل ضمن وحدة لمكافحة الارهاب في البحرين. ورأى المراقبون في القضية مدى خطورة الاعتماد عـــلى الاجـــانب لحفـــظ الامـــن في البلاد وكيف ان هؤلاء يسيئون استخدام التســـهيلات المـــتاحة لهم لمنافع شخصية حتى لو كان ذلك على حساب البلاد وامنها وسمعتها.

● ومـــن جهـــة اخرى علم ان هناك استياء كبيرا تجاه ممارسات ضابط التعذيب عادل فليفل الذي استخدم، هو الآخر، منصبه لتحقيق مكاسب شخصية كبيرة. فقـــد هـــدد بعـــض البحرينيين المحرومين من الجنسية وطالبهم بدفع مبالغ كبيرة وصـــلت في احدى الحالات الى مائة الف دولار امريكي، والا قام بابعادهم من البلاد. وهناك عشرات الحالات التي قام فيها بابتزاز عائلات السجناء السياسيين وطالبهم بدفع مبالغ كبيرة في مقابل الافراج عن ابنائهم الابرياء. كما يقوم بدفع قـــروض لبعض المواطنين بأسعار فائدة عالية جدا. فاذا لم يستطع هؤلاء دفع ما يطالـــبهم به من اقساط قام بمصادرة ممتلكاتهم. ولذلك فقد اصبح يملك عقارات واراضـــي في عدد من مناطق البلاد. وبانتشار روح الفساد هذه يصبح امن البلاد معرضا للخطر، حيث تصبح الرشوة وسيلة لتوظيف ضعاف النفوس للعمل ضد مصلحة البلاد. المشكلة انه ما دام رئيس الوزراء يمارس الفساد بأقبح صوره، فمن الصـــعب القضاء على الفساد الا بارادة حديدية تحتاج الى قرار شجاع من رأس السلطة في البلاد.

● وعلم من جهة اخرى ان الحكومة ما تزال ترفض معاقبة ضابط التعذيب محمد عـــبد الله الـــزايد الذي قام قبل اسبوعين بتعذيب ثلاثة مواطنين علنا بملعب كرة

القدم لنادي المنامة. وهناك قضية مقدمة من ادارة النادي لدى وزارة الداخلية ضد هـذا الجـلاد بعد ان اعتدى بوحشية على ثلاثة من مشجعي النادي في احدى المباريات. وقد رفضت الحكومة حتى الآن تقديم اي من مرتكبي جرائم التعذيب الى محاكمة او حتى اخضاعهم لتحقيق مستقل برغم تواتر التقارير حول ممارستهم التعذيب بشكل متواصل.

● وذكرت الانباء كذلك ان هناك استياء شعبيا واسعا بسبب توزيع بلدية المنامة الى ١٤ مـنطقة بشكل لا يراعي التوزيع السكاني باسلوب علمي. ولوحظ من خلال ذلك التوزيع تركيز حكومي على التمييز الطائفي والعرقي بشكل واضح، ومحاولـة الـتأثير السـلبي عـلى التركيبة السكانية للعاصمة. وذكرت مصادر دبلوماسية ان هذه الخطوات اتخذت بهدوء لتهيئة الاوضاع السكانية بشكل يخدم سياسـات الحكومـة العنصرية عندما تجرى الانتخابات البلدية التي تشير بعض المصادر انها ستجري العام المقبل.

● وفي العاصمة البريطانية، قام بعض المواطنين المنفيين هذا اليوم بالاحتجاج ضد اسـتمرار انـتهاكات حقوق الانسان في البحرين، وذلك امام القاعة التي تقيم الحكومـة فيهـا معرضـا حول تاريخ البحرين في العصور القديمة. وشارك في الاعتصام عدد من المبعدين حيث رفعوا صورا للشهداء وضحايا التعذيب وكرروا مطالبـتهم باعـادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وكان هناك حمـاس كـبير مـن المواطنين البريطانيين والسياح الاجانب مع مطالب شعب البحرين. فيما تساءل زوار المعرض عن سبب تركيز حكومة البحرين على تاريخ الـبلاد القديم وتجاهلها تاريخ البلاد في المرحلة ما بين ظهور الاسلام ومجيء آل خليفة الى البحرين قبل اكثر من مائتي عام.

١٧ يوليو

● أصـدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT، تقريرها السنوي حول انتهاكات حقوق الطفل في دول العالم بعنوان: "جرائم في الخفاء". وغطى التقرير الفـترة مـا بين ١٩٩٥ و ١٩٩٨. وعرض قضايا ٨٤٣ طفلا بحرينيا تعرضوا للاعـتقال التعسـفي وسوء المعاملة والتعذيب خلال الفترة المذكورة. واظهرت

الجداول ان قضايا الاطفال البحرينيين هذه تشكل اكثر من ٣٨ بالمائة من مجموع القضـــايا الـــتي تابعتها المنظمة في ٣١ دولة مختلفة استعرضها التقرير في اكثر من ٣٠٠ صـــفحة. وجاء في التقرير ان التعذيب هو اكثر الانتهاكات استخداما في البحرين سواء لاستخلاص الاعترافات او ممارسة الضغط. وعدد التقرير اساليب الـــتعذيب ومنها الاعتداء الجنسي وقلع الاظافر والصعق الكهربائي. وقال التقرير ان الاعـــتقال التعســـفي خصوصا ضد الاطفال والشباب اليافعين قد أصبح من مظاهـــر الحياة في البحرين، حيث يتم ابقاء القاصرين لمدد طويلة بمعزل عن العالم الخارجي، مع غياب الضمانات القانونية الاساسية او الاجراءات القضائية العادلة. وتقوم الشرطة باعتقال الاطفال اثناء مداهمات لمنازلهم او اثناء تظاهرات سلمية او مصـــادمات مـــع رجال الامن. ويتم الحجز احيانا وفقا لقانون امن الدولة الذي يسمح بالاعتقال اعواما بدون محاكمة لمدة تصل الى ثلاث سنوات. واشار التقرير الى انـــه في الاعـــوام مـــا بين ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٩ تعرض اكثر من ١٢ قرية لعقوبـــات جماعية وتفتيش المنازل وترويع السكان. وتجدر الاشارة الى ان المنظمة العالميـــة لمناهضة التعذيب هي اكبر شبكة دولية في هذا المجال، وتتخذ من جنيف مقرا لها، وهي ذات عضوية استشارية بالامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، وقد اهتمت بشؤون البحرين بشكل جيد.

● وعـــلم مـــن جهة اخرى ان شابين بحرينيين يحملان الجنسية الدنماركية تعرضا لمضـــايقات جهـــاز التعذيب البحريني لدى عودتهما الى البلاد مؤخرا. فقد تم توقيـــف الشابين في المطار لمدة اربع وعشرين ساعة. وخلال ذلك قاما بالاتصال بالســـفارة الدنماركيـــة في المـــنامة. وفي الصباح جاء القنصل الدنماركي اليهما واســـتطاع تخليصهما من قبضة جهاز الامن. ولاحظ الجميع المفارقة في معاملة ابـــناء الـــبحرين. فالذين يحملون جوازات السفر البحرينية يحرمون من اي دعم قنصـــلي بـــل وتقـــوم الحكومة بالتحريض ضدهم لدى الدول الاخرى، بينما البحريـــنيون الذيـــن يحملون جوازات سفر اجنبية يحصلون على الدعم القنصلي الذي يشعرهم بقيمتهم وكرامتهم الانسانية.

● ولـــتأكيد ذلـــك نشـــرت جريدة "الرأي العام" الكويتية مؤخرا نبأ مفاده ان حكومة البحرين تدخلت لدى حكومة الكويت لحملها على رفض توظيف عدد

مــن المدرســين البحرينيين الذين لم يحصلوا على وظيفة في بلادهم، في المدارس الكويــتية. ونشرت صحيفة "الايام" الحكومية البحرينية قبل يومين خبرا يقول ان وزارة الــتربية والتعليم في البحرين نفت ان تكون سعت لاقناع حكومة الكويت بعــدم توظيف المدرسين البحرينيين. لكن ذلك النفي لم يمنع المراقبين من تصديق ما ذكرته الصحيفة الكويتية. فاذا كانت وزارة التربية والتعليم صادقة في ادعائها، فــلا يســتبعد ان تكون جهات اخرى تابعة لحكومة البحرين هي التي اتصلت بحكومة الكويت لذلك الغرض.

● ومن جهة اخرى علم ان الشيخ احمد بن علي آل خليفة قد اعد عريضة لدعم عائلــته وتقديم الولاء لها بهدف مطالبة المواطنين بالتوقيع عليها في مهرجان يعقد اليــوم بــنادي المحرق. وتهدف الورقة لتأجيج الصراع مع قطر وجعل الخلاف الحــدودي معهــا قضية شاملة تحشد لها طاقات ابناء البحرين جميعهم. هذا في الوقــت الــذي ينتظر فيه الجميع صدور قرار محكمة العدل الدولية حول السيادة عــلى جزر حوار البحرينية. واستسخف المواطنون هذه الخطوة الرخيصة التي لا تحقــق شــيئا لشعبي البلدين بل تهدف لاجبار المواطنين على تقديم الولاء للجهة المســؤولة عــن تعذيــب المواطنين وقتلهم وسجنهم. وقال الاستاذ عبد الرحمن النعيمي في تصريح اصدره هذا اليوم: "لسنا بحاجة الى تجمع شعبي، بقدر حاجتنا الى تجمــع ديمقــراطي طال انتظاره، ليحشد الناس حول المطالب الديمقراطية التي وقــع عليها ٢٥ الف مواطن يستحقون نصبا يخلد اسماءهم". واضاف: "اذا كان الحكــم مهتماً برأي الناس، فليستجب للعريضة التي وقعها عشرات الآلاف من المواطــنين يطالبون بعودة الحياة البرلمانية والانفراج السياسي، وليثبت كل مواطن انــه ليس جزءاً من قطيع يساق الى المسلخ". وانتهى الى القول: "اننا نستنكر ما يجري، اننا نرفض ما يجري".

١٩ يوليو

● تواصــلت الانــباء مــن سجن جو حول تصعيد حالة التضييق على الرموز الشعبيين بسبب رفضهم التوقيع على افادات مزورة من اعداد جهاز التعذيب. وقــالت تــلك الانباء ان عددا منهم مسجون بزنزانات انفرادية عديمة التكييف،

وانهـــم محـــرومون مـــن ابســـط الخدمات اللازمة وممنوعون من استعمال الماء للاســـتحمام. وهناك عدد من الاخوة المعتقلين منذ خمس سنوات بدون تهمة او محاكمـــة. ويســـعى جهاز التعذيب لكسر ارادتهم باجبارهم تحت التعذيب على توقيـــع افادات اعدها جهاز هندرسون. وحثت المعارضة المواطنين على الصمود وعـــدم التـــنازل لجهاز التعذيب خصوصا ان الحكومة مضطرة لاطلاق سراح الموقوفين قبل زيارة وفد الاعتقال التعسفي في شهر فبراير المقبل.

● وبسبب التضييق على المعتقلين فقد انتشرت الشعارات الوطنية القوية في عدد مـــن المناطق. ففي منطقة كرانة تطرقت الشعارات للمطالبة بالافراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين. ومن هذه الشعارات : "لن ننسى معتقلينا"، "نطـــالب باصـــلاح سياسي واقتصادي"، "نهجنا واضح وصريح، الدستور يعني الحل"، "سنعمل حتى تتحقق مطالبنا".

● ولوحـــظ ان الحكومة سمحت لبعض كتاب الاعمدة بالتطرق لبعض القضايا ومنعـــتهم عن الاشارة ولو من بعيد للقضايا الجوهرية. فلم يتطرق اي من كتاب الاعمـــدة الى قضية الاستاذ عبد الوهاب والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن ســـلطان والشـــيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور، والسيد ابراهيم السيد عدنـــان وغيرهـــم من الموقوفين ظلما. كما لم يتطرقوا الى قوانين الطوارىء وفي مقدمـــتها قـــانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. ولم يكتب احد منهم كلمة واحـــدة حـــول قضايا التعذيب التي نال شعب البحرين نصيبا وافرا منها. فهذه القضايا خاصة برئيس الوزراء الذي يرفض التطرق اليها. وبالرغم من الاشارة الى الديمقـــراطية فان ايا من كتاب الاعمدة لم يتطرق لقضية الدستور بشكل واضح وصـــريح، برغم ان الشعب يعيش مشاعر اليمة هذه الايام في الذكرى الخامسة والعشرين للقرار الاميري المشؤوم بتعليق العمل بدستور البلاد.

● ولاحظ المراقبون ان هناك توجها حكوميا قويا لفرض ولاء المواطنين للعائلة الخـــليفية بـــالقوة والاساليب غير الشريفة، وذلك في محاولة لتطبيع العلاقة بين الطـــرفين مع ابقاء احكام الطوارىء والتغاضي عن جهاز التعذيب وجلاوزته. وفي محاولـــة لاعـــادة الـــبلاد الى ما كانت عليه قبل الاصلاحات الادارية في العشـــرينات مـــن القرن الماضي، تقوم العائلة الحاكمة بتعبئة القبائل وتشجيع

القبـــلية بشـــكل لم يسبق له مثيل. وقد استقبل رئيس الوزراء بعض افراد قبيلة الدواسر لاظهار وجود ولاء شخصي له بين افرادها. وفرض على ابناء البحرين توقيـــع عريضة ولاء للحكم الخليفي، لكن لوحظ ضعف الاقبال على توقيعها. وقـــد تمـــت صـــياغة العريضة بلغة استفزازية تحريضية ضد قطر، حيث يعاهد الموقعـــون عـــليها العائـــلة الخليفية على دعمها في مواجهة قطر حول القضية الحدوديـــة. وكـــان يفترض السكوت على هذه القضية طالما انها بانتظار قرار محكمة العدل الدولية بدلا من اثارتها بهذه الطريقة. وقال مراقبون انهم استغربوا من طرح هذه العريضة للتوقيع في الوقت الذي يتحدث فيه الامير عن رغبته في الوحـــدة مـــع دولة قطر، وهو شعار فيه قدر من الايجابية. وقد رد امير قطر مؤكدا ان تجارب التوحد في العالم العربي غير مشجعة، وعليه فالوحدة الحقيقية هي التي تقوم بين الشعوب وليس الحكومات.

● كمـــا رأى المراقـــبون في تقسيم المنامة وبقية المناطق الى دوائر صغيرة محاولة لطمـــس الهوية التاريخية والدينية لتلك المناطق، وتكريسا لسياسة التمييز العنصري التي تمارسها الحكومة تحت عناوين مضللة.

● وأفـــادت مصادر مطلعة ان المعذب المعروف عادل فليفل قد قام باجراء عملية تجميـــل في وجهـــه وجـــزء من جسمه في محاول لاخفاء صورته الحقيقية امام المواطـــنين الغاضبين من ممارساته القمعية، وامام الآخرين عندما يحاول السفر الى اي بـــلد آخـــر. وهناك طلب من جهات حقوقية دولية لجميع المواطنين بارسال افاداتهم حول التعذيب على يدي عادل فليفل لاستكمال ملفه لمحاكمته بارتكاب جرائم ضد الانسانية. وتجدر الاشارة الى ان التحقيقات ما تزال متواصلة في ملف ايان هندرسون، مهندس التعذيب في البحرين.

٢١ يوليو

● أصـــدرت المـــنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانين حول معاناة الاطفـــال والاعـــتقالات التعسفية للمواطنين في البحرين. وجاء في بيانها حول الاطفال ان طفلين على الاقل اعتقلا مؤخرا وهما السيد جابر السيد ابراهيم، ١٧، من منطقة البلاد القديم وموسى جعفر الشيخ، من منطقة الديه. وقالت المنظمة ان

الاثـــنين اطـــلق سراحهما بعد تعرضهما للتعذيب. واضافت المنظمة في بيانها ان محكمـــة امن الدولة اصدرت في شهر يونيو الماضي احكاما قاسية بالسجن بحق عـــدد من الشباب اليافع منهم: طاهر عباس حسين محفوظ، علي الشيخ موسى حسن العريبي، نبيل عبد النبي الصفار، جواد سلمان عيسى، عمار عيسى، محمد بـــدر الشيخ، ناجي احمد سلمان، صادق علي الشوفة، حميد علي ابراهيم، السيد جعفـــر. واشارت المنظمة في بيانها الى ضرورة احترام حكومة البحرين لالتزاماتها الدولية خصوصا انها وقعت على معاهدة حماية حقوق الطفل التي تمنعها من اساءة معامـــلة الاطفال. وناشدت المنظمة بالكتابة الى المسؤولين البحرينيين ومطالبتهم بـــاطلاق ســـراح هؤلاء الشباب واجراء تحقيق في جريمة الاعتقال التعسفي لهم، وانهاء الاعتقال التعسفي، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد.

● وفي بيانهـــا الـــثاني عـــبرت المنظمة عن قلقها البالغ ازاء التقارير التي نقلت نبأ اعتقال عدد من المواطنين من منطقة البلاد القديم في بداية هذا الشهر ومن هؤلاء: جعفر محمد الحمدي، عبد علي احمد المرهون، محمد جعفر جاسم، خليل ابراهيم المطـــوع. ونقلت خبر سقوط الشاب محمد عبد الجبار ابراهيم الدرازي واصابته بكسور في ذراعه ومناطق اخرى من جسده، عندما كانت قوات الامن تطارده. وقـــالت المنظمة ان قوات الامن داهمت في ٣٠ يونيو الماضي منزل الشاب سعيد عـــلي حسن خلف من منطقة البلاد القديم واعتقلت اخاه، ميرزا كرهينة. كما قالت ان المواطن شاكر عبد الجليل عباس اعتقل على جسر البحرين - السعودية لـــدى عودته من الكويت. وذكرت ايضا ان المواطن ميثم بدر الشيخ نقل في ٤ يوليـــو الى المستشفى بعد تداعي صحته بسبب سوء المعاملة. وعبرت كذلك عن قـــلقها ازاء الاســـاليب الجديـــدة التي تمارسها قوات الامن بحق المعتقلين حيث تعتقـــلهم لفـــترات قصيرة وتعذبهم بوحشية قبل اطلاق سراحهم، وانها تستعمل وســـائل تعذيب لا تترك اثرا واضحا على الجسد. ومن هذه الاساليب حرمانهم مـــن الـــنوم وضربهم على الرأس وعلى المناطق الحساسة ومنعهم من الذهاب الى الحمام وشتمهم وسب معتقداتهم ونزع ملابسهم وتهديدهم بالاعتداءات الجنسية واجـــبارهم على توقيع تعهدات بعدم ممارسة اي نشاط ضد الحكومة. وناشدت المنظمة بالكتابة الى السلطات ومطالبتها باحترام كرامة المعتقلين واطلاق سراحهم

في غياب تهم قانونية محددة، والتقصي في جرائم الاعتقال التعسفي وانهاء الاعتقال التعسفي وضمان احترام حقوق الانسان والحريات العامة الاخرى.

● وعلى صعيد آخر تواصلت الاجواء المهرجانية المفروضة على الشعب والهادفة لاجبار المواطنين على دعم العائلة الخليفية الحاكمة والسكوت على جرائم جهاز التعذيب وتناسي مئات المعتقلين السياسيين من ابناء البحرين. وقد سخرت العائلة الحاكمة وسائل الاعلام المحلية لتكريس هذه المظاهر عبر نشر اعلانات الولاء للعائلة الحاكمة واعتبار ذلك الولاء اساس المواطنة الصالحة في غياب دولة القانون. وكان الامير قد دعا الى التوحد مع قطر في الوقت الذي جمعت فيه توقيعات المواطنين لدعم العائلة الخليفية ازاء الخلاف الحدودي مع قطر. وقبل مغادرته طهران، رحب امير قطر بفكرة الوحدة قائلا ان الوحدة بين الحكومات يفترض ان تكون قائمة في اطار مجلس التعاون الخليجي، واضاف: "ان الشعبين القطري والبحريني يجب ان يشاركا في مثل هذا الاتحاد، لان مثل هذا الاتحاد يجب ان يبقى ويستمر الى الابد، وان يكون ذا فائدة لشعبي البلدين ولشعوب منطقة الخليج بشكل عام". واشار الى قرار حكومة البحرين بتجميد عمل اللجنة المشتركة بين البلدين وان استمرار عملها كان سيساعد على تحسين العلاقات بينهما.

● ومن جهة اخرى قامت ادارة محافظة المحرق بعرض اسماء ٥٤ شخصا على وزارة الداخلية لتختار من بينها ١٨ مختارا يعملون كمراقبين للاوضاع الامنية في المنطقة. ويرتبط هؤلاء بوزارة الداخلية بشكل مباشر، وتتركز مهمتهم على مراقبة الاوضاع وتكريس مبدأ الولاء للعائلة الحاكمة بين المواطنين. وقد رفض عدد من الشرفاء العمل في اطار هذا النظام الامني المرتبط بجهاز التعذيب الذي أسسه ايان هندرسون قبل اكثر من ثلاثين عاما. ويطالب المواطنون منذ ربع قرن باعادة العمل بدستور البلاد واقامة دولة القانون والغاء قوانين الطوارىء.

٢٤ يوليو

● يقوم امير البلاد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة رسمية الى بريطانيا، ويتوجه منها بعد ثلاثة ايام الى المغرب. ويرافق الامير في هذه الزيارة وفد كبير

يضم عددا من الوزراء والمستشارين والاعلاميين. وهذه هي الزيارة الرسمية الثانية الى بريطانيا منذ توليه الحكم قبل اكثر من عام. وادلت وزارة الخارجية البريطانية بتصريحات تدعم تحسين اوضاع حقوق الانسان. وتهدف الزيارة لتعزيز الثقة بين البـــلدين. ووجهت المعارضة نداءات الى الجهات المعنية تطالبها بطرح موضوع دستورا لبلاد المعلق منذ ربع قرن، واطلاق سراح السجناء السياسيين ومن بينهم الاســـتاذ عـــبد الوهاب حسين واخوته، والسماح غير المشروط بعودة المبعدين. كمـــا ناشـــدت الامير استغلال هذا الظرف لالغاء القرار المشؤوم الذي أصدره والـــده قـــبل ربع قرن بحل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور التي تنظم الحـــريات العامـــة والانـــتخابات البرلمانية. وقالت انها في الوقت الذي تثمن فيه الخطـــوات التي اتخذها الشيخ حمد منذ توليه الحكم فانها تطالب باقامة الدولة التي يأخذ القانون فيها مجراه، وان الاصلاح السياسي يعني انهاء الوضع الذي لا يحصل فيـــه المواطن شيئا من حقه الا بالاسترحام والاستعطاف. وتمنت ان يساهم لقاء الامـــير مـــع ملك المغرب في نشوء قناعة لديه بالاحتذاء بما قامت به المغرب من خطـــوات تصالحية. ففي تلك البلاد التي تحتفل بمرور عام واحد على تولي محمد الســـادس مقـــايد الحكم تمت مصالحة وطنية شاملة ويجري الآن تعويض ضحايا الاعـــتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري. بينما يحرم ضحايا التعذيب في البحرين من ادنى حقوقهم، ويمنع الاطفال الذين يعتقلون من الالتحاق بالصفوف التعلـــيمية. وهـــذه الاجراءات ما تزال سارية ويتم التستر عليها بالادعاءات التي تسخر امكانات الدولة لترويجها.

● وعـــلم من جهة اخرى ان الاجواء المهرجانية التي فرضت على البلاد مؤخرا خـــلقت انزعاجا واسعا في صفوف المواطنين الذين يطالبون باصلاحات حقيقية وليـــس استعراضـــات بهلوانية على اجساد الشهداء والمعتقلين. وشهدت مناطق عديـــدة مـــن البلاد الاسبوع الماضي انشطة احتجاجية محدودة. فقد شوهدت حرائق صغيرة مشتعلة على الشارع الرئيسي بمنطقة الدراز امام مبنى بنك البحرين الوطـــني سابقا. وشوهدت حرائق اخرى في اطارات السيارات بالقرب من دوار كـــرّانة على شارع البديع. كما اشعلت النار في اطارات السيارات على شارع المـــلك فيصـــل مقابل منطقة كرباباد، بالقرب من الدوار الرئيسي مقابل مجمع

السيف. وعلى الشارع العام بمنطقة كرزكان شوهدت شعارات كثيرة تطالب باعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني واطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

● وذكرت الانباء ان خمسة من المواطنين من منطقة كرزكان قد اطلق سراحهم بعد اعتقال تعسفي استمر خمسة شهور بدون تهمة او محاكمة. وهؤلاء هم: جعفر محمد حسن، محمد مهدي، محمد صالح خلف، باسم ابراهيم يعقوب، وطه جاسم الشيخ. وهناك المئات من المواطنين الرازحين في غياهب السجون بدون تهمة او محاكمة، ومن بينهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ علي عاشور والسيد ابراهيم السيد عدنان والاستاذ علي العكري. ويخضع الكثير من هؤلاء الى ضغوط نفسية وجسدية لحملهم على التنازل عن حقوقهم المشروعة.

٢٦ يوليو

● بمناسبة زيارة امير البلاد الرسمية الى بريطانيا وجهت جهات عديدة معنية بحقوق الانسان رسائل الى وزارة الخارجية البريطانية تطلب منها طرح قضايا حقوق الانسان والديمقراطية في الاجتماعات الرسمية مع الوفد الزائر. وكان هناك شعور عميق لدى هذه المنظمات بضرورة كشف حقيقة ما يجري في البلاد للمسؤولين البريطانيين ومواجهة سياسة التضليل التي تمارسها الحكومة. وقد وجهت حركة احرار البحرين ومنظمة حقوق الانسان في البحرين رسائل الى الخارجية البريطانية، وكذلك فعلت جهات بريطانية. وأكدت حركة احرار البحرين على ضرورة اقامة حكم القانون المؤسس على دستور البلاد، مؤكدة رفضها حكم البلاد بالاوامر الاميرية بدلا من حكم القانون. وطالبت باطلاق سراح السجناء السياسيين فورا وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته، والغاء قوانين الطوارىء. وطلبت منظمة حقوق الانسان في البحرين في خطابها الى السيد بيتر هين وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط طرح قضايا حقوق الانسان على جدول اللقاءات مع الامير والوفد المرافق له. وعرضت المنظمة موارد قلقها في ما يتصل باستمرار الاعتقال التعسفي والتعذيب

وأرفقـــت مع الرسالة قضايا اكثر من ١٢٠ شخصا بينهم ٣٧ طفلا تم اعتقالهم بشـــكل تعسفي خلال الشهور الاربعة الماضية وتعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة. كمـــا اوردت اسمـــاء المعتقلين الذين مضى على اعتقالهم اكثر من اربع سنوات بـــدون محاكمـــة. واكدت على الحاجة لاصلاح القوانين وخصوصا قانون امن الدولة الذي يسمح بالاعتقال التعسفي والمحاكمات غير العادلة. واكدت كذلك عـــلى ضرورة التحقيق في قضايا التعذيب وقضايا وفاة مواطنين على ايدي رجال الامن. وتطرقت كذلك للمحاكمات الجائرة والابعاد القسري وطالبت الحكومة بـــ "الانضمام للمعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية".

● وكـــان الوفـــد الامـــيري قد وقع على اتفاقية تعاون عسكري مع الحكومة الـــبريطانية. كمـــا عقد صفقة لانظمة دفاعية واجهزة عسكرية وتدريبات. جاء ذلـــك على هامش معرض فانبرة الدولي للطيران. وشجبت منظمة بريطانية هذه الصـــفقة. فقد طالبت منظمة "عالم آمن Safeworld " الحكومة البريطانية بعدم قيـــام بريطانيا بتزويد الانظمة القمعية بالاسلحة التي قد تستعمل للقمع الداخلي، خصوصـــا الانظمة التي لها تاريخ في انتهاك حقوق الانسان مثل البحرين. ويغادر الامـــير هـــذا اليوم الى المغرب. وناشدت المعارضة الامير باتخاذ خطوات شبيهة بالخطوات التي اتخذتها حكومة المغرب مؤخرا، ومنها اجراء انتخابات برلمانية وفق دســـتور البلاد، والقيام بمصالحة وطنية شاملة، وفتح ملف انتهاك حقوق الانسان بشكل كامل، وتعويض ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، ومحاكمـــة الضـــباط المســـؤولين عن التعذيب. وقالت ان هذه الخطوات كفيلة بـــتحقيق الامن والاستقرار في البلاد وتقوية حكم الامير، ورأت ان الاستمرار في نمط الحكم القديم مع تكريم المسؤولين عن التعذيب لن يحقق ذلك.

● وقـــد اعـــترف الاعلام المحلي بفشل الاجراءات الشكلية التي اتخذت لمواجهة الشـــجب الدولي المتواصل بخصوص انتهاك حقوق الانسان. فقد كشف الكاتب رضـــي السماك في عموده اليومي ان منظمة حقوق الانسان التي شكلها رئيس الـــوزراء بمجـــلس الشورى فشلت في القيام بأية خطوة ايجابية في مجال عملها. واقتصر عمل المنظمة حتى الآن على الدفاع عن الحكومة في المحافل الدولية وليس

عن ضحاياها.

● ومـــن جهـــة اخرى علم ان المواطن البحريني عادل جاسم الحايكي ما يزال معـــتقلا بســـجون الكويـــت منذ اعتقاله قبل اكثر من ثلاث سنوات. وكانت الحكومـــة الكويتية قد أطلقت سراح ثلاثة آخرين بقوا في السجن ثلاث سنوات وشـــهرين، بينما كانت محكمة كويتية جائرة قد اصدرت حكما بسجنهم ثلاث ســـنوات بســـبب امـــتلاكهم منشورات تطالب حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد.

● وفي الـــبحرين اطـــلق سراح المواطن فخري عبد الله راشد بعد ان قضى عاما كـــاملا اضـــافة الى السنوات الثلاث التي حكمته بها محكمة امن الدولة الجائرة. وكـــان هذا الشاب قد اعتقل في يونيو ١٩٩٦ وحكمت عليه محكمة امن الدولة السيئة الصيت بالسجن ثلاث سنوات. وأطلق سراح ثلاثة مواطنين آخرين بعد اعـــتقال تعفسي دام فترة طويلة وهم: جاسم عبد الله الجبل، غازي محمد محسن، حسن القطري.

اغسطس ٢٠٠٠

٢٧ يوليو

● اعتقلت قوات جهاز التعذيب يوم السبت الماضي (٢٢ يوليو) ثلاثة مواطنين من منطقة كرزكان بدون اي مبرر، وهم: صادق جواد، ١٥، احمد ابراهيم الفردان، ١٥، عباس مهدي، ١٦. ولم يعرف شيء عنهم حتى الآن، ويخشى من تعرضهم للتعذيب الوحشي من قبل عناصر جهاز التعذيب. ونتيجة الضغط الدولي على آل خليفة فقد لجأوا في الشهور الاخيرة الى اساليب في التعذيب تلحق اكبر الاذى بالمعتقلين في فترة قصيرة يطلق سراحهم بعدها وهم يعانون من آثار التعذيب.

● وتؤكد التقارير الواردة من الزنزانات ان المواطنات الثلاث المعتقلات يعانين من سوء المعاملة غير الانسانية التي يتعرضن لها على ايدي عناصر التعذيب. وقد ذكرت بعض التقارير انهن محتجزات في زنزانات تفتقر الى مقومات الحياة البسيطة. فهي حارة جدا ولا يتوفر لهن ماء الشرب المناسب. ويعتبر استمرار اعتقال كل من حنان حيدر وسلوى حيدر وليدا العريبي تحديا للجهات الحقوقية الدولية التي تعتبر اعتقالهن تعسفيا خصوصا ان محكمة امن الدولة تفتقر الى ادنى شروط العدالة، وقد اعتمدت في ادانتهن على ادلة مزيفة وضعها جهاز التعذيب. ويصر رئيس الوزراء على ابقاء هؤلاء النساء الشابات سبايا لديه امعانا في ظلم شعب البحرين.

● واكدت تقارير من جهات دبلوماسية مطلعة ان الاستاذ عبد الوهاب حسين

المعــتقل بسجن القلعة يعاني من ضعف شديد في النظر نتيجة المعاملة السيئة التي يلاقيهــا. وقالت تلك المصادر ان سلطات السجن فرضت عليه سجنا انفراديا. واوضــحت تلك التقارير ان حكومة البحرين ما تزال تمارس سياسة التضليل ازاء اســتمرار اعــتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته، مدّعية انه يقابل محاميه بشكل منتظم، الامر الذي يعتبر تجنيا على الحقيقة جملة وتفصيلا. واضافت تلك الــتقارير: "لا نظــن ان السلطات قامت بإبلاغ عبد الوهاب حسين بزيارة لجنة العمــل حول الاعتقال التعسفي في مطلع ٢٠٠١، ولكن ربما قام محاموه بابلاغه بذلــك، خصوصــا ان الزيارة اصبحت معروفة على نطاق واسع في البحرين". والامــر المعروف ان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته ممنوعون من الاتصال بمحــاميهم، وانهــم محــتجزون في زنزانات انفرادية امعانا في التعذيب النفسي والجســدي لاجــبارهم على توقيع افادات مزورة والتعهد بالتخلي عن حقوقهم الانسانية المشروعة.

● وتجــدر الاشــارة الى ان هناك عددا كبيرا من المعتقلين تعسفيا بدون تهمة او محاكمــة منذ فترة طويلة. ومن بين هؤلاء الحاج محمد حسن جواد، ٥٢ المعتقل منذ اكثر من عام. وهذا المواطن هو خال سمير رجب رئيس لجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى. ويدافع سمير رجب عن آل خليفة في المحافل الدولية ولا يدافع عن خاله المعتقل ظلما وتعسفا. وهناك كل من محمود الحلواجي، ٣٤، و عــبد الرضا ...، ٣٤، من منطقة المنامة المعتقلان منذ اكثر من عام بدون تهمة او محاكمــة. ومن منطقة الدراز ما يزال كل من فاضل الملا ومعه شقيق الشهيد حميــد عــبد الله يوسف، معتقلين منذ اكثر من عام بدون تهمة او محاكمة. ومن المــنطقة نفســها يرزح كل من السيد ابراهيم السيد مجيد والسيد محسن السيد مهدي في زنزانات النظام منذ اكثر من عام بدون تهمة او محاكمة.

● وعلى صعيد آخر علم ان لجنة حقوق الانسان بجمعية المحامين البريطانية كتبت مؤخرا رسالة الى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط، تحثه فيها على اثارة قضية حقوق الانسان في البحرين خلال زيارة الامير الاخيرة الى لــندن. وجــاء في الرســالة ما يلي: "ترحب اللجنة بالمبادرات الايجابية التي ذكرت انها قام بها - حسب قولك - صاحب السمو الشيخ حمد. ولكن ما يزال

هـــناك مســـاحات واسعة تبعث على القلق لم يتطرق اليها. وفي ضوء زيارة امير الـــبحرين الى المملكة المتحدة هذا الاسبوع بودنا ان نثير بعض النقاط. فما نزال قـــلقين بشـــأن استعمال محاكم امن الدولة والعدد الكبير من المحتجزين الموقوفين بـــدون محاكمـــة، واستمرار استعمال قوانين الطوارىء. وسوف نكون شاكرين لكـــم اذا اثرتم هذه النقاط مع الامير، واخبارنا بأي رد تحصلونه". ووقع الرسالة السيد ستيفن سولي، رئيس لجنة حقوق الانسان لجمعية المحامين البريطانية.

١ أغسطس

● في الوقـــت الذي تتدبر فيه محكمة العدل الدولية قضية الخلاف الحدودي بين الـــبحرين وقطـــر، اســـتمرت المناكفة الاعلامية بين المنامة والدوحة، وتم تبادل الاتهامات بين البلدين بالتصعيد. وكانت حكومة البحرين قد أعلنت عن مشروع عقاري سياحي في جزر حوار، يشتمل على بناء خمسين مسكنا وشاليهات وممر الى الخـــليج. وردت صـــحيفة "الوطن" القطرية على ذلك متهمة البحرين بخرق الاتفاقـــات الـــتي تمـــت عبر الوساطة السعودية، والتي تدعو الى عدم اتخاذ اي اجـــراءات من شأنها ن تغير الوضع القائم في الاراضي المتنازع عليها ومن ضمنها جزر حوار. وناشدت المعارضة الطرفين بالتصرف بحكمة وانتظار حكم المحكمة الدولية وعدم تصعيد الموقف، خصوصا ان الشعبين الشقيقين يرفضان الدخول في نزاع لا طائل فيه.

● وعشـــية الذكـــرى العاشـــرة للاجتياح العراقي للكويت الذي حدث في ٢ أغسطس ١٩٩٠، قالت المعارضة البحرينية ان تلك المأساة اثبتت هشاشة الوضع السياســـي في المـــنطقة، خصوصـــا مـــع استمرار سياسات الاستبداد والتوسع والغطرسة في المواقف. وطالبت بغلق ملف الغزو وذلك برفع الحصار عن الشعب العـــراقي واطـــلاق ســـراح الاسرى الكويتيين والانفتاح السياسي على صعيد المشـــاركة السياســـية في بلدان المنطقة. واعتبرت ان صفقات الاسلحة العملاقة والاتفاقات العسكرية مع الدول الاخرى ليست حلا حقيقيا للمشاكل القائمة.

● وعـــلى صـــعيد آخر قام رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين يوم امس بتسليم رسالة الى رئيس الوزراء حول الاوضاع العمالية في البلاد. وتضمنت الرسالة قرار

الجمعيـــة العمومية التي عقدت جلستها يوم السبت الماضي (٢٩ يوليو) مرفقا بها كـــل المذكرات التي رفعتها اللجنة العامة منذ العام ١٩٩٥ الى وزير العمل. كما تضـــمنت مطالـــبة الحكومة ورئيس الوزراء بتطوير التشريعات النقابية في البلاد وضـــمان استقلال التنظيم العمالي، وان يكون له دور مستقل وقوي مع اطراف الانـــتاج (الحكومـــة واصحاب العمل)، وان يمثل اعضاؤه المنتخبون من الجمعية العموميـــة في المجالس الثلاثية ومشاركة اللجنة العامة في لجنة تعديل قانون العمل وخاصـــة الباب السابع عشر وحرية العمل النقابي في البلاد. كما تضمنت مطالبة رئيـــس الوزراء بالتجاوب مع المذكرات المتفرقة للجمعيات العمومية للجنة العامة منذ ١٩٩٥، وكذلك تجاوزات وزير العمل وتهميشه لدور اللجنة العامة واللجان العمالية.

● وتعتبر قضية العمال في البحرين واحدة من القضايا الصعبة التي فشلت الحكومة في الـــتعاطي معهـــا بموضـــوعية وانفتاح. وقد كتب رضي السماك في عموده بصـــحيفة اخبار الخليج حول المادة ١٤١ من قانون العمل وطالب وزارة العمل بالقيام بدورها في تفعيلها.

● وفي محاولـــة لرفع معنويات اعضاء لجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى، استقبل رئيس الوزراء اعضاء اللجنة وشكرهم على الدور الذي تمارسه اللجـــنة. وقد سخر رئيس اللجنة، سمير رجب، اللجنة للدفاع عن الحكومة في المحـــافل الدولية، بدلا من التعاطي مع قضايا حقوق الانسان في البلاد. وفشلت اللجنة في علاج الاوضاع المتردية لحقوق الانسان في البلاد، ولم تقم بأية خطوة لمواجهـــة جهـــاز التعذيب والحد من ارهابه ضد ابناء البحرين. وتطالب جهات سياسية وحقوقية دولية الحكومة بالسماح بقيام لجنة شعبية لحقوق الانسان تعمل بعيدا عن سيطرة رئيس الوزراء وجهاز التعذيب التابع له.

● ووجهـــت المعارضة مجددا نداءها للامير لاعادة العمل بدستور البلاد واجراء انـــتخابات برلمانية مستقلة واطلاق سراح السجناء السياسيين ومن بينهم الاستاذ عـــبد الوهـــاب حســـين واخوتـــه. جاء ذلك في إثر استمرار الحكومة في جمع الـــتوقيعات الداعمـــة لسياســـاتها. ونقـــلت وسائل الاعلام المحلية ان الحكومة اســـتطاعت جمـــع ٢٠٠٠ توقيـــع من العمال الهنود على عريضة تشيد بالامير

وسياســـاته. وتســـعى الحكومة لفرض الولاء للعائلة الحاكمة من خلال عرائض رخيصة تجبر الناس على توقيعها. وقال مراقبون ان الولاء لا يتحقق بالتوقيع على ورقة اعدتها الحكومة واجبرت الناس على توقيعها، وانما هو شعور في النفس يبعثه الرضـــا تجاه الآخرين. وحتى الآن فقد فشلت العائلة الحاكمة في اثبات اعترافها بوجـــود شعب البحرين وحقوقه. وقالوا ان الانظمة الديكتاتورية هي التي تمارس هـــذا الـــنوع من الاستعراض، بينما الانظمة الديمقراطية لا تحتاج الى مثل ذلك. فالمواطنون يعبرون عن مدى ولائهم او رفضهم للنظام عبر صناديق الاقتراع.

٣ اغسطس

● رحّبت المعارضة البحرينية بالتصريح الذي ادلى به الامير يوم امس الاول لمحطة الـــ سي. ان. ان CNN الامريكية حول عزمه على القيام باصلاحات سياسية. وعـــبّرت عـــن املها بان تتحول تلك التصريحات الى واقع ملموس يغير الواقع الســـيء الذي عمّ البلاد منذ ربع قرن. وكان الامير قد قال للمحطة المذكورة انه ســـوف يقوم باصلاحات سياسية ديمقراطية في البلاد، وانه سوف يستجيب لما يـــريده شـــعب البحرين. ويطالب المواطنون منذ ربع قرن باعادة العمل بدستور الـــبلاد وانتخاب المجلس الوطني والغاء قوانين الطوارىء واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين. وقالت المعارضة انها تأمل بان يبادر الامير الى اتخـــاذ قرار تاريخي شجاع بالغاء القانون المشؤوم الذي فرضه رئيس الوزراء على الـــبلاد في ٢٤ اغســـطس ١٩٧٥، معتـــبرة ان قرارا كهذا سوف يوطد الامن والاستقرار في البلاد. وعبّرت عن املها بان تكون زيارات الامير الى الخارج قد كشـــفت له ضرورة القيام بمثل تلك الاصلاحات التي تأخرت كثيرا. وتمنّت ان يـــتم اطـــلاق ســـراح الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته وبقية المعتقلين فورا خصوصا انهم سجناء رأي اعتقلوا بسبب آرائهم السياسية ومواقفهم السلمية.

● وكانت الحكومة البريطانية قد عبّرت عن استعدادها لمساعدة حكومة البحرين في اصـــلاح الاجراءات القانونية في البلاد. جاء ذلك في جواب على سؤال قدمه الـــلورد ايفـــبوري الى الحكومة قال فيه: "ما هي المناقشات التي اجرتها الحكومة الـــبريطانية مـــع حكومة البحرين حول تقرير لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية

المحامين البريطانية واللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان حول محاكم امن الدولة، وما نوع المساعدة التي قدمتها لاصلاح الاجراءات القضائية في البحرين". وجاء جواب الحكومة على لسان البارونة سكوتلاند كالتالي: "اننا مستعدون للنظر في اي طلب من حكومة البحرين بالمساعدة في اصلاح اجراءاتهم القضائية". ووجه اللورد ايفبوري سؤالا آخر: "في ضوء خطط حكومة البحرين لاجراء انتخابات لمجلس الشورى في العام ٢٠٠٤ واعطاء مجلس الشورى صلاحيات تشريعية، هل ستقدم الحكومة البريطانية مساعدة فنية لحكومة البحرين لصياغة قانون الانتخابات وتدريب الموظفين الذين يعملون في السلطة التشريعية؟". وجاء الجواب على لسان البارونة اسكوتلاند كالتالي: "اننا مستعدون للنظر في اي طلب من حكومة البحرين للمساعدة الفنية وتدريب الموظفين".

● وعلم من جهة اخرى ان الحركة الشعبية المطالبة بالاصلاح السياسي آخذة في التوسع. وسوف تعقد بالنادي الاهلي يوم الثلاثاء المقبل (٨ اغسطس) ندوة اخرى لمتابعة النقاش حول الديمقراطية وذلك بمشاركة المحامي حسن رضي. كما يشارك السيد محمود حافظ في الندوة التي ستعقد بالنادي الاهلي في ٢٢ اغسطس بعنوان: "الديمقراطية بين النظرية والتطبيق". اما الدكتور عبد اللطيف المحمود فسوف يشارك في الندوة التي تعقد في ٢٩ اغسطس لمناقشة موضوع ا لشورى في الاسلام. ويأمل المواطنون ان يمتنع جهاز التعذيب عن التدخل لعرقلة هذه الندوات التي تعكس رغبة ابناء البحرين في تحقيق اصلاح سياسي في بلادهم، بأساليب متحضرة.

● وذكرت تقارير خاصة ان حكومة البحرين قامت مؤخرا بتجنيس ٤٠٠ شخص من قبيلة بني مرة، وهم من سكنة قطر، واستقدمتهم الى البلاد. وقالت التقارير ان كلا من هؤلاء يستلم راتبا قدره ٤٠٠ دينار شهريا، ويقوم اغلبهم بممارسة هواية القنص ورعاية الصقور لافراد العائلة الحاكمة. ورأى المراقبون في هذه الخطوة استمرارا لسياسة تغيير البنية السكانية في البلاد. وكانت حكومة ابوظبي قد بدأت قبل فترة بتجنيس عدد من افراد قبيلة البوعينين، الامر الذي ازعج حكومة البحرين فطلبت من حكومة ابوظبي التوقف عن ذلك لكي لا

يتقلص عدد القبائل الموالية للحكم الخليفي في البلاد.

● وعلى صعيد آخر علم ان وزارتي العمل والداخلية مترعجتان جدا من تحديد الجمعية العمومية للجنة العامة لعمال البحرين مواعيد انتخابات اللجان المشتركة ووضع لائحة استرشادية للانتخابات. وفي ضوء خطة الجنة سوف يتولى العمال انفسهم مهمة الاشراف على الانتخابات بدون تدخل من ادارات الشركات او وزارة العمل او الداخلية لغربلة اسماء المرشحين وفق معاييرها. وهناك خشية من تدخل الوزارتين المذكورتين، بدعم من جهاز التعذيب، في اعمال اللجنة للتأثير على سير الانتخابات.

٧ اغسطس

● ذكرت التقارير الواردة ان عددا من المواطنين، من بينهم اطفال، اعتقلوا الاسبوع الماضي من منطقة الديه بصورة تعسفية. وعرف من بين هؤلاء كل من: احمد رضي العنسي، ١٩، محمد صالح مشيمع، ١٩، احمد عبد الله الخير، ١٦، حسين علي رستم، ١٧، علي عيد سعد ،١٥، محمد حسن، ١٣، محمود حسن، ١٥، طالب علي الاصفر، ١٣، حمزة علي الاصفر، ١٢، والاخيران هما شقيقا الشيخ حسين الديهي المعتقل منذ اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة. وجاءت هذه الاعتقالات الوحشية لتؤكد اطلاق يد جهاز التعذيب في قمع ابناء البحرين. وساد المنطقة شعور عام بالاستياء من هذا الاعتداء على حريات المواطنين وامنهم. وعلم ان هؤلاء المواطنين موقوفون الآن بمركز التعذيب بالخميس. ويخشى عليهم، خصوصا الاطفال منهم، من التعذيب على يدي المعذب المعروف خالد الوزان، الذي قتل الشهيد سعيد الاسكافي قبل خمسة اعوام بالمركز نفسه.

● وفي الوقت نفسه استمرت الشعارات التي تطالب بالمطالب الوطنية العادلة. وشوهدت بمنطقة الديه شعارات كثيرة من بينها: "دم الشهداء طريق النصر"، "سوف يتكسر قمعكم فوق بركان مطالبنا"، "أين وعودكم الجوفاء باطلاق الحريات؟"، "البرلمان هو الحل وليس صفقات السلاح"، في اشارة الى الصفقات العسكرية التي وقعت مع بريطانيا مؤخرا. جاء ذلك في الوقت الذي استمرت فيه

المظاهـــر المهرجانية للحكومة، ونقلت عن بعض المرتزقة الاجانب عبارات تأييد غـــير محـــدودة لسياسات التعذيب والقمع. كما تأتي في الوقت الذي استمر فيه رئيـــس الـــوزراء في اجـــبار المواطنين على اطلاق التصريحات ونشر الاعلانات الداعمـــة لسياساته. ومعروف ان رئيس الوزراء هو الذي قاد الانقلاب المشؤوم عـــلى الديمقـــراطية في مـــثل هذا الشهر قبل ربع قرن، وبقي على رأس السلطة الاســـتبدادية منذ ذلك الوقت. ويرفض حتى الآن اجراء اي اصلاح سياسي في البلاد ويصر على اساليب القمع والتعذيب والاضطهاد والتمييز العنصري.

ومـــن جهـــة اخرى، حثت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية خصوصا منظمة العفـــو الدولية وهيومن رايتس ووج، والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، واللجنة الـــبرلمانية البريطانية لحقوق الانسان وغيرها على الاستجابة لطلب الامير والتقدم بطـــلب زيـــارة مراكز التعذيب في البحرين. وكان الامير قد اكد في مقابلته مع محطـــة سي. ان. ان الامريكية الاسبوع الماضي انه سوف يسمح لكل المنظمات الحقوقيـــة الدوليـــة بزيارة البلاد. وكان رئيس الوزراء يرفض تلك الزيارات منذ اربعة عشر عاما. وحتى عندما ذهبت منظمة العفو الدولية الى المنامة العام الماضي مـــنع وفدها من مقابلة اي شخص خارج دائرة الموظفين الحكوميين. ومنذ ذلك الوقـــت تطـــالب المنظمة حكومة البحرين بالسماح لها بزيارة اخرى تقابل فيها ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي، ولكن بدون جدوى. ولفتت المعارضة نظر هذه المنظمات الى استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب، وألمحت بشكل خاص الى اســـتمرار اعـــتقال مئات المواطنين الابرياء بموجب قانون امن الدولة السيء الصيت او بقرار من محكمة امن الدولة الجائرة.

● ولاحـــظ المراقبون من جهة اخرى استمرار غياب الضوابط التي تنظم العرض والطلب في ما يتعلق بالمنتجات المستوردة. واشاروا الى حرب الاسعار المتصاعدة بين الشركة البحرينية – الدنماركية للألبان مع شركتي المراعي وندى السعوديتين. وهـــددت الاولى بالاستغناء عن عدد كبير من الموظفين البحرينيين اذا استمرت حـــرب الاســـعار. ورأى المراقـــبون في هذا التطور مؤشرا سلبيا لسوق العمل البحريـــنية، خصوصـــا مـــع تكريس الحكومة سياستها التي تقوم على اساسها باستقدام العمال الاجانب بأجور رخيصة واحلالهم محل العمالة الوطنية.

● وعبر صحافي بحريني عن قلقه من استمرار سياسة الرقابة الصارمة التي تمارسها وزارة الاعلام على كتاب الاعمدة. ففي ما عدا بعض الاسماء المعروفة من كتّاب الاعمدة، يتعرض اغلبية الكتاب للرقابة الصارمة، ويمنعون من التعبير الحر عن آرائهم، وتتعرض كتاباتهم للشطب والتخريب، وتنشر بعد ذلك بدون مشاورتهم. وقال انه كثيرا ما نشرت مقالاتهم مشوهة ومبتورة وغير مفهومة المعنى وذلك بسبب قيام عملاء وزارة الاعلام برقابة صارمة على تلك الكتابات. ويقول هذا الصحافي ان هناك سقفا لما يمكن قوله، معتبرا ان اصحاب الاعمدة ممنوعون من التطرق لقوانين الطوارىء والتعذيب والاعتقال التعسفي والتمييز العنصري والطائفي.

٩ اغسطس

● ألغيت بشكل مفاجيء الندوة التي كان مقررا اجراؤها الليلة الماضية بنادي الخريجين والتي كان يفترض ان يشارك فيها المحامي حسن رضي. وذكرت مصادر مطلعة ان الالغاء جاء بقرار من رئيس الوزراء عبر وزارة الداخلية. ونشر الاعلان عن الغاء الندوة في الصحف المحلية يوم امس. وكان النادي الاهلي قد أعلن عن الندوة قبل اكثر من اسبوعين لمناقشة الحقوق الدستورية للمواطنين. وسعت الحكومة في الاسابيع الاخيرة للترويج لبعض المظاهر الانفتاحية في محاولة لتحسين سمعتها التي لطختها سياسات رئيس الوزراء القمعية على مدى ربع قرن. وجاء الغاء الندوة التي روّجت لها وسائل الاعلام المحلية بعد اسبوع واحد فقط من التأكيدات التي اطلقها الامير خلال مقابلته مع محطة الـ سي. ان. ان الامريكية والتي قال فيها انه سوف يقوم باصلاحات سياسية وديمقراطية وانه سوف يلبي مطالب الشعب. وكان النادي الاهلي قد أعلن في البداية عن عزمه على عقد الندوة بمقره ولكن أعلن لاحقا، لاسباب غير معروفة، انها سوف تعقد بنادي الخريجين. وكان متوقعا ان تحظى الندوة بتغطية واسعة في وسائل الاعلام المحلية لاظهار شيء من الانفتاح، ولكن يبدو ان رئيس الوزراء رأى ان فتح الباب لمثل هذه الحوارات المفتوحة سوف يوفر منبرا للحديث الحر عن دستور البلاد وسوف يكرّس التوجه الشعبي نحو المطالبة بالحقوق المشروعة، ويؤكد خطأ

سياسته التي تبناها لمدة ٢٥ عاما ضد الحكم الدستوري. وينتظر المواطنون والرأي العـــام العـــالمي حدوث تداعيات لقرار الغاء الندوة. وحثت المعارضة المثقفين من ابـــناء البحرين على رفع صوتهم بشجب سياسة قمع حرية التعبير المفروضة على المواطنين من قبل جهاز التعذيب الذي يديره الاجانب.

● ومـــن جهة اخرى رفض رئيس الوزراء بشكل قاطع كل مطالب العمال التي تقدمت بها اللجنة العامة لعمال البحرين. وقد أبلغ عبد النبي الشعلة، وزير العمل، يوم الاحد الماضي ممثلي اللجنة العامة بقرار رئيس الوزراء وهددهم بحل اللجنة اذا لم تســحب مطالبها، كما حدث لجمعية المحامين قبل عامين. وكانت اللجنة قد رفعت في ٣١ يوليو الى رئيس الوزراء مذكرة بالمطالب التالية:

١ - حـــرية العمل النقابي في البحرين وتطوير التشريعات العمالية وخاصة الباب السابع عشر من قانون العمل في القطاع الاهلي الى مستوى ما نصت عليه المعايير الدوليـــة والعربية واتفاقيات منظمة العمل الدولية والعربية بخصوص حرية التنظيم الـــنقابي والتفاوض الجماعي، وتحويل اللجان العمالية المشتركة الحالية الى نقابات عمالية مستقلة، واللجنة العامة لعمال البحرين الى اتحاد عمال البحرين، وعضوية كل عمال البحرين فيه، والانضمام الى الاتحادات العمالية العربية والدولية وعودة جميع النقابيين المبعدين مع عوائلهم الى البحرين

٢ - حـــق ممثـــلي اللجنة العامة لعمال البحرين وجمعيتها العمومية المنتخبين في المشـــاركة في المجـــالس الـــثلاثية وفي المجلس الاعلى للتدريب ومجلس التأمينات الاجتماعية، كما نص عليه قانون العمل والنظام الاساسي للجنة العامة.

٣ - حـــق اعضـــاء اللجنة العامة دخول الشركات والمصانع التي ليس لها لجان عمالية من اجل تعفق داواضع العمال فيها وحل مشاكلهم.

٤ - حـــق اللجـــنة العامة والجمعية العمومية في تنظيم وتحديد والاشراف على انـــتخابات الـــلجان العماليـــة المشـــتركة ومواعيدها ووضع لائحة استرشادية للشركات وذلك للانتخابات القادمة للدورة الثامنة.

٥ - حرية التعبير والتصريح للجنة العامة في الصحافة المحلية.

٦ - عـــدم تدخل وزارة الداخلية في انشطة اللجان العمالية واللجنة العامة وعدم قيامها في الانتخابات القادمة بشطب اسماء ممثلي عمال مرشحين للانتخابات.

٧ - ازالـــة العـــراقيل التي وضعتها و زارة العمل منذ العام ١٩٩٥ امام اللجنة العامة، اي منذ استلام الوزير الحالي منصبه.

وأبـــلغ وزير العمل اعضاء اللجنة الذين حضروا الاجتماع وهم: عبد الغفار عبد الحســـين، ونائـــبه سعيد السماك، وامين سر اللجنة يوسف عبد الله يوسف، ان رئيـــس الـــوزراء عقد مساء السبت الماضي (٥ اغسطس) اجتماعا بمبنى مجلس الـــوزراء لمناقشـــة مطالب اللجنة بحضور وزيري الداخلية والعمل، وتمت مناقشة مذكـــرة اللجنة العامة. وقد رفض رئيس الوزراء كل المطالب المرفقة في المذكرة وخصوصـــا حـــرية العمل النقابي، وقال ان من حق وزارة العمل الاشراف على الانـــتخابات القادمة وتحديد موعدها في السنة الجديدة وحق وزارة الداخلية في الـــتدخل والاشراف على اسماء العمال المرشحين. ووجه وزير العمل تهديدا الى رئيـــس اللجـــنة واعضاء اللجنة العامة وجمعيتها العمومية، وقال انها اذا تجاوزت صـــلاحياتها فســـوف يتم حلها كما حصل لجمعية المحامين. وأصر على سحب المذكـــرة التي رفعت الى رئيس الوزراء. وسوف تعقد الجمعية العمومية اجتماعا خاصـــا لمناقشـــة ذلـــك. وهناك خشية كبيرة ان يصدر رئيس الوزراء امرا بحل اللجنة.

١٠ أغسطس

● مـــا زالـــت الانعكاسات السلبية لقرار منع ندوة النادي الاهلي حول الحقوق الدستورية للمواطنين تتفاعل في الشارع البحريني وتكرس الشكوك حول حقيقة مـــا يقـــال عـــن الاصلاحات السياسية في البلاد. وتساءل الكثيرون عن معنى الاصـــلاح اذا كان النظام يضيق ذرعا حتى بندوة محدودة الحضور تناقش قضايا واضحة ولا تنطوي على ابعاد سياسية تهدد النظام. وعلم ان قرار الالغاء جاء في اجـــتماع عقد يوم الاثنين الماضي (٧ اغسطس) بين الامير ورئيس الوزراء أصر فيه الاخير على الغاء الندوة معتبرا ان السماح بهذا القدر من الحرية "تهديد خطير لامـــن الدولة". وطلب من وسائل الاعلام الرسمية نشر الخبر في اليوم التالي، اي قبل بضع ساعات من الموعد الذي كان مقررا للندوة.

● وذكـــرت مصـــادر مطلعة ان رئيس الوزراء كان يختزن في نفسه كثيرا من

الغيظ تجاه اللغة الجديدة التي طرحها الامير برغم انها لم تتحول الى واقع تغييري ملموس. واشارت تلك المصادر الى انه لم يكن راضيا عن تصريحات الامير لمحطة سي. ان. ان الامريكية الاسبوع الماضي التي تعهد فيها بالاصلاح السياسي والاستماع لمطالب الشعب والسماح بزيارة المنظمات الحقوقية الدولية للبلاد، وجميعها امور يرفضها رئيس الوزراء وقد سخر حياته لمحاربتها. وانعكس عدم رضا رئيس الوزراء عن تصريحات الامير من خلال التغطية المتواضعة جدا لها في وسائل الاعلام المحلية.

● كما يسود القطاع العمالي حالة من القلق بعد قرار رئيس الوزراء رفض مطالبهم جميعها. وقد أصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين بيانا حول تلك القضية جاء فيه ما يلي: "يخشى ان تؤدي الضغوط على اللجنة العامة لعمال البحرين وغياب قنوات التفاوض الجماعي الفعالة، الى تزايد الاستياء العام وخصوصا مع استمرار تدني الاجور بشكل قياسي، وتزايد موجات تسريح الموظفين والعمال بدون تعويضات مناسبة". واضافت قولها: "ان منظمة حقوق الانسان في البحرين تناشد المسؤولين في البحرين التجاوب مع المطالب التي قدمتها اللجنة باعتبارها الحد الادنى للحقوق العمالية التي لا بد من توفيرها واحترامها، واطلاق حرية العمل النقابي وضمان حقوق المواطنين، وخصوصا في ما يتصل بأرزاقهم وحرياتهم الاساسية".

● وعلى صعيد آخر، اكدت الانباء الواردة من السجن ان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته المعتقلين منذ اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة، يتعرضون للمزيد من المضايقات والتعذيب النفسي والجسدي لاجبارهم على توقيع افادات مزورة. ونفت تلك التقارير ما ذكرته مصادر دبلوماسية غربية من انهم على اتصال بمحاميهم، مؤكدة انهم ممنوعون من الاتصال باية جهة خارجية، وان الاستاذ عبد الوهاب حسين لم يتصل بمحاميه الا عندما تقدم بالتظلم لمحكمة امن الدولة السيئة الصيت في فبراير ومارس الماضيين. ويرفض جهاز التعذيب السماح له بالاتصال بمحاميه، كما يرفض ابلاغه بالزيارة المزمعة لوفد الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة في شهر فبراير المقبل. وكانت تلك المصادر الدبلوماسية تفترض ان المعتقلين السياسيين يعرفون بزيارة وفد الاعتقال التعسفي

من خلال محاميهم، الامر الذي لا يتطابق مع الواقع.

١٤ أغسطس

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانا حول اعتقال الاطفال في البحرين . وجاء في البيان ما يلي: "في الاسبوع الاول من اغسطس اعتقل الاطفال التالية اسماؤهم من منطقة الديه: احمد عبد الله الخير، ١٦، حسين علي رستم، ١٧، علي عيد سعيد، ١٥، محمد حسن، ١٣، محمود حسن، ١٥، طالب علي الاصفر، ١٣، حمزة علي الاصفر، ١٧. وقد نقل هؤلاء المواطنون الى مركز الخميس للتحقيق ونقل انهم يتعرضون لخطر التعذيب. وطبقا للمعلومات المتوفرة فقد اعطيت مراكز الشرطة صلاحية احتجاز المواطنين واساءة معاملتهم، ومن بينهم الاطفال، وذلك في اطار نظام اداري لامركزي يهدف لتخفيف المسؤولية ازاء تعذيب المواطنين. وجاءت هذه السياسة بعد قرار من الحكومة لتقسيم البلاد الى خمس محافظات وتعيين ضباط الامن الكبار كمحافظين لها. فمثلا، عين عبد العزيز عطية الله آل خليفة محافظا للعاصمة المنامة، وكان رئيسا للجنة خاصة شكلت في ١٩٩٥ للتعاطي مع الاحتجاجات التي كانت جارية آنذاك، وكانت مسؤولة عن تعذيب ووفاة عدد من المواطنين ما بين ١٩٩٥و ٩٧. وعين عبد الرحمن بن صقر آل خليفة محافظا للمنطقة الشمالية، ونقل انه كان مسؤولا عن تعذيب المعتقلين والسجناء عندما كان بدائرة التحقيقات. وكلا المحافظين من عائلة آل خليفة الحاكمة. وتجذر الاشارة الى ان العاصمة والمنطقة الشمالية من البحرين هما اكثر المناطق سكانا وتضمان اكثر القرى التي تشهد اضطرابات واحتجاجات. وتشير الامانة العامة لـ OMCT إلى ان البحرين وقعت على معاهدة حقوق الطفل (المادة ٣٧ ب) التي تنص على ان "اعتقال واحتجاز وسجن اي طفل يجب ان يكون منسجما مع القانون ولا يتم اللجوء اليه الا كوسيلة اخيرة ولاقصر فترة ممكنة. وبالاضافة الى ذلك يجب ان لا يتعرض اي طفل للتعذيب او اية معاملة اخرى قاسية او غير انسانية او مهينة" . وطالبت المنظمة بضمان سلامة الاطفال المذكورين وانهاء ممارسة الاعتقال التعسفي وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد.

● ومـــن جهة اخرى، تقدمت مجموعة من ١٨ شخصا من المواطنين الى وزارة العمـــل والشـــؤون الاجتماعية بطلب ترخيص لتشكيل منظمة مستقلة لحقوق الانسان. وأرفق الطلب بالنظام الاساسي للجمعية المقترحة. جاء ذلك بعد الفشل الذريـــع للمنظمة التي شكلتها الحكومة لحقوق الانسان في العام الماضي. وتهدف المـــنظمة الجديدة، للتعاطي الجدي مع موضوع حقوق الانسان بعد ربع قرن من الارهـــاب الحكومي ضد ا بناء البحرين، وبعد ان استشهد العشرات منهم تحت التعذيب الوحشي. وعلى مدى ربع القرن الماضي مارس رئيس الوزراء، بمساعدة الضـــابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون، سياسة القبضة الحديدية ضد المواطنين، وفرضا على البلاد عهدا اسود لم تشهد مثله في تاريخها. وهناك ضغوط دوليـــة كـــبيرة عـــلى العائلة الخليفية لتطوير النظام السياسي والسماح بمنظمات حقوقية مستقلة لمراقبة ما يجري داخل غرف التعذيب.

● وبفضل الضغوط الدولية وتضحيات ابناء البحرين، اضطرت الحكومة لاطلاق ســـراح بعض المعتقلين ظلما. ففي الايام القليلة الماضية اطلق سراح كل من جابر الشـــعلة ومجيد ميلاد وجعفر الصياح. وكان الشعلة قد قضى في السجن عامين كامـــلين بعد انقضاء ثلاث سنوات حكمته بها محكمة امن الدولة. اما المواطنان الآخـــران فقـــد اعتقلا مرتين و لم يحاكما ابدا، بل قضيا اكثر من خمسة اعوام في غـــرب التعذيب بدون تهمة او محاكمة. وبدلا من الاعتذار لهما وتعويضهما عن الجرائم التي ارتكبت بحقهما، تعتبر الحكومة اطلاق سراحهما "مكرمة".

● وذكـــرت المعلومات الواردة من السجن ان المواطنات الثلاث، سلوى حيدر وحـــنان حيـــدر وليـــدا العريبي، تتعرضن لمعاملة وحشية داخل غرف التعذيب. وبرغم ارتفاع درجات الحرارة في البلاد بمعدلات عالية جدا يصر رئيس الوزراء على ابقاء الاسيرات الثلاث في غرف التعذيب ظلما وعدوانا ويحرمهن من ابسط احـــتياجاتهن، ولا يوفـــر لهن حتى ماء الشرب البارد. وطالبت المعارضة المنظمة الدوليـــة للصـــليب الاحمر بالقيام بزيارة فورية لهؤلاء الاسيرات لمراقبة الاوضاع تعيشها.

١٥ أغسطس

● دعت المعارضة البحرينية في الذكرى التاسعة والعشرين لاستقلال البلاد الحكومة الى العودة الى الثوابت التي قامت عليها العلاقات بينها وبين الشعب عشية الانسحاب البريطاني من البحرين. وقالت ان ذلك الانسحاب وما تلاه من قيام دولة البحرين الحديثة وتنازل شاه ايران عن مطالبته، ودور القرار الشعبي الحر في كل ذلك، كان حدثا تاريخيا مهما في تاريخنا المعاصر، يجب ان تستحضره العائلة الخليفية الحاكمة وتنفذ ما التزمت به آنذاك تجاه الشعب. وكانت البحرين قد أعلنت استقلالها في ١٥ أغسطس ١٩٧١ في إثر القرار البريطاني بالانسحاب من المناطق الواقعة شرق السويس بما فيها منطقة الخليج. وقبل الانسحاب البريطاني كانت ايران تصر على تبعية البحرين لها، لكن الشعب قال كلمته الحاسمة لمبعوث الامم المتحدة الذي قام بزيارة استطلاعية للبلاد في ١٩٧٠، ونقل الى الامين العام للامم المتحدة رغبة شعب البحرين في قيام دولة مستقلة على اراضيه تمارس الديمقراطية وتحترم حقوق الانسان. وقد التزمت العائلة الخليفية في بداية الامر بذلك، فوضع اول دستور للبلاد أقره المجلس التأسيس الذي انتخب نصف اعضائه. وعلى اساس ذلك الدستور اجريت اول انتخابات برلمانية في ديسمبر ١٩٧٣. لكن رئيس الوزراء الحالي انقلب على الدستور وألغى البرلمان المنتخب وفرض على البلاد احكام الطوارىء المفروضة على البلاد حتى اليوم. وبالمناسبة اكدت المعارضة البحرينية مطالبتها باعادة العمل بذلك الدستور الذي كان اهم ثمرة من ثمار الاستقلال، وطالبت حكومة البحرين بالاهتمام الرسمي بذكرى الاستقلال في ١٥ اغسطس من كل عام، واعتبارها عيدا وطنيا للبلاد.

● وعلى صعيد آخر تدخل رئيس الوزراء شخصيا يوم امس وفرض على اللجنة العامة لعمال البحرين تأجيل انتخابات اللجان العمالية المشتركة التي كان مقررا اجراؤها في نوفمبر المقبل. جاء ذلك في قرار غاضب أبلغ الى اللجنة واشترك فيه بالاضافة الى رئيس الوزراء كل من وزيري الداخلية والعمل. وكانت الجمعية العمومية قد عقدت صباح امس الاجتماع الاستثنائي السابع للدورة السابعة لمناقشة آخر المستجدات. وخرجت الجمعية بقرارات مهمة كالتالي:

١- الانسحاب من، ومقاطعة المجلس الاعلى للتدريب المهني ومجلس ادارة الهيئة

العامـــة للتأميـــنات الاجتماعية وعدم مشاركة ممثلي اللجنة العامة فيهما حتى الموافقة على مشاركة ممثلي الجمعية العمومية للتنظيم العمالي في هذين المجلسين.

٢ - الاصرار على عقد انتخابات اللجان العمالية المشتركة في ١٨ شركة حسب الـــبرنامج الزمني الذي أقرته الجمعية العمومية في اجتماعها في ٢٩ يوليو الماضي وحســـب اللائحة الارشادية للانتخابات وذلك في شهر نوفمبر ٢٠٠٠، وعدم الســـماح بتدخل وزارتي الداخلية والعمل في مسيرة الانتخابات كما جرت عليه العـــادة في الســـنوات الســـابقة، ورفـــض اوامر وزارتي الداخلية والعمل بعقد الانتخابات في شهر فبراير ٢٠٠١.

٣ - الاصـــرار على جميع المطالب والقرارات التي رفعها رئيس اللجنة العامة الى رئيـــس الـــوزراء وخصوصا تطوير التشريعات العمالية وحق التنظيم النقابي في البحرين وحق التفاوض الجماعي كما نصت عليه اتفاقيات منظمة العمل الدولية والعربية وحقوق الانسان.

٤ - حـــق الجمعية العمومية واللجنة العامة في حرية النشر والتعبير في الصحافة المحلية.

لكـــن رئيس الوزراء وعصابته أصروا على تأجيل الانتخابات وهددوا بحل اللجنة اذا لم تمتـــثل بقـــرارهم، فجاء قرار اللجنة صباح اليوم مفاجئا في محاولة لمنع اي تطور سلبي. ويسود القطاع العمالي شعور عام بالاستياء من تدخل رئيس الوزراء بهـــذا الشكل السافر وسعي وزارتي الداخلية والعمل لقمع انشطة اللجنة وفرض بـــرنامج عمل مرفوض عليها. وناشدت المعارضة الجهات العمالية الدولية التدخل الفـــوري لـــلدفاع عـــن عمال البحرين وحقوقهم وشجب ممارسات الحكومة القمعية.

١٧ أغسطس

● مع اقتراب الذكرى الخامسة والعشرين للقرار المشؤوم بتعليق العمل بالدستور وحـــل المجلس الوطني تتفاعل الاوضاع المحلية بشكل متصاعد ويضغط الناشطون السياســـيون في الداخل والخارج لتحقيق المطالب الوطنية وفي مقدمتها الغاء ذلك القرار. وقد شوهدت في اليومين الماضيين شعارات مكتوبة على الحيطان في عدد

مـــن المـــناطق مـــن بينها كرزكان. وعبر المواطنون عن مشاعرهم عبر الانترنت والمنشورات التي تصدرها المعارضة. وتكرس الشعور بضرورة اقامة دولة القانون ا لمؤســـس عـــلى الدستور خصوصا بعد قرار رئيس الوزراء الاسبوع الماضي الغاء ندوة النادي الاهلي التي كانت ستناقش الحقوق الدستورية للمواطنين.

● ويزداد الترقب كذلك في اثر تقديم مجموعة من المواطنين (رجالا ونساء) طلبا الى وزارة العمـــل بالســـماح بتشكيل جمعية مستقلة لحقوق الانسان. وجاء في الرسالة المهذبة تحديد لاهداف تلك الجمعية كالتالي: نشر الوعي بالمواثيق الدولية لحقـــوق الانسان، رصد انتهاكات حقوق الانسان في البلاد، العمل على وقف تـــلك الانتهاكات بالوسائل المشروعة، إصدار الادبيات التي تنشر الوعي بمباديء حقـــوق الانسان، تنظيم الفعاليات المناسبة مع قضية حقوق الانسان، التعاون مع مـــنظمات حقـــوق الانســـان والامم المتحدة لتحقيق اهداف الجمعية، مخاطبة الســـلطات حول حالات مخالفة لنصوص دستور البلاد، العمل على وضع اسس مـــنهج دراســـي في مجال حقوق الانسان. ووقع على الرسالة ثمانية عشر مواطنا ومواطـــنة هم: حصة الخميري، سلمان السيد علي كمال الدين، سبيكة النجار، نـــبيل احمد رجب، فتحي عبد الله سالم، عبد الله محمد صالح العباسي، د. منذر جعفـــر عيســـى الخور، فاطمة حسن الحواج، عبد الشهيد حسين عمران، محمد جعفـــر حسن، عيسى ابراهيم محمد، احمد ابراهيم فخرو، علي ابراهيم بوحجي، عـــلي عبد الله فخرو، خالد صالح خميس الزياني، سهام حميد علي سالم صنقور، محمود محمد جواد.

● ومـــن جهة اخرى أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا حول استمرار العمل بقانون امن الدولة السيئة الصيت وطالبت بالغائه. وجاء في الـــبيان ان المنظمة قلقة جدا من الاستعمال المتواصل لقانون امن الدولة لاعتقال المواطـــنين. واشارت الى قضية اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين في ١٧ مارس الماضي بعد ساعة واحدة من اطلاق سراحه من الاعتقال الذي استمر اكثر مـــن اربـــع سنوات. وقالت المنظمة: "تستعمل قوات الامن الحكومية قانون امن الدولـــة لاعتقال الاشخاص الذين تعتقد انهم يمارسون انشطة معارضة للحكومة، ومـــن ضمنهم الاشخاص الذين يحاولون ممارسة حقهم في التعبير الحر والتجمع

والتنظيم". ونسبت المنظمة الى مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة قولها: "ان قانون امن الدولة لا يفرق في مواده بين الاشخاص الذين يضطهدون بسبب قيامهم بانشطة سلمية او انشطة ترتبط بحقوقهم الاساسية في حرية التدين والرأي والتعبير والتجمع والانتماء والمشاركة في حكومة بلادهم، وهي الحقوق التي تضمنتها المادتان ١٨ و ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواد ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٥، من الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية، وبين الاشخاص الذين يقومون باعمال تمثل اساءة لممارسة الحقوق المشروعة المذكورة". واضاف البيان: "لقد استمرت الحكومة في سياستها بعدم تقديم اية معلومات للرأي العام بخصوص أعداد او هويات الاشخاص المعتقلين او المحكومين او المفرج عنهم طبقا لقانون امن الدولة او الذين يقدمون للمحاكمة امام محكمة امن الدولة التي لا تتوفر في اجراءاتها معايير العدالة والتي لا يمكن استئناف احكامها". وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية للمطالبة بوقف الاعتقالات التعسفية، والغاء قانون امن الدولة لعام ، ١٩٧٤ وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

● ومن بين المواطنين المعتقلين تعسفيا منذ فترة اطفال وشباب موقوفون من منطقة الديه بمركز التعذيب بالبديع، وهم: احمد رضي سلمان العنيسي، ١٩، احمد عبد الله علي ربيع، ١٨، محمد صالح جعفر مشيمع، ١٩، حسين علي رستم حبيب رستم، ١٦، علي عبد الله سعد، ١٦، حسن عبد الرسول، ١٩، هشام علي حسين، ١٩. ومن معتقلي منطقة العدلية هناك عدد من الاطفال اعتقلوا منذ ثلاثة شهور تقريبا وهم: محمود منصور، ١٢ سنة، مرتضى علي العريبي، ١٧، عبد الله زبيل، ١٤، السيد جعفر السيد حسين، ١٥، حسن سعيد زبيل، ١٧، حسين علي شمطوط، ١٧، احمد منصور قمبر، ١٧، نبيل حسن البني، ١٦، عقيل حسن البني، ١٧. ومنذ اعتقالهم حتى الآن لم يسمح لعائلاتهم بزيارتهم على الاطلاق.

٢١ أغسطس

● أصدر المركز الدولي للحقوق النقابية مناشدة الى حكومة البحرين يطالبها فيه

باحـــترام حقوق العمال وتحقيق مطالبهم. وجاء في المناشدة ما يلي: "إن المركز على اطلاع بوضعية اللجان العمالية المشتركة في البحرين، ويحث الحكومة على الاهـــتمام بمطالب اللجنة لعمال البحرين وغيرها من التنظيمات النقابية التي دعت لرفع الحظر على النقابات العمالية. ويعتبر المركز المذكرة التي سلمتها اللجنة العامة لعمال البحرين الى رئيس الوزراء في ٣٠ يوليو وثيقة متوازنة، ومتماشية تماما مع مباديء منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، وهي مباديء متعارف عليها عموما في أنحاء العالم. وقد خاب امل المركز كثيرا عندما علم بان رئيس الوزراء اكد معارضته للنقابات العمالية وانه يواصل حرمان العمال في البحرين من حقهم في تنظيم انفسهم. وسوف ينشر المركز اخبارا حول العريضة المذكورة في نشرته المحـــترمة الـــتي تقرأ في أكثرمن ٨٠ بلدا في العالم. وسيكون قراؤنا قلقين عندما يعـــلمون برفض فرصة للعمل بقوانين ومباديء تتماشى مع قانون العمل الدولي وحقـــوق الانســـان بهذه الطريقة. ان المجتمع الدولي يتوقع اخبار تحسن حقوق العمال في البحرين. وقد قام المركز بمجمهودات للتأكد من ان جميع الخطوات الا يجابية التي قامت بها السلطات في البحرين يتم ايضا ايرادها في النشرة. ونأمل بان نتمكن من ابلاغ العالم بمزيد من التطورات الا يجابية للحقوق المدنية والاجتماعية لعمال البحرين، وانه لمن المؤسف جدا بان تقريرنا القادم سينتقد مجددا الاجراءات الظالمـــة الـــتي تحظر قوة التطور الاجتماعي وهي نقابات العمال". ووقع المناشدة الســـيد دانيـــا بلاكبيرن، المنسق ومدير البحوث بالمركز. وقالت منظمة حقوق الانســـان في البحرين بان الوقت قد حان للسماح بتشكيل نقابات عمالية طبقا للمواثيق الدولية.

● وذكـــرت التقارير ان عددا من مناطق البلاد شهد تصاعدا في الانشطة الوطنية الـــتي تهـــدف لاعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. ففي مدينة عيســـى انتشرت الشعارات على الحيطان بشكل ملفت للنظر، وكذلك الامر في مـــناطق اخـــرى مثل كرزكان وغيرها. وأشارت شعارات اخرى الى المعتقلين السياســـيين وخصوصا النساء الثلاث المسبيات لدى رئيس الوزراء وهن سلوى حيدر وحنان حيدر وليدا العريبي. وتوجه المواطنون للتعبير عن آرائهم ومواقفهم عبر صفحات الانترنت التي اصبحت منبرا قويا للتعبير عن المواقف والآراء.

● وذكرت تقارير اخرى ان العائلة الحاكمة اصبحت في مأزق بعد تقديم طلب شـــعبي بتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان موقعة من ١٨ مواطنا ومواطنة. وألمحت تلك التقارير الى توجه الحكومة للايعاز الى احد المحامين من ابناء العائلة الحاكمـــة بالاسراع بتقديم طلب مماثل لكي يمكنها تجاوز الطلب الشعبي ومنح تـــرخيص الى لجـــنة يرأسها ذلك المحامي. وهناك دعم لدولي من شخصيات ومـــنظمات حقوقية لطلب تشكيل لجنة حقوقية مستقلة بعد ان فشلت اللجنة الحكومية لحقوق الانسان في القيام بأي نشاط لرفع المعاناة عن ضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب.

● وبمناســـبة الذكرى الخامسة والعشرين للقرار المشؤوم بتعليق العمل بالدستور وحـــل المجـــلس الوطني دعا اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانســـان، الى نـــدوة خاصـــة بالمناســـبة يتحدث فيها عدد من المعنيين بالشأن الـــبحريني. وسوف تعقد الندوة في الساعة الواحدة بعد الظهر يوم الاربعاء ٣٠ أغســـطس بـــاحد المباني التابعة لمجلس اللوردات البريطاني على العنوان التالي: ١ Abbey Gardens, London SW1.

٢٢ أغسطس

● أبعـــدت الســـلطات البحرينية قسرا الاسبوع الماضي المواطن محمد الزهيري وعائلته من البلاد. وتم ايقاف العائلة في المطار والتحقيق مع افرادها قبل ابعادهم الى الخـــارج. وكانت العائلة عائدة من الدراسة في ايران. ولم تعط السلطات البحريـــنية اي تبرير لهذا الاجراء التعسفي. كما قامت السلطات بابعاد المواطن عـــبد الحلـــيم الحلواجي قسرا من مطار البحرين. وكان هذا المواطن عائدا الى بلاده من بريطانيا. وبعد التحقيق معه رفض جهاز التعذيب السماح له بدخول الـــبلاد، وأعيد ابعاده الى بريطانيا. وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين هي الوحيـــدة في العـــالم الـــتي تقوم بابعاد المواطنين قسرا، بينما تستقدم الاجانب لتوطينهم في اراضي البلاد.

● واستمرت الاعتقالات التعسفية في الاسابيع الاخيرة. فقد اعتقل في ٢٧ يوليو الماضـــي عـــدد من الاطفال من منطقة ابوصيبع هم: السيد محمود السيد علوي

السيد ابراهيم، ١٦، السيد جواد السيد حسن، ١٦، السيد حسن السيد علي، ١٦، السيد صادق السيد محمد، ١٦، السيد عمار السيد علوي السيد عمران، ١٦. واعتقل في ٢٤ يوليو الطفل حسن داود سلمان، ١٦، من المنطقة نفسها. وبعد تعذيب متواصل لمدة عشرة ايام افرج عنهم بدون توجيه اية تهمة لهم. ويتعرض الاطفال في البحرين الى تنكيل رهيب من قبل جهاز التعذيب الذي أنشأه البريطاني ايان هندرسون. واعتقل في الايام القليلة الماضية اربعة اطفال من مدينة حمد (الدوار الرابع) تتراوح اعمارهم ما بين ١٥ و ١٦ عاما، وما يزالون يقبعون في غرف التعذيب. وعرف من بين هؤلاء الاطفال حسين علي حسن. واعتقل الاسبوع الماضي المواطن عبد الكريم حسن ابراهيم، ٣٥، من منطقة الدير، وتم التحقيق معه بقسوة قبل الافراج عنه في اليوم نفسه.

● وذكرت الانباء الواردة من سجن جو ان سلطات التعذيب وضعت الشيخ عبد الهادي المخوضر في زنزانة انفرادية لمدة اكثر من شهر انتقاما منه لرفضه التوقيع على افادات مزورة اعدها جهاز التعذيب الخليفي. كما احتج المعتقلون بمركز التعذيب بالحوض الجاف على سوء المعاملة واستمرار اعتقالهم برغم براءتهم، وذلك بالاضراب عن الطعام. واستمر الاضراب عن الطعام يومين كاملين. وانتهى الاضراب بوعود من سلطات السجن لم يتحقق منها شيء حتى الآن.

● وفي عددها الصادر هذا اليوم، نشرت جريدة "القدس العربي" التي تصدر في لندن مقالا مهما للسيد علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير قبل ربع قرن. وحمل المقال العنوان: "هل يمكن معالجة الملفات السياسية والاقتصادية بقوانين لا دستورية؟". وجاء في المقال استعراض لتدهور الاوضاع في البحرين منذ حل البرلمان في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥، وما اعقبه من تحركات شعبية قوبلت بقمع رهيب وفقا لقانون امن الدولة الذي كان رفضه من قبل اعضاء المجلس السبب المباشر لحل ذلك المجلس. وبعد ان استعرض ما قام به الامير الجديد من خطوات تساءل: هل يمكن معالجة كافة الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل وجود القوانين اللادستورية؟ وهل بالامكان حدوث انفراج سياسي يسمح بممارسة كافة الحريات المدنية والسياسية التي نص عليها الدستور

في ظـــل غيـــاب تفعيـــل الدستور وعودة الحياة النيابية؟. وللاجابة على هذين الســـؤالين اســـتعرض الكاتب بعض المؤشرات مثل لقاء الامير مع عدد من ممثلي الجمعيات والاندية الوطنية قبل شهر واحد وما ذكره في ذلك اللقاء من رغبة في الاصـــلاح السياســـي، وبعـــض الفعاليات الثقافية التي تؤكد رغبة المواطنين في الاصـــلاح مـــثل ندوتي نادي الخريجين والنادي الاهلي. لكنه رأى ان الغاء ندوة اخـــرى كانت مقررة قبل اسبوعين مؤشر سلبي جدا. واعتبر مثل هذه التصرفات تؤكـــد "ان الملفات الصعبة هي الاخرى مرشحة للاصطدام بالقوانين التي تقف حجـــر عثرة في طريق تنفيذ اي اصلاح سياسي في المستقبل". واضاف الكاتب قـــائلا: "من باب الحرص على نجاح المشروع الاصلاحي للامير نود ان نتساءل عـــن الكيفيـــة الـــتي سيتم بموجبها معالجة ملف المعتقلين والمبعدين السياسيين والمحكومـــين في ظل القوانين التي تسمح بالاعتقال والحبس والابعاد خارج حكم المحكمة". ثم انتقل الكاتب الى ملف آخر وهو حقوق الانسان. وقال ان اسلوب التعاطي مع ذلك الملف "اعطى الفرصة لمنظمات حقوق الانسان الحكومية وغير الحكوميـــة لتسجل شتى انواع الانتهاكات في تقاريرها السنوية وعلى مدى ثماني ســـنوات الامر الذي أدى الى تشويه صورة البحرين في مجال حقوق الانسان". واعتـــبر ان تشكيل لجنة حقوق الانسان الحكومية لم يساهم ايجابيا في هذا المجال لانهـــا "لم تباشـــر اي نشاط حقوقي حتى الآن". وانتهى المقال الى القول "بأن الواجـــب الوطني يحتم علينا ان نسجل للامانة والتاريخ وجهة نظرنا القائلة بتعذر معالجـــة هـــذه الملفات الصعبة في ظل تعطيل الدستور وغياب السلطة التشريعية والمشاركة الشعبية في صنع القرار".

٢٤ اغسطس

● تلقت المعارضة البحرينية بحزن وأسف شديدين نبأ كارثة سقوط طائرة طيران الخـــليج يوم امس، ووفاة جميع ركابها. وعبرت المعارضة عن مواساتها لعائلات الضـــحايا الذين انتقلوا الى ربهم في الحادث الاليم. وكانت الطاشرة على وشك الهـــبوط في مطار البحرين الدولي قادمة من القاهرة. وحسب المعلومات المتوفرة فقـــد تـــوفي جميع ركاب الطائرة البالغ عددهم ١٤٣ شخصا بينهم ٣٤ مواطنا

بحرينيا، و ٦٣ مصريا، و ١٢ سعوديا و ٩ فلسطينيين، وستة اماراتيين وثلاثة صينيين وبريطانيان ومواطنين من جنسيات اخرى. ولم يعرف بعد سبب الكارثة، لكن الدلائل تشير الى عطل كارثي مفاجيء منع الطيار من الهبوط على مدرج المطار فسقطت بعد المحاولة الثالثة في البحر على مسافة قصيرة من المطار. واستطاعت فرق الانقاذ انتشال الجثث من البحر في خلال ساعات بعد وقوع الحادث. وعم البحرين وجوم كبير لهذا الحادث الاليم. وعبرت المعارضة عن حزنها الشديد وتمنت لعائلات الضحايا الصبر، قائلة ان امر الله لا يرد، وانا لله وانا اليه راجعون.

● ومن جهة اخرى قال الاستاذ عبد الرحمن النعيمي ان حادثة الاستاذ عبد الوهاب حسين "تكشف الارباك الشديد الذي يسود الحكم في طريقة تعاطيه مع موضوع المعتقلين ومع مجموع الازمة السياسية". جاء ذلك في المقابلة التي اجرتها معه مجلة "البلاد" اللبنانية. وقال ان الحكم يمارس رقصة "التانغو" خطوة الى الامام وخطوتان الى الوراء. وأضاف ان الحكم "يتحدث عن ضرورة الحوار والانفتاح وحق المواطنين في ابداء وجهات نظرهم، ويرفض الاستجابة لطلب لجنة العريضة بالالتقاء مع الامير لتقديم العريضة التاريخية التي وقع عليها قرابة ٢٥ الف مواطن يطالبون باعادة العمل بالدستور واحياء الحياة البرلمانية والسماح لجميع المبعدين بالعودة، واطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين". وقال النعيمي: "ان هذا التخبط السياسي في الداخل والخارج، يعود الى الصراع داخل الاسرة الحاكمة بين الامير وعمه رئيس الوزراء الذي لا يريد مغادرة المسرح السياسي، ويريد ان يضع الامير في جيبه، ويحكم الطوق عليه، ويلتف على كل خطوة ايجابية يقوم بها، والامير لا يملك الحزم المطلوب". وقال ان الحل يكمن في خطوات جريئة تتلخص في: "ان تكون هناك حكومة جديدة للعهد الجديد، وان يكون هناك انفراج سياسي شامل، وان يتخلى الحكم عن قبضته على مؤسسات المجتمع المدني، واحترام ارادة الشعب في المشاركة السياسية والرقابة الشعبية باعادة الحياة البرلمانية وتفعيل الدستور ووقف انتهاكات حقوق الانسان".

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر يوم امس مقالا للدكتور سعيد الشهابي بعنوان: "البحرين ١٩٧٥ - ٢٠٠٠: ربع قرن

خـــارج الحكـــم الدستوري". واستعرض كاتب المقال في البداية خلفية النضال الوطـــني لاقامـــة مجتمع مدني منذ الحقبة الاستعمارية التي سبقت العام ١٩٧١. وتطـــرق الى الاســـتعدادات الامـــنية التي صاحبت القرار البريطاني في ١٩٦٨ بالانســـحاب مـــن شـــرق الســـويس، ومنها استقدام الضابط البريطاني، ايان هندرســـون، لادارة "القســـم الخاص". ثم تطرق للتجربة الديمقراطية في النصف الاول مـــن السبعينات التي ألغاها الامير السابق في ٢٦ أغسطس ١٩٧٥، بسبب رفـــض المجلس الوطني اقرار مشروع قانون امن الدولة الذي قدمه ايان هندرسون ورئيـــس الـــوزراء. واضـــاف: "لقد كان نضال شعب البحرين المتواصل صعبا ومـــتداخلا لكنه لم يهدأ في اية فترة برغم تعدد الاطر السياسية والفكرية لقياداته الشـــعبية . و لم تخـــل مـــراحل النضال تلك من شوائب الصراع الفكري أحيانا والسياســـي احيانا اخرى. لكن وتيرة النضال تواصلت عبر العقود، حتى رست عـــلى قاعدة صلبة جسدت تلاحما وطنيا قلما يكون له نظير في البلدان الاخرى. وعـــلى صـــخرة ذلـــك التلاحم تكسرت معاول السلطة الهادفة لكسر شوكة المناضلين من جميع الاطراف. وبلغت الواقعية السياسية والنضج العملي ذروتها في الاعـــوام الاخيرة حيث أصبح هناك خطاب يكاد يكون موحدا للعمل السياسي يهـــدف لاقامة مجتمع مدني قائم على اساس المواثيق الدولية والمعاهدات التي تنظم حقوق الشعوب وتمنع الاستبداد". وانتهى الكاتب الى القول: "يجدر بالحكم ان يكون اكثر انفتاحا وتطورا، فذلك هو مفتاح الاستقرار والتطور. والتنمية البشرية لا يمكن ان تتحقق في ظل الاستبداد والقهر.... ان امام امير البحرين الشيخ حمد فرصـــة للتغيير كما فعل بعض الحكام العرب من الجيل الجديد، فذلك هو الطريق لعهـــد مستقر يعيش المرء فيه مطمئنا على نفسه وعرضه وحريته، ولا ينام خائفا من خفافيش الليل".

٢٥ أغسطس

● مـــا تزال البلاد تعيش حالة الحزن بعد ان فجعت بوفاة ٣٤ من ابنائها وعدد اكبر من الاخوة العرب وغيرهم، نتيجة تحطم طائرة تابعة لطيران الخليج يوم امس الاول. وقد تم تشييع جميع الضحايا البحرينيين في اجواء من الحزن والاسى، فيما

استمرت التساؤلات حول ظروف سقوط الطائرة التي كانت على وشك الهبوط في مطـــار الـــبحرين الدولي. وبرغم فظاعة الفاجعة فقد جسد ابناء البحرين مثلا عليا من التضامن والتلاحم والتفاني. واكدت التقارير الرسمية وغيرها ان المواطنين هـــرعوا فور سقوط الطائرة الى المساعدة وقاموا بانتشال عدد كبير من الجثث في قواربهـــم قـــبل وصـــول فرق الانقاذ الرسمية التي أكملت المهمة. بل ان بعضهم استطاع انتشار طفل على قيد الحياة ولكن قضاء الله حل به بعد فترة قصيرة. وقد أعلـــنت حالـــة الحداد في البلاد ثلاثة ايام، فيما شيع الضحايا في مواكب شعبية مهيبة، واقيمت مجالس الفاتحة على ارواحهم وما تزال مستمرة. وأبدى المواطنون تضامنا قويا مع عائلات الضحايا، وجسدوا روح العائلة الواحدة.

● ومـــن جهة اخرى وقّعت مجموعة من اعضاء البرلمان البريطاني عريضة مهمة بمناســـبة الذكرى الخامسة والعشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني. وجـــاء في العريضـــة ما يلي: "ان هذا البرلمان يضع في الاعتبار ان ٢٦ اغسطس ٢٠٠٠ يصـــادف الذكرى الخامسة والعشرين لحل برلمان البحرين وتعليق العمل بالدســـتور، ويعـــترف باهمية ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ في تاريخ شعب البحرين في نضالهم من اجل الديمقراطية وحكم القانون، ويعبر عن قلقه الشديد بانه، بعد ٢٥ عامـــا، ما يزال برلمان البحرين ودستورها معلقين، ويدعم شعب البحرين الذين يطالبون باعاةد دستورهم والمجلس المنتخب ديمقراطيا. انه قلق كذلك من استمرار انـــتهاكات حقوق الانسان في البحرين، كما هو موثق في التقرير السنوي لمنظمة العفـــو الدولية، ويشجب خصوصا اعتقال الاطفال والنساء، والتعذيب المتواصل والمعامـــلة السيئة للمعتقلين، والابعاد القسري للمواطنين البحرينيين، والمحاكمات الجائـــرة الـــتي تمارســـها محكمة امن الدولة، ويعبر عن اسفه ازاء رفض حكومة الـــبحرين الدخول في حوار مع اعضاء لجنة العريضة الشعبية من اجل اعادة برلمان الـــبحرين ودستورها، ويدعو حكمة صاحبة الجلالة لحث حكومة البحرين على الدخول في حوار مع اعضاء اللجنة، لوضع نهاية لكل انتهاكات حقوق الانسان في الـــبحرين، والسماح بحرية التعبير، والصحافة والتنظيم وحرية التجمع". ووقع عـــلى العريضـــة ١٦ عضوا برلمانيا هم السادة جيريمي كوربين، هاري كوهين، بـــوب راســـل، رودي فيـــز، بيل ميتشي، فرانك كوك، ألان سيمبسون، تيري

ديفيس، هاري بارنز، لين جونز، توني كلارك، مايك هانكوك، كيلفين هوبكيتز، جون جانل، كيفين ماكنمارا، وسايمون هيوز.

● ونشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر يوم امس مقالا مهما للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: "ربع قرن على تجميد الحياة البرلمانية في البحرين: فسروا لنا هذا النظام الذي يصل عدد المعتقلين فيه ١٠ بالمائة من السكان". وقد استعرض الكاتب مسيرة الـ ٢٥ عاما من القمع ومحاولات الشعب استرداد حقوقه الدستورية. وقال: "بعد ربع قرن من تعطيل الحق العام ومن تعطيل الحياة النيابية، من تعطيل أبرز مواد الدستور، من استمرار وتفاقم الازمة السياسية، نرى جازمين ومعنا قطاعات واسعة من شعبنا، بان المخرج الحقيقي هو العودة عن ذلك الامر الاميري المتعلق بتعطيل العمل بالدستور، والعودة عن الخطأ فضيلة"، واضاف قائلا: "إن الشعب الذي ردد ملايين المرات بالحناجر وعلى الجدران: الشعب يريد البرلمان، لا يمكن ان يقبل بان يكون مجلس الشورى بديلا عن المجلس الوطني... من حق الشعب ان يشارك في القرار السياسي من خلال مجلس وطني منتخب كامل الصلاحيات بموجب الدستور الذي هو العقد بين الحاكم والشعب". وانتهى الى القول: "نقف مع كل شخصية في النظام الحاكم ترى ضرورة الاصلاح وضرورة الانفراج السياسي، وضرورة تطبيع العلاقات بين الشعب والسلطة الحاكمة، باستجابة النظام ورموزه الاساسيين لنبض الشارع، ومطالب الناس التي هي مطالب الوطن، التي يكبر الوطن بالاستجابة لها، وتكون البحرين قادرة على ان تفتخر عندها بما تملكه ليس فقط من كفاءات وامكانيات وقدرات بشرية من المواطنين، وانما ايضا بالتناغم المطلوب والتفاعل بين الحاكم والشعب".

سبتمبر ٢٠٠٠

٢٩ أغسطس

● فـيما يستمر حداد شعب البحرين على ضحايا طائرة طيران الخليج المنكوبة يـوم الاربعـاء الماضـي، تتواصل الاشاعات حول ظروف سقوط الطائرة، خصوصـا مع الصمت الحكومي على ذلك. وقد انتهت مجالس الفاتحة وسط مشاعر الحزن الشعبية وتجلى التضامن الوطني ازاء الكارثة بشكل منقطع النظير، وعاشـت البلاد اياما من التواصل بين المواطنين الذين تنقلوا بين مجالس العزاء ووفـروا لعائلات الضحايا قدرا كبيرا من المواساة، حتى شعر الجميع انهم جميعا مـنكوبون بما حدث. وبرغم ان الضحايا ذهبوا الى ربهم فان هناك رغبة شعبية لمعـرفة حقيقة ما حدث خصوصا مع استمرار اللغط والاشاعات التي يصعب تصديقها او تفنيدها، والتي لا تجدي شيئا ما لم تكن موثقة. وناشدت المعارضة الجهات المختصة الاسراع في الكشف عن الحقائق للتخفيف من معاناة عائلات الضحايا ووضع حد للأقاويل المنتشرة في الشارع البحريني.

● وعـلى صعيد آخر استمر التفاعل الدولي مع الذكرى الـ ٢٥ لحل المجلس الوطـني وتعـليق العمل بمواد الدستور. فقد أصدرت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسـان FIDH رسالة مفتوحة الى امير البلاد عرضت فيها تطورات الوضع الـبحريني مـنذ ايـام الحماية البريطانية. وجاء في الرسالة: "ما يزال التعذيب والمعامـلة السيئة تمارسان بشكل روتيني في السجون. ومنذ توقيع بلادكم على معاهدة منع التعذيب، لم يتم تطوير قوانين البلاد، وبقيت المعاهدة خارج اطار

التـــنفيذ. واستمرت المحاكمات الجائرة بحق المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقـــوق الانســـان امام محكمة امن الدولة، وذلك في انتهاك فاضح للحق في محاكمـــة عادلة، وصدر عن ذلك احكام قاسية ومنها الحكم بالاعدام والسجن مـــدى الحيـــاة". وعـــبرت المنظمة انها، ولجنة الدفاع عن حقوق الانسان في الـــبحرين، قلقـــتان من استمرار الاعتقال التعسفي الذي طال الاطفال بشكل مســـتمر. وطرحت المنظمتان، بمناسبة الذكرى الـــ ٢٥ لحل البرلمان، عددا من المطـــالب امـــام حكومة البحرين منها: اعادة العمل بالدستور، انتخاب المجلس الوطني والسماح للمرأة بالمشاركة فيه، اطلاق سراح السجناء السياسيين بدون شـــروط، السماح بعودة المبعدين، الغاء احكام الطوارىء، التحقيق في حالات الـــتعذيب والوفـــاة في السجن، ومحاكمة المسؤولين عن التعذيب وانتهاكات حقوق الانسان".

● وفي الاطار نفسه بعثت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT رسالة الى امـــير الـــبلاد جاء فيها مايلي: "عشية الذكرى الـــ ٢٥ لحل البرلمان وفقا للمرســـوم الاميري رقم ١٤، واصدار المرسوم الاميري رقم ١٩٧٥/٤ القاضي بتعليق العمل بالمادة ٦٥ من الدستور ومواد اخرى متعلقة بالحياة البرلمانية، فاننا ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن قلقنا المتواصل في ما يتعلق بوضع حقوق الانسان في الـــبحرين". وذكـــرت المنظمة رفضها لاستمرار الاعتقال التعسفي مؤكدة وجـــود قضايا موثقة لذلك. وقالت المنظمة: "إننا نوجه انتباهكم بشكل خاص الى وضـــع عبد الوهاب حسين، وحسن علي مشيمع، والشيخ حسن سلطان، والشـــيخ عـــلي عاشور، والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان العـــلوي، الذيـــن يستمر احتجازهم منذ يناير ١٩٩٦ بدون تهمة او محاكمة، والذين ورد انهم تعرضوا لسوء المعاملة". واضافت قائلة: "إننا ندعوكم لاعادة العمـــل بدســـتور عام ١٩٧٣ والنظام البرلماني، وتعديل قانون امن الدولة لعام ١٩٧٤ غـــير الدســـتوري بما يتوافق مع الدستور والمقاييس القانونية الدولية". وطالـــبت المنظمة "باعادة محاكمة جميع الاشخاص الذين تمت ادانتهم من قبل محكمـــة امـــن الدولة وذلك في المحاكم الجنائية وبما يتوافق مع المقاييس الدولية لـــلمحاكمة العادلـــة، وان يتم ايقاف جميع المحاكمات امام محكمة امن الدولة

وتحويـــل القضـــايا لـــلمحاكم الجنائية.. ونناشدكم ايضا انهاء ممارسة الابعاد القســـري الذي يتناقض مع المادة ٢/١٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الـــذي تم حظره بوضوح وفقا للمادة ١٧/ج من الدستور البحريني... وتقديم جميـــع الاشـــخاص الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الانسان للعدالة، وان يتم اجـــراء التحقيق في جميع ادعاءات التعذيب وحالات الوفاة يالسجن، وان يتم تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الانسان وأسرهم بشكل عادل ومناسب".

وعـــلى صـــعيد آخر سوف تعقد غدا بمجلس اللوردات البريطاني ندوة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور، دعا اليها الـــلورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان. وسوف تعقـــد الـــندوة في الســـاعة الواحدة بعد الظهر على العنوان التالي: ١ Abbey Gardens, London SW1

٣٠ اغسطس

● عقدت ظهر اليوم ندوة مهمة بمجلس اللوردات البريطاني شارك فيها كل من الـــلورد ايفـــبوري، نـــائب رئيـــس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان والدكـــتور منصـــور الجمري. وحضرها عدد من السياسيين والمهتمين بالشأن البحريني.

٣١ اغسطس

● بمناســـبة الذكـــرى الخامســـة والعشرين لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور، وجهت شخصيات بحرينية معارضة رسالة مفتوحة الى امير البحرين تطالـــبه فيهـــا بتحقيق المطالب الشعبية المشروعة. ووقع الرسالة كل من: عبد الهـــادي خلف، عبد الهادي الخواجة، عبد الرحمن النعيمي، عبد النبي العكري، الشـــيخ عـــلي ســـلمان، سعيد الشهابي، محمد عبد الجليل المرباطي، منصور الجمـــري، هاني الريس. وجاء في الرسالة تقدير تلك الشخصيات للتصريحات الايجابيـــة التي اطلقها الامير لكنها ترى ان من واجبها اعادة طرح المطالب التي احـــتوتها العريضة الشعبية للعام ١٩٩٤ التي وقعها ٢٥ الف مواطن. ولخصت

المطالب بالتالي: ١ - اعادة العمل بمواد الدستور التي علقت منذ ١٩٧٥، اجراء انتخابات المجلس الوطني طبقا للدستور، اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، السماح غير المشروط بعودة المبعدين، اعطاء المرأة حق المشاركة السياسية، احترام الحريات العامة، تقصي الحقائق في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان ومعاقبة مرتكبيها، معاملة المواطنين بشكل لائق ومنح الجنسية للبحرينيين المحرومين منها. وقد اهتم الاعلام الدولي بهذه الرسالة، فنشرت وكالة رويتر خبرا مفصلا عنها وبثتها لجميع زبائنها، ونشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها هذا اليوم خبرا جيدا عنها.

● ومن جهة اخرى اعلن محمد المطوع، وزير الاعلام، يوم امس الاول نبأ تشكيل "جمعية البحرين للصحافيين" ضمن الجمعيات والنوادي التي تعمل تحت اشراف وزارة الاعلام. وقال ان هدف الجمعية "تطوير مستويات الصحافيين المهنية والثقافية". ونقلت وكالة انباء الخليج ان من اهداف الجمعية ايضا "حماية حقوق الصحافيين والدفاع عن مصالحهم وضمان الحرية اللازمة لاداء مهمتهم". وعبر المطوع عن دعمه للجمعية. ولكن ساد في الوقت نفسه الاجواء الصحافية استياء شديد من "تأميم" النشاط الصحافي بهذه الصورة المكشوفة، حيث ان الجمعية التي تمثل الاعلاميين تخضع لاشراف وزارة الاعلام مباشرة ولا تتمتع بالاستقلال الذي يتيح لها التحرك بحرية. وقد التزم رئيس الوزراء سياسة تأميم الجمعيات المهنية بشكل كامل، وقبل عامين ونصف أصدر قرارا بحل جمعية المحامين البحرينيين بسبب عقدها ندوة تطرقت للوضع في البحرين. وتواجه اللجنة العامة لعمال البحرين تهديدات متواصلة من قبل وزارتي الداخلية والعمل بالحل اذا لم تخضع للاوامر الرسمية التي تصدر عن رئيس الوزراء. وتم تشكيل لجنة حكومية لحقوق الانسان اقتصر نشاطها حتى الآن على الدفاع عن الحكومة في المحافل الدولية مع التجاهل الكامل لضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب. وكان بعض كتاب الاعمدة اليومية قد انتقد قرار تشكيل جمعية للصحافيين تابعة لوزارة الاعلام.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة "العرب" اليومية التي تصدر في لندن في عددها يوم امس مقالا للاستاذ هاني الريس بعنوان: "الوعود الديمقراطية تتعرقل

والآمـــال الشعبية تتبدد: من يقطع الطريق على التحولات في البحرين؟". وجاء في المقـــال اســـتعراض لخلفيات الازمة وفشل الحكومة في لتعاطي معها بجدية، واســـتمرار الوعود المعسولة بدون ان تصل تلك الوعود الى مجال التنفيذ، قائلا: "ان الاســـتعداد لانتخابات مجلس شورى في البحرين بواسطة الاقتراع الشعبي مـــن دون ان تكـــون هـــناك انظمة ومواد دستورية وتعددية سياسية، يشكل تعريضـــا لمفهـــوم الانتخابات الحقيقية التي تنطلق من برامج سياسية واجتمعية وفكـــرية وتنظـــيمية للخطر، الامر الذي يجعلها في نظر غالبية المواطنين خطوة رمـــزية غـــير دســـتورية". وتطرق لشرح تعقيدات العلاقة بين الامير ورئيس الـــوزراء، متسائلا عما اذا كان هناك صراع بين الطرفين ام انهما متفقان على تأجيل الحل. وقال ان ما تحقق منذ استلام الشيخ حمد الحكم حتى الآن لا يرقى للتطـــلعات الشعبية. وطرح كذلك امثلة حول التباين بين ما تطرحه الحكومة وما يريده الشعب، ليؤكد في نهاية المقال ان النضال سوف يستمر حتى تتحقق مطالب الشعب العادلة.

٤ سبتمبر

● يســـود الاوساط الشعبية استياء كبير من محاولات الحكومة فرض "الولاء" للعائـــلة الخـــليفية عـــلى المواطنين بأساليب رخيصة من بينها الابتزاز والايحاء بتعريض مصالح المواطنين للخطر اذا لم يشاركوا في تلك الحملة. فمثلا وزعت عـــلى موظفي وزارة المالية اوراق بها خطابات موجهة الى الامير للاعلان عن "تجديـــد الولاء" وذلك من اجل توقيعها من قبل الموظفين وهو أمر اجباري من قـــبل الادارة. وكان من المتوقع توزيع مثل هذه الاوراق على الدوائر الحكومية الاخـــرى ولكن كارثة الطائرة المنكوبة اضطرت السلطات لتأجيل ذلك. وقد خططت الحكومة لعقد "تجمع عمالي" في ١٨ سبتمبر لـــ "إعلان الولاء" ودعم الحكومة ضد دولة قطر وذلك بالقاعة ٢ بمركز المعارض. وفرض على عدد من الافراد القاء كلمات بالمناسبة. فمثلا يتوقع ان يلقي عبد الغفار عبد الحسين، او مـــن ينوب عنه، كلمة اللجنة العامة لعمال البحرين، بينما يلقي يوسف صالح الصالح، النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، كلمة الغرفة، ويلقي

عبد الحسين علي ميرزا، نائب المدير العام لشركة بابكو، كلمة الشركات. ويتوقع القاء بيان ختامي معد سلفا من قبل الحكومة. ولا يستبعد ان يلقي ولي العهد كلمة في التجمع. وكان كل من د. عبد اللطيف الرميحي، مدير مكتب رئيس الوزراء، ود. حمد النعيمي، السكرتير بديوان ولي العهد) قد اتصلا بعبد الغفار عبد الحسين وطلبا منه تنظيم المهرجان، وان الحكومة سوف توفر الدعم وتلزم الشركات بدفع مساهمة مالية قدرها ٢٥٠٠ دينار (حوالي ٧٠٠٠ دولار). وذكرت مصادر مطلعة ان تكلفة المنصة التي ستلقى من عليها الكلمات تبلغ ٣٠ الف دينار. كما علم ان مبارك الفاضل، مساعد عضو لجنة التعذيب عبد العزيز عطية الله آل خليفة، اجتمع مع المنظمين من اجل التنسيق والاعداد، واكد دعم وزارة الداخلية لهم.

● وتكرس القهر الحكومي للمواطنين بعد العملية الجراحية التي اجريت لرئيس الوزراء الاسبوع الماضي في فرنسا. فقد طلب من الشركات والتجار نشر اعلانات مدفوعة الثمن للتعبير عن دعمه والدعاء له بالشفاء. هذا في الوقت الذي يعتبره المواطنون المسؤول الاول عن المآسي التي حدثت في البلاد على مدى ربع قرن، والتي راح ضحيتها عشرات الشهداء وآلاف المعذبين والمنفيين.

تأتي هذه التطورات في الوقت الذي ما يزال المواطنون ينعون ضحايا الطائرة المنكوبة التي تتوجه الحكومة لالقاء اللوم بشأنها على الطيار لانه لا يستطيع الدفاع عن نفسه بعد ان لقي ربه. وأكد ابراهيم الحمر، وكيل وزارة المواصلات للطيران المدني، هذا التوجه قبل يومين عندما استبق التحقيقات الامريكية في الحادث وقال ان الدلائل تشير الى خطأ بشري ادى الى تحطم الطائرة. وهناك استياء شعبي واسع يتصاعد مع اقتراب موعد التجمع والانفاق غير المبرر على فعاليات لا تهدف لتنمية البلاد بل لتأكيد الهيمنة المطلقة في ظل حكم استبدادي منقطع النظير، خصوصا مع تصاعد البطالة والفصل التعسفي وتدني الاجور. وتمارس وزارة الاعلام قمعا شديدا لحرية الكلمة خصوصا في ما يتعلق بكارثة الطائرة المدنية. وقد منعت الوزارة توزيع صحيفة "القبس" الكويتية يوم الخميس الماضي لانها احتوت مقالا يعطي وجهة نظر حول للحادثة.

● وعلى صعيد آخر نشرت مجلة "الكفاح العربي" في عددها الصادر في ٢٩ اغسطس الماضي مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: "ربع قرن على تجميد الحياة البرلمانية". واستعرض الكاتب ملامح من تاريخ الحركة النضالية البحرينية منذ مطلع القرن الماضي، وجميعها يطالب باصلاح الوضع السياسي واقامة نظام ديمقراطي. ولاحظ فترة ما بعد الانسحاب البريطاني التي شهدت قيام اول تجربة برلمانية محدودة في البلاد، وكيف انقلب عليها رئيس الوزراء في ١٩٧٥ وألغى الحياة البرلمانية بأسلوب شرس. وتطرق الى فعاليات المعارضة في الفترة الاخيرة، وتوجه المواطنين للتعبير عن مطالبهم باساليب متحضرة منذ ذلك الوقت. وقال ان صعود الشيخ حمد الى الحكم وفر فرصة جديدة للاصلاح ولكنه لاحظ عدم ظهور شيء من ذلك حتى الآن.

٦ سبتمبر

● في تطور مفاجيء صدر هذا اليوم قرار من العائلة الحاكمة باقالة الدكتور هلال الشايجي من منصبه كرئيس تحرير لصحيفة "اخبار الخليج". جاء القرار بعد عودة الشايجي من القاهرة بعد قضاء اجازته الصيفية هناك. وعندما اتصل بمحمد المطوع، وزير الاعلام، مستفسرا عن سبب الاستقالة رفض الاخير الدخول معه في التفاصيل، وقال انه لا يملك من الامر شيئا. ولكن عرف الشايجي ان امن اسباب اقالته "نشر بعض الاعمدة في الصحيفة خلال غيابه تتطرق لقضايا حساسة". وتأتي اقالة الشايجي برغم مواقفه الداعمة للحكومة ومشاركته في مقابلات مع وسائل اعلامية اجنبية للدفاع عنها، وبرغم تسخير الجريدة لدعم سياساتها.

● واستمرارا لسياسات القمع اعتقل الاسبوع الماضي عدد من المواطنين من مناطق عديدة. فقد اعتقل من منطقة البلاد القديم الشاب سعيد علي حسن خلف، ٢٢، وحسين علي العرنوط، ١٩. ومن منطقة الديه اعتقل السيد عمران السيد شرف السيد علوي، ١٩. وقد اعتقل هذا الشاب على جسر البحرين - السعودية لدى عودته من سوريا. ولهذا الشاب أخ معتقل منذ ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة هو السيد عبد الصمد. وفي ٢١ اغسطس الماضي

اعــتقل مــن منطقة باربار الشاب محمد سعيد المقابي، ٣٢، وتعرض لتعذيب وحشــي. وخلال التعذيب علق بالفلقة لمدة طويلة، حيث علقه الجلادون من يديه ورجليه وتركوه وانصرفوا عنه فترة طويلة. ولما عادوا اليه وجدوه في حالة غيــبوبة، فنقــلوه الى المستشفى. وبعد أسبوع واحد أطلق سراحه. وكان هذا الشــاب يعمــل سائقا بشركة القدس للسفر والسياحة. وقام جهاز التعذيب باغلاق الشركة التي يعمل معها الشاب حتى كتابة هذه السطور.

● وتفيد الانباء الواردة من السجن ان كلا من الاستاذ حسن المشيمع والشيخ صــادق الدرازي والشاب مهدي سهوان، يرزحون في زنزانات انفرادية بمركز الــتعذيب بالقلعة. وفي مركز التعذيب بجو يرزح كل من الشيخ حسن سلطان والشــيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حامد عاشور في زنــزانات انفــرادية كذلك. وتقول هذه الانباء ان هؤلاء المظلومين قد قضوا شــهرين متواصلين حتى الآن في هذه الزنزانات. اما سبب ذلك فهو تمسكهم بحقوقهم ورفضهم التوقيع على افادات مزورة او تعهدات بالتنازل عن حقوقهم الدســتورية. وكــان رئيس الوزراء قد أصدر اوامر لاجهزة التعذيب بتكثيف ارهــابهم بحق هؤلاء الابطال وامرهم بعدم اطلاق سراح اي مواطن حتى يوقع على افادات معدة سلفا. وهناك استياء شعبي كبير من هذه الاساليب الوحشية في معامــلة ابــناء البحرين. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي القيام بزيارة فورية لهؤلاء نظرا لتداعي صحة بعضهم ولتخفيف معاناتهم في غرف التعذيب الخليفية.

● وعــلى صــعيد آخــر شوهدت يوم امس على جدران المنازل الواقعة على الشارع العام بمنطقة كرزكان شعارات كثيفة ومتنوعة تتضمن المطالب الشعبية العادلــة. وكــانت منطقة "أبوقوة" قد شهدت كذلك شعارات كثيرة تطالب بالافــراج عن المعتقلين السياسيين وفك الحصار المفروض على الشيخ الجمري. ومن بين تلك الشعارات: "معتقلونا هم محور قضيتنا"، "المبعدون سيعودون يوما بالنصــر". ورسمــت كذلك صور كبيرة للمجاهد السيد ابراهيم السيد عدنان العلوي والاستاذ عبد الوهاب حسين. وكانت المنطقة قد شهدت قبل ثلاثة ايام احتجاجا شعبيا باشعال اطارات السيارات امام الشارع العام بالمنطقة.

٢٢ ديسمبر

● شنت قوات التعذيب الحكومية ظهر اليوم عدوانا وحشيا هلى مسيرة شعبية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد خرجت المسيرة بعد صلاة الجمعة من مسجد رأس الرمان بالعاصمة، ولكن ما ان بدأ المشاركون فيها السير والهتاف ضد العدو الاسرائيلي حتى شنت القوات المعتدية عدوانها على المتظاهرين، و اعتقلت عددا منهم. و لم يتضح بعد ما اذا تم اطلاق سراح هؤلاء. واستعمل في العدوان الغازات المسيلة للدموع والخانقة لقمع المشاركين فيها. وشوهد احد الضباط وهو يتصل بمسؤوليه للحصول على توجيهاتهم حول ما يجب عمله مع المسيرة السلمية. وكانت الحكومة قد منعت المواطنين من القيام بمسيرات لدعم الشعب الفلسطيني لان ذلك في نظرها »يهدد امن الدولة«. وشوهدت عناصر الشرطة وهي تفحص البطاقات الشخصية للمصلين في اعتداء سافر على الحريات خلال شهر الصوم المبارك.

● ومن جهة اخرى شوهدت يوم امس شعارات مكثفة على طول شارع كرزكان العام من ضمنها "لتعلم الحكومة انه كلما تأخر الحل ارتفع سقف المطالب". وكانت هناك شعارات اخرى على جدران المنازل المطلة على الشارع العام بالدوار الاول بمدينة حمد. ويلجأ المواطنون لكتابة الشعارات بسب غلق كافة الوسائل الاعلامية الرسمية بوجه المطالبين بالحقوق المشروعة.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة "القبس " الكويتية في في عددها الصادر يوم امس (٢١ ديسمبر) مقالا للكاتب الكويتي محمد مساعد الصالح بعنوان "مملكة البحرين". وجاء في المقال انه "يجب ان لا يكون لمجلس الشورى المعيّن سلطات واسعة تعصف بقرارات مجلس النواب المنتخب. وهذا امر يجب ان يكون واضحا في الدستورالجديد او الوثيقة، لان اي سلطات واسعة للمجلس المعيّن تجرد التجربة البرلمانية، ولا يعود لنواب الشعب اهمية في الوجاهة". واضاف الكاتب: "بعد هذا تأتي خطوة تحويل البحرين من امارة وأمير الى مملكة وملك، وهذا التغيير شكلي لا معنى له. ويؤدي الى صرف اموال من الأولى ان تذهب الى تحسين الوضع المعيشي للشعب في البحرين، لان التحول الى الملكية سيحتاج

زيارة منظمة العفو الدولية للبلاد لتقليل عدد المعتقلين اداريا". وانتهى التقرير الى القـــول: "لقد أبقى الشيخ حمد عمه الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيسا للوزراء الذي يبدو انه هو الذي أملى السياسة المتصلبة التي اتخذها الحكومة تجاه المعارضـــة منذ ١٩٩٤. وطبقا للمنفيين المطالبين بالاصلاح فان آفاق المصالحة تـــبقى ضـــعيفة بيـــنما يبقى الجو السياسي متوترا". واهتمت وكالات الانباء بالـــتقرير. وجاء في تغطية الاسوشيتد برس ما يلي: "لاحظ التقرير مفارقات: فبعض البلدان الفقيرة سمحت بمستويات عالية من الحرية مثل بليز وبنين وبوليفيا وجامايكـــا، بيـــنما تبـــنت دول غنية مستويات عالية من القمع مثل البحرين وبروناي وليبيا".

● عـــلى صـــعيد آخر اهتمت وسائل الاعلام الخليجية بالمشروع الخليفي لتغيير الـــبلاد ودســـتورها بأساليب ساخرة ومتهكمة. فنشرت صحيفة "الرأي العام" الكويـــتية يوم امس خبرا بعنوان: "المملكة البحرينية الخليفية بعد تعديل الدستور" وصـــفت فيه ما احتوته الوثيقة الخليفية لتغيير الدستور من توجه لاعادة تشكيل الـــبلاد وفـــق مـــا ترتئيه العائلة الحاكمة. وتتضمن تلك الوثيقة مخالفات خطيرة للدستور يتم التخطيط لفرضها على شعب البحرين بالقوة. وأكدت الوثيقة توجه العائـــلة الحاكمة لتكريس سياسات القمع دستوريا حيث حظي البند الثامن الذي يـــتطرق للأمـــن باكثر مما حظيت به البنود السبعة التي سبقته من حيث التركيز والتفصـــيل. وتركز الوثيقة صلاحيات وسلطات مطلقة بيد الامير، حتى تسمية دولـــة البحرين الرسمية. وبعد ان طرحت الوثيقة ما تريد العائلة الخليفية فرضه من تغيـــيرات بـــالقوة على الشعب وذلك باقحام مجلس الشورى كجهة تشريعية، اضـــافت: "وهكـــذا فان هذا التشكيل المقترح للمجلس التشريعي الذي سوف يتطـــلب تعديلا دستوريا سوف يتيح له ان يستمد الحكمة والدراية من جانب، وكافـــة الـــتوجهات العامة للناخب البحرين من جانب آخر. ولا شك ان هذا الـــتعذيل يؤدي الى فتح آفاق أرحب". وبسبب هذا التغيير الدستوري المفروض عـــلى شـــعب ا لبحرين بالقوة يعم البلاد جو من الاستياء والغضب الشديدين، ورفـــض مطـــلق لهذا للاعتداء المتعمد على العهد الوحيد بين آل خليفة وشعب البحرين.

التعذيب بالبديع. وهناك استقبله فاروق المعاودة الذي أخبره بانه سوف يلحق به اشـــد العقاب بسبب مشاركته في موكب ديني سلمي خرج مساء الاحد الماضي بالمـــنامة. وعلى مدى ساعات متواصلة، تعرض هذا الشيخ الصابر لوجبات من الـــتعذيب الوحشـــي على يدي ذلك الجلاد، وبعد ذلك أجبره على توقيع تعهد بالتنازل عن حقوقه التي ضمنها دستور البلاد ونص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وأخبره بانه سوف يواجه المعاملة الوحشية نفسها اذا شوهد في موكب ديني آخر او القى كلمة في المصلين او أدّى الصلاة اماما للجماعة.

● وفي الوقت نفسه علم ان جهاز التعذيب، باوامر من رئيس الوزراء ودونالد بـــرايان، مـــنع الشيخ الجمري من حضور مجلس الفاتحة الذي أقيم على روح اخته، زهرة، التي توفيت قبل بضعة أيام. ويأتي ذلك انتقاما شخصيا من رئيس الـــوزراء الـــذي أسدل على البلاد عهدا أسود على مدى ربع قرن، وما يزال مستمرا في ذلك.

● ومن جهة اخرى قالت منظمة "بيت الحرية Freedom House" الامريكية ان حكومة البحرين ما تزال تقمع مواطنيها برغم وعود اميرها بالاصلاح. جاء ذلـــك في الـــتقرير السنوي الذي أصدرته المنظمة هذا الاسبوع. وقال التقرير: "بالـــرغم مـــن طرح بعض الاشارات الحكومية للتعبير عن حسن النوايا، فقد اســـتمرت الاعـــتقالات التعســـفية والابعاد القسري والتعذيب للناشطين من المعارضة خلال ١٩٩٩". وأضافت: "احتكر الامير السلطة حتى اقرار الدستور في ١٩٧٣ الذي ينص على مجلس وطني منتخب جزئيا، حله ا لامير في ١٩٧٥ متهما اياه بالاعاقة". وقال التقرير: "اعتقل المعارضون الناشطون وأبعدوا باعداد كـــبيرة في الثمانينات والتسعينات. واستجابة للدعوات الدولية لانفتاح سياسي عـــين الشـــيخ عيسى مجلس شورى مكونا من ٣٠ شخصية تجارية ودينية في ١٩٩٣". وبعـــد ان وصف التقرير تطورات الاوضاع في ١٩٩٤ قال: "طبقا لمـــراقبي حقـــوق الانسان الدوليين فقد اعتقلت حكومة البحرين آلاف الناس وسجنت المئات منهم وأبعدت قرابة ٥٠٠ شخص. وتقوم قوات الامن بمداهمة المـــنازل بشكل روتيني وضرب العائلات واعتقالها". وقال التقرير: "استمرت الحكومة في قمع النشاط الشيعي، واصدرت احكاما بالجملة بحق المعتقلين قبيل

جـــواب ايجـــابي بسرعة". وكان اللورد ايفبوري قد تقدم بطلب لزيارة البلاد والالـــتقاء بالمعتقـــلين وضحايا التعذيب والمحامين والمواطنين العاديين. ورفض الذهـــاب الى الـــبلاد كضيف للحكومة. وتوضح الرسالة ان الحكومة ترفض السماح له بمقابلة ضحايا التعذيب، بسبب سياستها التي تهدف لحماية المعذبين والجلادين.

● وفي ١٨ ديســـمبر بـــثت القـــناة الربعة للاذاعة البريطانية Radio 4 قصة ريتشـــارد ميتشان، وهو بريطاني حكم بالسجن ١٥ عاما بتهمة قتل امريكي. وادعـــى ميتشان انه كان يدافع عن نفسه عندما قام ايمونز (الامريكي الجنسية) بمهاجمـــته مـــرتين في مترلـــه بالمنامة، البحرين. وقد فتح والد ريتشارد، تيري ميتشـــان، صـــفحة عـــلى الانـــترنت لاطلاع العالم على القضية وتطورات الاســـتئناف. وكشف تيري ميتشان ان هناك ابعادا سياسية وراء تأكيد الحكم نظرا لان الطرف الآخر مواطن امريكي. وكشف ان الاعترافات التي استعملت لادانـــة ابـــنه اعيـــدت كتابتها من قبل ضابط بريطاني يعمل بجهاز المخابرات البحريني. ولم يسمح لريتشارد بدفاع قبل محاكمته الاولى. وكان عضو البرلمان عـــن منطقة ريتشارد قد قال في مقابلة له "ان السياسة والاقتصاد يتقدمان على حقوق الانسان عندما تكون هناك قضية تشمل بلدا مثل البحرين".

● وكان عدد من المبعدين البحرينيين قد اعتصموا مساء امس الاول امام فندق الدورشســـتر وســـط العاصـــمة الـــبريطانية مطالبين باطلاق سراح السجناء السياســـيين واجراء اصلاحات سياسية حقيقية في البلاد. ورفع المشاركون في الاعتصـــام لافـــتات كتـــبت عليها شعارات بالاضافة الى رفع صور شهداء الـــتعذيب. وتعرف المدعوون للحفل السنوي الذي تقيمه السفارة على قضية شعب البحرين من خلال الادبيات التي وزعت عليهم بعد خروجهم.

٢١ ديسمبر

● ارتكـــب فـــاروق المعـــاودة يوم امس جريمة كبيرة بتعذيبه عالم دين صائما وتهديده بالمزيد اذا ما تحدث لاحد عنها. فقد ذهبت قوات التعذيب صباح امس الى مـــترل الشيخ حسين فردان الأكرف، ٣٠، بمنطقة الدراز واعتقلته الى مركز

صارخا للدستور واعتداء على كرامة الشعب وانسانيته، واستعمالا غير مشروع لامكانات الدولة. وكان اعضاء تلك اللجنة قد عقدوا آخر اجتماع سري لهم قبل ثلاثة ايام بقصر الرفاع التابع للعائلة الخليفية برئاسة وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة. وعبر بعض اعضاء اللجنة عن أسفه لمشاركته في جريمة اقرار تغيير الدستور مبررا موقفه بعدم قدرته على مواجهة تهديدات جهاز التعذيب. وكان بعض اعضاء اللجنة قد انسحب منها بعد ان اتضح ان المطلوب من اعضائها هو التواطؤ في الجريمة. بينما أعد التيار الوطني في البلاد مشروعا موازيا لميثاق وطني آخر وقّع عليه آلاف المواطنين.

● ومن جهة اخرى اعتبرت المعارضة ان اي استفتاء على التغييرات الدستورية يجب ان يكون تحت اشراف دولي وبعد تحقق المصالحة الوطنية الشاملة. وقالت المعارضة ان من غير المعقول اجراء اي استفتاء ما دامت اجواء البلاد متوترة والسجون مكتظة بالابرياء وابناء البلاد ممنوعين من العودة الى بلادهم. فالاستفتاءات عادة لا تجرى الا في اجواء مصالحة واتفاق على اقرار مبدأ الاخذ للمظلوم من الظالم والاقتصاص من القتلة والمعذبين، والغاء القوانين التعسفية التي تكمم الافواه وتقمع الحريات. فبدون تلك الاجواء سوف يكون اي استفتاء محاولة للابتزاز وشراء الضمائر والذمم بالمال تارة والتهديد اخرى.

● وعلى صعيد آخر قال السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، في رسالة الى اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان انه مهتم بحدوث تطويرات في الاوضاع السياسية في تلك البلاد. وبعد ان اشار الى تقرير منظمة العفو الدولية قال: "انني حريص على أن أرى تطويرات اكثر، وسوف استمر في سياستنا التي تقوم على اساس الحوار البنّاء مع السلطات البحرينية، بتقديم التشجيع والدعم والمساعدة". وتطرق الى مشروع الميثاق الوطني واللجنة المكلفة بذلك بدون تعليق ملحوظ. وانهى رسالته قائلا: "تحدث المسؤولون (البريطانيون) مع السفير البحريني حول زيارتك (الى البحرين)، مطالبين الحكومة البحرينية بالتعاطي الايجابي معها. وقال السفير انه لم يتم اتخاذ اي قرار بعد وانها ما تزال قيد الدراسة. وقال كذلك ان هناك صعوبات بخصوص بعض مطالبك. وأتمنى ان تحصل على

عـــبد الرحمن النعيمي الذي اكد ضرورة العودة الى دستور البلاد بدون تغيير او تشـــويه معـــبرا عن استغرابه لعدم اطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وأصدر الاســـتاذ النعيمي يوم امس بيانا طويلا احتوى تحليلا للوضع وسرد فيه القضايا العالقة التي لم يتطرق الامير اليها في خطابه.

● وفي المـــنامة خرجت يوم امس الاول مسيرات دينية كبيرة بمناسبة استشهاد الامام علي بن ابي طالب شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين بحماس كبير وتطـــلع لوضع سياسي أفضل في البلاد. وكانت قوات الشغب الاجنبية تراقب الوضع عن كثب.

● ومن جهة اخرى قامت المعارضة البحرينية في نيوزيلاندا بعدد من الفعاليات بمناسبة عيد الشهداء. فقد وزعت وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقد يوم الجمعة الماضي بمجلس اللوردات البريطاني على اعضاء البرلمان النيوزيلاندي وعدد كبير من المواطنين، وقامت بعرض قضية شعب البحرين بشكل مفصل عبر القنوات المتاحة امامها.

● وســـوف يقوم المواطنون البحرينيون المبعدون في لندن مساء اليوم باعتصام ســـلمي امام فندق الدورشستر الذي يقام فيه الحفل السنوي للسفارة البحرينية في لندن. وسوف يرفع المشاركون شعارات تطالب بعدم تغيير الدستور بطرق غـــير دستورية، واطلاق سراح السجناء السياسيين و السماح بعودة المبعدين، ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب والاعتقال التعسفي.

٢٠ ديسمبر

● مع استمرار الجدل حول اطروحات الحكومة بشأن المطالب الشعبية، اتضح بشكل اكبر حجم الرفض الشعبي لمحاولات تغيير الدستور بالقوة. فقد رفضت المعارضـــة ايـــة محاولـــة لتغيير الدستور الا من خلال الآليات المنصوص عليها دســـتوريا والتي تلخصها المادة ١٠٤. وتشترط تلك المادة موافقة ثلثي اعضاء المجـــلس الوطـــني المنتخب على اية تعديلات، ومصادقة الامير عليها. وفي هذا الاطار علم ان الحكومة اجبرت اعضاء اللجنة الخليفية لتغيير الدستور على اقرار مـــا سمـــته "الميـــثاق الوطني" بدون مناقشة او تغيير، الامر الذي يعتبر انتهاكا

واســـعة في الايام القليلة الماضية سرت في اوساط عائلات السجناء بان ابناءهم ســـوف يقضـــون عيد الفطر المبارك هذا العام خارج غرف التعذيب. وعندما أدرك المواطنون ان ثلاثة سجناء سياسيين فقط هم الذين افرج عنهم شعروا بخيبة أمـــل كـــبيرة. وكان كل من الشيخ حسين الديهي والاستاذ مهدي سهوان والشـــيخ صـــادق الدرازي قد اعتقلوا بشكل تعسفي منذ فترات طويلة. فقد قضـــى الشـــيخ الديهـــي قرابة الخمسة اعوام في غرف التعذيب بدون تهمة او محاكمـــة واصـــبح يعاني من مشاكل في عينيه بسبب سوء المعاملة وقلة الرعاية الصحية. وقضى مهدي سهوان ما يقرب من ستة اعوام بدون تهمة او محاكمة. وقضـــى الشـــيخ الدرازي فترات متقطعة في السجن حيث كان يعتقل ويطلق ســـراحه ليعتقل مرة اخرى. ولم تقدم له تهمة. واعتبر هؤلاء المواطنون سجناء رأي. ومـــا يزال الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حسن سلطان معتقلين بدون تهمة او محاكمة.

وعـــلى صـــعيد آخر هناك رفض شعبي مطلق لتحويل مجلس الشورى الى هيئة تشـــريعية، واصـــرار على الالتزام بدستور البلاد وعدم تغييره بالقوة. وكررت المعارضة مناشدتها لاعضاء اللجنة الخليفية لتغيير الدستور بالانسحاب منها لكي لا تتـــلطخ سمعتهم بالمشاركة في جريمة تاريخية بحق الشعب وذلك باقرار تغيير غير دستوري لكي يناسب رغبات رئيس الوزراء وعصابته. وكان المواطنون قد عـــبّروا كذلـــك عن رفضهم الكامل لمشروع تغيير البحرين الى مملكة خليفية، معتبرين ذلك مشروعا عبثيا لا يعود بطائل على الشعب. وقد انتشرت في البلاد شعارات كثيرة ضد هذا المشروع.

● وجـــددت المعارضة تأكيدها على ان العودة الى العمل بدستور ١٩٧٣ هو الاســـاس الـــذي يجب ان يعتمد لاعادة الامن والاستقرار الى البلاد وليس عبر سياســـات القمع التي انتهجها رئيس الوزراء منذ ربع قرن. واهتمت وكالات الانباء وبعض المحطات الاذاعية بموقف المعارضة يوم امس. فنشرت وكالة الانباء الفرنســـية مقـــتطفات من بيان حركة احرار البحرين الذي اكدت فيه التزامها بالمطالـــبة باعادة العمل بدستور البلاد. واجرت اذاعة مونت كارلو حوارا مع احـــد رموز المعارضة حول الموضوع. واجرت محطة الجزيرة حوارا مع الاستاذ

التعديل".

٥- وعلى هذا الأساس فأن أي تغيير من خلال لجنة او مؤتمر تعينه الحكومة غير دستوري ومرفوض شعبيا. وإذا فرضت الحكومة هذا التغيير بالوسائل المذكور فأن تصرفها لايملك الشرعية الدستورية وسوف يؤدي لمزيد من عدم الاستقرار السياسي.

٦- ان البحرين تحتاج لنظام ديمقراطي معاصر وليست بحاجة لان تعود إلى الوراء وتأخذ بأنظمة بالية تعتمد على حكم ملكي مطلق تتحول فيه السلطات من البرلمان إلى الملك، في الوقت الذي لايمكن البرلمان محاسبته لان "ذاته مصونة". ولذا فإن الالتزام بدستور ١٩٧٣ أرقى بكثير من التغييرات المقترحة من قبل الحكومة.

٧- من الصعب التفاؤل بالمستقبل مادامت اليات القمع لازالت غير معطلة. فالمعارضة تطالب بتعطيل قانون أمن الدولة السيء الصيت ومحكمة أمن الدولة التي لاتتوافق مع المعايير الدولية.

٨- ان الطريق للخروج من الأزمة الحالية يتلخص بعودة المجلس الوطني. وإذا ماكان هناك استفتاء فان المعارضة تطاب بضرورة مشاركة جميع شرائح المجتمع (بما في ذلك قوى المعارضة في الداخل والخارج) في الاعداد والتنفيذ لاستفتاء شعبي يحتوى المواصفات المعترف بها دوليا، وان يجري مثل هذا الاستفتاء بحضور مراقبين دوليين مستقلين للتأكد من طريقة الاستفتاء ومن رغبة شعب البحرين في أي أجراء أي تغيير دستوري،

١٨ ديسمبر

● بالرغم مما يبدو من اعتراف متأخر بالمطالب الشعبية العادلة الذي احتواه خطاب الامير يوم امس الاول، فقد شعر المواطنون باستياء عام لعدم صدور قرار اميري حاسم بغلق ملف الحقبة السوداء التي ميزت الحكم الاستبدادي لعمه رئيس الوزراء. فلم يطلق سراح المعتقلين السياسيين على نطاق واسع، و لم يتضمن الخطاب الاميري اشارة الى مصالحة وطنية شاملة، كما لم يتم التطرق الى قضية المبعدين السياسيين او قوانين الطوارىء. وكانت هناك اشاعات

الاخـــرى. فقـــد كان شعب البحرين يأمل ان يتضمن الخطاب الاميري قرارا واضحا بطي الصفحة السوداء التي امتدت ٢٥ سنة.

● وعلقت المعارضة على الخطاب الاميري قائلة: "ان الالتزام بدستور البحرين لعام ١٩٧٣ بدون تغيير او تشويه هو اساس الاستقرار السياسي في البلاد. وإذا كـــانت ثمـــة رغبة لتغيير أي من بنوده فأن المادة ١٠٤ من الدستور تنص على موافقـــة ثلـــثي اعضاء المجلس الوطني المنتخب بعد مناقشته بصورة موضوعية وحـــرة. أما اذا ارتأت الحكومة قبل ذلك التغيير في الاستمرار بمجلس شورى بشـــكل او اخر فان من حقها ان تستعين باي لجنة استشارية كانت. غير ان سلطة التشريع والمراقبة بيد المجلس الوطني المنتخب،كما نص على ذلك دستور البلاد. وتعتبر المعارضة ان انتخاب المجلس الوطني هو الاستفتاء الشعبي الحقيقي على التغيير الدستوري".

● وكانت المعارضة قد طرحت رأيها عبر بيان وزع اثناء المؤتمر الصحافي الذي عقد في البرلمان البريطاني في ١٥ ديسمبر اشتمل على المطالب العادلة والواضحة المتمثلة في ما يلي:

١- الوقف الكامل لانتهاكات حقوق الإنسان وعودة الحياة الدستورية وعدم تسيير البلاد بواسطة المراسيم.

٢- المطالب الرئيسة لاكثرية شعب البحرين لازالت كما اشارت اليها عريضة ١٩٩٤ والـــتي ترتكـــز عـــلى تفعيل الدستور واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المبعدين دون شروط وانهاء حالة الطوارئ المتمثلة بقانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة والقوانين الاستثنائية التي صدرت في مارس ١٩٩٦ وعـــودة المجلس الوطني ومشاركة المرأة الكاملة والتحقيق في قضايا الانتهاكات التي حصلت خلال الـــ٢٥ سنة الماضية.

٣- ان شـــعب البحرين يرغب في عصر جديد يحكمة القانون العادل ويؤطره دستور ١٩٧٣.

٤- ان أي تغيـــير لدســـتور البلاد لابد ان يلتزم بالمادة ١٠٤ القائلة "يشترط لـــتعديل أي حكم من احكام هذا الدستور ان تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلـــثي الاعضـــاء الذين يتألف منهم المجلس (الوطني)، وان يصدق الأمير على

● وفي اطـــار سياســـات التشويش وخلط الاوراق، يتوقع ان يعلن الامير في خطابـــه في اليومـــين المقبلين عن زيادة رواتب الموظفين بعد تجميدها سنوات عديـــدة. ويـــأمل ان يتم شراء الموقف الشعبي بمثل هذه الخطوات بدون تحقيق المطالب الشعبية.

● وفي عددهـــا الصادر هذا اليوم نشرت صحيفة "القدس العربي" الصادرة في لـــندن مقـــالا للدكتور سعيد الشهابي بعنوان: "البحرين والتحول الى مملكة". وجـــاء في المقال استعراض عام للوضع والبعد الاقتصادي للأزمة السياسية التي تعـــاني منها البلاد، وكيف استطاع رئيس الورزاء ان يحكم قبضته على الوضع بينما اكتفى الامير بالمظاهر المهرجانية. وتطرق المقال الى تحويل البلاد الى مملكة بقـــرار مـــن العائـــلة الخـــليفية بدون ان يكون للشعب دور في ذلك القرار. واســـتعرض كذلـــك مشروع تغيير الدستور بطريقة غير دستورية. وانتهى الى القـــول: "يـــبدو السباق محتدما بين دعاة الاصلاح الحقيقي والراغبين في فرض تغييرات دستورية بالقوة لمنع تلك التغييرات. وتبقى المشكلة، وفق هذا التقييم، قائمـــة، وآفاقها واسعة، برغم ما تسعى الحكومة لاشاعته بين الناس. ان تحويل البحرين الى النظام الملكي خطوة الى الوراء يستبعد ان تنال استحسان قادة دول مجـــلس التعاون الخليجي عندما يجتمعون في المنامة في نهاية الشهر. الامر المؤكد انها احدثت سخطا عارما في صفوف المواطنين لا يعلم احد بآثاره المستقبلية".

ومـــن جهة أخرى دعا اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانســـان الى مؤتمـــر صـــحافي حول الوضع في البحرين. وسوف يعقد المؤتمر الساعة ٣٠,١١ غدا بمجلس اللوردات البريطاني.

١٧ ديسمبر

● جـــاء الخطاب الاميري في ١٦ ديسمبر اكثر جدية في التعاطي مع القضايا السياسية والاقتصادية لشعب البحرين، ولكنه من جانب اخر كان مخيبا للامال من حيث عدم اطلاق سراح جميع الموقوفين والمعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الاســـتاذ عـــبد الوهاب حسين والاستاذ حسن مشيمع والسيد إبراهيم السيد عدنـــان العـــلوي والشـــيخ حسن سلطان. كما تجاهل الأمير المواضيع العالقة

في عـــدد من المناطق مثل الدير والسهلة وأبوقوة. ونزل افراد تلك القوات من ســياراتهم وهم مدججون بالاسلحة الموجهة الى صدور ابناء البحرين لارهابهم واســتفزازهم. ويتوقع تصاعد حدة التوتر في الايام القليلة المقبلة خصوصا مع اقتراب مناسبة استشهاد الامام علي بن أبي طالب التي تخرج فيها عادة مسيرات دينية عملاقة.

● وســاعد على انتشار مشاعر الاستياء إصرار الحكومة على إجبار المواطنين عــلى حضــور مؤتمر تآمري ضد دستور البلاد تعتزم عقده قريبا. وقد اتصل مــندوبوها برؤســاء الجمعيــات والصناديق الخيرية والاندية والمآتم والمساجد لاجبارهم على حضور تجمعهم المشؤوم، وطلبوا من كل شخص احضار اربعة آخرين لكي يتحقق الرقم الذي طرحوه وهو ٣٠٠٠ شخص. ولوحظ شغف رئيــس الــوزراء بالارقام العالية وعدم قدرته على تحقيق شيء منها الا بالقوة والاســتفزاز والــتهديد. فمثلا عندما خططت العائلة الحاكمة لمهرجانها الذي فرضته على المنطقة الغربية في شهر اكتوبر الماضي قالت وسائل اعلامها ان ٨٠ الفــا سوف يحضرون المهرجان، ولكن لم يحضر سوى بضعة آلاف اغلبهم من طلــبة المدارس. وتتحدث الآن عن ان ٣٠٠ الف مواطن سوف يشاركون في مهــرجان العائلة الحاكمة في ١٦ ديسمبر، بينما يعتبر المواطنون انهم اكثر ميلا لاحيــاء ذكرى عيد الشهداء. وطرحت العائلة الحاكمة رقم ٣٠٠٠ شخص لاقرار المشروع الخليفي لتغيير دستور البلاد بالقوة، ولكن لا يتوقع تحقق ذلك.

وكررت صحف النظام هذا اليوم قرار العائلة الحاكمة بتشكيل مجلسين لمواجهة الموقف الشعبي وهما مجلس الشورى ومجلس منتخب. ونسبت الى اللجنة الخليفية لــتغيير الدســتور التي يرأسها الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة قولها ان ذلك الــنظام هو الافضل للبحرين. وتجتمع اللجنة بقصر الرفاع تحت اشراف العائلة الحاكمــة ويمنع اعضاؤها من الخروج عن نص الميثاق الذي طلب منهم اقراره بدون مناقشة. وطبقا لصحف النظام، فقد مر اعضاء اللجنة بسرعة مذهلة بمواد المشــروع الخليفي وأقروها بدون ان يكون امامهم خيار آخر. وكان ستة من اعضــاء اللجــنة قد انسحبوا منها بعد ان تبين ان السلطة تسعى لتوريطهم في جريمة تغيير دستور البلاد بالقوة.

صـــلاحيات دستورية". واضاف: "لعل أخطر ما في مشروع الميثاق انه كتب بانـــتقائية عالية تجمّل الاسرة الحاكمة وتلغي من التاريخ كل ما يمكن ان يكون مرفوضـــا مـــن العهـــد، وتم تسطيح التاريخ بطريقة تجعل الاسرة الحاكمة في البحرين هي التي حررت البلاد من سيطرة الفرس، وهي التي قاومت الاستعمار الـــبريطاني، وهي التي لولاها لما عرفنا الى اين وصلنا من درك سحيق". وانتهى الكـــاتب الى القـــول: "ان الحركة الوطنية الديمقراطية والاسلامية امام امتحان كـــبير، ان شعبنا امام امتحان كبير، فكيف نواجه هذا التزوير، وكيف نواجه هذا المشروع؟".

١٤ ديسمبر

● مـــع اقـــتراب عيد الشهداء الذي يصادف عشية السادس عشر من ديسمبر يستعد المواطنون لاحياء تلك الذكرى الاليمة التي احتلت موقعها في نفوس ابناء الـــبحرين. وكـــان رئيس الوزراء قد أصدر في ١٦ ديسمبر ١٩٩٤ اوامره الى جهاز التعذيب وقوات الشغب باطلاق النار على المتظاهرين لقتل ابناء البحرين المشاركين فيها. وكان اول شهيدين قتلا في الانتفاضة الشعبية المباركة هما هاني خميـــس وهاني الوسطي اللذين استشهدا في اليوم التالي (١٧ ديسمبر ١٩٩٤)، وبعدهمـــا بـــثلاثة ايام استشهد الحاج ميرزا علي عبد الرضا، واستمر سقوط الشـــهداء تباعاحتى بلغ عددهم ٤٠ شهيدا. ويزيد من مشاعر الألم ان مرتكبي جرائم القتل ما يزالون يتمتعون بحماية النظام الذي يرفض التحقيق في جرائهم، وفي مقدمـــة هؤلاء عبد العزيز عطية الله آل خليفة ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان. وحثت المعارضة المواطنين على قراءة القرآن على ارواح الشهداء وزيـــارة عـــائلاتهم لاعـــلان التضامن معها والتعبير عن رفض نظام التعسف والاستبداد، والمطالبة بمحاكمة مرتكبي جرائم القتل والتعذيب.

● واستعدادا لتلك المناسبة الأليمة انتشرت شعارات كثيرة في عدد من المناطق. فمـــثلا شـــوهدت شـــعارات وطـــنية بالقرب من الدوار العاشر بمدينة حمد، وصدرت بيانات محلية من بينها منشور مذيل باسم »صوت الشهيد«. وتحسبا لتصاعد مشاعر الغضب الشعبي انتشرت الليلة قبل البارحة فرق الموت الاجنبية

التقرير "ان هناك تقييدات مستمرة للافراد والمجموعات والمنظمات التي لديها آراء نقدية للسياسات الحكومة". وقدم التقرير امثلة حول الغاء ندوات واجتماعات لمناقشة اوضاع البلاد من قبل جهاز الامن. واضاف التقرير: "واصلت حكومة البحرين سياستها بعدم توفير اية معلومات حول اعداد وهويات الاشخاص المعتقلين او المحكومين او المفرج عنهم، طبقا لقانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة التي لا تتناسب اجراءاتهما مع المعايير الاساسية للعدالة، وليس هناك حق استئناف ضد الاحكام". وتطرق التقرير الى استمرار حرمان العمال من حقوقهم. واضاف التقرير: "في تطور سلبي، ارجأت الحكومة مرة اخرى زيارة لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة التي كان مخططا ان تحدث في ١٩٩٩ والتي ارجئت الى اكتوبر ٢٠٠٠، و لكنها أجلت مرة اخرى الى فبراير ٢٠٠١. وفي ٢٨ اكتوبر، طبقا لصحيفة اخبار الخليج، رفض وزير العمل والشؤون الاجتماعية طلبا مكتوبا قدم في ٨ اغسطس من قبل ١٨ مواطنا بحرينيا بالسماح باقامة لجنة مستقلة لحقوق الانسان". هذه اضواء سريعة على تقرير المنظمة المذكورة التي حاولت ابواق السلطة اظهاره مؤيدا لسياسات التعذيب المفروضة على ابناء البحرين.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر يوم السبت ٩ ديسمبر مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان "ملاحظات اولية على مشورع ميثاق العمل الوطني بدولة البحرين". وجاء في المقال ان الامير يريد ان يكون ملكا ويغير تسمية دولة البحرين الى "مملكة البحرين الخليفية"، وان الامير يريد تغيير الدستور من خلال لجنة الميثاق ومؤتمر يعقد لاحقا، وتشكيل مجلسين تشريعيين. واعتبر الكاتب ان هذه التركيبة سوف تضمن للحكومة "عدم صدور قانون لا يقبل به الحكم وتكون الاغلبية المطلقة في صنع القرار السياسي للحكم". وقال ان "تشكيل مجلسين احدهما منتخب ويضم الوزراء بحكم مناصبهم والثاني معين، ويتمتعان بالصلاحيات الدستورية، يعني خطوات كبيرة الى الوراء، بحيث يبدو الامير الراحل اكثر استجابة لرغبات شعبه من ابنه بعد ثلاثين عاما". واقترح الكاتب "ان يقتصر دوره (مجلس الشورى) على تقديم الشورى للامير او الحكومة او الملك، بدون ان تكون له

١٢ ديسمبر

● رفض رئيس الوزراء حضور رئيس لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى او اي من أعضائها لتقديم تقريرها السري حول عملها، وقام ابراهيم حميدان، رئيس المجلس، بتقديم التقرير الى رئيس الوزراء وعدد من افراد اسرته. ولم يتسرب شيء عن محتوى التقرير السري، لكن مصادر مطلعة قالت انه احتوى ما يريد رئيس الوزراء سماعه من المديح والاطراء لنظام حكمه ولشخصه بالذات. وقد رفضت اللجنة حتى الآن التصدي لانتهاكات حقوق الانسان في البلاد، وقبلت قبل شهرين بتقديم كل رسالة تصلها من اي مواطن الى جهاز التعذيب بوزارة الداخلية بطلب مباشر من الوزارة. وقامت اللجنة في السابق بالدفاع عن العائلة الحاكمة في المحافل الدولية.

● وعلم من جهة اخرى ان توجيهات رسمية صدرت لبعض كتّاب الاعمدة اليومية بالصحافة المحلية بعدم التطرق بالنقد للمشروع الخليفي لتغيير الدستور والا واجهوا احتمال توقيفهم عن الكتابة وربما الاعتقال والتعذيب. وجاءت تلك التحذيرات بعد تفجر الازمة بشأن اللجنة الخليفية لتغيير الدستور وانسحاب ستة من المواطنين الشرفاء منها. وهناك ضغوط شعبية كبيرة على بقية الاعضاء للانسحاب لكي لا ترتبط سمعتهم بجريمة انتهاك العهد الوحيد بين شعب البحرين وآل خليفة.

● ومن جهة اخرى احتوى التقرير الذي اصدرته منظمة هيومن رايتس ووج حول حقوق الانسان في العالم للعام ٢٠٠١ تفصيلات موثقة حول استمرار الانتهاكات في البحرين. فمثلا تطرق التقرير الى سياسة ابعاد الفلسطينيين من اراضيهم على ايدي قوات الاحتلال الاسرائيلية وإبعاد المواطنين البحرينيين عن بلادهم من قبل العائلة الخليفية. وقال التقرير: "استمرت الحكومة في اعتقال خمسة من المعارضين النشطين بدون محاكمة، الذين اعتقلوا في يناير ١٩٩٦ بسبب مطالبتهم باعادة العمل بدستور ١٩٧٣. وكان الاستاذ عبد الوهاب حسين قد اطلق سراحه في ١٧ مارس بقرار من المحكمة العليا للاستئناف ولكن اعيد اعتقاله بعد قضاء ساعة واحدة في منزله". وفي مكان آخر ذكر

الطاولـــة، لفـــترة اربـــع سنوات، واعتبرت ان هذا التعيين "تطوير لموقع المرأة البحريـــنية". وتحت هذا العنوان كانت العائلة الخليفية قد عينت الشيخة هيا آل خـــليفة، سفيرة لها في باريس وعددا آخر من نسائها في مناصب قيادية اخرى. ولتضـــليل الـــرأي العام يطرح الاعلام المحلي سياسة "خلفنة" المناصب العليا في الدولة على انه "بحرنة" احيانا و "تطوير لدور المرأة" تارة اخرى.

● وفي هـــذا المجال ذكرت الانباء ان اغلبية المواطنين ممنوعون من تملك منازل بمنطقة الرفاع التي تقطنها العائلة الخليفية، بينما يسمح لغير البحرينيين بذلك.

● وقـــد أصدرت منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية تقريرها للعام ٢٠٠١ الذي تطرقت فيه لاوضاع حقوق الانسان في البحرين. وأكد التقرير أغلب ما جـــاء في تقريـــر منظمة العفو الدولية الذي صدر الشهر الماضي حول استمرار الانتهاكات. ولكن الاعلام الخليفي اكتفى بذكر ما جاء في التقرير حول بعض الخطوات التي اتخذت في العام الماضي مثل اطلاق بعض السجناء وتشكيل لجنة حكومية لحقوق الانسان والسماح لبعض المبعدين بالعودة، ولا يشكل ذلك الا نســـبة صـــغيرة جدا من حجم التقرير الذي يتحدث عن الانتهاكات الرهيبة لحقوق ابناء البحرين. وأهابت المعارضة بالمواطنين الاطلاع على النص الكامل للـــتقرير المنشور على صفحات الانترنت لتتضح سياسة التشويه والتضليل التي يمارســـها الاعلام الرسمي. وسوف يتم التطرق لما جاء في التقرير لاحقا انشاء الله.

● وذكـــرت انـــباء لم تتأكد بعد ان شركة الطيران الاسرائيلية "العال" سوف تفـــتح مكتبا تمثيليا لها في البحرين. جاء هذا الخبر بمجلة "التحدي" الاليكترونية الـــــتي تنشـــــر في الانـــــترنت في العـــــدد ٤٦، وعـــــنوانها http://www.hevanet.com/atahaddi/.

● ومن جهة اخرى دعا اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقـــوق الانســـان الى مؤتمر صحافي بعنوان: البحرين: الوعود التي لم تتحقق، وذلك في الساعة ٣٠,١١ صباح يوم الجمعة المقبلة على العنوان التالي: Moses Room, House of Lords, London SW1. ويـــتزامن المؤتمـــر مـــع الاستعدادات التي تجري لاحياء عيد الشهداء.

الانسحاب من قبل الاعضاء المعيّنين. وناشدت المعارضة اولئك المواطنين ان ينأوا بأنفسهم عن السقوط في وحل التآمر واقرار ما تريده العائلة الخليفية، وقالت ان اطفال البحرين وعوا للقضية منذ سنوات، وقدموا انفسهم فداء للحرية، ورسموا بدمائهم خطا واضحا لمستقبل البحرين، ورفعوا رؤوسنا جميعا، فكيف يسمح اعضاء اللجنة لانفسهم بالتنكر لتلك الدماء والانصياع لاوامر القتلة والسفاحين؟ أيكون طفل لا يتجاوز السادسة عشرة مثل سعيد الاسكافي أوعى من هؤلاء وأكثر وطنية وشجاعة واستبسالا؟ واستغربت المعارضة من قبول الاشخاص الذين عينوا مكان المواطنين الشرفاء المنسحبين بعضوية لجنة تقتصر مهمتها على التوقيع على ما تريده العائلة الخليفية وهم: د. محمد جاسم الغتم، حميد سلمان الصيرفي، د. اسماعيل محمد المدني، حسين محمد تقي، د. سعيد عبد الله محمد، ضياء وعبد العزيز توفيقي. وربما يمكن فهم ان يقبل شخص مثل العسكري محمد جاسم الغتم بالعضوية، ولكن يستعصي فهم دوافع الخمسة الآخرين لقبول ذلك التعيين. فهل يعتبرون اقرار المؤامرة ضد الشعب خدمة وطنية؟

● ومن جهة اخرى، ناشدت المعارضة ابناء البحرين مقاطعة المؤتمر التآمري الذي تزمع العائلة الخليفية اقامته بالقوة لاقرار دستورها الجديد الذي تفرضه بالقوة على شعب البحرين، واهابت بالهيئات والفعاليات الشعبية والوطنية بذل ما في وسعها لمنع انعقاد ذلك الاجتماع، تماما كما أفشلت المجلس الخليفي للشؤون الاسلامية وكذلك مهرجان الدراز في شهر اكتوبر الماضي. واكدت ان الدستور حدد بشكل واضح آلية تغيير مواده، وان اي تغيير خارج ذلك يعتبر انتهاكا للعهد الذي أبرمته العائلة الخليفية مع شعب البحرين قبل ثلاثين عاما، وبالتالي فان فرضه بالقوة يعتبر جريمة تاريخية بحق ابناء البحرين. وتعهدت المعارضة بمواصلة نضالها العادل لمنع استمرار الظلم المفروض على ابناء البلاد.

اخبار اخرى:

● عينت العائلة الخليفية احدى نسائها لرئاسة احدى الجمعيات الرياضية. فقد عينت الشيخة حياة بنت عبد العزيز آل خليفة، رئيسة لاتحاد البحرين لتنس

تغيير الدستور، وأهابت ببقية الاعضاء احتذاء حذوهم والانسحاب من لجنة تغيير الدستور، والا فان التاريخ سوف يسجلهم في خانة المتآمرين ضده، الداعمين لنظام الاستعباد والاستبداد.

● وكان وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، قد اجتمع قبل يومين مع ممثلين عن لجنة حقوق الانسان المستقلة، وأخبرهم بقرار عائلته الرافض لجمعيتهم بالعمل في البلاد، وفهم من كلامه تهديد باعتقال وتعذيب من لا يلتزم بأوامر العائلة الحاكمة. وفي اليوم التالي للاجتماع أدلى رئيس الوزراء بتصريحه الذي هاجم فيه لجان حقوق الانسان التي قال انها تتحدث عن وجود معتقلين بدون محاكمة في السجون ووجود تعذيب للسجناء. ولكنه لم ينف ذلك، حسب النص الذي نقلته صحافة النظام. قد تابعت المنظمات الحقوقية الدولية ذلك التصريح السيء الذي يعكس نية مبطنة للاستمرار في سياسات القمع والتعذيب بحجة الدفاع عن امن الوطن. وتساءل ممثلو تلك الجمعيات: أين هو التهديد الذي يتعلل به رئيس الوزراء؟ وعبّر هؤلاء عن خيبة أملهم من اي اصلاح حقيقي في البلاد ما دام رئيس الوزراء، مهندس سياسات القمع والتعذيب، في منصبه الحالي.

● يأتي ذلك في الوقت الذي تستمر فيه سياسات القمع بحق ابناء البحرين. فقد اعتقل يوم الثلاثاء الماضي من منطقة اسكان دمستان، الشاب حسين عبد الله السهلاوي، ٢١، واقتيد الى غرف التعذيب. وجاء اعتقاله بعد عدوان رهيب على منزله عند منتصف الليل، وترويع عائلته والعبث بمحتويات المنزل.

١١ ديسمبر

● بعد الخطوة البطولية التي اتخذها ستة من المواطنين الشرفاء الاسبوع الماضي بالانسحاب من اللجنة الخليفية لتغيير الدستور، تصاعدت المناشدات لبقية اعضاء اللجنة الذين عينتهم العائلة الخليفية للانسحاب منها واعلان رفضهم للمؤامرة التي تحاك ضد شعب البحرين. واعتبر المواطنون ان المشاركة في هذه المؤامرة خيانة لدماء الشهداء ونضالات الآباء والاجداد والابناء. وعبّر العديد من المراجع السياسية والدينية في اتصالات متواصلة عن أمله في اتخاذ خطوة

العروبة، وعبد العزيز أبل. وكان هؤلاء قد اجتمعوا مع وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، الذي يرأس لجنة تغيير الدستور يوم أمس الاول لتقديم استقالتهم. واستمر الاجتماع ساعات طويلة حاول الوزير خلالها ثنيهم عن ذلك بالتهديد والترغيب، ولكنهم تمسكوا بمواقفهم. وعرض الوزير عليهم مقابلة الامير وشرح الامر له، فوافقوا على ذلك قائلين ان ذلك لن يغير القرار الذي اتخذوه والذي لا رجعة عنه، بعد ان وجدوا ان الميثاق يتضمن بنودا لا تخدم الوطن وشعبه. وسألوا الوزير: اذا كان هذا الميثاق لمصلحة الشعب فلماذا لا تعرضونه على المواطنين لاعطائهم فرصة التعبير عن موقفهم تجاهه؟ وفشل الوزير في تقديم اي مبرر منطقي للمؤامرة التي تحيكها العائلة الخليفية الحاكمة ضد شعب البحرين.

● وقال المواطنون الشرفاء ان الوضع السياسي في البلاد متأزم وانهم لا يريدون المشاركة في زيادة تأزيمه. وأضافوا ان الميثاق يحتاج فترة طويلة ولا يمكن ان يحسم خلال جلسة او جلستين كما تريد العائلة الحاكمة، وان من المصلحة ان تسمح الحكومة بعقد الندوات واللقاءات مع ابناء البحرين حتى يتبلور مشروع ناجح يخدم الوطن. فقال الوزير ان الامير يريد ان يعرض الميثاق على زعماء دول مجلس التعاون خلال القمة المقبلة في نهاية الشهر، لاثبات تغير الوضع في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان جهاز التعذيب منع مناقشة الميثاق سواء في الصحافة او الندوات. ومنع كذلك نادي العروبة ونادي سماهيج من عقد ندوتين هذا الاسبوع لمناقشة الموضوع. واتضح لهؤلاء المواطنين الشرفاء ان العائلة الخليفية تحيك مؤامرة كبرى ضد حقوق الشعب باسم ميثاق يفرض عليهم بالقوة ولا يسمح لاحد بمناقشته. اتضح ذلك خلال الجلستين اللتين عقدتهما لجنة الميثاق واللتين وقف فيهما محمد المطوع، وزير الاعلام، موقفا سخيفا من اية محاولة للاستفسار او الاقتراح من قبل الاعضاء. وبعد هاتين الجلستين صدر قرار بتعيين لجنة من تسعة اشخاص برئاسة احد افراد آل خليفة لصياغة الميثاق، وهي عملية شكلية لان المسودة التي قدمتها العائلة الحاكمة بقيت على حالها بدون تغيير لان اعضاء اللجنة منعوا من اجراء اي تغيير عليها. وقد أشادت المعارضة بموقف المواطنين الشرفاء الذين أعلنوا انسحابهم من لجنة

وغضب وزير الاعلام على رافضي تغيير الدستور. كما حاول جواد العريض ثنيهم عن موقفهم بعد انتهاء الجلسة. وهناك شعور عام بان المشروع الحكومي سوف يمرر بكامله لان الحكومة عيّنت عددا كافيا من الاعضاء الذين يقرون سياساتها الاستبدادية.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر يوم السبت الماضي (٢ ديسمبر) مقالا مهما للاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، بعنوان: مقام الشيخوخة بين الانسان والدساتير ... تقع بين (الحتمية والمجازية). واكد الكاتب في المقال ان دستور البلاد حدد من له حق اقتراح التعديل. والمقال عبارة عن رد على مقال كتبه احد المحسوبين على حزب الحكومة بصحيفة "اخبار الخليج" حول التغييرات الدستورية التي تعمل العائلة الخليفية لفرضها على ابناء البحرين. وقال الاستاذ صباح بعد ان طرح أدلة دستورية موسعة للرد على مقولات عضو الحزب الحكومي المذكور: "ليس في الدستور مادة تتيح للأمير التدخل في تعديل الدستور ولا إلغائه، ولا تجميده ولو جزئيا طبقا للمادة ١٠٨". وأضاف ان المادة ٣٥ تنص على صلاحيات الامير وتقول: "للأمير حق اقتراح القوانين، ويختص بالتصديق عليها وإصدارها". واستنتج الاستاذ صباح من ذلك ما يلي: "ان الامير ليس له حق أو اقتراح اي تعديل على الدستور كما ليس له خيار في التصديق على التعديل اذا ما أقر من قبل ثلثي الاعضاء".

٨ ديسمبر

● في تطور مهم جدا قدم ستة من اعضاء لجنة الميثاق الوطني الذين عيّنهم الامير لتغيير دستور البلاد استقالتهم وانسحابهم من اللجنة. جاء ذلك بعد ان اتضح لهم ان الهدف الرئيسي للجنة هو تغيير الوثيقة الوحيدة التي تحدد العلاقة بين شعب البحرين وآل خليفة من خلال أطر غير دستورية، ومحاولة استغلال بعض المواطنين لإقرار ذلك. وهؤلاء المواطنون الشرفاء هم: علي عبد الله الايوبي، رئيس جمعية المحامين، حسن رضي، محام، عبد الله الشملاوي، محام، عبد الغفار عبد الحسين، من اللجنة العامة لعمال البحرين، جاسم فخرو، رئيس نادي

عادة ما تكون وراءها جهات تعمل ضد مصلحة البلاد، وتطلق الابواق زاعمة ان هـــناك من سجن بلا جريمة او عذب في السجون لا تقصد سوى الاساءة للـــبلاد وابتغاء البلبلة وبث السموم في هذه البلاد، متناسين ما يجري في بلدان اخـــرى مـــثل اســـرائيل التي ضربت بحقوق الانسان عرض الحائط". واعتبر المواطـــنون هـــذا التصريح الغاء لكل ما طرحته الابواق الحكومية عن وجود مشروع اصلاحي في البلاد واعتداء على مصداقية المنظمات الحقوقية الدولية.

● والمعـــروف ان رئيـــس الوزراء هو المسؤول الاول عن سياسات الاستبداد والقمع والتعذيب في البلاد حيث أعطى للضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرســـون، صلاحيات واسعة لقمع المناضلين، الامر الذي أدى الى استشهاد العشرات من ابناء البحرين تحت التعذيب. وتبنى رئيس الوزراء سياسة الاعتماد عـــلى الاجانب لقمع ابناء البلاد. فمثلا أعلنت ابواقه الاعلامية يوم امس عن تعيـــين ثلاثـــة مصريين لمحكمة امن الدولة ومحكمة التمييز وهم: محمد رأفت مصطفى، عبد العليم بدوي، وشريف عبد المنعم اسماعيل، وكأن أبناء البحرين غـــير قادرين على ممارسة مهنة القضاء. وقال احد المحامين ان الشرفاء من ابناء البحرين يرفضون العمل في محكمة تتلقى اوامرها واحكامها من رئيس الوزراء شخصـــيا ولا تستند الى دستور البلاد، بينما هناك من الأجانب من هو مستعد للقيام بذلك.

● ويعـــم الـــبلاد استياء عام من الخطوة المتخلفة التي اتخذت لفرض تغييرات دســـتورية بالقوة على البلاد من خلال ما سمي بلجنة الميثاق الوطني. وأكدت المعـــلومات المتوفرة ان هذه اللجنة تقتصر مهمتها على إقرار المشروع الحكومي وليس مناقشته. وحتى لو نوقش فقد ضمنت الحكومة من خلال اختيار اعضاء اللجنة تمرير مشروعها تماما كما تريد. ومن خلال الاطلاع على المشروع تبين ان صـــياغته ركيكة لا يعكس مستوى لائقا. وعندما اجتمع اعضاء اللجنة يوم امس واقتراح بعض الاعضاء وضع لائحة داخلية غضب وزير الاعلام ورفض ذلك، ولم يوافق الا بعد ان هدد بعض الاعضاء بالانسحاب. وعندما اقترح ان تتضـــمن اللائحـــة الداخلية تأكيدا على عدم المساس بالدستور طبقا للمادة ، ١٠٤ وعـــدم اقرار اية مادة تخالف الدستور اعترض رئيس اللجنة على ذلك،

حقوقهـــا، انشاء ديوان المراقبة المالية وتقوية المجتمع المدني. ولكي ينجح الحوار الوطـــني طالـــبت لجـــنة العريضة بتحقيق عدد من الشروط منها: خلق المناخ السياســـي المناسب باطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين ورفع الاقامة الجبرية عن الشيخ الجمري وتعويض المتضررين في الاحداث والغاء قـــانون امن الدولة وكل القوانين المخالفة للدستور واطلاق الحريات الاساسية والسماح بتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان.

● وعـــلم ان جهاز التعذيب تدخل الاسبوع الماضي لمنع مسيرة شعبية كانت ستخرج في المحرق لدعم الانتفاضة الفلسطينية. ووجه هذا الجهاز القمعي الذي أسســـه ايـــان هندرسون تحذيرات خطيرة للمحامي عبد الله هاشم بأنه سوف يعـــتقل ويعـــذب اذا استمر في نشاطه الداعم للقضية الفلسطينية، خارج اطار الدائـــرة الحكومية. وكانت قوات التعذيب الحكومية قد اعتدت اكثر من مرة على المسيرات الشعبية التي خرجت لدعم القضية الفلسطينية.

٦ ديسمبر

● تدخل جهاز التعذيب بقوة لمنع ندوة كان مقررا عقدها يوم امس الاول (٤ ديسمبر) بنادي العروبة. وهدد ضباط التعذيب منظميها بالاعتقال والتعذيب اذا عقـــدوا الـــندوة التي كانت ستناقش ما يسمى بمشروع الميثاق الوطني. وصدر القـــرار بأمـــر مباشـــر من رئيس الوزراء الذي يرفض ان يناقش احد قراراته الاستبدادية. ورأى المراقبون في منع مناقشة المشروع الحكومي استمرار لسياسة قمع الحريات وفرض المشاريع الحكومية على الشعب بالقوة.

● وأدلى رئيس الوزراء بتصريح رسمي نشرته جريدة "اخبار الخليج" في عددها الصـــادر هذا اليوم اتهم فيه منظمات حقوق الانسان الدولية بانها مدفوعة من "جهـــات تعمـــل ضد مصلحة الوطن"، وانه لن يستمع لما تقوله. وقال انه "لا تســـامح ابدا في هذا الامر (الامن) مهما حاولت جهات او لجان تسمى لجان حقـــوق الانســـان دعم من يحاولون الاضرار بهذا البلد او الدعوة الى التسامح معهم". ونسبت الصحيفة اليه قوله: "لن نهتم بأي كلام او تشويه لسمعة البلاد تحت اية مزاعم او مسميات"، مضيفا ان "الدعوات التي ترفعها مثل هذه اللجان

دولـــة البحرين بنعمة استقرار البلاد، وقد تغيرت الظروف التاريخية التي وضع فيهـــا دستور البلاد الحالي، وذلك بمرور نحو ثلاثين عاما على وضع الدستور. فقد صار من المناسب الآن النظر في طبيعة الشكل الدستوري للدولة بما يتناسب ورؤية صاحب السمو الامير وشعبه الوفي، وما بلغته البحرين من تقدم وقطعته مـــن أشـــواط واجتازته من تحديات بما يؤهلها لأن تحتل مكانتها بين الممالك الدســـتورية المـــتقدمة في هذا العصر، ذلك ان وضع البحرين كإمارة قد أملاه الـــتواجد الاجنبي الذي حد من تنامي السيادة الوطنية بشكل طبيعي في العقود الماضـــي. وحيث ان البحرين منذ الاستقلال التام قد اكتمل نضجها كدولة في علاقاتهـــا الدوليـــة وفي مؤسساتها السيادية القائمة على المساواة بين المواطنين ومـــراعاة مصـــالحهم وبما لا يستند الى حكم فرد او نخبة وبما يعبر عن وحدة المواطـــنين ووحدتهم الوطنية، فانه قد حان الوقت للانتقال من وضعية الامارة التقـــليدية الى مستوى المملكة الدستورية ذات النظام الديمقراطي، حيث يخدم المـــلك شـــعبه ويمثل رمزا لهويته المستقلة وتطلعاته نحو التقدم". ومن المتوقع ان يصم أعضاء اللجنة على هذه المؤامرة الخطيرة بحق الشعب، والمتمثلة بالتلاعب بالدســـتور والقضاء على الايجابية الوحيدة خلال اكثر من مائتي عام من الحكم الخليفي. وسوف يسجل التاريخ لمن يوقع على هذه الوثيقة العار انه خان شعبه وتـــنكر لدمـــاء الشهداء واستسلم لاجهزة التعذيب والاستبداد. يأتي ذلك في غياب ابناء البحرين المناضلين اما في السجون او في المنافي او في القبور.

● وعـــلى صعيد آخر بعثت لجنة العريضة الشعبية رسالة مفتوحة الى امير البلاد حول مشروع الميثاق الوطني. وقالت ان هذا الميثاق، اذا اريد له ان ينجح، يجب ان يتضـــمن ١٥ ركيـــزة هي: الالتزام بدستور البلاد، حماية النظام الديمقراطي والشرعية الدستورية، حماية الوحدة الوطنية، ضمان الحقوق والحريات الاساسية التي كفلها الدستور، التقيد باحترام الاتفاقات والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق السياســـية والمدنيـــة وحقوق الانسان، تشكيل المحكمة الدستورية، نشر الوعي الديمقـــراطي، تحقيـــق المساواة امام القانون، توفير فرص العمل للمواطنين، حل أزمـــة السكن، منع الاجانب من تولي الوظائف العامة، الغاء نظام الادعاء العام التابع لوزارة الداخلية واستبداله بالنيابة العامة التابعة لوزارة العدل، اعطاء المرأة

الى مواطن. لن تكون المهمة سهلة بالنسبة للامير، ولكن من قال ان بناء الدولة يتم بالنوايا فقط، او عن طريق مكاتب العلاقات العامة".

٥ ديسمبر

● بمناسبة حلول الذكرى السادسة للانتفاضة الشعبية المباركة التي انطلقت في اثر اعتقال المجاهد الشيخ علي سلمان، وجهت المعارضة تحياتها الى شعب البحرين لجهاده المتواصل ضد عقلية القمع والاستبداد وجهاز التعذيب الذي اسسه ايان هندرسون. واعربت المعارضة عن مواساتها أسر الشهداء الابرار وتضامنها مع اسر المعتقلين الابطال، ودعت الله سبحانه وتعالى في هذا الشهر المبارك ان يتقبل التضحيات الكريمة وان يحقق لابناء البحرين العزة والكرامة في وطنهم ويخذل القتلة والسفاحين والمستبدين. ووجهت تحيات خاصة الى الابطال الصامدين وراء القضبان الذين ضحوا بحرياتهم من اجل حرية الشعب. كما حيّت الانتفاضة الفلسطينية المباركة ودعت الى دعمها بكل الوسائل.

● وعلم من جهة اخرى ان مشروع الميثاق الوطني الذي طلبت الحكومة من اعضاء لجنة الميثاق التصديق عليه يتضمن قضايا خطيرة منها تحويل البلاد الى مملكة خليفية، وتعديل احكام الفصل الثاني من الدستور الخاصة بالسلطة التشريعية لكي تتضمن ان يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشورى، بطريقة تفقد الاول قدرته على تشريع القوانين الا بموافقة المجلس الثاني الذي يمثل العائلة الخليفية. هذا بالاضافة الى تغييرات اخرى ذات ابعاد خطيرة. ويعتبر هذا المنحى لتغيير الدستور بالقوة خارج الاطر التي تنص عليها مواده تطورا خطيرا قد يؤدي الى المزيد من الاضطراب السياسي في البلاد. ويتألف الميثاق الذي سوف يصادق عليه اعضاء اللجنة الذين عينهم الامير على محتواه بدون مناقشة من ستة فصول. ويحتوي على البيان الختامي لما يسمى المؤتمر الشعبي الذي اختارت العائلة الحاكمة اعضاءه، والذي سوف يجتمع في ٢٣ ديسمبر. ويحتوي الميثاق الذي وضعته العائلة الخليفية الحاكمة وطلب من اعضاء اللجنة التوقيع عليه على نصوص خطيرة جدا منها البند السابع بعنوان: نظام الحكم، وينص على ما يلي: "شكل الدولة الدستوري: قد منّ الله عزوجل على

الناطق المصري باسم العائلة الحاكمة. وتراقب الجهات الحقوقية المهتمة بقمع حرية التعبير في البحرين هذه المحاكمة عن كثب خصوصا انها تؤكد منحى جديدا لجهاز التعذيب البحريني. وشوهد محامي حافظ الشيخ وهو يطالب البابلي بالاجابة الصريحة على اسئلته وعدم الاسفاف في اهانة شعب البحرين بكلماته البذيئة. ويتمتع البابلي بدعم من رئيس الوزراء برغم اساءته لسمعة البلاد وشعبها واهانته لمهنة الصحافة.

● وفي اطار سياسات رئيس الوزراء التي تقصي ابناء البحرين عن الوظائف المهمة باسنادها الى الاجانب، اعلنت وسائل اعلامه بان الحكومة تعتزم فتح قنصلية في هونج كونج، وانها قامت بتعيين رجل اعمال يحمل جنسية تلك البلاد ليمثلها وهو الدكتور تشاو بي تشينج. وهذا الشخص يملك اربع شركات مدرجة في بورصة هونج كونج. وسوف يكون مقر القنصلية بمقر شركة شيفالير التي يملكها الدكتور تشينج. ولا يستبعد ان يكون الشخص المذكور مرتبطا بعلاقات تجارية مع رئيس الوزراء.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر يوم الخميس الماضي (٣٠ نوفمبر) مقالا للدكتور عبد الهادي خلف، المعارض البحريني والاستاذ بجامعة لوند بالسويد، بعنوان: "التغيير يكمن بين فئتي" "أقل من مواطن" و "أكثر من مواطن"". وجاء في المقال ان الامير "سيكتشف ان الاعلان عن تحويل الامارة الى مملكة اسهل بكثير من بناء دولة". واعتبر المقال ان عروض الا مير من خلال اعلان تشكيل لجنة الميثاق الوطني "قاصرة عما تطالب به المعارضة وما يتوقعه الناس من اصلاحات سياسية ودستورية جدية«. وقال ان الامير ومستشاريه "لا يزالون عاجزين عن تصور ان اي مشروع لاصلاح دستوري في البحرين لا بد ان يبدأ باعادة العمل بالدستور ووقف العمل بقانون امن الدولة ... واطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة المنفيين والممنوعين من دخول البلاد". وقال ان ا لامير يعلم ان اي اصلاح حقيقي يتطلب التخلص من عمه رئيس الوزراء، وبالتالي ستبقى عروضه قاصرة ما لم يقم بهذه الخطوة. وانتهى المقال الى القول: "ان نجاحه (الامير) في تحويل الخليفي الى مواطن لا يقل عن اهمية نجاحه في تحويل البدون

مركـــز الـــتعذيب وطلب منهم اخلاء سبيل والده وانه مستعد للاعتقال مكان والـــده، فرفضـــوا ذلك. وفي ١٨ نوفمبر اعتقل من منطقة توبلي الشاب عبد القـــادر عـــبد الحســـين، ٢١ وعلي جعفر الهندي، ٢٠. وجاء اعتقالهما في الساعات الاولى من الصباح بعد ترويع عائلتيهما والعبث بمترليهما ومن منطقة السنابس اعتقل الشاب جميل جعفر الصباغ. وكان شقيقه، بدر، قد اعتقل قبل شـــهرين تقريـــبا. وبعد بضعة ايام اعتقل اخوهما، فاضل، وافرج عنه في اليوم التالي. ولا يزال جميل رهن الاعتقال. كما اعتقل الشاب علي الملا، الذي سبق ان تعـــرض مترلـــه لعدوان وحشي من جهاز التعذيب اكثر من مرة. وعلم ان المجموعـــة الـــتي اعتقلت قبل شهرين من منطقتي السنابس والسهلة قد تعرض افـــرادها لتعذيب وحشي جدا بسجن الخميس. وقبل أسبوعين جيء بالشاب عـــبد النبي الحشاش الذي كان قد اعتقل أوائل الشهر الماضي، مع مجموعة من افـــراد جهـــاز التعذيب، الى مترله لتفتيشه. وكان الشاب عبد النبي لا يستطيع المشي بسبب وحشية التعذيب الذي تعرض له.

● وعـــلم كذلك ان الشاب محمد علي يعقوب، من منطقة الديه، قد أفرج عنه مؤخرا بعد اجباره على دفع ضريبة قدرها ٥٠٠ دينار الى جهاز التعذيب. اما الشـــاب بشير الشجار (من المنطقة نفسها) فقد طلب جهاز التعذيب من اهله دفـــع ضـــريبة قدرها ١٠٠٠ دينار (حوالي ٢٧٠٠ دولار)، ولكن العائلة لم تستطع دفع ذلك فبقي مرهمنا في قيود اعداء الشعب وقد شوهد في الايام القليلة الماضـــية شعارات كثيرة على شارع البديع بالقرب من منطقتي الشاخورة وأبو صبيع. وشوهدت قوات الشغب الأجنبية وهي تهرع لمسح تلك الشعارات.

● وعـــلم مـــن جهة اخرى ان المواطن الشيخ محمد الرياش، قد أبلغ رسميا بان احـــد افـــراد جهاز التعذيب سوف يراقب جميع تحركاته خلال شهر رمضان المـــبارك، وســـوف يراقب خطبه الدينية التي سوف يلقيها في احد المآتم، وقد يـــتعرض للاعـــتقال والـــتعذيب اذا تحدث عن أي موضوع لا يعجب خبراء التعذيب.

● وعـــلى صعيد آخر بدأت الاسبوع الماضي محاكمة الكاتب البحريني الاستاذ حـــافظ الشـــيخ في ضوء التهم المختلقة التي زوّرها ضده عبد العظيم البابلي،

اللجـــنة "اعادة النظر في القوانين الانتخابية الحالية التي يتضمنها الدستور بهدف تغييرهـــا". واكـــتفت تلك المصادر بالتأكيد على ان تلك اللجنة سوف "تلتزم باحترام تراث البحرين والمباديء الصلبة المنبثقة عنه". واضافت: "سوف تستفيد اللجنة من خبرات الدول الاخرى التي تتشابه ظروفها السياسية والاجتماعية مع الـــبحرين"، وقـــالت جريدة "الايام" ان الامير قد يصادق على قرارات اللجنة ويعلن عنها في ١٦ ديسمبر، اي عشية عيد الشهداء. وفي الوقت الذي ترحب فيـــه المعارضـــة بأية خطوة تساعد على انهاء العهد الاسود الذي فرضه رئيس الـــوزراء على البلاد منذ ربع قرن، فانها تحذر فيه من محاولات تجاوز الدستور وفرض واقع جديد على المواطنين بالقوة تحت شعارات مضللة. واشارت الى ان هـــناك تلمـــيحات قويـــة لتغيير دستور البلاد بغير الآليات المنصوص عليها في الدســـتور، الامر الذي يجعل ذلك التغيير انتهاكا للوثيقة المتفق عليها بين أبناء الـــبحرين والعائلة الخليفية الحاكمة. وعبّرت المعارضة عن أسفها الشديد لعدم قيـــام الحكومة بأية خطوة ايجابية في مجال تنفيذ التطلعات الاصلاحية، خصوصا في مـــا يتعلق بالانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان ومصادرة الحريات العامة، واســـتمرار الاعـــتقال التعسفي، وقوانين الطواريء واستمرار الابعاد القسري للمواطنين. ولدى المعارضة أسماء المواطنين الذين أبعدوا قسرا قبل بضعة أسابيع فقط.

٤ ديسمبر

● شنت قوات التعذيب الحكومية في الاسبوعين الماضيين حملة اعتقالات طالت عـــددا من المواطنين الابرياء. ففي الساعات الاولى من ٢٥ نوفمبر اعتقل من منطقة توبلي الشاب عادل ابراهيم خليل، ٢٨. وقام المعتدون بالعبث بمحتويات مـــترل الشاب ومصادرة حاجياته الشخصية. وفي ٢٠ نوفمبر اعتقل من منطقة توبلي كل من: جعفر السيد محمد السيد هاشم، ٢١ والسيد جعفر السيد عبد الله السيد شرف، ٢٠، وشنت عناصر جهاز التعذيب عدوانا وحشيا على مترل الشـــاب ســـامي احمد مفتاح لاعتقاله. وحيث لم يكن موجودا قاموا باعتقال والـــده الحـــاج احمد كرهينة. وفي اليوم التالي ذهب عباس، شقيق سامي، الى

حـــرية التعـــبير وتقمـــع التجمعات الشعبية وترفض السماح باقامة الندوات المســـتقلة. والمعروف ان رئيس الوزراء يقف وراء سياسات القمع منذ اكثر من ربع قرن.

● ومـــن جهـــة اخرى قال رئيس الهيئة البلدية المركزية، سيف البنعلي، الليلة الماضية ان المجلس البلدي سوف يضم اعضاء معيّنين. جاء ذلك خلال حديثه في جلســـة رمضـــانية بثها التلفزيون البحريني. وقال البنعلي ان اعضاء المجلس لن يكون تعيينهم جميعا بالانتخاب، حسب الاعتقاد السائد، بل ان بعض الاعضاء ســـوف يعينهم رئيس الوزراء. واذا كان قول البنعلي صحيحا فسوف يكون صـــفعة لـــلجهات الـــتي راهنت على تلك الانتخابات واعتبرتها مؤشرا على "ديمقراطية" النظام.

● وعلم كذلك ان رئيس الوزراء أصدر أمرا ببناء مكتب جديد له على الارض الـــتي كـــان قصـــر القضيبية القديم مشيدا عليها. وذكرت المصادر ان شركة زخـــريادس القبرصية، تنفذ المشروع حاليا بميزانية قدرها اكثر من ٤٠ مليون دولار. وعـــلم كذلـــك ان وزير الاعلام هو الوكيل المحلي لهذه الشركة، وان رئيس الوزراء امر الشركة بعدم تشغيل المواطنين البحرينيين في المشروع.

ومـــا يـــزال الغموض يلف مصير المواطن عمران الخيامي الذي أقيل من منصبه بمعهد البحرين للتدريب. فقد صدر قرار توقيفه عن العمل بعد تصريح أدلى به الى صـــحيفة "الايام" حول تقديم موظفي المعهد عرضا لوزارة العمل في اطار مناقصـــة تتعلق ببعض خدمات المعهد التي تمت خصخصتها. وهناك شركات اجنبية قدمت عروضا اخرى في اطار هذه المناقصة. ولا يستبعد ان تكون تلك الشركات مرتبطة بوكلاء محليين تابعين لرئيس الوزراء، وان المناقصة التي قدمها موظفو المعهد ربما تكون أفضل من بقية العروض، وبالتالي تقلل فرص فوز تلك العطاءات.

● وعلى صعيد آخر استمر النقاش حول لجنة الميثاق الوطني التي شكلها الامير لوضـــع تصـــوراتها حول العمل السياسي في البلاد مستقبلا. وذكرت مصادر صحافية ان من المتوقع ان يترتب على عمل تلك اللجنة انتخابات تشريعية عامة "هي الاولى منذ ٢٥ عاماً"، حسب تلك المصادر. واشارت الى ان من مهمات

بتعليق العمل بالدستور وانهاء الحياة البرلمانية، وتكريس سياسة الحكم وفق الاوامر والقرارات الاميرية وتعقيد الموقف بتشكيل لجان تتألف عضويتها من افراد أعلبهم يمثل النظام، بينما تبقى الارادة الشعبية مغيّبة. ورأى سياسيون دوليون ان استمرار رفض العمل خارج الحكم الدستوري يكرس الاستبداد ويعكس رفض العائلة الخليفية الوفاء بالتزاماتها تجاه شعب البحرين، تلك الالتزامات التي حددها دستور البلاد الذي يعتبر المصدر الشرعي الوحيد للحكم. ويتوقع استمرار التوتر السياسي في البلاد بسبب استمرار هذه العقلية التي ترفض الاصلاح الحقيقي وتهدف لاطالة امد الازمة بأساليب ملتوية. ولاحظ اولئك السياسيون رفض نظام الحكم اعتقال المجرمين المتهمين بممارسة التعذيب او تعويض ضحايا التعذيب وعائلات الشهداء. وقالوا ان بيان المعارضة يؤكد استيعابها لما يجري، وقوة موقفها في التصدي لعقلية الاستبداد والقمع.

● وعلى صعيد آخر وجهت المعارضة تبريكاتها للشعب البحريني والشعوب الاسلامية الاخرى بحلول شهر رمضان المبارك، ودعت الله سبحانه وتعالى ان يجعله شهر نصر للمظلومين على الظالمين والمحتلين والمستبدين.

٣٠ نوفمبر

● اعتقل قبل ثلاثة ايام المواطن عباس ابوصفوان، سكرتير نادي سماهيج، وتم التحقيق معه بأسلوب تعسفي من قبل جهاز التعذيب. واقتيد هذا المواطن من منزله بأسلوب مهين، وعومل بطريقة انتهكت فيها ابسط حقوقه. وعلم ان سبب هذه المعاملة الوحشية الدعوة التي وجهها النادي لكل من المحامي عبد الله هاشم ود. عبد العزيز أبل للمشاركة في حلقة حوار حول موضوع الميثاق الوطني. وكانت الدعوة عامة للجميع، ولكن الندوة ألغيت من قبل جهاز التعذيب. وساد شعور عام بالاستياء من هذه الخطوة التي تتناقض تماما مع الشعارات التي يرفعها النظام حول التغيير والاصلاح. وقد فرض على المواطنين وضع جديد يتميز بخطاب أميري يتحدث عن التغيير ويعد بالاصلاح السياسي، وسياسة حكومية تنتهك أبسط مباديء حقوق الانسان وتحاصر الكلمة وتمنع

هيمـــنت الحكومـــة باعضـــائها على اغلبيتها الساحقة، واستبعاد الشخصيات والتيارات السياسية الفاعلة.

● ومـــا يـــزال البحرينيون الذين يعيشون خارج البلاد ممنوعين من العودة الا بشـــروط مهيـــنة، كما ان القوانين والاجراءات التعسفيه ما تزال قائمة، وفي مقدمـــتها قانون العقوبات وقانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. ومضافا الى ذلك تشدد الحكومة في منع حرية التعبير والتجمع واصرارها على منع النشطاء السياسيين من ممارسة دورهم، واستمرار اعتقال مئات المواطنين بشكل تعسفي، وفي مقدمـــتهم الاســـتاذ عبدالوهاب حسين واخوته. ورأت المعارضة ان هذه الحقـــائق، مجتمعة، تؤكد على عدم استيعاب الحكم دروس الانتفاضة الشعبية المـــباركة الـــتي هزت النظام باندلاعها في ديسمبر ١٩٩٤. وحرصا منها على تدعيم الوئام الوطني وتحريك مشاريع التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظـــل اســـتقرار صلب، دعت المعارضة الحكومة لاعادة النظر في سياساتها التعســـفية وطالبـــتها باصـــلاح سياسي ديمقراطي شامل وجدي يحقق واقعا ديمقراطيا ونظاما سياسيا تعدديا يسمح بتداول السلطه. واشاد المجتمعون بوحدة شـــعب البحرين بمختلف قواه الدينية والسياسية والاجتماعية، ودعوا الى تدعيم هـــذه الوحدة. وقد اتفقت المعارضة على تفعيل آليات التعاون والتنسيق في ما بيـــنها بما يتناسب والوضع السياسي الراهن، وانشاء خطوط اتصال ساخنة بين فصـــائلها وشخصياتها، وتوجيه الطاقات باتجاه تحقيق المطالب الشعبية العادلة. ودعا المجتمعون المجتمع الدولي للوقوف بجانب شعب البحرين، ومساندة مطالبه العادلة.

لندن

● وقـــد اهتمت بعض وسائل الاعلام الدولية بخبر اجتماع المعارضة البحرينية، ونشـــرت صـــحيفة "القدس العربي" اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم الخبر بشيء من التفصيل.

● ومـــن جهة اخرى ساد البلاد استياء شديد من رفض الحكومة تلبية المطالب الشـــعبية، واصرارها على سياسات الالتفاف والتشويش. وعبّر المواطنون عن غضـــبهم لـــرفض الامير الغاء القرار المشؤوم الذي أصدره والده قبل ربع قرن

ديسمبر ٢٠٠٠

٢٧ نوفمبر

● عقد عدد من فصائل المعارضة البحرينية يوم امس ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠ ، اجتماعا في العاصمة البريطانية نوقشت فيه تطورات الاوضاع في البحرين، واتفق المجتمعون على عدد من القضايا والمواقف، وشارك في الاجتماع فصائل المعارضة الرئيسية وشخصيات مستقلة، ومن بين الاطراف المشاركة: "الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين"، "حركة احرار البحرين الاسلامية"، "التيار الديمقراطي في الحركة الوطنية". وتناول الاجتماع مسيرة الحركة السياسية والمطلبية منذ تعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني في ١٩٧٥، واوضاع حقوق الانسان في البلاد، وسياسات الحكومة من الاصلاح السياسي. وراى المشاركون ان المعوقات الاساسية للاصلاح السياسي لازالت قائمة وان مشروع الامير وخطوات الحكومة الاصلاحية لا ترقى الى مستوى المطالب الشعبية في عودة الحياة الدستورية حيث ينص الدستور على ان الشعب هو مصدر السلطات جميعا. كما لاحظ المجتمعون اهمال البرنامج الحكومي مسائل تصفية تبعات المرحلة السابقة وتعويض المتضررين من اجراءات القمع ومساءلة المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

● كما انتقدت فصائل المعارضة تشكيل لجنة لاعداد ميثاق وطني، لعرضه على مؤتمر يعين الامير اعضاءه، قبل تصديق الامير عليه، لافتقادها الشرعية الدستورية، وعدم وجود عملية حوار حقيقية من خلال اللجنة المعينة التي

وقـــدرت تلك المصادر عدد الدواسر السعوديين الذين تم تجنيسهم حتى الآن بما يصل الى ١٠ آلاف. ولم يمكن التأكد من الرقم المذكور. وكان رئيس الوزراء قـــد انتهج تلك السياسة منذ بضع سنوات، واستقدم آلافا من البدو السوريين الى الـــبلاد ومـــنحهم الجنسية البحرينية، وذلك في اطار سياسة تغيير التركيبة السكانية في البلاد.

● كمـــا رشحت انباء عن اتصالات قام بها وزير العدل مع عدد من المواطنين وطـــلب مـــنهم المشاركة في وضع "ميثاق وطني" لم تتضح معالمه بعد. وطبقا للمعلومات المتوفرة فقد أكد هؤلاء المواطنون الشرفاء التزامهم الكامل بدستور الـــبلاد ورفضهم المطلق لتغييره بأساليب غير دستورية. وهناك خشية ان تكون تـــلك الاتصالات محاولة للالتفاف على المطالب الشعبية العادلة، خصوصا انها تأتي في الوقت الذي تتواصل فيه اساليب القمع بحق المواطنين وتصادر فيه حرية الكـــلمة وتمـــنع الـــتجمعات وعقد الندوات. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة استدعت في العام ١٩٩٣ الدكتور احمد كمال ابو المجد لصياغة مسودة قانون مجلس الشورى فاعتذر عن ذلك قائلا ان مجلس الشورى يتعارض مع الدستور، وانه ليس هناك اي نص قانوني يبرر احلاله محل المجلس الوطني المنتخب.

● ومـــن الممارسات القمعية الاخيرة قيام جهاز التعذيب باستدعاء الشيخ محمد الـــرياش وتهديـــده بالاعـــتقال والـــتعذيب اذا مارس ايا من حقوقه الدستورية المشروعة. وكان الشيخ الرياش قد اعتقل بشكل تعسفي لمدة اربع سنوات بدون تهمـــة او محاكمة، وأطلق سراحه قبل بضعة شهور. وطلب ضباط التعذيب من الشيخ الرياش عدم الخطابة الدينية خلال شهر رمضان المبارك. كما هددوا الجهة التي تعاقدت معه لالقاء الخطب الدينية خلال شهر رمضان المبارك. ومعروف ان سياســـة تكميم الافواه مستمرة برغم ادعاءات الحكومة واساليب تضليلها، فلا يســـمح للاحـــرار بالتعـــبير الحر او التجمع. ويرفض رئيس الوزراء اي اصلاح سياسي في البلاد ويصر على فرض قوانين الطوارىء التعسفية على البلاد بالقوة.

● واســـتمرارا للتعـــبير عن رفض تلك السياسات التعسفية خرج اهالي منطقة جدحفص يوم السبت الماضي وأشعلوا النيران في اطارات السيارات، وشوهدت اعمدة الدخان المتصاعدة على مسافات بعيدة.

الحكومية لحقوق الانسان ليس فقط بالعمل بدون معوقات او قيود، بل بتشجيعها على تطوير الوعي بحقوق الانسان وحمايتها.

● وترحب منظمة العفو الدولية بالخطوات الايجابية التي اتخذت حتى الآن ولكنها تحث حكومة البحرين على تطوير قوانين البلاد وممارساتها لتنسجم مع المعاهدات الدولية حول حقوق الانسان بدون تأخير".

● وهناك اهتمام دولي واسع بهذا التقرير الذي يؤكد استمرار الانتهاكات على نطاق واسع، وقد بدأت بعض المحطات الاذاعية والتلفزيونية ووكالات الانباء ببث خبر صدور التقرير.

٢٣ نوفمبر

● عبّر سياسيون غربيون عن دهشتهم لاستمرار انتهاكات حقوق الانسان في البحرين على النطاق الواسع الذي جاء في تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر قبل يومين. وقال هؤلاء انهم شعروا بوجود سياسة تضليلية واسعة تبنتها حكومة البحرين ودعمتها بعض الجهات التجارية والسياسية الغربية. وأبدى هؤلاء استعدادهم لدعم شعب البحرين في نضاله العادل للفضاء على الآليات التي تسهل تلك الانتهاكات، وطالبوا بمحاكمة المسؤولين عن سياسة التعذيب التي بدأها ايان هندرسون ورئيس الوزراء. وحظي التقرير بتغطية اعلامية واسعة حيث بثته وكالات الانباء وعدد من الاذاعات والمحطات التلفزيونية. وتميزت تغطية قناة "الجزيرة" بسعة التغطية حيث بثت مقابلات مع حقوقيين دوليين وبثت خبر التقرير في عدد من برامجها الاخبارية. وعبر الناشطون الحقوقيون البحرينيون والدوليون عن تصميمهم على متابعة ملف حقوق الانسان في البحرين في الشهور المقبلة، والضغط على الحكومات الغربية لاتخاذ مواقف قوية ضد حكومة البحرين اذا استمرت في قمع المواطنين بالوحشية التي وصفها التقرير.

● ومن جهة اخرى علم ان سياسة العائلة الخليفية الحاكمة في مجال تجنيس الاجانب تواصلت بهدوء. وذكرت مصادر مطلعة ان عددا كبيرا من افراد قبيلة الدواسر السعودية حصلوا على جوازات سفر بحرينية في الشهور الاخيرة.

السياسيين وتشكيل لجنة لحقوق الانسان بمجلس الشورى والتصديق على معاهدة منع التعذيب. وقد استمرت انتهاكات حقوق الانسان على نطاق اضيق مما كان الامر عليه خلال الاضطرابات المدنية في منتصف التسعينات. ويتم اعتقال المحتجين ضد الحكومة بشكل روتيني بينما يواجه المحتجزون احتمال بقائهم في الاعتقال لفترة تصل الى ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة، وهي اقصى فترة وفق اجراءات قانون امن الدولة الذي يطبق منذ اكتوبر ١٩٩٤. وما يزال هناك بضع مئات من الناس معتقلين بدون تهمة او محاكمة. وبينهم خمسة رموز سياسية مرموقة وعلماء دين، وجميعهم سجناء رأي بقوا في الاحتجاز منذ يناير ١٩٩٦. وقد وضع هؤلاء الخمسة مؤخرا في سجون انفرادية لانهم رفضوا توقيع افادات يعتذرون فيها عن نشاطاتهم السياسية السابقة او الزام انفسهم بعدم المشاركة في الفعاليات السياسية والاجتماعية في المستقبل.

● وما تزال المحاكمات السياسية تعقد امام محكمة امن الدولة التي تقصر اجراءاتها عن المعايير الدولية المعترف بها للمحاكمة العادلة، حيث يحرم المتهمون من حق استئناف الاحكام التي تصدر بحقهم. وتعقد جلسات هذه المحاكمة بصورة سرية وقد يدان المتهمون على اساس الاعترافات التي يسحبها الشرطة منهم او افادات الشرطة بانهم اعترفوا بها.

● وبالرغم من التصديق في ١٩٩٨ على معاهدة منع التعذيب الصادرة عن الامم المتحدة فقد وردت عشرات التقارير حول التعذيب والمعاملة السيئة ولكن نادرا ما تم التحقيق فيها.

● وما تزال الحكومة تستعمل الابعاد القسري كإجراء عقابي ضد النشطاء السياسيين السلميين او المعارضين.، وهناك مئات البحرينيين، ومن ضمنهم نساء واطفال ممنوعون من دخول البلاد ويجبرون على البقاء في المنفى.

● وتفرض قيود كثيرة على الجمعيات غير الحكومية ولا يسمح بقيام منظمة وطنية مستقلة لحقوق الانسان. وفي اكتوبر ٢٠٠٠ رفضت السلطات طلبا من مجموعة من الناس، بينهم محامون، لانشاء منظمة مستقلة لحقوق الانسان. وقالت منظمة العفو الدولية ان على السلطات تم تسمح للمنظمات غير

بدستور البلاد. وقلل الكاتب من اهمية لجنة حقوق الا نسان التابعة لمجلس الشورى، مشيرا الى فشلها في اي تغيير في مجال حقوق الانسان، وتحدى الحكومة ان تنشر شيئا مما حققته تلك اللجنة. واعتبر ان نجاح لجنة مجلس الشورى يتحقق اذا استطاعت التعاطي مع ثلاث قضايا مهمة: اولها اعادة العمل بدستور البلاد: "ماذا عسى ان تفعل لجنة الشورى ازاء هذا الوضع المؤلم الذي لم يحدث لشعب مثله عبر تاريخ الديمقراطيات في العالم؟"، ثانيها: استمرار انتهاكات حقوق الانسان والعمل وفق مواد قانون امن الدولة. وبعد ان طرح قضية الاستاذ عبد الوهاب حسين للتدليل على ذلك تساءل: "ماذا عسى ان تقوم به لجنة الشورى ازاء هذا الانتهاك لحقوق الانسان؟، ثالثها: قضية المواطنين الذين يعيشون في الخارج، فهل تطالب اللجنة بالسماح لهؤلاء بالعودة مكرّمين وتعويضهم واحترامهم ام »عليهم ان يوقعوا صكوك غفران يشترونها بثمن دفع حرياتهم ومجمل حقوقهم التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكفلها دستور بلدهم؟". وانتهى الكاتب الى القول: "ماذا عسى ان تعمل لجنة الشورى تجاه اي مما عرضناه؟ انه لمن الواضح ان لجنة حقوق الانسان في مجلس الشورى، لا تستطيع ان تعمل اي شيء تجاه ما سقناه من امثلة تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان، ولذا فان (المطلوب) قيام لجنة اهلية لحقوق الانسان في ظل الاوضاع القائمة التي يجب الا تخدعنا عن كوامنها ظواهر المهرجانات الموسمية".

٢١ نوفمبر

● أصدرت منظمة العفو الدولية هذا اليوم تقريرا مهما بعنوان: "البحرين: مخاوف منظمة العفو الدولية بشأن حقوق الانسان". والتقرير يقع في حوالي ٢٥ صفحة باللغتين العربية والانجليزية، ويتطرق لاوضاع حقوق الانسان في البحرين في الوقت الحاضر. وقد أصدرت المنظمة بيانا صحافيا حول التقرير بثته الى وكالات الانباء جاء فيه ما يلي: "قالت المنظمة في تقريرها ان الآليات التي سهلت الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان في الماضي ما تزال قائمة، برغم تحسن اوضاع حقوق الانسان في العامين الماضيين باطلاق سراح مئات المعتقلين

العلوي، احد المسؤولين بالمأتم، وطلب منه الغاء الندوة فورا، والا تعرض للعقاب (وربما السجن والتعذيب). وجاء الغاء هذه الندوة، في اطار سلسلة من الاجراءات القمعية ضد حرية الكلمة من بينها اعتقال استاذ جامعي بسبب كتاباته، وتوقيف عدد من كتاب الاعمدة بصحيفة "الايام" بقرار من اجهزة التعذيب.

● وعلى صعيد آخر عقدت منظمة مراقبة حقوق الانسان بالتعاون مع لجنة الدفاع عن الحريات الاكاديمية التابعة لرابطة دراسات الشرق الاوسط ندوة مهمة في ١٧ نوفمبر بمدينة فلوريدا بالولايات المتحدة الامريكية. وادار الندوة السيد جو ستورك، مدير برنامج حقوق الانسان بالشرق الاوسط التابع للمنظمة، . وكان من بين المشاركين العرب الدكتورة منيرة فخرو التي تحدثت في مداخلتها عن الوضع الاكاديمي في البحرين. وتطرقت الى الظروف التي تمر بها الحياة الجامعية في البحرين خصوصا منذ العام ١٩٩٥ عندما خرجت الجامعة عن طبيعتها و لم يعد هناك احترام للحرم الجامعي. وجاءت الندوة بعد الاعتداء على حرية الدكتور جاسم علي الذي اعتقلته وزارة الداخلية لمدة عشرة ايام في بداية هذا الشهر بسبب كتاباته وآرائه حول الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الخليج. وحدثت تدخلات على اعلى المستويات السياسية العالمية للافراج عنه، الامر الذي أرغم السلطات على اطلاق سراحه. وما يزال جواز سفره محتجزا لدى جهاز التعذيب.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة "القدس العربي" اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ محمد جابر صباح عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق قبل ربع قرن، بعنوان: "تشكيل لجنان أهلية وحكومية لحقوق الانسان ليس زراعة موسمية". وجاء في المقال استعراض للطريقة التي رفضت بها الحكومة طلبا تقدمت به مجموعة من المواطنين البحرينيين لانشاء لجنة مستقلة لحقوق الانسان. واعتبر الكاتب ان وزير العمل الذي التقى اعضاء المجموعة واخبرهم بقرار الرفض، ليس مخولا بمثل ذلك القرار. وقال ان امام المجتمع اليوم يقف على مفترق طريقين: احدهما يؤدي به الى الغائه خارج التاريخ، والثاني يفضي به الى دخول الالفية الثالثة ومعتركها الحضاري، مؤكدا ان ذلك مرتبط بعودة العمل

ووعـــدت بالســـماح لها بالزيارة في العام المقبل. وتأمل سلطات التعذيب ان تتمكن في الاسابيع المقبلة من غلق ملفات المعتقلين، وذلك باجبارهم على تقديم اعتذارات للسلطات لكي يتم الافراج عنهم. وتطالب المعارضة بتقديم عدد من ضـــباط التعذيب وفي مقدمتهم وزير الداخلية وايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان.

● ومـــن جهة اخرى انتشرت في الايام الاخيرة كتابة الشعارات السياسية على الحيطان في مناطق عديدة. وشوهدت قبل يومين شعارات وطنية بمعهد البحرين للتدريب، وكذلك بمدرسة حمد الثانوية. وتطرقت الشعارات للوضع السياسي القائم في البلاد مطالبة باطلاق سراح السجناء السياسيين واعادة العمل بدستور البلاد. كما علقت صور الشهداء الابرار الذين قتلوا في سجون رئيس الوزراء.

ولوحـــظ مـــن جهة اخرى توقف المنتدى الثقافي في المنامة عن النشاط منذ ان تدخـــلت الســـلطات لمنع المحاضرات التي كان قد أعدّ لها قبل اسابيع. وكتب الصـــحافي علي صالح في صحيفة "أخبار الخليج" يوم امس في عموده متسائلا عن سبب ذلك التوقف. ورأى المراقبون في الاجراءات الحكومية الاخيرة مؤشرا على تكريس سياسة القمع في البلاد ومنع حرية الكلمة. جاء ذلك في اثر توقف نشاط المنتدى الثقافي واعتقال الدكتور جاسم علي وتوقيف ستة من الصحافيين عـــن كتابة اعمدتهم بصحيفة "الايام". وتراقب المنظمات الدولية المهتمة بحرية التعبير الوضع في البحرين عن كثب.

٢٠ نوفمبر

● اســـتمرارا لسياسات قمع حرية التعبير منعت السلطات البحرينية عقد ندوة مســـتقلة الاســـبوع الماضي. فقد صدرت دعوة لندوة بعنوان: "التعايش بين الوحـــدة والتعددية"، كان يفترض عقدها مساء الاربعاء الماضي (١٥ نوفمبر) بمـــأتم القصاب في المنامة. وكان من المقرر ان يشارك فيها كل من السيد كامل الهـــاشمي، الشيخ عبد الشهيد الستراوي، الشيخ عبد المحسن ملا عطية والاستاذ كـــريم رضـــي. وأرسلت دعوات رسمية باسم ادارة مأتم القصاب الى العلماء والمـــثقفين والـــتجار والوجهاء. ولكن جهاز التعذيب استدعى السيد حسين

بالسماح بحرية التعبير والرأي للمثقفين والناشطين السياسيين. وعبر الحاضرون عن تعاطفهم مع شعب البحرين في نضاله العادل لاسترجاع حقوقه المسلوبة.

١٧ نوفمبر

● اكد السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ان زيارة وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة سوف تتم في موعدها. وجاء في رسالة بعثها الى احدى الشخصيات السياسية البريطانية ما يلي: "انني اتفق معك ان هناك صعوبات في اثبات دعاوى انتهاكات حقوق الانسان التي توجه للسلطات البحرينية. ولكن البحرينيين يتحركون نحو مجتمع اكثر انفتاحا. وربما حدث ان أجلت زيارة وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة مرتين، ولكن في هذه المرة حددت تواريخ لذلك وهي ٢٥ فبراير - ٣ مارس ٢٠٠١، وبين هذين التاريخين سوف تتم الزيارة. وأتمنى كذلك ان تستطيع منظمة العفو الدولية مواصلة البناء الذي بدأته خلال زيارتها الاولى، وان يصدر عنها تقييم مستقل وغير منحاز".

● وأشار الوزير في رسالته ضمنا الى ان تدخل حكومته في بعض الحالات أدى الى بعض النتائج: "يبدو ان حوارنا البناء مع السلطات البحرينية قد حقق بعض النتائج. وأنا أرحب بالافراج عن النساء الثلاث اللاتي صدرت بحقهن ادانة بمخالفات تتضمن تفجيرات نارية. وهذه الافراجات الاخيرة مؤشرات ايجابية حول الاستعداد المتواصل من قبل الشيخ حمد للتصدي لموضوع المعتقلين الصعب. ونحن نتأمل في بعض مجالات الاصلاح التي يمكن ان نقدم للبحرينيين دعما ومن ضمنها القضايا الدستورية".

● وجاء تأكيد الوزير البريطاني في الوقت الذي رفضت فيه السلطات البحرينية السماح لمنظمات حقوقية دولية بزيارة البلاد. ورفضت كذلك طلبا من اللورد ايفبوري، نائب اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية لزيارة البلاد. ولم يستلم جوابا على طلبه الذي تقدم به منذ بضعة اسابيع. وكانت منظمات اخرى قد تقدمت بطلبات مماثلة من السلطات البحرينية، ولكنها لم تحصل على موافقة، بينما حصل بعضها على اعتذارات بان الوقت الحاضر غير مناسب،

الحديث عن الاصلاحات.

● وعلى صعيد آخر، شاركت المعارضة البحرينية في نشاطات المؤتمر الثاني للحركة العالمية من اجل الديمقراطية الذي عقد هذا الاسبوع بالعاصمة البرازيلية، ساو باولو. وقد افتتح الرئيس البرازيلي السيد فرناندو كاردوسا المؤتمر الذي كان بعنوان: "مواجهة التحديات التي تواجه الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين". وقدم الدكتور منصور الجمري مداخلة اثناء الورشة الخاصة بـ "مناصرة الديمقراطيين في المجتمعات المغلقة". وجاء في المداخلة توضيح لخصوصية البحرين. فحكومة البلاد تحصل على تأييد الولايات المتحدة الامريكية والغرب في الوقت الذي يعاني المجتمع فيه من الحرمان السياسي. واشارت المداخلة الى الموقف الامريكي الذي عبر عنه بنيامين جيلمان، عضو الكونجرس الامريكي، بعد زيارته البحرين مؤخرا، والذي أيد النظام بصورة انتقائية. وبعد خروجه من البحرين اعتقلت الحكومة استاذا بجامعة البحرين، وزجته في السجن لانه كتب مقالات لم تعجب الحكومة. و لم يفرج عن هذا الاستاذ الجامعي الا بعد تدخل من جهات عليا من بينها السيد كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة الذي كان في زيارة الى البحرين الاسبوع الماضي. وجاء في المداخلة ان الحكومة منعت تشكيل لجنة اهلية مستقلة لحقوق الانسان، واوضحت انه ليس هناك مجال واسع للنشاط الحر المناصر للديمقراطية. فالحكومة تسيطر على الصحافة وتمنع تشكيل النقابات، وتتدخل في جميع اوجه الحياة العامة. وقال الدكتور الجمري ان الناشطين من اجل الديمقراطية يستطعيون مساندة الناشطين في البحرين من خلال: الضغط على الحكومة الامريكية والحكومات الغربية الاخرى التي لديها نفوذ في البحرين لطرح موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان خلال المداولات بين الجانبين، مراقبة ما يجري في البحرين بدقة لتحريك لجان الامم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان: وقّعت الحكومة على معاهدة منع التعذيب، ولكن التعذيب يمارس بصورة يومية حتى الآن، حث الحكومة البحرينية على احترام مباديء الديمقراطية وحقوق الانسان من خلال السماح بانشاء لجنة مستقلة لحقوق الانسان والسماح بتشكيل نقابات عمالية حرة، ومناصرة القيادات الشعبية المعتقلة والمطالبة

٨٠ عامـــا، الذي توفي الاسبوع الماضي. وأعربت المعارضة عن مواساتها عائلة المرحوم داعية الله ان يتغمده برحمته، وانا لله وانا اليه راجعون.

١٦ نوفمبر

● توفـــرت معـــلومات جديدة حول عدوان رهيب قامت به قوات التعذيب الحكومية على مترل احد المواطنين من منطقة "سند" جنوبي البلاد مؤخرا. ففي الســـاعات الاولى من صباح يوم السبت ٢٨ اكتوبر الماضي، اقتحم سبعة من عناصـــر جهاز التعذيب وهم مدججون بالسلاح مترل الشاب حسين مهدي احمـــد عبيد، ١٧، بطريقة وحشية للغاية، واقتادوه الى غرف التعذيب. وخلال العـــدوان بث المعتدون رعبا شديدا في المترل وأرهبوا الاطفال والنساء الذين كانوا نياما. ثم عادوا في الساعة الثالثة صباحا وعاثوا في المترل فسادا وهو معهم مغلل اليدين امام والديه. وفي الصباح عادوا مرة ثالثة وفتشوا المترل مجددا وقلبوا كـــل شيء فيه حتى الارز والسكر. وازاحوا السجاد عن الارض. وبعد يومين جاؤوا مرة اخرى للمترل واخذوا بعض القطن، وأداة تنظيف مترلية. وكان هذا الشـــاب قد اعتقل اربع مرات في السابق. هذه المعاملة الوحشية المستمرة تشبه الى حد كبير اساليب الاسرائيليين في اعتداءاتهم على ابناء فلسطين.

● وعـــلم مـــن جهة اخرى ان الامير دعا رؤساء بعض الجمعيات والصناديق الخيريـــة في البلاد الى قصره بمنطقة الصافرية جنوبي البلاد، واخبرهم بما سيفعله في ١٦ ديســـمبر، عشية عيد الشهداء. واشارت الانباء الى انه تطرق لموضوع الاصـــلاحات السياسية بشكل عام، وانه عازم على القيام بتغييرات دستورية لم يوضح شكلها، وتشكيل مجلسين احدهما معيّن والآخر ربما يكون منتخبا، على غـــرار مجلســـي اللوردات والعموم البريطانيين. ولم يتطرق الحديث الى دستور الـــبلاد، ومـــا اذا كان سيعيد العمل به. وهناك شعور عام بأن رئيس الوزراء يعـــارض اي اصلاح حقيقي في البلاد، وانه يصر على الاستمرار في سياسات القمع والتعذيب. وليس معلوما ما اذا كان الامير على اطلاع بسياسات القمع المتواصـــلة واعـــتقال الابرياء من منازلهم وترويع الآمنين، وهي السياسات التي ينـــتهجها رئيـــس الوزراء منذ اكثر من ربع قرن، ولم تتوقف حتى الآن برغم

بالصيغة التالية: "حضرة الرئيس: لنا فيكم الامل المرجو بالنظر في التماسنا المرفوع الى عنايتكم الكريمة لدراسته والتوصية بتحقيق الآتي:

١ - زيادة الراتب الاساسي بنسبة ٣٠ بالمائة.

٢ - زيادة العلاوة الفنية لتتناسب مع حجم المسؤولية والكفاءة الفنية وصرفها لمن لا يستفيذ منها حاليا في قسم الهندسة.

٣ - إعادة العمل بنظام الزيادات السنوية بالشركة".

ووقعت الرسالة باسم "مهندسي وفنيي وعمال قسم الهندسة والصيانة بشركة طيران الخليج"، وبلغ عدد الموقعين عليها ٢٥٠ موظفا.

● ومن جهة اخرى علم ان السلطات البحرينية رضخت أخيرا للضغط الدولي وأطلقت سراح الدكتور جاسم علي الذي اعتقلته قبل اسبوعين. وجاء الافراج عن هذا الاستاذ الجامعي بعد ضغوط دولية طوال الاسبوع الماضي. وعلم ان الامين العام للامم المتحدة، السيد كوفي عنان، أبدى اهتماما شخصيا بجريمة اعتقال الدكتور علي خلال زيارته للمنامة لافتتاح المقر الجديد لمكاتب الامم المتحدة في البحرين. واهتم على الاقل دبلوماسيان اجنبيان في المنامة بالجريمة وطالبا الحكومة باطلاق سراح الدكتور علي الذي اعتقل بسبب ممارسته حرية التعبير. وكانت منظمات دولية عديدة قد أصدرت بيانات وبعثت رسائل الى السلطات البحرينية للافراج عن ا لدكتور جاسم علي. ومن هذه المنظمات، منظمة العفو الدولية والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، ولجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية، ومنظمة هيومن رايتس ووج، ومنظمة القلم الدولية، والجهات المختصة بحقوق الانسان بالامم المتحدة في جنيف، بالاضافة الى ناشطين سياسيين في عدد من البلدان. وبثت نبأ جريمة الاعتقال مؤسسات اعلامية دولية عديدة من بينها رويترز وكالة الانباء الفرنسية وهيئة الاذاعة البريطانية وراديو مونت كارلو وراديو طهران وجريدة "القدس العربي" البريطانية، وصحيفتا "الراية" و "الشرق" القطريتان. وكانت جهات دولية عديدة قد تعهدت بمتابعة القضية وفضح جهاز التعذيب البحريني في المحافل الدولية اذا استمر في انتهاكاته الفظيعة لحقوق الانسان.

● وعلى صعيد آخر أعربت المعارضة عن حزنها لوفاة الشيخ منصور الستري،

● وتجـــدر الاشارة الى ان ادارة الجامعة سعت للتمويه على الطلاب، فأخبرتهم بـــان الدكتور جاسم حسين في اجازة مرضية. وفشل رئيس الجامعة في القيام بمســـؤوليته، ولا يبدو انه يسعى لاطلاق سراحه، برغم انه كان يستطيع ذلك خـــلال مقابلـــته الامـــير يوم امس. وكان الدكتور محمد جاسم الغتم، وهو عســـكري عينه رئيس الوزراء رئيسا للجامعة، مع عدد من اساتذة الجامعة، قد اجتمعوا يوم امس مع الامير بدعوة من الاخير لمناقشة بعض القضايا، ولكن لم تتوفر اية مؤشرات تدل على انهم طرحوا جريمة اعتقال زميلهم، وهو امر مخالف لشرف المهنة وروح التضامن ودفع الظلم عن المظلومين.

● ومن جهة اخرى اكدت الحكومة الامريكية علمها بوجود انتهاكات لحقوق الانســـان في البحرين. وجاء في رسالة موقعة باسم مارجريت سكوبي، مديرة مكتب شؤون الجزيرة العربية الاسبوع الماضي، ما يلي: "ان الخارجية الامريكية عـــلى اطـــلاع باوضاع حقوق الانسان في البحرين. وما تزال قضايا الاعتقال التعســـفي والاحتجاز ومعاملة السجناء مصادر قلق. وتناقش الولايات المتحدة حكومة البحرين حول هذه المسائل بشكل منتظم. وبالرغم من ان هناك حاجة لعمـــل المـــزيد، فقد رأينا بعض التطور. وكان من اول اعمال الامير الجديد، الشـــيخ حمد بن عيسى آل خليفة، الذي تولى الحكم بعد وفاة والده في مارس ١٩٩٩، اصـــدار عفو واطلاق سراح اكثر من ٤٠٠ سجين سياسي، ومحتجز ومنفي".

١٣ نوفمبر

● بعث عدد كبير من موظفي شركة طيران الخليج يوم امس رسالة الى الشيخ احمد بن سيف آل نهيان، الرئيس التنفيذي للشركة، طالبوا فيها بزيادة بتحسين اوضـــاع العمـــل من ناحية الرواتب. وعبّر موقعو الرسالة وهم موظفو قسم الهندسة والصيانة بالشركة عن تقديرهم لظروف الشركة، ثم قدموا مقارنة بين رواتبهم والرواتب التي يستلمها موظفو الشركات الاخرى قائلين انها لا تتعدى ٤٠ بالمائـــة مـــنها. كما ألمحوا الى المخاطر التي يواجهونها في عملهم خصوصا استنشـــاق الغـــازات والزيوت الكيماوية. وبعد ذلك طرح الموعقون مطالبهم

حسين علي من منزله بمدينة حمد جنوب العاصمة المنامة، وهو محاضر بقسم ادارة الاعمال والاقتصاد بجامعة البحرين وله طفلان. وذكرت التقارير انه محتجز بمركز المخابرات بالقلعة، ولكن عندما طلبت عائلته زيارته رفض طلبها. ولم تعرف اسباب اعتقاله بشكل كامل ولكنها ربما تكون مرتبطة بمساهماته التحليلية حول حقوق الانسان والاوضاع السياسية والاقتصادية في البحرين لوحدة المعلومات التابعة للايكونوميست، المختصة بتوفير المعلومات التجارية، والتي تتبع مجموعة الايكونوميست. وكان الدكتور جاسم حسين علي، قد تعرض للتحقيق في سبتمبر الماضي من قبل السلطات بمطار البحرين لدى عودته من الخارج، وتمت مصادرة قرص كومبيوتر منه. ومنذ ذلك الوقت قامت المخابرات بتفتيش منزله عدة مرات وصادرت المزيد من اقراص الكومبيوتر وواصلت التحقيق معه حول علاقته بوحدة الايكونوميست للمعلومات. وفي ٦ نوفمبر كتبت منظمة العفو الدولية للسلطات البحرينية مطالبة بتوضيح اسباب اعتقال جاسم حسين علي. ولم تستلم اي جواب حتى الآن". وقدمت المنظمة خلفية عن الاوضاع قائلة: "يتم ابقاء المعتقلين السياسيين عادة في سجن انفرادي، ويواجهون خطر التعرض للتعذيب والمعاملة السيئة خلال الفترات الاولى بعد الاعتقال في محاولة لسحب المعلومات. وقد يتم توقيفهم لشهور او سنوات بدون تهمة او محاكمة طبقا لاجراءات قانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ التي تسمح بالتوقيف الاداري لمدة ثلاث سنوات. وقد توفي عدد من المعتقلين في المعتقل منذ ديسمبر ١٩٩٤ عندما انفجرت الاحتجاجات الواسعة ضد الحكومة. ولم يتم التحقيق في حالات التعذيب او الوفاة خلال التوقيف، برغم ان اسماء بعض موظفي المخابرات برزت في افادات السجناء السياسيين. وقد قلت ممارسة التعذيب في السنوات الاخيرة، واتخذت خطوات ايجابية من قبل السلطات في مجال حقوق الانسان. وفي مارس ١٩٩٨ وقعت البحرين على معاهدة منع التعذيب والمعاملة غير الانسانية الحاطة والقاسية. وفي اكتوبر ١٩٩٩ انشئت لجنة لمراقبة حقوق الانسان". وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية للمطالبة باطلاق سراحه الفوري وضمان سلامته وعدم تعريضه لمعاملة سيئة.

رئيس الوزراء مع شاه ايران المقبور بزيه العسكري. وقد أثارت هذه الصورة استياء الحاضرين. وذكرت تلك المصادر ان تكاليف المعرض اخذت من خزينة البلاد. وقام الشيخ علي بن خليفة، نجل رئيس الوزراء، بافتتاح المعرض الخاص بمناسبة صدور كتاب "الشقيقان والسنوات الصعبة" الذي اقيم بمركز الفنون بمتحف البحرين. وصدر الكتاب بمناسبة ذكرى ميلاد رئيس الوزراء الخامسة والستين. ويتم الانفاق على هذه الفعاليات الهادفة لتمجيد شخصية رئيس الوزراء من خزينة الدولة.

● وهناك استياء كبير من الفساد المالي الذي يتم امام اعين المواطنين. وتقدم القصة التالية نموذجا لذلك. يقول مواطن بحريني انه ذهب لتسديد فاتورة الكهرباء بدائرة شؤون المستهلكين فرأى مواطنة طاعنة في السن وهي تشتكي للمسؤولين من قطع الكهرباء عن منزلها بسبب عدم تسديد فواتير متأخرة بلغت قيمتها اقل من ١٠٠ دينار (٢٥٠ دولارا). وخلال تواجده هناك رأى بعينه فاتورة باسم (الشيخ سلمان احمد سلمان آل خليفة، مكتب ١٢، شارع ٤٢، المنامة ٢٤٣، الرقم الشخصي ٧٤٠٧٠٠٣٠٣). وتؤكد الفاتورة ان مجموع الاستهلاك والمتأخرات هو ٥٢٩٨٥٧٥دينار (حوالي ١٤ الف دولار). فهو لم يدفع فواتيره منذ ستة اعوام. لكن الكهرباء لم تقطع عنه، بينما قطعت عن منزل المرأة العجوز المذكورة.

١٠ نوفمبر

● أصدرت منظمة العفو الدولية في بيان أصدرته امس مناشدة عاجلة حول اعتقال الدكتور جاسم علي الذي اعتقلته السلطات البحرينية الاسبوع الماضي. وجاء في المناشدة ما يلي: "اعتقال انفرادي/الخشية من التعذيب، البحرين: جاسم حسين علي، ٤١.

لم يُسمع اي شيء عن محاضر جامعي كان قد كتب تحليلات لخدمة اعلامية تجارية حول الاوضاع السياسية وحقوق الانسان في البحرين، منذ اعتقاله على ايدي قوات الامن في الاول من نوفمبر. ويعتقد انه معتقل بشكل انفرادي وهناك مخاوف من احتمال تعرضه لمعاملة سيئة. فقد اعتقل الدكتور جاسم

والسياســـات الجائرة المفروضة على البلاد. وجاء قرار فصل هؤلاء الصحافيين بعـــد اقـــل من اسبوع من منع المواطن عمران سلمان من الكتابة في صحيفة "اخـــبار الخليج" وهي الصحيفة الثانية التابعة لوزارة الاعلام. وكلا الصحيفتين تخضعان لقرارات رئيس الوزراء. وجاءت هذه الحملة الشرسة ضد الصحافيين متزامنة مع حملة اعتقالات واسعة طالت عددا غير قليل من المواطنين من بينهم الاســـتاذ الجامعي، والكاتب الدكتور جاسم علي. وقد اهتمت جهات دولية كثيرة بجريمة اعتقال الاخير. وبعثت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين الـــبريطانيين رسائل احتجاج الى الامير ورئيس الوزراء ووزير الداخلية مطالبة بالافـــراج الفـــوري وغير المشروط عن هذا المواطن. ورشحت معلومات عن تحرك بعض الدبلوماسيين في المنامة في اطار هذه القضية.

● وقـــد استمرت مطاردة جهاز التعذيب للمواطنين في عدد من المناطق. فقد شـــنت عناصـــر ذلك الجهاز القمعي يوم امس عدوانا على منزل المواطن علي الملا، ٣١، بمنطقة السنابس لاعتقاله. ولكنه لم يكون موجودا في المنزل. وقامت العناصـــر المعـــتدية بالعبث بمحتويات المنزل بشكل همجي. واكدت الانباء ان المواطـــن عبد النبي الحشاش الذي اعتقل يوم السبت الماضي قد تعرض لتعذيب وحشـــي. فقد أشرف الجلاد المعروف، خالد الوزان، على تعذيب هذا المواطن بوحشـــية متـــناهية، وشـــوهد بعد اعتقاله وهو في حالة سيئة، وآثار التعذيب واضـــحة على جميع اجزاء جسده، وبدا غير قادر على المشي بسبب الآلام التي اصيب بها في رجله نتيجة التعذيب. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمـــر زيـــارة هذا السجين في اقرب فرصة واتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الـــوزان من الاستمرار في اعتداءاته وتعذيبه. ويسود منطقة السنابس حالة من الخـــوف بســـبب العدوان المتواصل الذي تشنه عناصر التعذيب التابعة لرئيس الوزراء ضد مواطنيها.

● ومن جهة اخرى افتتح يوم امس معرض الصور التاريخية والشخصية لرئيس الـــوزراء والعائلة الحاكمة وبعضها مرسوم بريشة فنانين عراقيين هما حيدر علي ومـــزاحم الناصري. وذكرت بعض المصادر انهما الرسامان الشخصيان للرئيس العـــراقي صدام حسين. وعند البوابة الرئيسية عرضت صورة كبيرة يظهر فيها

حـــرية التعـــبير. وبالاضافة الى ذلك، يعتمد قانون امن الدولة على الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب . وتعقد محكمة امن الدولة جلساتها بصورة سرية ولا تســـمح بالاستئناف وبالتالي فهي تفتقر الى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ويعـــتقد ان الدكتور جاسم علي معتقل بزنزانة انفرادية ولا يسمح له بالاتصال بعائلته او محاميه". وناشدت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية لحثها على اطلاق سراح الدكتور جاسم علي، باعتبار ان اعتقاله يتناقض مع المادة ١٩ من الاعـــلان العـــالمي لحقـــوق الانسان، ومطالبة السلطات البحرينية باتخاذ كافة الاجـــراءات الضـــرورية لضـــمان سلامة الدكتور جاسم علي، والسماح له بالاتصال بعائلته ومحاميه وما يحتاجه من عناية طبية طبقا للمعايير الدولية لحقوق الانسان.

● ومـــن جهـــة اخرى اعتبرت حركة احرار البحرين ان عودة الدكتور مجيد العـــلوي الى الـــبلاد بعد غياب دام ١٨ عاما تعكس جانباً مهماً من جوانب الازمـــة التي يعيشها ابناء البحرين، يتمثل في إبعاد المواطنين قسرا او منعهم من العـــودة الى الـــبلاد. ومنذ استلام الامير الحالي الحكم في مارس ١٩٩٩ قامت الســـلطات بإبعاد اكثر من خمسين مواطنا لدى عودتهم. وتعتبر البحرين البلد الوحيـــد في العـــالم الذي يتبنى الإبعاد كعقوبة للمعارضين. وجددت المعارضة مطالـــبها المتمثلة اساسا في اعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني المنتخب واطـــلاق ســـراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين والغاء قوانين الطواريء.

٩ نوفمبر

● في خطـــوة لها دلالاتها الخطيرة أصدر مجلس ادارة جريدة "الايام" الحكومية قـــرارا بطرد ستة من صحافييها المعروفين، وهم: احمد البوسطة، خالد البسام، رضـــي الموسوي، سعيد محمد، محمد فاضل ومحمد المنصور. و لم تقدم الجريدة اســـبابا مـــنطقية لهـــذه الخطوة، ولكن يعتقد ان القرار جزء من سياسة رئيس الـــوزراء الـــتي تصـــادر الحريات الاساسية ومنها حرية التعبير. واغلب هؤلاء معـــروفون مـــن خـــلال اعمدتهم التي تناولوا فيها احيانا قضايا الوضع المحلي

مـــن: محمـــد عـــلي يعقوب، ٢٣، وبشير الشجار ولا يزالان رهن الاعتقال. واعتقل المواطن حسن عبد الله سعد من جسر البحرين - السعودية وافرج عنه لاحقـــا. كما اعتقل الشاب محمد سلمان حيدر وافرج عنه بعد ثلاثة ايام. وما يـــزال الشـــاب بـــدر جعفر الصباغ الذي اعتقل من منطقة السنابس يتعرض للتعذيب الوحشي داخل غرف التعذيب بسجن الخميس

● وعلى صعيد آخر تواصل التنديد الدولي بجريمة اعتقال الدكتور جاسم علي، المحاضـــر بجامعـــة الـــبحرين. وقد أصدرت اللجنة الدولية للكتاب المسجونين International PEN بيانـــا بعـــنوان: محاضر كبير وكاتب معتقل وقلق من سوء المعاملة. وجاء في البيان ما يلي: "ان لجنة الكتاب المسجونين التابعة لمنظمة القلم الدولية International PEN قلقة جدا ازاء اعتقال محاضر كبير وكاتب هـــو الدكتور جاسم حسين علي، الذي يعتقد ان اعتقاله جاء بسبب كتاباته. وهـــناك مخـــاوف من تعرض الدكتور علي للمعاملة السيئة خلال الاحتجاز. وتطـــالب المنظمة باطلاق سراحه الفوري وغير المشروط الا اذا قدمت له تهمة بارتكـــاب جريمة واضحة. وتحث منظمة القلم الدولية السلطات البحرينية على اتخاذ كافة الاجراءات لحماية حقوق الانسان الاساسية للدكتورجاسم علي ما دام محتجزا.

● وطبقا للمعومات، فان الدكتور جاسم علي ... اعتقل من منزله بمدينة حمد في الاول من نوفمبر. وقبل اعتقاله قام جهاز الاستخبارات بالتحقيق معه حول مقالاته وصودرت كتاباته. وبعد الاعتقال اتصلت دائرة الاستخبارات البحرينية بعائلـــته وطلـــبت مـــنها ملابس للدكتور علي الامر الذي يشير الى احتمال احتجازه فترة طويلة. ويكتب الدكتور جاسم علي حول القضايا الاقتصادية - الاجـــتماعية في صـــحف دول الخليج، ويعتقد ان اعتقاله ربما يتصل بمقالات كتـــبها. وبالـــرغم مـــن عدم توجيه اية تهمة له حتى الآن فهناك مخاوف من اســـتمرار اعتقاله طبقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ الذي يسمح بالاعتقال لفترة تصل الى ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة.

● ولا يميـــز قـــانون امـــن الدولـــة بين ممارسة الحقوق الاساسية والنشاطات الاجـــرامية، واستعمل على نطاق واسع من قبل السلطات البحرينية للحد من

● ومـــن جهة اخرى عبرت المعارضة عن اسفها لقرار امير البلاد مقاطعة القمة الاســـلامية التي تعقد الاسبوع المقبل في الدوحة. وألمحت الى ادراكها لحساسية الموقف خصوصا مع استمرار الخلاف الحدودي بين البلدين، ولكنها اعتبرت ان حضـــور هذه القمة ضروري لخدمة قضية الشعب الفلسطيني المظلوم. فالموقف يتطـــلب وحدة الصف الاسلامي الذي يتأثر سلبا بامتناع الزعماء عن حضور القمة التي لا تعقد الا مرة واحدة كل ثلاثة اعوام.

٨ نوفمبر

● اعتقـــلت قـــوات التعذيب يوم امس الشاب حيدر مهدي، ٢٣، من منطقة السهلة، وذلك بعد يومين فقط على اعتقال اخيه، مصطفى، ٢٥. واعتقل من مـــنطقة الســـنابس يـــوم السبت الماضي (٤ نوفمبر) الشاب عبد النبي حسن الحشـــاش، ٣١. وقـــد اعـــتقل هذا المواطن بينما كان يتلقى العلاج الطبيعي بمركزالسلمانية الطبي. وفي الاسبوعين الماضيين اعتقل من منطقة السنابس عدد مـــن المواطنين عرف من بينهم الشاب أمين ابراهيم عيسى، ٢٨. وتعرض هذا الشـــاب لـــتعذيب وحشي رغم انه يعاني من مرض في فقرات الظهر. وأجبره المعذبـــون على الوقوف ساعات طويلة بالاضافة الى الضرب والتعليق بالفلقة. واعـــتقل من المنطقة نفسها في ٢٥ اكتوبر الشاب علي حسن العصافرة، ٢٥. ومـــن منطقة رأس الرمان اعتقل في ٢٨ اكتوبر الشاب عبد الامير ضاحي عبد الله، ٢٧، ولا يـــزال يـــتعرض للتعذيب في السجن. كما اعتقل الشاب عبد الحســـين مكي سلمان، ٢٧. واثناء التحقيق ادخل في حجرة خاصة للتعذيب، وفيهـــا كيـــس كبير يشبه كيس الرز معلق بحبال في السقف. ويوضع المعتقل داخل الكيس ويربط بالحبال ثم يعلق من السقف ويصدم الكيس بمن فيه بالجدار بشكل متواصل. وهدد هذا الشاب بالتعذيب بهذه الطريقة، ولكن أخلي سبيله. وفي اليـــوم التالي استدعي مع اخته بشرى مكي سلمان، وتعرضا لمعاملة قاسية بـــتهمة المشـــاركة في المسيرة التي خرجت لدعم الشعب الفلسطيني. وكانت قوات التعذيب قد اعتقلت في ١٦ اكتوبر الشاب سلمان يوسف الصائغ، ١٦، وافـــرج عنه بعد ثلاثة ايام من التعذيب الوحشي. واعتقل الاسبوع الماضي كل

نفســه لا يســمح بالتواجد القانوني للمنظمات غير الحكومية في البحرين ولا يســمح لايــة مــنظمة بمراقــبة او توثيق الانتهاكات التي ترتكب من جانب الســلطات". واضــافت ان الســلطات البحرينية رفضت طلبا موقعا من ١٨ شخصا لتأسيس منظمة غير حكومية لحقوق الانسان. وقال البيان: "ان البرنامج العربي للدفاع عن نشطاء حقوق الانسان يشجب القرار غير المبرر برفض طلب تكويــن اول مــنظمة غــير حكومية لحقوق الانسان في البحرين ... ويحث الســلطات في الــبحرين على الاعتراف القانوني باللجنة المستقلة وعدم حصر قضــايا حقوق الانسان بلجنة مجلس الشورى. ويؤكد البرنامج الحاجة الملحة لاعــادة النظر في القانون الذي يحد كثيرا حرية تشكيل الجمعيات في البحرين مقارنــة بما يجري في العالم". وينتهي البيان الى القول: "ان البرنامج يشجع كل المنظمات العربية على دعم مواطني البحرين في نضالهم من اجل الحرية وتشكيل الجمعيات الامر الذي سوف يساهم في تطوير النشاط العام في البحرين".

● وعــلم مــن جانب آخر ان امير البلاد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، اجــتمع يوم امس مع اعضاء مجلس الشورى بحضور مستشاري الامير ووزير الاعــلام. ورشحت بعض المعلومات عن الاجتماع تتلخص في رغبة الامير في احــداث بعــض التغييرات السياسية تبدأ بوضع ميثاق وطني للمرحلة القادمة، وتشكيل مجلسين تشريعيين على غرار ما يجري في بريطانيا وأمريكا، وانتخاب المجلس البلدي الذي أعلن عنه قبل عام و لم يدخل حيز التنفيذ، وفتح حوار مع "جميــع الاطــراف" لوضع الميثاق الوطني، وفصل السلطة القضائية عن السلطة التــنفيذية. وبعــد الانــتهاء من الميثاق الوطني والتعديلات الادارية والسياسية والــتعديلات الدســتورية فستصــدر قوانين ترفع الى مجلس الشورى الحالي لمناقشتها، قبل ان يصدر مرسوم أميري بذلك. وكانت المعارضة تطالب باعادة العمل بدستور البلاد الذي يحقق اغلب ما طرحه الامير في اجتماعه مع اعضاء مجلس الشورى يوم امس، ولكن إصرار رئيس الوزراء على رفض ذلك الطلب أدخــل البلاد في دوامة من التوتر السياسي والعنف والقتل خارج اطار القانون والــتعذيب والابعــاد القسري. وتمنت المعارضة ان تتحرك الامور ايجابيا وان يصدر قرار اميري بوقف الانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان.

الـــوزان متهم بارتكاب جرائم ضد الانسانية من أشهرها تمزيق جسد الشهيد سعيد الاسكافي والاعتداء عليه في يوليو ١٩٩٥.

● ومـــن جهة اخرى اهتمت المنظمات الحقوقية الدولية بجريمة اعتقال الدكتور جاســـم علي، الاستاذ بجامعة البحرين. فقد أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة الـــتعذيب بيانا مهماً حول ذلك جاء فيه: "علمت المنظمة ان الدكتور جاسم عـــلي، ٤١، اعـــتقل في ١ نوفمبر ٢٠٠٠ من منزله بمدينة حمد. وقامت دائرة المخابـــرات بتفـــتيش مكاتبه وصادرت مقالات مكتوبة وأقراص كومبيوتر، ثم طلـــبت من عائلته ملابس له في اشارة الى ان اعتقاله سوف يطول". وقدمت المـــنظمة موجزا عن الدكتور جاسم علي، الاكاديمي والكاتب معتبرة ان "كل المعـــلومات المتوفرة تشير الى انه اعتقل بسبب التعبير عما يعتقده". واضافت: "في تـــناقض واضـــح للمعايير الدولية ودستور البحرين، فان القرارات الاميرية والحكوميـــة تحـــد مـــن حرية التعبير، وتعتبر السلطات مخالفة هذه القرارات انـــتهاكات امنية تتعامل معها وفقا لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤". وتطرق الـــبيان لشـــرح هـــذا القانون وكذلك لمحكمة امن الدولة. وطالب في النهاية بالكـــتابة الى الســـلطات البحرينية لمطالبتها بضمان السلامة الجسدية للدكتور جاســـم عـــلي واطلاق سراحه فورا، والتدخل لدى السلطات المناسبة لضمان حصـــول الدكتور جاسم على حق مقابلة محاميه وعائلته، وانهاء العمل بقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

وعلم كذلك ان اتصالات دولية تجري لتوفير اوسع دعم للدكتور جاسم علي في محنـــته وهو يواجه جهاز التعذيب الذي أسسه ايان هندرسون والذي عرف بانه من اشرس الاجهزة القمعية في العالم. وقال خبراء حقوقيون ان هذه القضية ســـتكون معيارا لمدى جدية حكومة البحرين في احترام حرية التعبير في البلاد بعد عقود من قمعها بشراسة.

● وفي القاهـــرة أصدرت منظمة البرنامج العربي لحماية نشطاء حقوق الانسان مناشدة عاجلة حول حرمان المنظمات الحقوقية الدولية من العمل داخل البلاد. وجـــاء في البيان: "ان السلطات البحرينية اتهمت المنظمات الحقوقية في الخارج بالـــتواطؤ مع المعارضة السياسية ضد المصالح الوطنية للبحرين. ولكن في الوقت

المؤسسة الاعلامية الرسمية، لفطنة شعب البحرين ووعيه القارين المتقادمين؟".
وفي اجـــراء خطـــير جدا اصدرت وزارة الداخلية امرا الى رئيس لجنة حقوق الانســـان الجديد بمجلس الشورى، الدكتور فؤاد صالح شهاب، باطلاعها على كل الرسائل الواردة الى اللجنة قبل اطلاع الاعضاء الاخرين عليها. ويلزم قرار وزير الداخلية رئيس اللجنة بتسليم رسائل الاهالي والمواطنين بخصوص قضاياهم المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان ومطالبهم وشكاواهم من الجهات المعنية مثل الداخلية والمخابرات ومطالبتهم بالافراج عن ابنائهم او عودهم من الخارج او ارجـــاعهم الى اعمـــالهم او غيرها. واذا لم ترفض لجنة حقوق الانسان التابعة لمجـــلس الشـــورى هذا القرار الخطير، فسوف يتعرض المواطنون الذين يكتبون رســـائل للجنة للاستدعاء والتحقيق من قبل جهاز التعذيب الذي يديره الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة.

● وعلى صعيد آخر اكد الكاتب البحريني الاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي، لصـــحيفة "الوطـــن" اللبـــنانية رفضه "ما تقوم به الحكومة من تجييش الشارع الـــبحريني، وكأنـــنا سنخوض حربا شعواء ضد قطر". ودعا حكومة البحرين لقبول ما تحكم به محكمة العدل الدولية، والكف عن الخطاب المحرض، وأعرب عن اعتقاده بان توفر حسن النية يمكن ان يؤدي الى حل مقبول.

نوفمبر

● تواتـــرت الانـــباء عن تواصل جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب في الايام القليلة الماضية. وعلم ان بعض المواطنين اعتقلوا بتهمة المشاركة في احتجاجات ســـلمية حدثت في ذروة الانتفاضة الشعبية في ١٩٩٥. ومن الذين اعتقلوا في الحمـــلة الاخيرة التي قادها الجلاد المعروف خالد الوزان من منطقة السهلة كل من: علي عباس جمعة، ٢٧، صلاح مهدي حسن، ٢٥، عبد العظيم علي سعيد الملا، ٢٩. واعتقل من منطقة السنابس المواطن عبد الا مير. وذكرت المصادر ان هـــؤلاء جميعـــا موقوفـــون بزنزانات انفرادية بمركز التعذيب بالخميس وان الـــتحقيقات معهـــم تتعلق بنشاطاتهم قبل خمسة اعوام. وهناك عدد آخر من المعتقـــلين من مناطق اخرى لم تتوفر اسماؤهم بعد. وتجدر الاشارة الى ان خالد

يوميـــا. وكان جهاز التعذيب قد أصدر قبل يومين امرا بإقالة الكاتب عمران سلمان، من صحيفة "اخبار الخليج". ونفذ القرار أنور عبد الرحمن، احد افراد مجـــلس الادارة. وكـــان السيد عمران سلمان قد كتب عدة اعمدة لم تعجب جهـــاز التعذيب. وقال انور عبد الرحمن في رسالة الاقالة ان سياسة الجريدة قد تغيرت وانه لم تعد هناك حاجة لكتابات عمران سلمان.

● واعتقـــلت قوات التعذيب كذلك عددا من المواطنين في الفترة الاخيرة عرف مـــن بينهم صلاح الشيخ، ٢٧، من منطقة الديه. وكان اخوه، سعيد، قد حكم بالسجن ١٢ عاما. واعتقل من منطقة السهلة المواطن عبدالعظيم علي الملا، ٢٨. ومـــن منطقة السنابس اعتقل الشاب بدر، ٢٥. وذكرت الانباء ان خالد الوزان، الذي قتل الشهيد سعيد الاسكافي قبل خمسة اعوام، اشرف على جرائم الاعتقال المذكـــورة. وهناك قلق شديد من احتمال تعرض المعتقلين الى التعذيب وسوء المعاملة.

● وبســـبب سياسة قمع حرية التعبير، اضطر الكاتب البحريني، حافظ الشيخ، الى نشر مقال في صحيفة "الشرق" القطرية في ٢ نوفمبر. وجاء في المقال الذي كـــان يحمل عنوان: "مقدمة كل حوار وميثاق"، مناشدة للامير بالتدخل لمنع الـــتداعي المتواصـــل في الساحة الاعلامية، وهيمنة شخص أجنبي على الوضع الاعلامي في البلاد. وجاء في المقال: "أود التشرف بأن أرفع الى مقام صاحب السمو أمير البلاد تساؤلا ها هنا عارضا ان كان من المنطقي، اي من المنسجم في هـــذه الساعة مع مزاج الحوار والميثاق الوطنيين، ان يحجب عن عموم الناس عنوة نبأ محاكمة جارية في ساحة القضاء البحريني الموقر بين أجير تعيس رخيص مرتـــزق في وزارة الاعـــلام وبـــين صحافي وكاتب سياسي بحريني، وان تأتي توجيهـــات مـــن وزير الاعلام بمنع النبأ ومنع متابعات المحكمة من النشر. وفي الوقـــت نفسه، كذلك يحجب عن عموم الناس موقع على "الانترنت" عن هذه القضية، لم يلجأ قوم شجعان الى ابتكاره وبنائه الا لسبب انسداد الدرب هنا في صـــحافة البلد. فلماذ الخشية هكذا والخوف من ان يتابع الناس وقائع المحكمة عـــلى نحو ما يتابعون كل واقعة عادية أخرى". وانتهى المقال الى القول: "هل يرضى سموكم - يا أبا سلمان - مثل هذا الاحتقار من جانب بعض الناس في

يقدمون الولاء للعائلة الحاكمة، وان مهرجانات كبرى تقام في مناطق البلاد لهذا الغـــرض. ويقوم عناصر جهاز التعذيب بمضايفة الاشخاص المعروفين بمواقفهم البطولية، حيث ينقلون الى زنزانات انفرادية ويعذبون ايضا. واكدت التقارير ان الـــرموز الشـــعبيين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشـــيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنـــان يتعرضون بشكل خاص لتعذيب نفسي وينقلون بين الحين والآخر الى زنزانات انفرادية.

● اما في الخارج فتسعى الحكومة لتحسين صورتها لدى الآخرين مستغلة اموال الـــبلاد في بـــرنامجها الدعائي. وقد رصدت مبالغ كبيرة لصرفها على الطلاب الـــبريطانيين الراغـــبين في زيـــارة البحرين على نفقتها. وتقوم مؤسسة اسمها المؤسســـة البحريـــنية - البريطانية بالترويج لهذا البرنامج، وقد وزعت آلاف النســـخ لهذا الغرض. وتمنت المعارضة لو صرفت هذه الاموال في الجهات التي تعـــود بطـــائل على المواطنين مثل ابتعاث اعداد اكبر من المتفوقين الى الخارج لتحصـــيل المؤهـــلات العلمية العالية. وكانت الحكومة قد سحبت الاسبوع الماضـــي مشروعا بقانون لفرض رسوم على التعليم الجامعي بعد ان اتضح ان اصرارها على ذلك سوف يؤدي الى احتجاج شعبي واسع. واستغرب المراقبون من تلك الخطوة في الوقت الذي تصرف فيه اموال البلاد في اعمال دعائية غير ذات فائدة.

٦ نوفمبر

● ذكـــرت الـــتقارير ان قـــوات التعذيب الحكومية اعتقلت الاسبوع الماضي الدكـــتور جاســـم علي، ٣٨، وهو استاذ جامعي بقسم ادارة الاعمال بجامعة البحرين. ولم تذكر المصادر اسباب اعتقاله، ولكن هناك تكهنات بانها مرتبطة بكتاباته الصحافية حول القضايا الاقتصادية في بعض الصحف الخليجية وغيرها. وكـــان الدكتور علي قد حصل على الدكتوراه من الولايات المتحدة الامريكية قـــبل بضـــع سنوات والتحق بجامعة البحرين. وهو متزوج وله طفلان. وجاء اعـــتقال هـــذا الاستاذ الجامعي في اطار سياسة قمع حرية الكلمة التي تتكرس

تطـــرق عدد من الخطباء للقضية وشجب قوات الاحتلال الاسرائيلية، وطالب الـــزعماء العرب باتخاذ خطوات قوية لمنع العدوان المستمر على ذلك الشعب. وشـــوهدت قوات الشغب متمركزة في عدد من النقاط في المنامة لمنع مسيرات الاحتجاج الشعبية.

● في الوقـــت نفســـه تواصلت مظاهر الاحتجاج الشعبي ضد استمرار تغييب الدســـتور. فقـــد شوهد في صباح يوم الاربعاء الماضي (١ نوفمبر) عبارة على جـــدار بوابـــة "قصـــر الصخير" تقول: "البرلمان مطلبنا". وكتبت العبارة بخط عريض يمكن مشاهدته على مسافة طويلة. وهذه البوابة مطلة على الشارع العام المـــؤدي الى جامعة البحرين بالصخير، وهو شارع حيوي. ومن المعروف عن هـــذا القصـــر انـــه المترل الذي نفي اليه الشيخ عيسى بن علي آل خليفة في العشرينات من هذا القرن، بأمر من المعتمد السياسي البريطاني آنذاك، الميجور ديـــلي. وفي الآونـــة الاخيرة بدأت عمليات تجديد وترميم للقصر الذي سوف يكون في المستقبل قصر الضيافة للامير. وقد صرفت عليه مبالغ طائلة من اموال الدولة. وسوف يقام امام هذا القصر نصب يكتب عليه اسماء الذين أجبروا على اعلان الولاء للعائلة الحاكمة. وشوهدت كذلك شعارات مكثفة على الجدران بمنطقة كرزكان معظمها يشجب العدوان الاسرائيلي على فلسطين.

● وعلى صعيد آخر ما يزال الغموض يلف الاجتماع الذي سيعقد يوم الاثنين المقـــبل بين الامير واعضاء مجلس الشورى بحضور رئيس الوزراء وولي العهد. وحضـــور رئيس الوزراء يوحي بان الاجتماع لن يتمخض عن قرارات بانفتاح سياســـي او اعادة العمل بدستور البلاد. وهناك اشاعات عن توجه لدى العائلة الحاكمـــة لـــتحويل البلاد الى مملكة بدلا من امارة. وقد ينجم عن ذلك تنصل العائـــلة الحاكمـــة مـــن دســـتور البلاد الحالي بحجة ان وضع البلاد الاداري والسياسي قد تغير.

● ومـــن جهـــة اخرى علم ان السجناء السياسيين يتعرضون لتعذيب نفسي رهيب هذه الايام في اطار سياسة رئيس الوزراء لكسر معنويات المناضلين. وفي ضوء هذه السياسة يتم تسريب المعلومات المنتقاة من قبل الحكومة، بهدف إقناع المســـجونين بعدم جدوى الاستمرار في المطالب الشعبية العادلة، وان المواطنين

وعـــلى صعيد آخر سحب وزير شؤون مجلس الوزراء والاعلام، محمد المطوع، باســـم الحكومـــة، خلال اجتماع مجلس الشورى يوم امس المادة السادسة من مشـــروع قانون التعليم حول فرض رسوم على التعليم الثانوي. وكانت هناك بدايـــات لغضب شعبي كبير فيما لو أصر رئيس الوزراء على فرض رسوم على الدراســـة الثانوية. وعلم ان العائلة الحاكمة اتخذت القرار لانه كان سيسبب لها فضيحة كبيرة خصوصا ان ابناءها يبتعثون الى مدارس خاصة على نفقة ميزانية الدولة، الامر الذي يتناقض بشكل صارخ مع التوجه لفرض رسوم على التعليم الـــثانوي للمواطنين. والبحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تفرض رسوما عـــلى التعلـــيم الجامعي، بينما تهدر العائلة الخليفية المال العام في حياة البذخ، خصوصـــا رئيس الوزراء الذي وضع يده على اراضي البلاد ويملك عددا من الفنادق الكبرى في البحرين ووكالات الشركات الاجنبية وغيرها.

● ومـــن جهة اخرى أهابت المعارضة بالمواطنين الاستمرار في دعم الانتفاضة المـــباركة في الاراضي المحتلة، معربة عن اعتقادها بضرورة تجلي روح الحرية في الـــنفوس والمشاعر، والثبات على خط دعم المظلومين في العالم. وقالت ان دعم الشعب الفلسطيني مسؤولية وطنية واسلامية، وبالتالي فان المشاركة في المسيرات المتواصلة تعبير بليغ عن ذلك الدعم. ويتجسد التواصل مع الانتفاضة الفلسطينية بالاســـتفادة من تلك التجربة الناصعة في امتنا، سواء من خلال التحلي بروح الصـــمود امام الظالمين ام بالاصرار على استعادة الكرامة خصوصا مع استمرار سياســـات القمع والقتل خارج القانون والتعذيب في المعتقلات. واشارت الى روح التضـــامن التي تسود العالمين العربي والاسلامي والمشاركة الجماهيرية في المســـيرات التي تخرج بعض صلاة الجمعة في اغلب البلدان، خصوصا التي تتمتع بقـــدر من الحرية. وناشدت المعارضة السلطات البحرينية التوقف عن منع تلك المســـيرات السلمية، ومنع قوات الشغب الاجنبية من شن العدوان عليها، كما حدث في الاسبوعين الماضيين.

٣ نوفمبر

● واصل المواطنون تعبيرهم عن التضامن مع الشعب الفلسطيني هذا اليوم. فقد

الوهـــاب لم يلتق بأي محام منذ اعادة اعتقاله في شهر مارس الماضي بعد ساعة واحـــدة من اطلاق سراحه، وانهم لا يعلمون بالزيارة المفترضة للجنة الاعتقال التعســـفي الـــتابعة للامم المتحد التي كان مقررا لها القيام بزيارة في شهر فبراير المقبل.

١ نوفمبر

● عبر عدد من ممثلي المنظمات الحقوقية الدولية عن غضبهم الشديد بعد رفض رئيـــس الوزراء طلب تشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان في البحرين. وقال هـــؤلاء خلال مناقشة الوضع معهم ان القرار الجائر الذي أبلغه وزير العمل قبل ثلاثـــة ايـــام لعدد من الشخصيات الوطنية المرموقة التي تقدمت بالطلب، يعتبر مؤشـــرا خطـــيرا لحقيقـــة سياسات حكومة البحرين وعدائها للعمل الحقوقي خصوصـــا اذا كـــان منطـــلقا مـــن جهـــات او شخصيات غير مرتبطة بها. واستســـخفوا مقولـــة الحكومة بان لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى تكفي، خصوصا بعد ان اثبتت تلك اللجنة فشلها الذريع خلال عام كامل، في الدفـــاع عن حقوق الانسان، واكتفت بالدفاع عن العائلة الحاكمة وسمعتها في المحافل الدولية. وقالوا ان تلك اللجنة لم تقم بخطوة واحدة للدفاع عن المواطنين المعتقـــلين تعســـفيا وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشـــيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان وبقية سجناء الرأي القابعين في غرف التعذيب الخليفية. وعبر هؤلاء عن قـــلقهم الشديد ازاء احتمال مراوغة الحكومة تجاه زيارة وفد من لجنة الاعتقال التعسفي المزمعة في بداية العام المقبل.

● وكـــتب الصـــحافي رضي الموسوي يوم امس عمودا بجريدة "اخبار الخليج" معبرا عن استغرابه من رفض طلب تشكيل لجنة حقوق الانسان المستقلة الذي تقدم به ١٨ مواطنا ومواطنة الى وزارة العمل. وقال ان القرار الذي أبلغه وزير العمـــل للشخصيات المذكورة يتنافي مع التوجهات الانفتاحية وسياسات الامير الـــتي كـــررها مرارا. وكان وزير العمل قد أخبر تلك الشخصيات بانه ليس الوزير المسؤول عن ذلك الطلب، وان وزارة العمل ليست هي الجهة المعنية.

بتأسيس مثل هذه المنظمات غير الحكومية، والسماح بقدر من الحريات العامة ووضع اسس لاحترام حقوق الانسان. وهذه المهمات لا يمكن ان تقوم بها لجنة تابعة للحكومة. وناشدت المعارضة الحكومات الصديقة للعائلة الخليفية والمنظمات الحقوقية الدولية اعادة النظر في اوضاع حقوق الانسان في البحرين وتكثيفة فعالياتها لحماية تلك الحقوق ووقف الاعتداءات الوحشية التي يقوم بها جهاز التعذيب الحكومي ضد ابناء البحرين.

● وعلى صعيد آخر، تعمقت مشاعر الغضب لدى المواطنين بعد ما تعرضوا له من قمع خطير على ايدي قوات الشغب والامن يوم الجمعة الماضية، عندما خرجوا في مسيرة كبيرة للتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني. وعكست المعاملة الوحشية من قبل القوات الحكومية للمشاركين في المسيرة تشابها كبيرا في الوسائل مع ممارسات قوات الاحتلال الاسرائيلية. وقال شاهد عيان: رأيت شابين يافعين يقتادهما عناصر من قوات الشغب الاجنبية والدماء تسيل من يد احدهما بغزارة، بينما كان الجلاوزة يمعنون في ضربه وتعذيبه جهارا نهارا. عندما تراءت لي مشاهد قوات الاحتلال الاسرائيلية وهي قمع ابناء فلسطين، وقلت مستغربا: لماذا هذا التشابه الكبير بين قوات الاحتلال الصهيونية وقوات الشغب الاجنبية في البحرين؟. وكان المواطنون قد خرجوا في مسيرتهم من مسجد رأس الرمان وتوجهوا الى المنطقة الدبلوماسية بالمنامة وهم يرددون هتافات الدعم للشعب الفلسطيني. ولم يصدر عنهم ما يبرر العدوان الذي شنته تلك القوات المعتدية على المتظاهرين بعد فترة قصيرة من انطلاق المسيرة. وشوهد الشيخ دعيج بن احمد آل خليفة وهو يوجه العدوان على ابناء البحرين بحقد واضح. وامتلأت المنطقة بالغازات المسيلة للدموع واطلق الرصاص المطاطي على المشاركين بوحشية.

● ومن جهة اخرى علم ان الاستاذ عبد الوهاب حسين يتعرض لمعاملة وحشية داخل الزنزانات، وانه، واخوته، يتعرضون لأبشع وسائل التعذيب لاجبارهم على التوقيع على افادات مزورة اعدتها وزارة الداخلية. واكدت مصادر مطلعة ان الاستاذ عبد الوهاب واخوته معزولون تماما عن العالم ولا يسمح لهم بمعرفة ما يجري خاجر جدران غرف التعذيب. وقالت تلك المصادر ان الاستاذ عبد

نوفمبر ٢٠٠٠

٣٠ اكتوبر

● شعر المواطنون بخيبة أمل كبيرة عندما قرر رئيس الوزراء رفض طلب تشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان. ورأوا في ذلك صفعة قوية لحقوق الانسان في البلاد وتأكيدا للنوايا الشريرة لرئيس الوزراء تجاه ابناء البحرين، وانتصارا لعقلية القمع التي يحملها عناصر جهاز التعذيب. وجاء الرفض على لسان وزير العمل الذي اجتمع "مع عدد من الشخصيات المعروفة في المجال القانوني والاجتماعي" حسب تعبير صحيفة "اخبار الخليج" الحكومية التي نشرت الخبر في عددها الصادر يوم امس. وقالت الصحيفة ان الوزير "أوضح لهم ان لم يحن الأوان لتشكيل مثل هذه اللجنة وأن اللجنة الحالية المشكلة في مجلس الشورى والمختصة بحقوق الانسان أنشئت من اجل الاهتمام بحقوق الانسان وهي كفيلة بالقيام بدورها على الوجه الاكمل". وبهذا التصريح أغلق رئيس الوزراء الباب امام اية محاولة لتطوير حقوق الانسان في البلاد، حيث ان لجنة مجلس الشورى أثبتت، من خلال نشاطاتها، انها أنشئت للدفاع عن العائلة الحاكمة في المحافل الدولية وليس عن ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري. وبرغم مرور عام كامل على انشائها فانها لم تقل كلمة واحدة حول هذه القضايا، لكنها نشطت في مجال الدفاع عن النظام امام المحافل الدولية. وقال احد ناشطي حقوق الانسان البحرينيين المعنيين بالقضية ان المجموعة التي تقدمت بالطلب كانت تأمل ان يعبر النظام عن جديته في ما أسماه "الانفتاح" بالسماح

حقـــوق الانسان" في الفترة ١٣ - ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠. وكان المؤتمر قد انعقد بدعـــوة مـــن "مركـــز القاهرة لدراسات حقوق الانسان"، بالتنسيق مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان، ومشاركة نحو مائة خبير في مجال حقـــوق الانســـان في العـــالم العربي، ومساهمة خبراء من أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتيـــنية وأوروبـــا. وقدم السيد الخواجة مداخلات متميزة سواء في ما يتعلق بمواضـــيع المؤتمر بشكل عام أو بعرض ما يرتبط بالبحرين وبتجربة عمل المنظمة البحريـــنية لحقـــوق الانسان. وعلى هامش أعمال المؤتمر التقى السيد عبدالهادي الخواجـــة العديد من المشاركين بغرض رفع مستوى التنسيق والتعاون، كان من بينهم ممثلة المفوضية السامية لحقوق الانسان بالأمم المتحدة (ايلينا ايبوليتي)، وممثلة مـــنظمة اليونسكو (لويزة هكسهاوزن) والعديد من الشخصيات ورؤساء وممثلي مـــنظمات حقـــوق الانسان في العالم العربي. كما تم عرض مجموعة من التقارير المهمة حول البحرين، وتوزيع مطبوعات واصدارات المنظمة البحرينية.

● وفي خـــتام المؤتمـــر، اصدر المشاركون بيانا باسم "اعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الانسان" تضمن ما يلي:

١ - مطالـــبة الحكومات العربية بالتصديق على كافة الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ومتابعة تنفيذها واسقاط التحفظات، وعلى احترام كافة حقوق الانسان دون تجزئة، وعدم التذرع بتلاعب بعض أطراف المجتمع الدولي بها أو بالخصوصية الثقافية، للتنصل من التزاماتها تجاه شعوبها ومواطنيها.

٢ - مطالـــبة الحكومـــات العربية بازالة كافة القيود على حريات الرأي والتعبير والـــتجمع والحريات الأكاديمية، بما يتفق مع مبادئ حقوق الانسان المعترف بها عالميـــا، وازالـــة القيود أمام حق امتلاك وادارة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

٣ - دعـــوة الحكومات العربية - التي لم تقم بذلك بعد - بوضع خطط وطنية لتعليم ونشر ثقافة حقوق الانسان باعتبار ذلك واجبا عليها، وباعتبار ذلك أفضل مســـاهمة في تعزيـــز الشعور بالانتماء والمواطنة، وباعتبار أن رفع مستوى وعي الأفراد والمجتمعات بحقوق الانسان والشعوب هو خط الدفاع الأول عن حقوق الانسان وحقوق الأوطان.

متهما اياه بما أسماه "التحريض على العنف"، وطالب الادارة الامريكية باستعمال حق الفيتو لافشال اي مشروع ضد "اسرائيل"، وتقديم دعم مالي كبير لها. وشعر العرب والمسلمون باستفزاز كبير وعداء غير محدود من قبل الكونجرس الامريكي تجاه الشعب الفلسطيني والموقفين العربي والاسلامي.

● وعلم ان النائب اليهودي بنيامين غليمان، رئيس لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الامريكى، هو الذي طرح مشروع القرار امام الكونجرس، وصوت لصالحه اكثر من ٢٣٠ عضوا بينما امتنع ثلاثون عضوا عن التصويت. ولدى تقصي اسباب امتناع حكومة البحرين عن شجب القرار المذكور بقوة اتضح انها وجدت نفسها في موقف حرج جدا. فقبل يومين فقط كانت وسائل الاعلام الرسمية تروّج للنائب بنيامين غليمان وتعبر عن فرحها وغبطتها لتصريحاته التي تشيد بممارسات حكومة البحرين. واحتوت جميع وسائل الاعلام الرسمية على تقارير مطولة عما قاله النائب اليهودي بخصوص الوضع في البحرين، وروجت لها بشكل واسع. ولذلك وجدت الحكومة ان من الصعب شجب موقف النائب اليهودي برغم انه طرح مشروع القرار المعادي للشعب الفلسطيني وللعرب والمسلمين.

● ومن جهة اخرى يناقش مجلس الشورى هذه الايام مرسوما بقانون خطير للتعليم. وتنص المادة السادسة من هذا المرسوم على ان "التعليم الاساسي يكون مجانيا بمدارس الدولة، ويجوز تحصيل رسوم لطلبة التعليم الثانوي يصدر بتحديدها وشروط الاعفاء منها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الوزراء". وبغض النظر عن موقف مجلس الشورى ازاء هذا المرسوم فسوف تقرر العائلة الحاكمة ما اذا كانت ستفرض رسوما على التعليم الثانوي للمرة الاولى في تاريخ البلاد. وسوف تصبح البحرين البلد العربي الوحيد الذي يفرض رسوما على التعليم الثانوي. وليس معروفا حتى الآن دوافع الحكومة لطرح هذا المشروع، وربما يكون ذلك من ضمن خطة لتحسين سمعة مجلس الشورى الذي قد يرفض المرسوم، فتقر العائلة الحاكمة ذلك الرفض ويسجل للمجلس انه استطاع تحقيق شيء لصالح الشعب.

● وعلى صعيد آخر شارك السيد عبدالهادي الخواجة، أمين عام "المنظمة البحرينية لحقوق الانسان"، في أعمال المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الانسان في العالم العربي، الذي انعقد في القاهرة تحت عنوان "قضايا تعليم ونشر ثقافة

المواطـــنون قـــد قـــاموا باعتصام سلمي امام منزل السفير الامريكي بمنطقة سار، وتدخلت قوات الشغب لقمع الاعتصام وتفريق المشاركين فيه.

● وكـــررت المعارضـــة نداءها للمواطنين بالاستمرار في اعلان الموقف الداعم لشـــعب فلســـطين والاستفادة من كل مجال للتعبير عن ذلك، بما في ذلك جمع التـــبرعات والاســـتعداد للدفاع عن شعب فلسطين. وتشعر الحكومة بحساسية مفـــرطة مـــن المسيرات الشعبية التي اصبحت تعم البحرين خصوصا في القرى. ويـــتوقع خـــروج مسيرات شعبية يوم الجمعة المقبلة، في الوقت الذي تزداد فيه الخشية من ردود فعل قوات الشغب الاجنبية خصوصا ان اجهزة الامن تدار من قبل عناصر اجنبية.

● وعـــلى صعيد آخر دعت الحكومة الامريكية رعاياها في منطقة الخليج لاتخاذ احتياطات امنية اضافية خشية وقوع حوادث عنف تستهدف المصالح الامريكية. جـــاء ذلـــك في ضوء تصاعد العنف الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ونظرة العرب والمسلمين للموقف الامريكي بانه الداعم الاساسي لقوات الاحتلال. ولا يتوقع لجوء المواطنين لاعمال عنف برغم محاولات البعض تضخيم الوضع واثارة الخـــوف من ذلك. وفي المنامة قال متحدث باسم السفارة الامريكية في البحرين لصـــحيفة "الشرق الاوسط" ان السفارة لم تدع رعاياها لمغادرة البحرين او عدم الخـــروج من المنزل، ولكن تمت الدعوة من خلال الخط الساخن للسفارة لاتخاذ الحيطـــة والحـــذر والابـــتعاد عن اية مشكلات قد يتصادف حدوثها في اماكن وجودهم. وفي السياق نفسه كانت مدرسة البحرين الامريكية قد اغلقت ابوابها امس الثلاثاء حتى اشعار اخر. وقال متحدث السفارة ان المدرسة اغلقت لمراجعة الاجراءات الامنية المتبعة فيها. وتوقع ان يعاد فتح المدرسة مع بداية الاسبوع بعد استكمال هذه المهمة.

٢٧ أكتوبر

● اســـتغرب المواطـــنون من عدم صدور بيان حكومي يشجب قرار الكونجرس الامـــريكي الذي صدر يوم امس بلغة معادية للفلسطينيين وداعمة بصورة كاملة للكيان الاسرائيلي. ووجه القرار اللوم الكامل الى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات

ان بدأت السلطات في ممارسة اسلوب القمع في التعاطي مع تلك المسيرات. وما يزال المواطنان الشيخ حسين الحايكي، من منطقة سماهيج، والسيد محمد الغريفي من منطقة النعيم يعانيان من آثار التعذيب الوحشي الذي تعرضا له خلال اعتقالهما الاسبوع الماضي. وكانت قوات التعذيب الحكومية قد شنت عدوانا على مسيرة شعبية مساء الاحد الماضي بمنطقة النعيم بعد ان رفعت شعارات تندد بالعدوان الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وقال شهود عيان ان قوات الشغب اطلقت الرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع، وان عددا من المواطنين اصيب بسبب ذلك. وكانت الحكومة تسعى للسيطرة على الفعاليات الشعبية الداعمة لانتفاضة الشعب الفلسطيني من خلال تأميمها ومنع اية مسيرة لا تحصل على موافقة جهاز التعذيب الحكومي. ولكن ابناء البحرين، وهم أكثر الشعوب العربية شعورا بمعاناة الشعب الفلسطيني على ايدي قوات الاحتلال الاسرائيلي، وذلك نتيجة معاناتهم المتواصلة منذ ان بدأت انتفاضتهم المباركة في العام ١٩٩٤، مصرّون على التضامن مع اخوانهم في الاراضي المحتلة. وخلال السنوات الست الماضية عانى ابناء البحرين من عدوان القوات الاجنبية التي يعتبرونها قوات احتلال استقدمتها العائلة الحاكمة لحمايتها، شأنها شأن قوات الاحتلال الاسرائيلية. ويشعر ابناء البحرين جميعا بان تلك القوات التي وفرت لها العائلة الحاكمة كل مستلزمات الراحة والعيش الرغيد انما هي اداة ضد تطلعات ابناء البلاد.

● واستمر المواطنون في التعبير عن مواقفهم الداعمة للشعب الفلسطيني بأساليب متعددة. ففي مدينة حمد انتشرت الشعارات الوطنية منددة بالعدوان الاسرائيلي ومطالبة الحكومة بتحقيق مطالب الشعب العادلة. وفي منطقة كرزكان هناك كر وفر بين المواطنين وقوات التعذيب الحكومية. فما ان يكتب المواطنون شعارا ضد قوات الاحتلال ومع الشعب الفلسطيني حتى تهرع قوات الشغب الاجنبية لشطبها، فيعود المواطنون للكتابة من جديد، وتستمر الدورة. وفي منطقة كرباباد، شوهدت الشعارات الوطنية الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني بشكل مكثف على الجدران، وشوهدت قوات الشغب وهي تسارع لشطبها. ولوحظ ان مجلس الشورى الذي عيّن رئيس الوزراء اعضاءه لم يتخذ موقفا من العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والتزم "الحياد" في حرب قوات الاحتلال ضد ابناء فلسطين. وكان

بسبب خروجهم في مسيرة احتجاجية ضد الارهاب الاسرائيلي. واصيب عدد من المتظاهرين باصابات بعضها خطيرة بسبب العدوان الذي شنته قوات التعذيب. وشوهدت في مسيرات الجمعة الماضية سيارات قوات الشغب والامن بصورة مكثفة، وكان الجنود في حالة تأهب للانقضاض على المواطنين في اية لحظة.

● وكان المواطنون قد تظاهروا ضد العدوان الاسرائيلي في عدد من المناطق من بينها المحرق ومدينة عيسى ومدينة حمد ومنطقة القفول، ورأس الرمان والزنج، ورفع المتظاهرون صورا للانتفاضة الفلسطينية واعلام حزب الله اللبناني. وبرغم منع الحكومة ائمة الصلاة وعلماء الدين من الدخول في القضايا السياسية فقد كانت الخطب التي القيت يوم الجمعة الماضية تعبر عن غضب شعبي كبير بسبب ما يجري في فلسطين. ومارس الاعلام المحلي التعتيم على المسيرات الشعبية، ولكن الجهات الاعلامية الخارجية اهتمت بما جرى في البحرين. فقد بثت محطة "الجزيرة" القطرية نبأ العدوان على المتظاهرين، وكذلك تلفزيون "المنار". وبثت الخبر كذلك صحيفة "الخليج" الاماراتية و "الراية" القطرية وغيرهما.

● وعلم من جهة اخرى ان الحكومة تمارس ضغوطا كثيرة على المكتب الاقليمي للتنمية البشرية التابع للامم المتحدة للانتقال الى مكتب جديد مع مكتبين آخرين تابعين للامم المتحدة هما: مكتب اليونيسيف ومكتب اعلامي آخر. وتود الحكومة ان تطلق على المكتب الجديد الذي يضم هذه الجهات الثلاث اسم "بيت الامم المتحدة" ويفتتحه السيد كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة خلال زيارته الى البلاد في شهر نوفمبر المقبل. وبالرغم من ان الانتقال لم يتحقق بعد، فقد بدأ الاعلام الرسمي يتحدث عن هذه الخطوة وكأنها تمت بالفعل. واخبرت الحكومة مكتب التنمية البشرية بانه لن يطالب بدفع ايجار مكاتبه الجديدة في الوقت الحاضر. وقالت مصادر مطلعة ان فيصل عبد القادر، الممثل الاقليمي لمكتب التنمية البشرية يسعى لتمديد اقامته في البحرين بوسائله الخاصة.

٢٥ اكتوبر

● مع استمرار التظاهرات الشعبية في البحرين يزداد الوضع توترا خصوصا بعد

فهـــم غير مهتمين بما يجري في فلسطين بل مشغولون بما يحفظ عروشهم. وانتهى المقـــال الى القـــول: "انتفاضة الاقصى، انتفاضة شعب فلسطين هي الأنقى وهي الاطهر وهي الاشرف وهي الاقدس في وضعنا العربي والشعبي الملوث".

٢٣ اكتوبر

● اكـــدت الـــتقارير ان المواطن السيد محمد السيد احمد الغريفي، ٢٨، تعرض لـــتعذيب وحشـــي لم يمارس مثله سوى الاسرائيليين بحق المواطنين الفلسطينيين. وذكـــرت تـــلك التقارير ان اعتقال السيد الغريفي جاء في اثر خروج المظاهرات الشـــعبية يوم الجمعة الماضية احتجاجا على قوات الاحتلال الاسرائيلية التي تقمع ابـــناء فلســـطين. واعتقـــلت السلطات خلال المواجهات التي حدثت عددا من المواطنين من بينهم السيد محمد الغريفي. وتعرض خلال اعتقاله لتعذيب وحشي، شمل قلع الاظافر والضرب المبرح واشكالا اخرى من الممارسات الوحشية. وبعد دورة مكثفة من التعذيب استمرت ساعات متواصلة، اطلق سراحه لكي لا تقول المـــنظمات الحقوقية الدولية ان هناك معتقلين بسبب مشاركتهم في مسيرة سلمية لمناصرة اخوتهم الفلسطينيين. ويسود ابناء البحرين شعور عام بالظلامة والغضب بعـــد ما حدث للمواطن الغريفي، ويشعرون ان ارهاب العائلة الخليفية بحقهم لا يقـــل عـــن الارهاب الاسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينيين. وناشدت المعارضة المـــنظمات الحقوقيـــة الدولية الاسراع بزيارة هذا المواطن لرؤية اظافره المترعة بأدوات التعذيب.

● وقد وجهت المعارضة نداءها للحكومة لاطلاق سراح المواطنين الذين اعتقلوا في الايـــام القليلة الماضية بسبب مشاركتهم في المسيرات السلمية الداعمة للشعب الفلســـطيني. ودعـــتها لعدم اعتقال ابناء البحرين الذين يعبرون عن تضامنهم مع اخوتهـــم في الاراضـــي المحتلة الذين يتعرضون للقمع الصهيوني المتواصل، وقالت المعارضـــة ان ذلـــك هو اقل ما يجب ان تفعله الحكومة في مثل هذه الظروف. وكـــانت ســـلطات التعذيب الحكومية قد اعتدت يوم الجمعة الماضية بالغازات المســـيلة للدموع على المتظاهرين بمنطقة البلاد القديم، واعتقلت عددا منهم. وقبل ذلـــك بيومـــين اعتقلت تلك القوات الشرسة عددا من مواطني منطقة كرباباد

● وفـــيما يستمر الترقب والانتظار بانتظار الاصلاحات السياسية في البلاد التي تأخـــرت كـــثيرا، اصبح المجال مفتوحا للتكهنات بما سيفعله الامير في المستقبل القريب. ويجمع المراقبون على ان ما تم في عهده حتى الآن لم يتجاوز الشكليات، بيـــنما بقيـــت القضايا الجوهرية عالقة. فالدستور ما يزال معطلا، والبرلمان غير معمـــول به، والسجناء السياسيون لم يطلق سراحهم، والمئات من المنفيين مجبرون عـــلى العيـــش خارج البلاد. وما يزال المعذبون المتهمون بارتكاب جرائم ضد الانســـانية في مواقعهم. وفي الوقت نفسه ما تزال قوانين الطوارىء تحكم البلاد يدعمهـــا جهاز التعذيب الذي يديره البريطانيون، وقوات الشغب التي تتكون من عناصـــر اجنـــبية. وليس هناك مواطن واحد يعوّل على رئيس الوزراء للقيام بأي إصلاح سياسي، اذ هو المسؤول عن كل ما حدث في البلاد من كوارث سياسية واجـــتماعية مـــنذ ثلاثين عاما، ويعتبره شعب البحرين خارج اطار اي اصلاح مطـــلوب. وقد راهن البعض على قيام الامير بالاصلاحات السياسية المطلوبة بعد صـــعوده الى الحكم، خصوصا بعد ان اطلق تصريحات ايجابية بشأن الاصلاحات وتلبية مطالب الشعب، ولكن لوحظ غياب التطبيق العملي لهذه التصريحات.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر يوم امس الاول (الاربعـــاء ١٨ أكـــتوبر) مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي حول النظام العـــربي الرسمي وعجزه عن التعاطي مع التحديات التي تواجه العالم العربي. وجاء في المقـــال ان "الانظمة العربية عاجزة عن مواجهة العدو الصهيوني". وأضاف ان حكومة البحرين تشغل نفسها بمهرجاناتها الخاصة لاظهار شعبيتها بين المواطنين. وانـــتقد بشـــدة اقامة المهرجان الرسمي في المنطقة الشمالية في مطلع الشهر "في الوقـــت الـــذي تلـــتهب فيه ارض فلسطين ضد قوات الاحتلال، وضد مجرمي الحـــرب". ووصف ما دار في ذلك المهرجان من مظاهر احتفالية استعراضية بانه "ليـــس تضامنا مع شعب فلسطين بل مع الاسرة الحاكمة في نزاعها الحدودي مع الدوحة". وقال ان "الامير امر باقامة نصب تذكاري ارتفاعه ٣٠٠ متر لتسجيل كـــل من يعلن الولاء والوقوف الى جانب آل خليفة". وقال ان البحرين ابتليت بمواطن مصري اسمه عبد العظيم البابلي يقوم بهذه المبادرات ويطلب من المواطنين دفـــع خمسة دنانير ثمنا لبرقيات الولاء. وقال ان الحكام العرب لهم شأن مشابه،

٢٠ اكتوبر

● في تطـــور خطـــير شنت قوات التعذيب ظهر اليوم عدوانا على مسيرة سلمية خرجت تأييدا للشعب الفلسطيني. وذكرت التقارير الاولية ان عددا من المواطنين اصـــيب بجـــروح نتـــيجة العدوان غير المبرر، حيث استعملت قوات التعذيب الحكوميـــة اســـلحتها القمعيـــة ضد المتظاهرين العزل. وأطلقت قوات الشغب كميـــات كـــبيرة من القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين بدون رحمة. ورأى المراقـــبون في هذا الاعتداء الصارخ على حرية المواطنين في التعبير موقفا حكوميا ســـلبيا ضـــد ضحايا الارهاب الاسرائيلي وخذلانا للشعب الفلسطيني، وخيانة لموقـــف الدعـــم المطـــلوب من العرب تجاه اخوانهم في الاراضي المحتلة. وكان المواطنون قد خرجوا بعد صلاة الجمعة من مسجد الصبور بمنطقة البلاد القديم في مســـيرة شـــعبية واتجهـــوا نحو السفارة الامريكية. ورفع المشاركون في المسيرة شـــعارات تعبر عن التضامن مع الشعب الفلسطيني وشجب الارهاب الاسرائيلي والموقـــف الامـــريكي الداعم للكيان الصهيوني. وفوجيء المتظاهرون بالاعتداء الوحشـــي مـــن قبل قوات القمع الحكومية في خطوة اعتبرت محاولة لاسترضاء اطـــراف معاديـــة للامتين العربية والاسلامية ومنع التظاهر الشعبي لكي لا يعتاد المواطـــنون عـــلى هذه الممارسة التي تزعج العائلة الخليفية الحاكمة بشكل كبير. وقـــال شهود عيان ان حماس شعب البحرين في دعمه لاخوته الفلسطينيين أزعج نظام التعديب الحكومي الذي كان غاضبا ضد الشعب بسبب رفضه المشاركة في المهـــرجانات الحكومية العابثة التي فرضت على الشعب في الاسابيع الاخيرة. ولم يعرف عدد الجرحى في المسيرة، ولكن شوهدت الدماء تترف من عدد غير قليل منهم.

● وفي بـــيروت، وضـــمن فعاليات الحملة الدولية لمناهضة التعذيب التي أطلقتها مـــنظمة العفـــو الدوليـــة، فرع لبنان، أقيمت ورش عمل حول قضايا حقوق الانســـان. والى جانب ذلك أقيم بمقر الانسكو معرض لضور التعذيب في العالم. وقـــد احتلت صور ضحايا التعذيب في البحرين جانبا كبيرا لفت انظار الزائرين الذيـــن عبروا عن دهشتهم للانتهاكات التي يعاني منها ابناء البحرين وخصوصا ممارسة التعذيب على نطاق واسع.

الــرقيب الامني الى النفوس وجر المواطنين جرّا لتقديم الولاء الى الحاكم بدلا من قول الحقيقة". وانتهى الى القول بان الجميع مسؤولون عن حماية الدستور، فذلك هــو بدايــة الحوار بين الجميع "لتوضيح الرؤيا التي يريد البعض ان تكون ضبابية ليسهل عليهم تمرير ما يريدون".

● امــا الاســتاذ علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الا مير السابق فقد كــتب مقالا مهما نشرته صحيفة "الخليج" الاماراتية في عددها الصادر يوم امس (الاثنين ١٦ اكتوبر) بعنوان: "مسائل التطوير السياسي والدستوري في البحرين". وجــاء في البيان اشارات لما يتضمنه دستور البلاد حول تعديل مواده. فالمادة رقم ١٠٤ فقــرة أ تقول: "يشترط لتعديل اي حكم من احكام هذا الدستور ان تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وان يصدق الامير على التعديل". واستنتج الكاتب من ذلك ان مجلس الشورى المعين لا يمثل سلطة تشريعية وليس من صلاحياته القيام بمهمة التعديل، مؤكدا ان التغيير لا يتم الا عــبر المجلس الوطني المنتخب. ورفض رفضا قاطعا اي تعديل للدستور خارج هــذا الاطار. وقال ان اي ميثاق وطني ينبثق لاصلاح الامور يجب ان يركز على عدد من الثوابت من بينها: التزام جميع الاطراف بفصل السلطات، تنظيم ممارسة الحقــوق السياســية والاجــتماعية التي نص عليها الدستور، ان يتضمن الميثاق نصوصــا تؤكــد تفعيــل المواد الدستورية الخاصة بتكافؤ االفرص والمساواة بين المواطــنين، تنمية الوعي بالديمقراطية والمشاركة السياسية، خلق الآليات الكفيلة بمحاربة الفساد الاداري والمحسوبية والرشوة وسرقة المال العام، الدعوة الى تشكيل المحكمة الدستورية المستقلة التي تراقب دستورية القوانين وتمنع انتهاكات الدستور وتبت في الخلافات الدستورية. وانتهى المقال الى القول: "لا شك ان تفعيل المواد المجمدة من الدستور، والبدء في تطوير الحياة السياسية عن طريق توسيع المشاركة الشعبية بالاضافة الى اشراك الفعاليات السياسية في اصدار الميثاق الوطني. لا شك في ان هــذه الاصلاحات السياسية ستحقق التلاحم المنشود بين الشعب وقادته وستعزز من مكانة البحرين بين الدول المتقدمة وتبرز وجه البحرين الحضاري".

والمنفيين بدون اية شروط مسبقة. كما طالبوا حكومة البحرين بالتوقيع على المعاهدات الدولية المعنية بحقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية. ووقع على العريضة ٢٩ شخصا يمثلون مختلف المنظمات الحقوقية ومراكز التأهيل في العالم العربي. وكانت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين قد شاركت في المؤتمر الذي نظمته مجموعة العمل العربية لحقوق الانسان بالتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الانسان. وقدمت ورقة عمل للمؤتمر بعنوان: "اوضاع المدافعين عن حقوق الانسان في البحرين". وركزت الورقة على الانتهاكات الصارخة التي تمارسها حكومة البحرين ضد حريات الرأي والتعبير والضمير في ظل الدولة البوليسية التي يعيش المواطن البحريني تحت قمعها.

● ومن جهة اخرى فشل وزير العمل في اعطاء اجابة واضحة حول موقف الحكومة من الطلب الذي تقدمت به مجموعة من المواطنين لتشكيل لجنة شعبية لحقوق الانسان. وقال في اجتماع عقده يوم امس مع بعض الصحافيين لدى جوابه على سؤال حول موقف الوزارة من الطلب قائلا: "لدينا الآن ٤٨ طلبا بانشاء جمعيات مهنية وصناديق خيرية، ونحن الآن ندرس طلب انشاء جمعية اهلية لحقوق الانسان، والتعرف على اهدافها، والمقارنة بين دورها ودرو لجنة حقوق الانسان بمجلس الشورى، وعند الاقتناع بالهدف سيكون هناك القرار المناسب".

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر يوم السبت الماضي (١٤ اكتوبر) مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي حول انعقاد مجلس الشورى وخطاب الامير امامه. وجاء في المقال استعراض لما قاله الامير امام المجلس والدور الذي يتصوره له. وتساءل: كيف يمكن ان نطور نظامنا السياسي بحيث نكون مواكبين لتطلعات شعبنا والتطور الكبير في عالمنا الذي بات قرية كبيرة لا يمكن عزله عن بعضه البعض؟ واجاب الكاتب بالقول: "ان الطريق الى تطوير التجربة السياسية يكمن في العودة الى انتخابات مجلس وطني كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية". واضاف ان تطوير التجربة "يمر عبر المصالحة الوطنية باعلان العفو العام غير المشروط وبالتالي السماح لجميع المبعدين... واغلاق السجون والمعتقلات السياسية... بدون مكرمات من احد". وقال ان ذلك "يتم عبر الحوار الشامل الذي لا يمر عبر الدولة الشمولية واساليبها في ادخال

والاضطهاد من القوى الاجنبية، بشكل مماثل لمشاعر الشعب الفلسطيني المظلوم.

● وخـــرجت مساء الجمعة مسيرة اخرى بمنطقة كرزكان، عبر فيه المشاركون عـــن مناصـــرة اخوهم الفلسطينيين، ورفعوا شعارات عبرت عن مشاعر ابناء البحرين تجاه اخوهم الفلسطينيين بحماس منقطع النظير.

● وفي محاولـــة لارهـــاب المواطنين وتخويفهم من تبعات المشاركة في المسيرات الشـــعبية، اســـتدعى جهاز التعذيب بعض الطلاب الذين شاركوا في المسيرات الاخـــيرة. ومـــن بين هؤلاء طالب شارك في المسيرة التي خرجت يوم الاربعاء الماضـــي بمدرســـة الشيخ عبد العزيز بالمنامة قام خلالها بالقاء كلمة حماسية ضد العـــدوان الاسرائيلي، وتعرض للتهديد الشديد بعد تحقيق مطول. كما قام جهاز التعذيب بالتحرش بمعهد البحرين للتدريب بعد خروج مسيرة كبيرة نظمها طلابه الاسبوع الماضي.

● وفي الوقـــت نفســـه تـــتفاعل الرغـــبة الشعبية في توفير الدعم الحقيقي لابناء الانتفاضـــة، خصوصا ان كلمة الانتفاضة تحمل معنى خاصا لدى ابناء البحرين. ويسعى الاعلام المحلي لعدم استعمال هذه الكلمة نظرا لانعكاساتها على نفسيات المواطنين. ويقف عمال البحرين في طليعة القوى الوطنية المتصدية لمشاريع الدعم العمـــلي. وهـــناك الآن مطالبة من اللجان العمالية بالشركات المختلفة الى اللجنة العامة لعمال البحرين بتخصيص نسبة من رواتب الموظفين لدعم انتفاضة الارض المحتلة. وهناك خشية من قمع السلطات البحرينية لهذه التوجهات التي قد تتحول الى عمـــل وطـــني ميداني ضد سياسات الحكومة التي كانت قد بدأت سياسات تطبيعية مع قوات الاحتلال الاسرائيلية.

١٧ اكتوبر

● أعـــلن المشاركون في مؤتمر للمدافعين عن حقوق الانسان العرب عقد بمدينة الـــرباط المغـــربية تضـــامنهم مـــع شعب البحرين في نضاله العادل لنيل حقوقه المشروعة. ووقع هؤلاء عريضة تطالب حكومة البحرين بوقف انتهاكات حقوق الانســـان، واطـــلاق جميـــع المعتقلين والموقوفين السياسيين في سجون البحرين، وعـــودة الدســـتور والـــبرلمان المعطلين منذ العام ١٩٧٥، وعودة جميع المبعدين

ضـــد القـــرار التعسفي. وخلال المسيرة قام المشاركون بحرق العلمين الامريكي والاســـرائيلي ورفعوا شعارات كثيرة من بينها: "الموت لاسرائيل"، "بالروح بالدم نفديـــك يـــا شـــهيد"، "بالروح بالدم نفديك يا فلسطين"، "هيهات منا الذلة". وتـــزامن مع ذلك خروج مسيرة دينية كبرى بمنطقة النعيم رفعت فيها الشعارات الداعمـــة للشعب الفلسطيني والمطالبة بوقف التطبيع مع الكيان الاسرائيلي. كما رفعت فيها صور للشهيد محمد جمال الدرة. ورفعت فيها اعلام فلسطين وحزب الله. وكانت قوات الشغب الاجنبية محيطة بالمنطقة ومتأهبة للانقضاض على ابناء الـــبحرين في ايـــة لحظة. وخرجت مسيرة اخرى الليلة السابقة من مأتم المديفع بالعاصمة وسط حضور مكثف من قوات الشغب الاجنبية.

● امـــا يوم الجمعة فقد خرجت بعد الصلاة مسيرة ضخمة بالعاصمة. انطلقت المســـيرة من مسجد رأس الرمان وتوجهت الى العاصمة الدبلوماسية بينما وقفت قـــوات الـــتعذيب تراقب الوضع وتستفز المواطنين الغاضبين. ورفعت في المسيرة شعارات كان من بينها: "خيبر خيبر يا صهيون، جند محمد قادمون"، "لن نركع الا لله". وتـــزامن مع ذلك خروج مسيرة كبيرة بمنطقة المحرق شارك فيها آلاف المواطـــنين. وكانت دعوة رسمية قد وجهت للمواطنين للمشاركة في تلك المسيرة لتنطـــلق مـــن جامع حمد كانو بالقرب من نادي البحرين في المحرق. وعبر ابناء البحرين الذين شاركوا في تلك المظاهرة عن تضامنهم القوي مع شعب فلسطين، مـــتجاوزين بذلـــك محـــاولات السلطة تأميم الفعاليات من هذا النوع. وطالب المواطنون الانظمة العربية بوقف مسيرة التطبيع وتقديم الدعم الضروري لاستمرار الانتفاضة.

● وفي عصر يوم الجمعة خرجت بمنطقة السنابس مسيرة شعبية كبيرة تضامنا مع معانـــاة الشـــعب الفلســـطيني، هـــتف المتظاهرون فيها بشعارات مؤيدة للحق الفلســـطيني، وقـــاموا بإحراق العلم الاسرائيلي. وطالب المتظاهرون بوقف كافة اشـــكال التطـــبيع مـــع الكيان الاسرائيلي، واتخاذ مواقف قوية من الاعتداءات الوحشـــية التي يمارسها الجيش الاسرائيلي ضد الابرياء العزل. كما طالبوا باطلاق ســـراح المعتقـــلين السياسيين بالسجون الخليفية والسماح بعودة المبعدين. وتجدر الاشـــارة الى ان شـــعب الـــبحرين يشـــعر بشكل واقعي معنى الظلم والقمع

وجهـــاد حزب الله، فيما كانت هناك خشية من اعتداءت على المسيرة من قبل جهاز التعذيب الذي يرفض اي هتاف يكرس روح الحماس والكرامة في النفوس ويوجه المشاعر نحو العطاء والتضحية.

● وفي محاولـــة للـــتخفيف من غضب عائلات ضحايا الطائرة المنكوبة لشركة طـــيران الخليج في اثر المظاهر الاحتفالية العبثية التي فرضتها العائلة الحاكمة بالقوة على ابناء المنطقة الشمالية في اربعينية الضحايا، دعى رئيس الوزراء لمجلس تأبيني لم يحظ باهتمام كبير. وحاول رئيس الوزراء، الذي يعتبره الشعب المسؤول الاول عـــن العهـــد الاسود الذي خيم على البلاد منذ ربع قرن، اجبار المواطنين على الـــتوجه الى مجلسه يوم امس لتأبين الضحايا، ولكن المواطنين لم يستجيبوا لذلك بعد حدوث ما حدث في أربعينية الضحايا. وكانت عائلات الضحايا تتوقع ان تبدي العائلة الحاكمة اهتماما حقيقيا وليس مظهريا بضحاياهم وتقيم تأبينا مناسبا في أربعينيـــتهم، ولكـــن لم يحدث ذلك، الامر الذي كرس مشاعر الغضب في النفوس.

١٦ اكتوبر

● تواصـــل الغضب الشعبي في نفوس المواطنين البحرينيين، وخرجوا خلال الايام الماضـــية في مسيرات حاشدة رفعت هتافات الدعم للشعب الفلسطيني وشجب مســـيرة التطبيع التي بدأتها الحكومات العربية. وطالب المتظاهرون بوقف مسيرة التطـــبيع وتعبـــئة الامـــة لمواجهة العدوان الاسرائيلي على المقدسات في فلسطين وخصوصـــا المســـجد الاقصى. ومنعت الحكومة مسيرة دينية كان مخططا لها ان تخـــرج مساء الخميس الماضي من مأتم سلوم بالعاصمة. وكان المواطنون يعتزمون رفـــع الشعارات الداعمة للشعب الفلسطيني في تلك المسيرة. ومعروف ان جهاز الـــتعذيب البحريني الذي يديره ضباط بريطانيون يعارض خروج اية مسيرة شعبية في الـــبلاد ويمـــنع رفـــع الشعارات السياسية، لكنه أرغم في الايام الاخيرة على السماح ببعض المسيرات.

● وبينما منع جهاز التعذيب خروج مسيرة دينية من مأتم سلوم، خرجت مسيرة اخـــرى من مأتم القصاب وتوجهت الى مأتم سلوم تعبيرا عن الاحتجاج الشعبي

مـــن اعـــتقال سابق واطلق سراحهن بسبب الضغط الداخلي والخارجي بعد ان تعرضن لمعاملة سيئة وتعذيب خلال الاعتقال".

● وعـــلى صعيد آخر قال السيد محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق ان اي تغيير في الدستور لن يكون مشروعا الا بحضور اعضاء المجـــلس الوطـــني المنتخبين، وذلك طبقا لمواد دستور البلاد. وقال في عمود نشر بصحيفة "اخبار الخليج" يوم امس ان الخيار الاول امام الامير للاصلاح السياسي يتمـــثل بانتخاب المجلس الوطني وفقا لمواد الدستور وقال "ان هذا السيناريو يحقق البـــند الديمقراطي ... ويهيىء لأقوى وأصلب قاعدة من الانسجام والتلاحم بين الشعب والحكومة". اما الخيار الثاني فهو ان يكون مجلس السلطة التشريعية مكونا بالانتخاب والتعيين. وقال انه اذا كان الجانب المعين محصورا بالوزراء فذلك يقع في اطـــار الدســـتور الـــذي ينص على ان يكون الوزراء اعضاء بالمجلس بحكم مناصـــبهم، امـــا اذا كان تعيين اعضاء بالمجلس من غير الوزراء فان ذلك مخالف للدســـتور. امـــا الخيار الثالث الذي ناقشه الاستاذ صباح فهو تشكيل مجلسين للسلطة التشريعية على شاكلة مجلس اللوردات ومجلس العموم البريطانيين ومجلس الشيوخ ومجلس الكونجرس الامريكيين. وقال ان هذا يستدعي تغيير الدستور، ولا بـــأس باســـتقدام خـــبراء قانونيين من تلك البلدان لتطوير الدستور وجعله اكثر ديمقـــراطية، وحيـــنها، يقول الاستاذ صباح: "ستكون احلى الأيام تلك التي لم نعشها بعد".

● ومـــن جهة اخرى خرجت يوم امس مسيرة طلابية من مدرسة احمد العمران بمـــنطقة الحـــورة. وشـــارك في المسيرة اكثر من ٢٥٠ طالبا قاموا بحرق العلمين الاســـرائيلي والامريكي، ورردوا شعارات داعمة للشعب الفلسطيني. ورفضت الســـلطات خـــروج المســـيرة الى الشارع وفرضت على الطلاب البقاء داخل المدرسة، كما حدث لمسيرة الجامعة يوم السبت الماضي. وترفض الحكومة خروج مظاهـــرات شعبية كبيرة في الشوارع لدعم الشعب الفلسطيني، وتهدد من يسعى لذلك بالاعتقال والتعذيب. وهناك اصرار شعبي شديد على اعلان موقف واضح وصـــريح من خلال مسيرات سلمية كبيرة في كل مناطق البحرين، الامر الذي يرفضـــه رئيـــس الوزراء رفضا قاطعا. وهتف المشاركون بصمود ابناء فلسطين

وهناك مؤشرات لرغبته في فرض اشخاص موالين له على هذه المؤسسات ليقوموا بتسهيل مهمته في نهب اموالها. هذا في الوقت الذي تعاني منه المؤسسات الدينية التي يفترض ان تستفيد من هذه الاوقاف من صعوبات حقيقية، حتى ان بعض المساجد لا تستطيع توفير ادنى احتياجات مرتاديها.

● وثمة قلق آخر يسود المواطنين هذه الايام سببه سعي الحكومة لفرض برامجها على المواطنين لتتزامن مع مناسبات دينية اعتادوا الاحتفاء بها منذ قرون، اي قبل احتلال آل خليفة البلاد قبل مائتي عام. وفي مثل هذه الحالة يمارس جهاز التعذيب سياسة الابتزاز والتهديد لاجبار المواطنين على التخلي عن التزاماتهم تجاه مناسباتهم الدينية والمشاركة في مهرجانات "الولاء" المفروضة بالقوة. ويستعد المواطنون لمقاومة اية محاولة حكومية للمساس بعقائد المواطنين والتزاماتهم الدينية في المستقبل القريب. فمثلا سوف تتزامن مناسبة "عيد الجلوس" مع مناسبتين مهمتين للشعب: احداهما مناسبة دينية والاخرى ذكرى عيد الشهداء. وسوف يحتدم الصراع بين الجانبين مع اقتراب تلك المناسبة. ومن المؤكد ان المواطنين سوف يقاومون اية محاولة حكومية للتخلي عن التزاماتهم الدينية والوطنية لصالح مناسبات العائلة الحاكمة الخاصة بها والتي لا تهم المواطنين من قريب او بعيد.

١٢ اكتوبر

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا حول اطلاق سراح النساء البحرينيات الثلاث اللاتي بقين أسيرات لدى العائلة الخليفية الحاكمة أكثر من خمسة شهور وتعرضن لمعاملة سيئة خلال فترة الاسر. وقدمت المنظمة شكرها لكل الجهات التي بذلت جهودا لتحقيق اطلاق سراحهن قائلة: "تود الامانة العامة ان تشكر كل المؤسسات والمنظمات والافراد الذين تدخلوا بالنيابة عنهن". وجاء في البيان ما يلي: "كانت الامانة العامة للمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب قلقة جدا بخصوص الوضع النفسي والجسدي لكل من ليدا احمد عيسى العريبي، حنان سلمان احمد حيدر، وسلوى حسن احمد حيدر، اللاتي حكم عليهن في ١٣ مايو ٢٠٠٠ بالسجن عاما واحدا. وحسب اجراءات محكمة امن الدولة لم تتوفر لهن فرصة الاستئناف. واكدت المنظمة ان النساء الثلاث عانين

هـــذه المـــنطقة وهـــم من ذوي الدخل المحدود ويعيش اغلبهم بمستويات ضعيفة ويعـــانون مـــن الفقـــر والحرمان. وقد وافقت وزارة العمل على فصل العمال المذكوريـــن، و لم تـــتدخل اللجـــنة العامة لعمال البحرين لوقف حالات الفصل التعســـفي الكـــثيرة التي جرت في الفترة الاخيرة في البلاد مثل شركة بلكسكو وطـــيران الخـــليج. واقتصر دعم الحكومة على الاشخاص الذين قدموا خدمات للعائلة الحاكمة وأشرفوا على مهرجانات الولاء الفارغة التي نظمت مؤخرا. وقد قدمـــت لعدد من هؤلاء رشاوى وصلت في بعض الحالات الى ٥٠ الف دولار، وقـــام بعضـــهم بفـــتح محلات تجارية بهذه المبالغ. وتعتبر العائلة الحاكمة البلاد والشـــعب مـــلكا لها، فتعطي من تشاء وتمنع عمن تريد، خصوصا من يطالبها بحقوقه المشروعة. وكان رئيس الوزراء قد منع اعادة توظيف المعتقلين السياسيين بعد الافراج عنهم. وهناك الآن مئات المواطنين الممنوعين من العودة الى وظائفهم الحكومية ومن بينهم مهندسون. ولدى المعارضة قائمة بأسماء بعض هؤلاء.

● وفي تطـــور آخر هناك سباق بين مؤسسات المجتمع المدني والعائلة الخليفية ازاء قضـــية فلســـطين ودعمهـــا. فقد عبر المواطنون عبر ما هو متاح لهم من اندية وجمعيـــات مهـــنية عن مشاعرهم الداعمة لشعب فلسطين، وطالبوا القمة العربية بقـــرارات قوية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ومقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني. وفي مقـــابل ذلك قامت الحكومة باحياء "لجنة القدس" الميتة سابقا برئاسة وزير العـــدل، وذلك من اجل قطع الطريق على الجمعيات الاهلية ومراقبة التحركات الشـــعبية ومـــنع تصاعدها، وتأميم كافة الفعاليات الشعبية الداعمة لها. وذكرت مصـــادر مطلعة ان الامريكيين والبريطانيين أبدوا لحكومة البحرين عدم ارتياحهم مـــن التحرك الشعبي في هذا المجال. وذكرت مصادر مطلعة ان هناك توجها لبدء مقاطعـــة الجهات الامريكية في البلاد مثل المطاعم والافلام وغيرها ابتداء من يوم السبت المقبل (١٤ اكتوبر).

● ومن جهة اخرى هناك قلق كبير على مستقبل اموال الاوقاف في البلاد بعد ان اتضـــح ان رئيس الوزراء يسعى للاستحواذ عليها. وكان قد اجبر مسؤولي هذه الجهـــات في الســـابقع على تقديم "قروض" له لتمويل امبراطوريته المالية، وهي قـــروض لم يســـبق ان اعادها برغم انها اموال شرعية لا يحق له التصرف فيها.

مدرعة رشاشة امام القصر لمنع كتابة الشعارات عليه.

● وذكرت مصادر مطلعة ان العائلة الحاكمة قامت بتقديم مبالغ مالية كبيرة لعدد من الاشخاص الذين ساهموا في تنظيم مهرجانات العائلة الحاكمة مؤخرا. وذكرت تلك المصادر انه تم تقديم مبلغ ٣٥ الف دينار (حوالي ١٠٠ الف دولار) لكل من عبد الرحمن جمشير وحسين سلطان غانم العضوين باللجنة التي شكلتها العائلة الحاكمة لتنظيم مهرجاناتها ضد دولة قطر.

● وعلى صعيد آخر نشرت دورية اسمها "الحقوق النقابية الدولية" في المجلد رقم ٧، العدد رقم ٣ للعام ٢٠٠٠ خبرا حول اوضاع العمال في البحرين جاء فيه ما يلي: "طلبت اللجنة العامة لعمال البحرين بصورة رسمية بان تعيد السلطات النظر في موقفها من النقابات العمالية في البحرين. وعبرت اللجنة عن الحاجة لقبول البلاد المعايير الدولية للعمل ورفع الحظر الذي لا يسمح باقامة نقابات عمالية مستقلة ويسمح فقط بتشكيل لجان عمالية. وقد حاولت اللجان العمالية تشكيل نقابة عمالية في الماضي ولكنها قوبلت بقمع حكومي. وبهذه المناسبة قامت اللجنة بتقديم رسالة للحكومة تطالبها فيها بالسماح بتكوين نقابة عمالية طبقا لمباديء منظمة االعمل الدولية ومنظمة العمل العربية. ولكن تم استدعاء اعضاء اللجنة لوزارة العمل واخبروا بان طلباتهم "مرفوضة تماما" وسوف يكون هناك "تبعات خطيرة اذا ما استمروا بمثل هذه المطالب. وقد كتبت منظمة ICTUR رسالة الى مكاتب الامير في البحرين ووزارة العمل بطلب الاهتمام بالقضية ومطالب هؤلاء العمال".

١٠ اكتوبر

● في تطور خطير ستكون له انعكاساته السلبية، قرر مجلس ادارة شركة الالبان الدنماركية - البحرينية فصل عدد كبير من العمال البحرينيين. وتم بالامس فصل ١٣ عاملا بحرينيا. وسوف تسلم رسائل الفصل لـ ٥٥ آخرين في الايام القليلة المقبلة. وتأتي هذه الخطوة التعسفية منسجمة مع سياسة الحكومة التي استعملت محاربة المواطنين في ارزاقهم سلاحا في معركتها ضد ابناء البحرين المطالبين بحقوقهم المشروعة. وتقع الشركة في المنطقة الوسطى من البلاد واغلب عمالها من

مـــع الكيان الاسرائيلي والتعهد بعدم تكرار دعوة الوزراء الاسرائيليين الى البلاد. وكـــان المواطـــنون قـــد خرجوا في مسيرة كبيرة يوم الجمعة الماضية ضد القمع الاسرائيلي، شارك فيها الآلاف، وذلك بعد ان اجبرت الحكومة عليها. ويطالب المواطـــنون بالســـماح لهم بالتعبير الحر في المساجد والنوادي للمساهمة في التعبئة الشـــعبية ضد القمع الاسرائيلي، كما يطالبون بحق التظاهر الحر. وحاول جهاز الـــتعذيب اســـتغلال المسيرة التي خرجت بعد صلاة الجمعة الماضية لتلميع صور المعذبين، الامر الذي أزعج المشاركين بشكل كبير. وعبّر بعض ضحايا التعذيب عـــن ســـخطهم الشديد بسبب السماح لشخص مثل عبد العزيز عطية الله آل خليفة بالمشاركة في المسيرة والسير بجانب ضحاياه. وقال بعضهم ان هذا المعذب لا يقـــل شراســـة عن القتلة الاسرائيليين، حيث عمل رئيسا للجنة التعذيب التي شـــكلها ايـــان هندرســـون بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية المباركة في ١٩٩٤ وتتصاعد مشاعر المواطنين بشكل متواصل مع استمرار قمع ابناء فلسطين.

● وكـــان طلاب جامعة البحرين قد خرجوا قبل يومين (يوم السبت) في مسيرة حماسية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ولكن الحكومة رفضت خروج المظاهرة في الشـــوارع وحصرتها في نطاق الحرم الجامعي، الامر الذي لم يلق ارتياحا لدى الطلـــبة والطالبات. وشارك في المسيرة حوالي ثلاثة آلاف شخص رفعوا هتافات مدوية ونددوا بالقمع الاسرائيلي للفلسطينيين. واندهشوا لحضور العسكري عبد العزيـــز الفاضـــل، رئيـــس الجامعة، الذي فرض على الجامعة اجواء قمعية غير مسبوقة، وحولها الى ثكنة عسكرية تحت ادارة جهاز التعذيب.

● وطالـــبت المعارضـــة في الوقـــت نفسه، الحكومة، برفع الحصار عن المساجد والسماح للخطباء بالتعاطي مع القضية الفلسطينية وبقية القضايا بانفتاح وحرية. وعـــلى وجـــه التحديد طالبتها باعادة فتح مسجد الصادق بمنطقة القفول لصلاة الجمعـــة. وقد مضى على غلق هذا المساجد من قبل جهاز التعذيب قرابة عامين. ويفتح المسجد للصلاة العادية لكنه يغلق ظهر الجمعة من اكل اسبوع.

وقد عبر المواطنون عن مشاعرهم بتكثيف الشعارات على الحيطان في عدد من المـــناطق. ووصلت الكتابة قبل اسبوع الى قصر الصافرية وهو من اهم القصور الاميرية حيث يعتبر قصر الضيافة الرسمي. وقامت السلطات في اثر ذلك بوضع

ومنصات الاطلاق وقطع الغيار واجهزة تدريب وانظمة كومبيوتر لتطوير اجهزة اطلاق الصواريخ المتعددة. وقالت الحكومة الامريكية ان هذه الطلبات توفر للبحرين قدرات دفاعية جديدة لكنها لن تؤثر على ميزان القوى في المنطقة ولن تؤثر على القوات الامريكية في المنطقة. وسوف تقوم شركة لوكهيد مارتن بتزويد البحرين بهذه الاسلحة. وتبلغ قيمة الصفقة ٥١ مليون دولار.

● وعلى صعيد آخر اعتقلت قوات التعذيب يوم الاثنين الماضي خمسة من المواطنين من منطقة كرزكان وهم: ابراهيم احمد شهاب الفردان، ١٩، حسين عيسى عبد الله الفردان، ٢٣، نصر الدين عيسى عبد الله الفردان، ١٨، فاضل عباس العاشوري، ١٧، وحميد حسن عبد الرسول، ٣٠. وقد أفرج عن الاخير لاحقا، بينما استمر اعتقال الآخرين، وهناك خشية كبيرة من تعرضهم للتعذيب الوحشي. وجاءت الاعتقالات في اثر احتجاجات عصر ذلك اليوم ضد استمرار القمع الحكومي ضد ابناء البحرين واصرار العائلة الحاكمة على تجاهل مطالب الشعب العادلة.

● كما اعتقل قبل بضعة ايام الشاب محمد عبد الحسين صالح الشهابي لدى عودته الى البلاد من المملكة العربية السعودية عبر الجسر الذي يربط البلدين. وشوهد قبل ثلاثة ايام بمركز التعذيب بالبديع في حالة سيئة بسبب التعذيب الذي تعرض له. وقد تكرر اعتقال هذا المواطن من قبل، وهذه هي المرة الثالثة التي يعتقل فيها بدون اي مبرر. وتؤكد هذه الجرائم بحق ابناء البحرين استمرار الاعتقال التعسفي للمواطنين، وفراغ الدعاية الحكومية بالانفتاح من اي محتوى.

٩ اكتوبر

● استمرت مشاعر المواطنين في التفاعل مع الشعب الفلسطيني، وسط محاولات حكومية لاحتواء تلك المشاعر ومنعها من التحول الى برنامج عملي لدعم انتفاضة الاقصى. وبعد المسيرتين اللتين فرضتا على الحكومة يومي الجمعة والسبت الماضيين، هناك مطالبة شعبية واسعة بتنظيم المزيد من التظاهرات للتعبير عن التضامن مع ضحايا القمع الاسرائيلي. ودعت المعارضة الى الاستمرار في التعبير العلني عن التضامن مع الشعب الفلسطيني، وطالبت الحكومة بوقف التعامل

٦ أكتوبر

● خـــرجت ظهر اليوم مسيرة احتجاجية بالمنامة شارك فيها آلاف المواطنين من ابـــناء الـــبحرين، وذلك لاستنكار المجازر الاسرائيلية بحق ابناء فلسطين. ورفعت خـــلال المســـيرة شـــعارات كثيرة من بينها: "هيهات منا الذلة"، "بالروح بالدم نفديـــك يـــا شهيد"، "بالروح بالدم نفديك يا أقصى"، "بالروح بالدم نفديك يا فلســـطين"، "أبـــد والله ما ننسى فلسطين"، "الله اكبر، النصر للاسلام، الموت لاسرائيل"، "خيبر، خيبر يا صهيون، حزب الله قادمون"، و "لا سنية، لا شيعية، كلـــنا ضد الصهيونية". وقام المتظاهرون بحرق علم "اسرائيل". وكانت السلطات قـــد رفضت السماح بأية مسيرة او تعبير عن الا حتجاج، ولكنها ارغمت على الســـماح بذلك بعد ان خرجت مسيرات الاحتجاج في عدد من البلدان العربية حـــتى الخلـــيجية منها. ففي مسقط ودبي والدوحة شارك المواطنون في مسيرات احـــتجاجية طـــافت شـــوارع تلك العواصم منددة بقوات الاحتلال الصهيونية والسياسة الامريكية الداعمة لها. اما حكومة البحرين فقد قاومت المطالبة الشعبية بالـــتظاهر للتعـــبير عن دعم الشعب الفلسطيني، خصوصا بعد ان قامت مؤخرا بـــبعض الاجراءات غير الدستورية التي تهدف لارضاء الامريكيين والاسرائيليين. ونـــدد خطباء المساجد في صلاة الجمعة هذا اليوم بسياسات القمع التي تنتهجها قـــوات الاحتلال الاسرائيلية بحق ابناء فلسطين المظلومين، وهناك قلق من احتمال لجـــوء الحكومة لاعتقالات جديدة لان بعض ما قيل عن سياسة قوات الاحتلال تنطـــبق عـــلى سياسة آل خليفة في البحرين. وكانت حركة احرار البحرين قد أصـــدرت بيانـــا تحث فيه المواطنين على المشاركة الفاعلة في الاحتجاجات ضد قـــوات الاحتلال الاسرائيلية. وذكرت في بيانها ان المسيرات هذا اليوم تتزامن مع الذكـــرى الســـابعة والعشرين لحرب رمضان (اكتوبر) التي سجلت انتصارات عسكرية على قوات الاحتلال الاسرائيلية.

● وتخشى حكومة البحرين من ان يؤدي قيام مسيرات تندد بالسياسة الامريكية في المـــنطقة الى رفـــض واشـــنطن صفقة سلاح جديدة تقدمت بطلبها حكومة الـــبحرين. وذكـــر بيان صحافي صادر عن مكتب نائب وزير الدفاع الامريكي الاســـبوع الماضـــي ان حكومـــة البحرين تقدمت بطلب شراء كمية من المدافع

هــناك ســوى بضعة آلاف لم تتجاوز الثمانية، أغلبهم من عناصر الامن المدنيين والعســكريين وطلــبة المدارس الذين أجبروا على الوقوف ساعات طويلة على الشــارع العام والتظاهر بالفرح. وبقي هؤلاء الاطفال واقفين حتى الساعة الثامنة ليلا وكان الارهاق واضحا عليهم. وذكرت تقارير موثقة ان هناك شعورا عميقا بالفشــل في اوساط العائلة الحاكمة خصوصا انها وضعت ثقلها وراء المهرجان، ومارســت كــل اساليب الابتزاز لاجبار المواطنين على اظهار مشاعر مغايرة لما يختــلج في نفوســهم. وازداد غضــب المواطنين بسبب تجاهل العائلة الحاكمة مشــاعرهم خصوصــا ان المهرجان أقيم في يوم أربعينية ضحايا الطائرة المنكوبة الــتابعة لشــركة طيران الخليج، حيث عم الحزن أرجاء البلاد في ما عدا اوساط العائــلة الحاكمة. كما ان سقوط الشهداء في فلسطين احدث حالة حزن كبيرة لدى المواطنين، فرفضوا مسايرة العائلة الحاكمة في مهرجانها العبثي. وهناك خشية كــبيرة من لجوء العائلة الحاكمة لسياسة الانتقام من المنطقة عقابا لها لعدم تجاوبها مع المهرجان.

● ومن جهة اخرى عبر المواطنون عن قلقهم الشديد في اثر الخطاب الاميري يوم امــس بمناسبة افتتاح مجلس الشورى. وأشار الامير في خطابه الى ما يفيد بتوجهه لالغــاء دســتور الــبلاد وفرض دستور جديد يقمع الحريات السياسية ويسلب المواطــنين حقوقهــم الطبيعية. وبالرغم من محاولة الخطاب تغليف هذا الاحتمال الــتراجعي بألفاظ التقدم وعدم العودة الى الماضي، فقد لاحظ المراقبون ان ذلك اشــارة الى احتمال التخلي عن دستور البلاد الذي وضع قبل اكثر من ربع قرن وشارك في اقراره ممثلون منتخبون عن الشعب. وقد عينت العائلة الحاكمة اعضاء بمجلس الشورى وحددت مهمتهم بالتداول في القضايا التي يعرضها عليهم رئيس الوزراء. وحيث ان هؤلاء موظفون لدى الحكومة، وليسوا منتخبين من المواطنين، فقــد يجدون صعوبة في رفض اوامر رئيس الوزراء. وتجدر الاشارة الى ان دستور الــبلاد هو الوثيقة الوحيدة التي توفر للعائلة الحاكمة اساسا للحكم، بعد ان أقرها ممثــلو الشــعب المنتخبون. فاذا ألغيت فسوف يكون للشعب خيار اتخاذ ما يراه مناسبا من مواقف سياسية ضد اي انقلاب على الدستور.

الجمعيـــة عـــلى الشارع العام بالمنطقة الشمالية التي اقيم فيها المهرجان هذا اليوم. وذكرت الانباء الحكومية ان معبد اليهود في البحرين سوف يتم تجديده قريبا.
وأشـــارت التقارير الاولية ان المهرجان كان ضعيفا خصوصا مع تكثف وجود القـــوات الخاصـــة والاجراءات الامنية المتشددة. وبرغم اجبار المواطنين على الحضـــور فقد امتنع اغلبهم، وسط مشاعر بالخيبة من قدرة النظام القائم على الاصـــلاح السياسي. وادى المهرجان الى مشاعر عكسية لدى المواطنين الذين ازدادوا غضـــبا ضد قوات التعذيب والشغب التي فرضت عليهم التظاهر بما لا يؤمـــنون بـــه، وفي اليوم ذاته الذي تذكروا فيه ضحايا الطائرة المنكوبة بمناسبة مـــرور ٤٠ يوما على الكارثة. وقال دبلوماسيون غربيون في المنامة ان العرض كـــان ضعيفا من ناحية العرض والمضمون، وان الحكومة ربما أججت المشاعر الكامنة لدى المواطنين ضد سياسات الحكومة.

٤ أكتوبر

● اعتقل في الايام الثلاثة الماضية عدد من المواطنين عرف من بينهم الطفل السيد جعفر السيد موسى السيد ناصر، ١٢، من منطقة المرخ. جاء ذلك في اطار حملة ارهابية بحق ابناء المنطقة لترويعهم ومنعهم من القيام باي احتجاج سياسي خلال المهـــرجان الذي فرضته العائلة الحاكمة على المنطقة. وسمع دوي انفجار اسطوانة غازيـــة بالقـــرب من منطقة بني جمرة، وهو اسلوب يمارسه المواطنون للتعبير عن غضبهم ورفضهم الاستبداد الخليفي. وكانت قوات التعذيب قد شنت اعتداءات صارخة على منازل عدد من ا لمواطنين في الساعات الاولى من صباح يوم الاثنين الماضـــي، وطلـــبت من ساكنيها الحضور الى مراكز التعذيب في الساعة الثامنة صـــباحا. ووجـــه الجلادون لهم تهديدات بانتقام رهيب اذا حدث اي احتجاج خـــلال الـــتجمع. ومنعت الشرطة وجهاز التعذيب مجموعة كبيرة من المواطنين كـــانت تـــريد ايصـــال رسائل الى الامير لمطالبته باطلاق ابنائها المعتقلين ظلما وعدوانا.

● وأكدت التقارير فشل المهرجان في استقطاب اعداد كبيرة من المواطنين. فبينما كـــانت وسائل الاعلام الرسمية تتوقع حضور اكثر من ٨٠ الف مواطن، لم يكن

استدعاؤه في اثر المسيرة الدينية التي طافت شوارع العاصمة مساء امس الاول، والتي رفعت فيها شعارات تؤكد كرامة الشعب ورفضه الظلم والاستبداد. ومن بين الشعارات التي رفعت: "هيهات منا الذلة"، و "لن نخضع الا لله". وتعتبر العائلة الخليفية مثل هذه الشعارات تحديا لسلطتها وتهديدا لامن الدولة. وكانت اعداد كبيرة من قوات الشغب الاجنبية قد تجمعت بالقرب من المنطقة التي خرجت فيها المسيرة الدينية، وهي في حالة تأهب للانقضاض على ابناء البحرين.

● وبسبب الغضب الشعبي ازاء التصرف الحكومي الهادف لاهانة مشاعر المواطنين بفرض مهرجانات فارغة عليهم واجبارهم على اظهار "الولاء" للعائلة الحاكمة، بدأ المواطنون في اعادة تقييم موقفهم من الوضع، وتكرست مشاعر الغضب والاحتقان وبدأت تتفاقم. وقد وزعت في اليومين الماضيين منشورات كثيرة تدعو لمقاطعة مهرجانات العائلة الحاكمة ورفض الانصياع لقراراتها في ظل غياب الدستور. ولوحظ الحماس باديا على وجوه الجميع للتدبر في مشاريع العصيان المدني وافشال خطط الحكومة التشويشية.

● وقد مارست الحكومة في الاسابيع الاخيرة سياسات لم تعرفها البلاد من قبل. ومن بين ما قامت به اجبار موظفي الدولة على توقيع "وثيقة الولاء" المهينة التي تنص على التعهد بالولاء لأفراد العائلة الحاكمة ومن بينهم رئيس الوزراء الذي تلطخت يداه بدماء شهداء البلاد على مدى ربع القرن الماضي. وفرضت على دائرة الاوقاف الجعفرية صرف اموال الاوقاف الشرعية على لافتات هابطة المحتوى تتحدث عن الولاء للعائلة الحاكمة وتبالغ في تمجيدها. كما فرض على الصناديق الخيرية اظهار الولاء وحضور المهرجان. وأنزلت القوات الخاصة في لباس مدني لمنع اي احتجاج شعبي على هذه الهرطقات الفارغة. وقدمت الحكومة من اموال الدولة ١٠ آلاف دينار لأهالي منطقة البديع لتمويل لافتات التأييد المفروضة عليهم.

● وعلى صعيد آخر اعتدت القوات الحكومية على جمعية التوعية الاسلامية وقداستها وذلك بطلائها واخفاء آثار الحريق الذي نشب فيها قبل ثلاثة شهور بقرار من وزارة الداخلية. وكانت الجمعية قد أغلقت بقرار مباشر من رئيس الوزراء قبل ستة عشر عاما في اطار سياسة العدوان على ابناء البحرين. وتقع

● واكدت التقارير الواردة من المنطقة الشمالية ان جوا من الخوف والقلق يسود المواطنين خوفاً من انتقام جهاز التعذيب ضد من لا يشارك في مهرجان "الولاء" الذي فرض على المنطقة بالقوة والابتزاز. وبعثت الحكومة ممثليها لجميع الفعاليات الشعبية والشخصيات المرموقة لاجبارها على المشاركة، وكانت نبرة كلامهم ترشح بالتهديد بأشد العقاب لمن لا يمتثل لما يطلب منه. هذا في الوقت الذي يشعر فيه المواطنون انهم يمرون بأسوأ ايامهم حيث يطلب من المفجوعين اظهار الابتسامات واخفاء الحزن. وقال بعضهم: "سأبكي ضاحكا". وقد بدأت قوات التعذيب والشغب في الانتشار بالمنطقة لمنع اي مظهر احتجاجي خلال هذه الزيارة التي أعلن الاعلام الرسمي نجاحها قبل ان تبدأ.

٢ أكتوبر

● بمناسبة أربعينية ضحايا الطائرة المنكوبة التابعة لشركة "طيران الخليج" التي تصادف هذا اليوم وجهت المعارضة البحرينية تعازيها لأهالي الضحايات وعائلاتهم، داعية الله سبحانه وتعالى ان يرحمهم جميعا وان يلهم اهلهم الصبر، وان يجنّب اهل هذا البلد المكاره ويمتعهم بالخير والأمن. وكانت الطائرة المنكوبة قد سقطت في البحر في ٢٣ اغسطس الماضي بينما كانت قادمة من القاهرة، وتوفي جميع ركابها البالغ عددهم ١٤٣ راكبا منهم ٣٤ بحرينيا. وما يزال الحزن مخيما على البلاد بسبب تلك الكارثة الأليمة. وكان المواطنون يتوقعون ان تهتم الحكومة بأربعينية الضحايا ولكنها لم تفعل ذلك، الامر الذي أحزن أهاليهم كثيرا.

● وبدلا من اظهار الحزن بالمناسبة عمدت الحكومة لاحتقار مشاعر ابناء البحرين بتنظيم مهرجان فارغ بالمنطقة الشمالية هذا اليوم. واستعدادا لهذا المهرجان شنت قوات التعذيب في اليومين الماضيين حملة اعتقالات طالت عددا من ابناء البحرين. ففي الساعات الاولى من صباح يوم امس اعتقل المواطن حسين سديف، ٢٣، من منطقة سترة. ومن منطقة السنابس اعتقل يوم امس الاول الشاب بدر الصباغ، ٢٣. ولم يعرف شيء عن مصيرهما، ويخشى عليهما من التعذيب الوحشي. واستدعي للتحقيق يوم امس المواطن يوسف الرومي، ٢٥. وجاء

● وقــد استقبلت المعارضة خبر تعيين اعضاء مجلس الشورى بموقف مسؤول، واعتبرت التعيينات شأناً خاصاً بين العائلة الحاكمة والاعضاء الذين قبلوا العمل لديها كموظفين رسميين. بينما يطالب الشعب بانتخاب ممثليه للمجلس الوطني وفــق مواد الدستور. وقالت ان الحكومة التي تستعين بالخبراء الاجانب لتحديد سياســاتها في الداخل والخارج، وخبراء التعذيب مثل ايان هندرسون ودونالد بــرايان ومحمــود العكوري وغيرهم، قررت الاستعانة ببعض ابناء البلد لتقديم بعــض المشورات لرئيس الوزراء، وهي مشورات غير ملزمة ولا تمثل تطورا في اســلوب ادارة البلاد، خصوصا اذا ما قون الوضع بما كان عليه قبل ربع قرن. وناشــدت المعارضــة ان يتخذ الامير قرارا شجاعا بتطوير الوضع السياسي في الــبلاد ورفض سياسات رئيس الوزراء التي تهدف باستمرار لابقاء البلاد تحت تسلطه مستغلا امكانات الدولة لتكريس حكمه الاستبدادي.

● وقــالت المعارضة ان تعيين عضوين من الطائفتين اليهودية والمسيحية بمجلس الشورى لا يمثل تطوراً حقيقياً لانه لم يتحقق عبر ممارسة انتخابية حرة تمثل رأي الشعب. وما دام الامر مرتبطا بقرار العائلة وليس امرا دستوريا فهذا التعيين ليس مضــمونا في المســتقبل ولا يمثل تطورا في عقلية الحكم. وليست هذه هي المرة الاولى الــتي يعــين الحاكم فيها اشخاصا من غير المسلمين في وظائف حساسة. فهناك مستشارون اجانب لعدد من الوزراء، وربما تكون وظائفهم اهم من وظيفة عضو مجلس الشورى الذي لا يحل و لا يربط. وكان المستشار البريطاني، تشارلز بليجريف، بمثابة رئيس للوزراء لمدة ٣١ عاما (١٩٢٦ - ١٩٥٧). كما ان ايان هندرســون، وهو مواطن بريطاني غير مسلم، كانت له صلاحية وسلطة تفوق سلطات الوزراء فضلا عن اعضاء هيئة استشارية بدون اية صلاحيات. ويستطيع دونــالد برايان، المعذب البريطاني الذي صعد نجمه في السنوات الاخيرة في دوائر التعذيب البحرينية، ان يعتقل من يشاء من المواطنين، حتى اعضاء مجلس الشورى. بيــنما لا يستطيع اي عضو بالمجلس ان يقدم سؤالا واحدا لهؤلاء الاجانب الذين يعذبــون ابــناء البحرين. وكانت المعارضة تتمنى ان تكون هناك انتخابات حرة للمجــلس الوطــني، يشارك فيها جميع ابناء البحرين، من مسلمين وغيرهم، فاذا كان هناك سلطة للقانون، فسوف يتساوى جميع امامه.

أكتوبر ٢٠٠٠

٢٩ سبتمبر

● أعادت المعارضة تأكيد مطالبتها باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني على اساسه. وقالت ان من حق الحكومة تعيين ما تشاء من هيئات استشارية، ولكن المجلس الوطني شأن دستوري يعتبر التنكر له انتهاكا لدستور البلاد. ولا تكتمل شرعية حكم الامير الا بتقديمه القسم امام المجلس الوطني المنتخب طبقا للمادة ٣٣ ح من الدستور الذي ينص على ما يلي: "على الامير حماية شرعية الحكومة وسيادة القانون، وعليه الادلاء بالقسم التالي امام جلسة خاصة للمجلس الوطني: "أقسم بالله العظيم ان احترم الدستور وقوانين الدولة، واحمي الحريات وممتلكات الناس ومصالحهم، واحمي استقلال البلاد وسيادتها على اراضيها". وهذه المادة تحدد، بشكل لا يقبل التأويل، آلية حكم الامير ومسؤولياته التي في مقدمتها حماية الدستور. وقد مضى على تسلم الامير مقاليد الحكم اكثر من ثمانية عشر شهرا و لم يفعل ذلك. وبرغم التصريحات التي ادلى بها عن استعداده للاستماع الى مطالب المواطنين فقد تجاهل المطلب الرئيسي الذي يشكل عنوان الازمة السياسية في البلاد وهو اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. وتدرك المعارضة ان رئيس الوزراء ما يزال يشكل حجر عثرة امام اي اصلاح سياسي حقيقي في البلاد، ولكن مطلوب من الامير ان يلتزم بدستور البلاد الذي هو مصدر الشرعية الوحيد لحكم العائلة الخليفية، وبدون الالتزام به يبقى ذلك الحكم ديكتاتوريا مفروضا بالقوة.

خصوصـــا مع انتشار حالة الرفض بين المواطنين لهذه الاساليب التي تعتبر تحديا لمشاعرهم ومصادرة لحرياتهم وحقوقهم. وهناك حالة غليان في نفوس الشباب خصوصـــا ازاء محـــاولات العائـــلة الخليفية فرض اجواء توحي بانتصار جهاز الـــتعذيب عـــلى ابناء البحرين. واعتبرت الاعتقالات التي حدثت في السنابس والديه في اليومين الماضيين مؤشرا لنوايا النظام العدوانية.

● واستمرارا لسياسة التشويش والتلاعب بالحقائق اصبحت الحكومة تتعامل مع المنظمات الحقوقية الدولية بالكذب الصريح والتزوير. ومن آخر هذه الاساليب ادعاؤهـــا بان قانون امن الدولة السيء الصيت قد تم التوقف عن العمل به منذ فترة، وانه لا يستعمل الا في حالات خاصة. وطالبت المعارضة تلك المنظمات بالكـــتابة الى السلطات لاجبارها اما على التراجع عن تلك المقولة او تأكيدها كتابيا وعدم التلاعب بالالفاظ وتضليل الآخرين. وقالت اذا كان الامر كذلك، فعلى اي اساس تتم الاعتقالات التي لم تتوقف؟ ووفق اي قانون يستمر اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته؟

● وعـــلم من جهة اخرى ان النساء الثلاث اللاتي وقعن في أسر العائلة الخليفية قـــد أطلق سراحهن بعد ان قضين بضعة شهور وراء القضبان. وكانت تقارير عديدة اكدت تعرضهن لمعاملة وحشية خلال سجنهن، وانهن لقين من العذاب اصـــنافا خصوصـــا على يدي الجلادة الشهيرة موزة سلطان. واعتبرت هؤلاء النســـاء ســـبايا لـــدى آل خليفة الذين استحلوا دماء ابناء البحرين وممتلكاتهم واعراضـــهم واسترخصـــوها ظلما وعدوانا. وتطالب منظمات حقوقية دولية عديدة باطلاق سراح بقية المعتقلين فورا وبدون قيود او شروط.

بمنطقتي الديه والسنابس. وعرف من بين المعتقلين كل من: محمد سلمان حسين، صالح الشيخ، علي يوسف. و لم تتوفر حتى الآن اسماء بقية المعتقلين. واعتبرت هذه الاعتقالات هدية العائلة الخليفية لابناء المنطقة قبيل الزيارة المفروضة على المواطنين بالقوة والابتزاز والتهديد. ويتوقع حدوث المزيد من الاعتقالات مع اقتراب الزيارة خصوصا مع تصاعد النقمة الشعبية ضد الممارسات الخليفية الهادفة لاهانة شعب البحرين وقمعه بأبشع الوسائل وأخبثها.

● وهناك الآن استياء كبير يتصاعد مع اقتراب موعد الزيارة الفارغة من اي محتوى والتي لا يمكن ان تؤدي الا الى المزيد من الشعور بالظلامة والاهانة. فلم يترك لابناء المنطقة تقرير موقفهم منها، بل اعتبرتها الحكومة قرارا حاسما مثل قرارات محكمة امن الدولة التي لا يمكن استئنافها. وفرض على المواطنين المشاركة فيها واظهار الفرح واخفاء مشاعرهم الحقيقية. واختير موعدها بحيث يتزامن مع الذكرى الخامسة للاعتصام الذي قام به القادة الشعبيون في الاول من اكتوبر ١٩٩٥. ففي تلك الفترة شهدت البحرين اكبر تجمع في تاريخها ضم اكثر من ٨٠ الف مواطن اجتمعوا من كل مكان للتعبير عن دعمهم لرموز الحركة الشعبية والمطالب المشروعة. ورأى المراقبون في التجمع المفروض على الشعب بالقوة امعانا في الظلم والاستعباد والاهانة لمشاعر ابناء البحرين.

ولا يستبعد المراقبون ان يزداد الوضع توترا كردة فعل على السياسة الحكومية التي تهدف لفرض تغيير في المظاهر مع تجاهل حقيقة الوضع. وبدت مؤشرات ذلك من خلال بيان نشر في اليومين الماضيين بعنوان: "دعوة للصمود امام الظالمين"، ووقع البيان باسم "أبناء البلد المحرومين". ودعا البيان المواطنين الى ما يلي: الاعتصام في البيوت عصر يوم الزيارة (٢ اكتوبر) من الثالثة حتى الخامسة والنصف، غلق المحلات التجارية وقت الزيارة، وقف الانشطة الرياضية في المنطقة، تنبيه رؤساء المآتم الى خطورة هذه الزيارة وحثهم على عدم الالتزام بها، دعوة اولياء الامور لمنع اولادهم من حضور هذا التجمع وحثهم على الرجوع الى منازلهم بعد انتهاء الدوام.

● ويتوقع ان يكشف جهاز التعذيب اعماله العدوانية ضد ابناء البحرين

لأبـــنائهم بالوقوف على الشارع والتظاهر بالفرح. وتضاعف الشعور بالحزن والاســـتياء بســـبب تزامن تلك المناسبة مع مناسبة دينية حزينة لأهالي المنطقة. ويـــنظر المراقبون الى هذه التجربة الفاشلة باعتبارها مؤشرا على تكريس الحكم الاســـتبدادي في الـــبلاد واجبار المواطنين على اظهار مشاعر مغايرة لحقيقة ما يدور في نفوسهم. وقال بعض المواطنين انها واحدة من اكبر الكوارث التي تحل بالـــبلاد عـــندما يجبر اهالي القتيل على التصفيق للقتلة، والابتسام بينما دموع الحزن تسيل من آماقهم. ان في ذلك تعذيبا ليس فوقه تعذيب.

● وعـــلى صعيد آخر نشرت صحيفة "العرب" اليومية التي تصدر في لندن في عددها يوم الجمعية الماضية (٢٢ سبتمبر) مقالا للأستاذ هاني الريس، ممثل لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين ومقرها الدنمارك. وجاء في المقال الذي نشـــر بعنوان: "البحرين: لماذا الاصرار على التمسك بأخطاء الماضي؟" وصفا لمعانـــاة شعب البحرين خلال ربع القرن الماضي اي منذ ان علق الامير السابق العمـــل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني. وقال ان ممالعائلة الحاكمة لم تلزم نفســـها حـــتى الآن بأي موقف ايجابي تجاه المسألة الديمقراطية وعودة الدستور والحيـــاة البرلمانية العامة، مشيرا الى ان الامير تراجع عن وعوده الاصلاحية التي اطلقها في بداية عهده قبل عام ونصف. وقال المقال: "ان الاصرا على تكريس سياســـات الماضـــي ..... هو بمثابة التأكيد على معارضة الاسرة الحاكمة لاية تحـــولات جوهـــرية باتجاه عودة الديمقراطية وحكم القانون، واحترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين". وانتهى المقال الى القول: "يبقى السؤال: هل من المـــنطق والمعقـــول ان تدخل البحرين القرن الحادي والعشرين وهي ما زالت تحـــتفظ بسلطة وحكم الاسرة التي ترفض المشاركة الشعبية والاندماج الوطني عـــلى اسس دستورية وبرلمانية حديثة؟ ألم يحن الوقت الآن لتغيير وجه البحرين محليا وإقليميا وعربيا وعلى المستوى العالمي؟"

٢٧ سبتمبر

● اســـتعدادا للزيارة الاميرية المفروضة على ابناء المنطقة الشمالية شنت قوات الـــتعذيب الليـــلة قبل الماضية حملة اعتقالات واسعة طالت عددا من المواطنين

بـــالقذف من خلال المقالات التي نشرت في جريدة "الراية" القطرية و "أخبار الخليج" البحرينية و "القدس العربي" التي تصدر في بريطانيا. وتطرقت المقالات الى اخفـــاق وزارة الاعـــلام ممثلة بالبابلي في تغطية حادثة الطائرة، بينما تطرق المقـــال الـــذي نشر في "القدس العربي" الى اسلوب تشكيل جمعية الصحافيين البحريـــنية التابعة لوزارة الاعلام. واعترض البابلي على وصفه بـــ "المنبوذ" في بعـــض هذه المقالات. وأبدى عدد من المحامين والصحفيين استعدادهم لتقديم شـــهادات رسمية موثقة امام "كاتب العدل" تؤكد حقيقة ما وصف به البابلي، خصوصـــا بعد فشل ادائه الذريع في كارثة الطائرة المنكوبة الشهر الماضي، وان ذلك يعكس مشاعر قطاعات واسعة من المواطنين في البحرين.

● واعتـــبر تجـــرؤ البابـــلي على خطوته هذه مؤشرا للهجمة التي يتعرض لها الصحافيون البحرينيون لفرض المزيد من القيود على حريتهم في التعبير، ومحاولة لاعـــادة الوضع الى ما كان عليه قبل الانتفاضة الشعبية المباركة. وثمة مؤشرات اخرى على ذلك، منها اقالة د. هلال الشايجي من رئاسة تحرير صحيفة "اخبار الخـــليج" بطريقة مهينة، والضغوط المفروضة على الصحافي علي صالح لمنعه من الكـــتابة. وقد عرض على الاخير الاختيار بين عموده اليومي او تحرير الصفحة الاقتصـــادية بالجريدة، مقابل تخفيض راتبه الشهري بمقدار النصف تقريبا. وقد عـــين مكانه في الصفحة الاقتصادية شخص سوداني يدعى عبد الرحيم فقيري. وكـــانت مقالات وتعليقات قد كتبت حول الوضع في البحرين مطالبة بشيء مـــن الحرية والديمقراطية، الامر الذي لم يتحمله رئيس الوزراء فجاءت اجراءاته القمعية الاخيرة.

● وعـــلى صـــعيد آخر يتكرس الاستياء الشعبي من المهرجان الحكومي المزمع اقامته الاسبوع المقبل بالقرب من قبور الشهداء بالمنطقة الشمالية، وتتكرس معه مشـــاعر الغضـــب. ولوحـــظ اصرار العائلة الخليفية على اجبار المواطنين على المشـــاركة في ذلك المهرجان الذي يرى فيه المواطنون تحديا لمشاعرهم وحقيقة مواقفهـــم، وتلاعبا بالمال العام، واعتداء على حقوق اطفال المنطقة وحرياتهم، باجـــبارهم على الوقوف فترة طويلة على الشارع العام لاستقبال الامير برغم ارادتهـــم. وبعـــثت الحكومـــة رسائل رسمية الى الآباء لاجبارهم على السماح

هو طريق الخروج من الازمة".

● وكانت الصحيفة نفسها قد نشرت يوم امس مقالا للدكتور يعقوب الجناحي، وهو كاتب وحقوقي من البحرين بعنوان: "الديمقراطية وحقوق الانسان والخصوصية الخليجية". واستعرض المقال في البداية قصة الصراع بين الشعب والحكومة في البحرين منذ حل الدستور قبل ربع قرن. وقال الكاتب: "ان وجود برلمان منتخب وانفراج سياسي نسبي في كل من البحرين والكويت لم يرض بعض الدول المجاورة بسبب تأثير تلك التطورات على الرأي العام فيها، ولهذه الاسباب تم حل المجلس الوطني". وكانت نظرية المؤامرة هي السائدة حينها في مواجهة وقمع اية حركة مطلبية في البحرين وفي دول المنطقة، حسب تعبير الكاتب. وقال المقال: "للخروج من هذه الدوامة الدامية باهظة الثمن الشعب والدولة على حد السواء، على الحكم ان يعتبر من التجربة المأساوية للعقود المنصرمة وان يحترم ارادة الشعب". واضاف: "كخطوة تمهيدية على هذا الطريق على الحكم توسيع الانفراج السياسي في البلاد باطلاق سراح جميع المعتقلين والمحكومين السياسيين وعودة جميع ا لمنفيين الى البلاد والسماح بمزيد من الحريات والحقوق الدستورية للصحافة والجمعيات المهنية والادبية والرياضية وغيرها من الجمعيات الاهلية... ان هذا الطريق وحده كفيل بفتح صفحة جديدة بين الحكم والشعب وخلق تآزر ووحدة وطنية راسخين في مجمع خال من التوتر والاحتقان اللذين ولدهما تلك الممارسات التي دأب عليها النظام لعقود عديدة مخالفا بذلك الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الانسان".

٢٥ سبتمبر

● لاحظ المراقبون في الاسابيع الاخيرة تكريسا لسياسة القمع وتكميم الافواه التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد منذ ربع قرن. جاء ذلك التكريس عبر عدد من المؤشرات الخطيرة التي حدثت في الايام القليلة الماضية. فقد استدعي الكاتب حافظ الشيخ صالح يوم امس للادلاء بأقواله امام قاضي التحقيق في إثر شكوى تقدم بها عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين. فقد تقدم الاخير ضد هذا المواطن البحريني متهما اياه

العام للترحيب بالامير عندما يقام الاحتفال الذي فرض على المنطقة بالقرب من مقابـــر ا لشهداء. ويشعر اولياء الامور بالاستياء العام من هذه التصرفات غير الانســـانية ويخشون من انتقام العائلة الخليفية منهم اذا لم يوقعوا على الاوراق بالموافقة. وسوف يفرض على الاطفال الوقوف على الشارع فترة طويلة تحت الشمس الحارقة بأوامر جهاز التعذيب. وتجدر الاشارة الى ان عددا من الاطفال اصـــيب بالاغماء عندما اجبروا على الوقوف على الشارع العام بمناسبة افتتاح الجسر الجديد الذي ربط بين المنامة والمحرق قبل فترة. وفرضت وزارة الداخلية عـــلى جميـــع الاندية والمآتم بالمنطقة المشاركة والتظاهر بالفرح خلال الزيارة المفروضـــة على الشعب بالابتزاز والترهيب. واجبرت رؤساء المآتم الـــ ١٢٤ بالمـــنطقة عـــلى المشاركة ومن لا يوافق على ذلك يتعرض لانتقام رهيب من العائلة الخليفية.

● ومـــن جهـــة اخرى نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر هذا اليـــوم مقالا للسيد احمد الذوادي بعنوان: "البحرين: التيار الوطني الديمقراطي ومعضـــلات الاوضـــاع". وجاء في المقال ان "الاجهزة المتسلطة فرضت، عن طـــريق قـــانون القوة وحدة، على المجتمع عامة والبلاد كافة اجواء من القمع المطـــلق والحـــرمان من ممارسة الحقوق الاساسية للمواطن، بحيث فرضت على المجـــتمع ان ايـــة ممارسة لأي حق او حرية لا يمكن ان تتم الا عبرها وبموافقتها وبالشكل والمقاس الذي ترتضيه". وبعد التوسع في وصف الاجراءات الحكومية ضـــد ابناء البحرين ووصف الاحوال الصعبة للمواطنين طرح السؤال التالي: ما العمل؟ واجابة على ذلك قائلاً أن المطلوب هو "الشروع والاستمرار في العمل بـــبرنامج ان امكن، او بدونه اذا تعذر، خصوصا ان الخطوط العريضة للبرنامج مطروحة في المطالب والشعارات التي رفضتها مختلف الحركات الاصلاحية التي عمر بها مجتمعنا عبر تطوره، وقد تلخصت في الحقبة الاخيرة في العريضة الشعبية الشـــهيرة". وقال ان من الضروري ان تقوم في البلاد "دولة المؤسسات، دولة الـــنظام والقانون ... وهذا يعني تفعيل الدستور واحترامه وتطبيقه والبدء باقامة المؤسسات التشريعية والقانونية والمجتمعية والمدنية المنتخبة والمقرة من الشعب". واضـــاف قائلا: "ان شعبنا ناضج بما فيه الكفاية وقادر على القيام بذلك، وهذا

عدم السفر على طائرات الشركة يجب ان يستمر على الاقل حتى ظهور نتائج التحقيقات في اسباب سقوط طائرة ايرباص التابعة للشركة في ٢٣ اغسطس الماضي. وهناك استياء كبير من طريقة تعامل الحكومة مع القضية خصوصا بعد ان اتضح انها حاولت استباق نتائج التحقيق لالقاء اللوم على الطيار. كما ان المعلومات التي ادلت بها الى وسائل الاعلام ساهمت في تقليص الثقة في ادائها. وكان للاداء الفاشل لعبد العظيم البابلي، المصري الجنسية والناطق الرسمي باسم العائلة الحاكمة، أثره السلبي على سمعة الحكومة. فقد كان اول تصريح له بعد الكارثة ان الطائرة كانت متجهة من البحرين الى القاهرة، وهو عكس الحقيقة، الامر الذي كانت له تبعاته الكبيرة في ما يتعلق بمشاعر المواطنين. وبدلا من معاقبته على ذلك أوكلت الحكومة اليه مهمة تدريب ٣٥ من المسؤولين الحكوميين في التعامل مع وسائل الاعلام. وسوف يشارك في برنامج التدريب الذي بدأ قبل يومين ويستمر شهرا واحدا مدربون من بريطانيا وامريكا والاردن ومصر.

٢٢ سبتمبر

● اكدت المعلومات التي رشحت من داخل غرف التعذيب الخليفية ان الشيخ حامد حبيب عاشور يعاني كثيرا من مشاكل صحية في عينيه بسبب سوء المعاملة التي تعرض لها منذ اعتقاله قبل اكثر من اربعة اعوام. وبعد ان فقد البصر في عينيه اجريت له عملية جراحية في احداهما داخل السجن بعد اصرار عائلته، ورفضت الحكومة نقله الى المستشفى، كما انها ترفض اجراء عملية في العين الاخرى. ويحاول جهاز التعذيب اجباره على توقيع تعهد بعدم ممارسة العمل الديني او السياسي في مقابل الافراج عنه برغم انه يعتبر سجين رأي معتقلا بدون تهمة او محاكمة. وسبق له ان دخل السجن قبل هذه المرة وعومل بوحشية. واضافت التقارير ان اوضاع بقية الرموز الشعبية تدعو الى القلق بسبب استمرار القمع السلطوي لهم.

● وعلم من جهة ثانية ان وزارة الداخلية وزعت على طلبة المدارس رسائل الى اولياء امور الاطفال للتوقيع عليها بالموافقة على وقوف ابنائهم على الشارع

الاشـــخاص باديـــا من خلال قراءتهم الكلمات المعدة سلفا، خصوصا البيان الخـــتامي الـــذي اعدته وزارة الاعلام باسم عمال البحرين. وحدث عند نهاية الـــتجمع خـــلاف بـــين رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين، عبد الغفار عبد الحســـين، ونائبه، سعيد عباس السماك. فقد اقترح السماك اخذ صورة رسمية للمشـــاركين، لكـــن عـــبد الغفار رفض ذلك قائلا انه ليس من حق السماك الـــتدخل في شـــؤون الـــبرنامج. وحدثت مشادة بين الاثنين الامر الذي اثار اضطرابا واضحا على وجوه المشاركين. وعزا المراقبون هذا الخلاف الى تنافس لاثـــنين عـــلى عضـــوية مجلس الشورى. ورفض أغلب ممثلي العمال المنتخبين المشاركة في المهرجان المفروض عليهم وطالبوا اللجنة العامة بالتمسك بالمطالب التي طرحتها اللجنة العمومية والتي رفضها رئيس الوزراء. ولم يحضر من العمال الـــ ٢٥ الفا الذين تمثلهم اللجنة سوى حوالي ٥٠٠، بينما امتنع الباقون عن الحضـــور. وقال دبلوماسيون غربيون ان سياسة فرض "الولاء" بالقوة لا يتبعها سوى الانظمة الاستبدادية في العالم.

● وعـــلم كذلك ان مدارس البحرين مهددة بالقمع اذا لم تشارك في المهرجان الـــذي اعدته العائلة الحاكمة الشهر المقبل. وقد صدرت اوامر لوزارات الدولة بتســـخير كـــل امكاناتها لانجاح المهرجان، وبدأ العمل على قدم وساق لتزيين الشـــوارع ووضع البرامج لأطفال المدارس، كل ذلك للتشويش على مخلفات الانتفاضـــة الشـــعبية التي هزت موقع العائلة الخليفية في نفوس المواطنين بعد ما ارتكب من جرائم التعذيب والقتل بحق ابناء البحرين. وصدرت الاوامر الرسمية بالمشـــاركة حـــتى لمدارس المناطق البعيدة عن موقع التجمع المقبل مثل مدارس كـــرزكان ودمستان وشهركان. وقارن المراقبون بين ما يقوم به آل خليفة وما يمارســـه صـــدام حســـين وامثاله لتقديس النظام وفرضه على المواطنين بالقوة والتهديد.

● ومـــن جهـــة اخـــرى أصدرت وزارة الدفاع الامريكية تعليمات الى جميع ضـــباطها العامـــلين في منطقة الخليج بعدم السفر على طائرات شركة "طيران الخـــليج" اثناء قيامهم بمهماتهم الرسمية حفاظا على سلامتهم. وجاء في مذكرة وزعـــتها الوزارة على قادة قواتها والملحقيات العسكرية الامريكية في الخليج ان

١٩ سبتمبر

● اعتقلت قوات التعذيب في الساعات الاولى من صباح امس كلا من عبد الامير البصري، ٢٨، وحسن علي أحمد أمان، ٣٢، من منطقة كرانة. جاء ذلك في عدوان وحشي شنته قوات التعذيب في الساعة الثانية صباح الاثنين ١٨ سبتمبر. وخلال العدوان قام المعتدون بالعبث بمحتويات المنزلين وصادرت بعض محتويات منزل حسن أمان. واعتبر ذلك استمرارا لسياسات القمع التي تمارسها العائلة الخليفية ضد ابناء البحرين، في الوقت الذي تفرض عليهم ان يقابلوا اعمالها العدوانية بإعلان "الولاء" لها، اي شكرها على التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري. وذكرت المعلومات المتوفرة ان مواطني تلك المنطقة الذين اعتقلوا في ٥ سبتمبر وهم: محمود حسن علي العجيمي، فاضل عيسى ناصر، حسين سلمان سعيد وحسين ناجي كاظم صالح، قد أطلق سراحهم بدون توجيه اية تهمة لهم، الامر الذي يؤكد ان اعتقالهم كان تعسفيا. ولكن تلك المعلومات اكدت ان هؤلاء المواطنين تعرضوا لتعذيب وحشي خلال اعتقالهم، وتعرضوا للكي بالمكاوي الكهربائية والضرب المبرح بعد التعليق بطريقة الفلقة. وقد أبلغت المنظمات الحقوقية الدولية بذلك وطلب منها القيام بما تستطيعه لوقف تلك الممارسات المهينة بحق ابناء البحرين.

● ورأى المراقبون ان من اسباب استمرار الاعتقال والتعذيب فشل سياسات العائلة الخليفية في التشويش على المواطنين واجراءاتهم لفرض "الولاء" على ابناء البحرين. فبعد كل فشل يلحق بهم يلجأون للانتقام من المواطنين بالاعتقال والتعذيب. فمثلا بعد فشل المهرجان الذي أقامته الحكومة الليلة الماضية باسم عمال البحرين في اطار سياسة فرض الولاء على المواطنين، لا يستبعد حدوث المزيد من الاعتقالات والتعذيب في الايام المقبلة. فقد ذكرت التقارير ان قاعة مركز المعارض كان فارغا في بداية التجمع، الامر الذي دفع المعنيين لارسال باصات الى منطقة المحرق للمجيء ببعض المواطنين لملئها. وكان منظرا محرجا عندما كانت الكلمات التي اعدتها وزارة الاعلام تلقى امام كراس فارغة. وبعد ان اتضح ضعف الحضور امتنع رموز العائلة الحاكمة من الحضور واكتفوا بإنابة وزير العمل وبعض الاشخاص الآخرين لقراءة كلماتهم. وكان تردد اولئك

ذلــك في اجتماعه الاسبوع الماضي مع رؤساء المآتم والصنايق الخيرية بالمنطقة. وطلب منهم تشكيل لجان لاجبار المواطنين على حضور المهرجان الذي سيعقد قريبا من المقبرة التي دفن فيها شهداء الدراز وبني جمرة. وصدرت اوامر مشابهة لمــدراء مدارس المنطقة للتوقف عن الدراسة في ذلك اليوم واجبار الاطفال على الوقوف على شارع البديع والتصفيق للعائلة الحاكمة. واعتبر المراقبون ان تصدر عبد الرحمن بن صقر لهذه المهمة يعكس استعداد جهاز التعذيب للبطش بمن لا يستجيب لاوامره.

● ومــن جهــة اخرى نشرت صحيفة "القدس العربي" في عددها الصادر هذا اليــوم مقالا للاستاذ عبد الهادي الخواجة، امين عام منظمة حقوق الانسان في الــبحرين التي تتخذ من كوبنهاجن مقرا لها، بعنوان: "البحرين كنموذج لدولة عضو في الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتمييز العنصري". وجاء في المقال استعراض لسياســات حكومــة البحرين ازاء مسألة التمييز العنصر، مؤكدا انها لم تلتزم بمستلزمات تلك الاتفاقية خصوصا انها لم تقدم اي تقرير للمنظمة الدولية حتى العــام الماضي. وبعد ضغوط من منظمات حقوقية اعيد بحث القضية مجددا في شهر مارس الماضي بعد ان قدمت حكومة البحرين تقريرا يجمع التقارير الخمسة المســتحقة عــليها منذ عام ١٩٩١. وتطرق المقال الى اجتماع مارس الماضي مشــيرا الى ان وفد البحرين ترأسه عبد العزيز عطية الله آل خليفة الذي وصف بانــه "ضــابط امن ومحافظ مدينة المنامة". وتطرق المقال الى ما دار في المؤتمر الســادس والخمســين لــ "لجنة القضاء على التمييز العنصري" في جنيف من مــداولات وألاعيب من قبل ممثلي الحكومة، وكيف ان المسؤولين الدوليين لم يكــترثوا كثيرا بما ادعاه ممثلو الحكومة. وبعد توضيح المؤاخذات الدولية على سياسات حكومة البحرين انتهى المقال الى القول: "ان الانضمام الى المعاهدات الدوليــة المتعلقة بحقوق الانسان يعتبر تحديا حقيقيا لمصداقية الحكومات. اذ لا يكفــي ان تتباهى اية حكومة بعدد الاتفاقيات التي وقعتها وانما المقياس الحقيقي هــو مــدى الالــتزام بالتطبيق والتعاون المستمر مع الجهات المعنية بالاشراف والمراقبة".

الشعب، التي تختلف عن وجهة نظر العائلة الخليفية.

١٨ سبتمبر

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT التي تتخذ من جنيف مقرا لها بيانا حول استمرار اعتقال خمسة من الرموز السياسية الوطنية في البحرين. وجاء في البيان: "يتعرض كل من عبد الوهاب حسين، وحسن سلطان، وحسين الديهي، وحسن مشيمع، والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي، لمعاملة سيئة وضغط متصاعد لتوقيع رسالة يعترفون فيها بالسلوك الخاطيء والتعهد بعدم المشاركة في اي نشاط سياسي اذا ما أطلق سراحهم. وهؤلاء الخمسة هم ضمن عدد من الشخصيات المرموقة التي اعتقلت في يناير ١٩٩٦ في ما يتعلق بالعريضة التي قدمت الى الامير تطالبه بعدد من الامور من بينها اعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني. وكان عبد الوهاب حسين، وهو احد الموقعين الاساسيين الاربعة عشر على عريضة ١٩٩٤ وعضو لجنة العريضة الشعبية، قد أطلق سراحه في ١٧ مارس ٢٠٠٠ بعد قرار من محكمة الاستئناف العليا، ولكن اعيد اعتقاله بعد ان قضى ساعة واحدة في منزله". ومضى البيان ليقول: "هناك قلق بالغ ازاء استعمال الاعتقال التعسفي بشكل منتظم. ولذلك تطالب المنظمة بالافراج الفوري وغيرالمشروط عن الاشخاص المذكورين، وتطالب بالغاء قانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ الذي يسمح باعتقال اي شخص بدون تهمة او محاكمة لمدة تصل الى ثلاثة اعوام، والذي اقيمت على اساسه محكمة امن الدولة التي تفتقر اجراءاتها الى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة". وطالبت المنظمة بالكتابة الى المسؤولين ومطالبتهم بـ : اتخاذ كافة الاجراءات لضمان السلامة الجسدية والنفسية للاشخاص المذكورين واطلاق سراحهم فورا، انهاء الاعتقال التعسفي وقانون امن الدولة، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

● ومن جهة اخرى أصدر عبد الرحمن بن صقر آل خليفة، احد المعذبين المعروفين، اوامر لرؤساء المآتم بالمنطقة الشمالية باظهار الولاء للعائلة الخليفية، وحضور المهرجان المفروض على ابناء المنطقة في الاول من اكتوبر المقبل. جاء

لجنة العريضة الشعبية، ٤ - السماح غير المشروط بعودة المبعدين، ٥ - تقصي الحقائق بشأن حالات الوفاة في السجن وكل حالات القتل خارج اطار القانون". ومن بين الموقعين على العريضة السيد جيم أندرتون، نائب رئيسة الوزراء في نيوزيلادندا، والسيدة روث ديسون، وزيرة شؤون العجزة بالحكومة والسيد تيم بارنت، عضو البرلمان الناشط في مجال حقوق الانسان. ووقعها كذلك ممثلون عن منظمة العفو الدولية في نيوزيلادنا وأطباء وسياسيون وعدد كبير من رموز حزب العمال الحاكم واكاديميون وناشطون في مجال حقوق الانسان.

● وقام المنفيون البحرينيون في نيوزيلادندا بأنشطة مختلفة في الاسابيع الاخيرة لاحياء الذكرى المذكورة. فتم توزيع اعداد كبيرة من الملصقات والمنشورات والادبيات الصادرة عن المعارضة وكذلك التقارير حول حقوق الانسان. ووزعت الكتب التي تتطرق للوضع في البحرين، كما عرضت افلام حول انتهاكات حقوق الانسان في البلاد. وعبر برلمانيون نيوزيلانديون عن دهشتهم من تلك الانتهاكات، واكدوا دعمهم الكامل لنضال شعب البحرين من اجل استرداد حريته وحقوقه.

● وعلى صعيد آخر تم تعيين انور عبد الرحمن، المدير الاداري لجريدة "اخبار الخليج" رئيس تحرير بالوكالة، وذلك بعد طرد د. هلال الشايجي من منصبه بقرار من رئيس الوزراء. ولم يتحدث الاعلام الرسمي عن اقالة الشايجي نظرا لحساسية الموضوع بعد ان شعر المحسوبون على النظام باحتقار العائلة الخليفية لهم ومعاملتهم كأدوات تستعمل وقت الحاجة وترمى بعد ذلك. ويتردد ان الشايجي قد يعين عضوا بمجلس الشورى، وذلك بعد ان يستغني رئيس الوزراء عن خدمات بعض الذين عينهم في ذلك المجلس.

● وعلى صعيد آخر صدر عن حركة احرار البحرين كتابان يتضمنان يوميات الانتفاضة الدستورية للعامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وبهذا يصل عدد الكتب التي توثق يوميات الانتفاضة الى خمسة تغطي السنوات الخمس الاولى من عمر الانتفاضة المباركة. وقد كانت الكتب الثلاثة التي صدرت سابقا مرجعا مهما للباحثين في اوضاع البحرين، حيث تعتبر مصدرا مهما للبلاد من وجهة نظر

الاجنبية "تقوم بالاعمال المختلفة من كنس الشوراع الى اقامة الجسور الضخمة". واضاف: "عهد الى الاردن ان يرسل الخبراء الامنيين والعسكريين الى غالبية الامارات العربية من البحرين الى مسقط، حيث كان المناضلون يواجهون ضباط المخابرات الاردنيين ويواجهون التعذيب الشنيع بأيد عربية واسلامية (باكستانيين)... في السنوات الاخيرة تزايد هذا الدور بحيث باتت البحرين تستورد بدو بادية الشام من دير الزور على اساس طائفي وعلى اساس قبلي لتجنيسهم، وتضعهم في مواجهة الحركة الشعبية ضمن القوا ت الخاصة المكلفة بقمع الحركة الشعبية. وبات الناس يترحمون على المدرسين السوريين الذين كان لهم أشرف الادوار في الثلاثينات عندما طردهم بريطانيا لانهم كانوا يقودون المظاهرات ضد المستشار البريطاني". وانتهى المقال الى القول: "اذا كان الحفاظ على مستقبل المنطقة وهويتها وارتباطها القومي مسؤولية كل قوى الخير والتقدم في منطقتنا وعلى الصعيد القومي، فان السؤال الكبير: ما العمل؟ هو الذي يجب الاجابة عليه من قبل كل الحريصين على بلدانهم ومستقبلها من الشخصيات والهيئات وصناع القرار، وذلك حديث يطول يصعب الخوض فيه اذا كانت الديمقراطية شبه غائبة عن المنطقة، واذا كان الشعار المرفوع هو "الشيوخ أبخص".

١٣ سبتمبر

● وقّع سياسيون واكاديميون ومهنيون في نيوزيلاندا عريضة مهمة تطالب حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني بالاضافة الى مطالب اخرى. ووقع على العريضة ١٣٨ من كبار الشخصيات النيوزيلاندية. وجاء في العريضة ما يلي: "بمناسبة الذكرى الـ ٢٥ لتعليق الممارسة الديمقراطية وبعض مواد الدستور، نحث حكومة البحرين على القيام بما يلي: ١ - اعادة العمل بالدستور ومن ضمنه المواد التي علقت وفق القرار الاميري الذي صدر في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥، ٢ - الغاء قوانين الطوارىء خصوصا قانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ ومحكمة امن الدولة، ٣ - اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ومن بينهم السيد عبد الوهاب حسين عضو

اعيد اعتقالهم مجددا.

● ومن منطقة عراد اعتقل كل من: أيمن جاسم رضي حسين، ١٧، حسن علي حسن الفولاذ، محمد عبد الحسين محمد صادق، جاسم احمد عبد الله الداروغة، عباس احمد عبد الحسين. واعتقل في ٣ سبتمبر كل من: عبد المنعم احمد النجار، احمد علي حسن عباس ومحمد علي حسن عباس. وجاءت هذه الاعتقالات لتؤكد شراسة جهاز التعذيب الخليفي ولتنهي الوهم الذي تسعى الحكومة لبثه بوجود اصلاحات سياسية.

● وذكرت التقارير كذلك ان فرق الموت المسلحة بالرصاص الحي القاتل قامت في الايام القليلة الماضية بمطاردة المواطنين بمنطقة ابوقوة بعد اكتشاف شعارات جديدة في المنطقة. وذكرت تلك التقارير ان افراد تلك الفرق مشطت المنطقة وهي تشهر اسلحتها وتوجهها الى رؤوس المواطنين في استعراض سخيف للقوة والتهديد بالقتل. جاء ذلك بعد انتشار الشعارات الوطنية على نطاق واسع في عدد من مناطق البحرين ومنها منطقة ابوقوة. ويشعر مواطنو تلك المنطقة بالغضب الشديد بسبب استمرار اعتقال ابنائها وفي مقدمتهم فضيلة السيد ابراهيم السيد عدنان العلوي، منذ يناير ١٩٩٦ بدون تهمة او محاكمة. وقد حرم هذا الرمز الديني والوطني من الزيارات العائلية منذ اكثر من اربعة شهور، بسبب رفضه التوقيع على افادات مزورة او تقديم تعهدات بالتنازل عن حقوقه الطبيعية المشروعة.

● واستمرارا لسياسة فرض "الولاء" للعائلة الحاكمة بالقوة، بعثت المؤسسة العامة للشباب والرياضة رسائل الى الاندية والمراكز الشبابية تطلب منهم تقديم الاعمال التي ستساهم بها في اطار اعلان "الولاء" قبل ١٥ سبتمبر. ويسود المواطنين استياء كبير من سياسة الابتزاز هذه ويطالبون بوقفها فورا لانها اسلوب جديد من الاستعمال السيء لاجهزة الدولة لصالح العائلة الحاكمة في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من مشاكل اقتصادية وانسانية كثيرة.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة "القدس العربي" اللندنية في عددها الصادر يوم السبت الماضي مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: "هل هناك مؤامرة حقا في موضوع العمالة بدول الخليج؟". وجاء في المقال ان العمالة

● ومـــن جهـــة اخرى يسود المواطنين استياء عام لمحاولات الحكومة القاء تبعة كارثـــة الطيارة المنكوبة التابعة لطيران الخليج على الطيار. وهناك شعور شعبي راســـخ بـــان الحكومة تخفي الكثير من الحقائق المتعلقة بالحادث لأسباب غير معروفة. هذا في الوقت الذي اكدت فيه مصادر مطلعة ان الطيار بعث باشارة اســـتغاثة Mayday في الـــلحظات الاخيرة قبل تحطم الطائرة.، الامر الذي كـــانت الحكومـــة تسعى لانكاره. وذكر موظفون بطيران الخليج ان الطائرة المـــنكوبة كانت قد واجهت صعوبات كبيرة قبل هبوطها في المطار قبل أسبوع واحد فقط من الحادثة، الامر الذي يفتح الباب امام احتمالات وجود خلل في الطائرة ادى الى سقوطهما ومقتل جميع ركابها الشهر الماضي.

● وعـــلى صعيد آخر هناك تكهنات حول الاسباب التي دفعت رئيس الوزراء لاصـــدار قرار اقالة د. هلال الشايجي من منصبه كرئيس تحرير لصحيفة "اخبار الخليج". وتقول التقارير ان ثمة انزعاجا لدى رئيس الوزراء من الاعمدة اليومية التي يكتبها بعض الصحافيين مثل علي صالح ورضي السماك ورضي الموسوي، وان موظفين بالجريدة حرّضوا رئيس الوزراء على اقالته. وهناك شعور عام لدى المحســـوبين عـــلى السلطة بعدم قيمتهم، وان رئيس الوزراء يستخدمهم لخدمة مآربـــه ثم يرمي بهم بأسلوب رخيص بدون اي احترام او تقدير. وكان وزير الاعـــلام الســـابق، طارق المؤيد، قد طرد من منصبه بأسلوب فظ، حتى توفي كمدا وغما. ويقول اصدقاء محمد المطوع انه ينتظر مصيرا مماثلا خصوصا بعد ان اوحى الى رئيس نادي الخريجين الشهر الماضي بان قرار الغاء الندوة التي كان مقررا اقامتها بالنادي جاء من رئاسة الوزراء وليس من وزارة الاعلام.

١١ سبتمبر

● كـــشف جهـــاز التعذيب في الايام القليلة الماضية ارهابه ضد ابناء البحرين، فواصـــل جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب. فقد اعتقل الاسبوع الماضي من مـــنطقة الديه كل من حسين فخر، ١٦، محمد يعقوب، ٢٢، محمد المشيمع، ١٩، ومحمود الخير، ١٧. وكان هؤلاء قد أفرج عنهم قبل اسبوع واحد فقط بعد اعتقال طويل تعرضوا فيه للتعذيب البشع. ولم تمض سوى بضعة ايام حتى

وكرزكان.

● ومـــن جهـــة اخـــرى بعث عبد الرحمن بن صقر آل خليفة، احد المعذبين المعروفين، ومحافظ المنطقة الشمالية رسالة رسمية الى اصحاب المحلات التجارية الواقعة على الشوارع الرئيسية بالمنطقة، يأمرهم فيها باظهار الاهتمام والترحيب بزيارة الامير للمنطقة في الاول من اكتوبر المقبل. ومن بين الاوامر التي احتوتها الرســـالة "اقامـــة قـــوس عـــلى الشـــارع او ضع لافتات الترحيب بالقيادة الحكـــيمة".وطـــلب الجلاد عبد الرحمن بن صقر من المواطنين الاتصال بالشيخ ابراهـــيم بن خالد آل خليفة لتأكيد موافقتهم. وهذا يعني ان من لا يتصل بهذا الخليفي فسوف يتعرض للانتقام. وسوف يقام التجمع المفروض على المواطنين عند ساحل ابو صبح بمنطقة الدراز، اي بالقرب من قبور الشهداء الذين قتلهم الجـــلادون مـــن ابـــناء المنطقة مثل حميد قاسم وعبد القادر الفتلاوي ونضال النشابة.

● واعتبرت هذه الاوامر الصادرة من احد اعمدة جهاز التعذيب الخليفي ملزمة لـــلجميع، ولا يستبعد ان يعاقب المواطنون الذين لا يشاركون في ذلك. وكان جهـــاز التعذيب قد تبنى مشروع فرض الولاء للعائلة الحاكمة على المواطنين، وصدرت اوامر لموظفي الدولة بالتوقيع على اوراق معدة سلفا. وهناك تهديدات مبطـــنة لمن لا يستجيب لتلك الاوامر. وعبر دبلوماسيون غربيون في المنامة عن اســـتغرابهم من هذا الاسلوب الذي لا يمارسه الا الحكام المستبدون المرفوضون مـــن شـــعوبهم. واشاروا الى ان الانظمة الديمقراطية في الغرب مثلا لا تلجأ الى ذلـــك الاسلوب الرخيص الذي لا يغير من الواقع شيئا، لان مشاعر الناس، في نظرهم، لا يمكن توجيهها بأوامر امن اجهزة المخابرات.

● وبـــدأت استعدادات كبيرة للتجمع الذي سوف تقيمه الحكومة باسم عمال الـــبحرين للتعبير عن "الولاء" وذلك في ١٦ سبتمبر. وهناك استياء شعبي كبير من هذه التصرفات غير المسؤولة، خصوصا ان هذه التجمعات التي لا معنى لها تـــأتي في الوقـــت الـــذي ما تزال جراح المواطنين مفتوحة في اثر كارثة تحطم الطائـــرة. فمـــا تـــزال العائلات المفجوعة في حالة حزن شديدة، وتشعر بان تصرفات العائلة الحاكمة لا تعير اهتماما لتلك المشاعر الحزينة.

● ومـــن جهة اخرى نشرت مجلة امباكت Impact الشهرية التي تصدر في لندن في عددها لهذا الشهر مقالا بعنوان: "حان الوقت للعودة الى الحالة الطبيعية وتوديـــع حالة الطواريء". وجاء في المقال الموقع باسم احمد مصطفى، تفصيل لتاريخ الازمة في البحرين منذ بدايتها. وتطرق الى كارثة قدوم ايان هندرسون الى الـــبحرين في الســـتينات وكيف ان تحالفه مع رئيس الوزراء ادى الى قيام أشـــرس نظام قمعي في المنطقة. كما تطرق الى استقلال البلاد عن بريطانيا في ١٩٧١ والـــتجربة الدســـتورية والبرلمانية اللاحقة. وقال ان هندرسون طرح مشـــروع قـــانون امن الدولة في ١٩٧٤، وعندما رفض اعضاء المجلس الوطني اقـــراره، قرر رئيس الوزراء انهاء التجربة الديمقراطية بشكل نهائي. ومنذ ذلك الوقت تواصلت الازمة من سيء الى اسوأ: "لقد كانت الـــ ٢٥ عاما الاخيرة الاســـوأ في تاريخ البلاد. فقد حكمت البلاد من قبل رئيس الوزراء ومعه ايان هندرســـون ، مســـتعملين سياسة القبضة الحديدية ومستخدمين اكثر وسائل الـــتعذيب تعقيـــدا . وقـــد ناضل المواطنون ربع قرن من اجل استعادة دستور بلادهـــم". وانتهى المقال الى القول: "هناك حاجة لتحديث النظام الاستبدادي ووقـــف تجاوزات العائلة الحاكمة... وبرغم التراجعات فان هناك املا بعد ٢٥ عاما من احكام الطواريء في البحرين، بان يكون لدى الحاكم الجديد شجاعة كافية لاصلاح ا لنظام وانهاء الازمة التي هيمنت على البلاد طوال هذه الفترة".

٨ سبتمبر

● اعـــتقل في ٥ سبتمبر من منطقة كرانة اربعة من الشباب دون العشرين عاما مـــن العمـــر. وهؤلاء هم: محمود حسن علي العجيمي، فاضل عيسى ناصر، حســـين ســـلمان سعيد وحسين ناجي كاظم صالح. وكان هؤلاء الشباب قد اعتقلوا في فترة سابقة وقضوا في غرف التعذيب ما بين عام وعامين بدون تهمة او محاكمة، قبل ان يفرج عنهم في مطلع العام الحالي. وكان عدد من المواطنين من بينهم اطفال قد اعتقلوا في الاسابيع القليلة الماضية، وذلك استمرارا لسياسة القمـــع والاضـــطهاد التي تمارسها العائلة الخليفية الحاكمة ضد أبناء البحرين. وتكـــثفت كتابة الشعارات مؤخرا في عدد من المناطق من بينها كرانة وأبوقوة

الى تغيير الشعارات الرسمية واسم الدولة ومطبوعاتها وجوازت سفر المواطنين. وكل ذلك لا مبرر له في دولة فقيرة كالبحرين لا تصدر النفط (الا بكميات قليلة) وتعتمد في دخلها على الخدمات مثل البنوك وشركات السياحة والسفر".

كما نشرت صحيفة »السفير« اللبنانية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للسيد حسن السبع بعنوان: »البحرين تفك أسرها"، جاء فيه: "باستثناء الاعلان عن انشاء المجلسين لم يعلن أمير البحرين عن قرارات اخرى كانت متوقعة، مثل اطلاق السجناء السياسيين وفتح صفحة جديدة من الحريات الحزبية". وبعد الدخول في تفصيلات حول المجالس البلدية في تاريخ البحرين والانتخابات البلدية المتوقعة قال الكاتب: "بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٤ كثرت الاحتجاجات العمالية والسياسية في البحرين، لكن اكثرها عنفا تلك التي اشتعلت بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران التي اتهمت من النظام الاميري بتدبير "مؤامرة تخريبية" والعمل على إحداث شرخ طائفي في البحرين. وفي ظل رفض السلطات الحاكمة في البحرين الاستماع الى الكثير من المطالب السياسية وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور ١٩٧٣ واجراء انتخابات نيابية وكان قد جرى حل البرلمان منذ العام ،١٩٧٥ وكذلك الى الكثير من المطالب الاجتماعية بما فيها ضرورة "بحرنة" الوظائف وفرص العمل، تفجرت احداث ١٩٩٤- ١٩٩٨ التي اتهمت السلطات تنظيما سياسيا دينيا بالوقوف وراءها".

وانتهى الكاتب الى القول: "التحدي الأول والأخير للأمير حمد بن عيسى آل خليفة ان تكون الخطوة التي أعلنها أمس الاول أمام مجلس الشورى، خطوة أولى تتبعها خطوات أخرى على طريق تجديد الحياة السياسية والاجتماعية في الامارة التي تمتلك من مخزون النخب الكثير في كافة المجالات ولا ينقصها الا فك أسرها.. لتنطلق!"

هذا الكتاب

خلال العام ٢٠٠٠ كرّس الشيخ حمد سلطته بعد توليه الحكم في العام السابق. وبدأ يعمل في الخفاء لاعداد المستقبل السياسي الذي يريده للبلاد. ولم يطرأ اي تغيير على اسلوب التعاطي السلطوي مع المواطنين، كما استمرت عقلية القمع. وكان من الصعب على المواطنين التنبؤ بما سيفعله الامير الجديد، ولكنهم كانوا يأملون ان يقوم بمبادرة لاحتواء الازمة وإنهاء التوتر السياسي الذي استمر ربع قرن .

يمكن القول ان العام ٢٠٠٠ كان منعطفا في تاريخ الحركة السياسية في البلاد. وفي الوقت نفسه يمكن اعتباره عام التخطيط الحكومي للقضاء على الحركة الدستورية بأساليب جديدة تختلف كثيرا عن الاساليب التي انتهجها رئيس الوزراء منذ حل البرلمان وتعليق العمل ببعض مواد الدستور في ١٩٧٥. وقد انتهج الامير سياسة الصمت والتخطيط السري الهادئ البعيد عن الاضواء، ولم يتدخل لمنع الانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان، بل ربما دفع لها وكرّسها بسياساته واشاراته. فلم يتدخل قط لاطلاق سراح معتقل سياسي واحد، بل تكثفت الاعتقالات العشوائية في منتصف العام لتوفير عدد كبير من السجناء لتكون "المكرمة الاميرية" باطلاق سراحهم كبيرة. ويلاحظ أن النظام سعى لتكريس بعض الصور السائدة لدى المواطنين حول رموز الحكم. فقد بث جهاز المخابرات مقولة وجود خلاف بينه وبين عمه، وانه يريد التغيير ولكنه يصطدم بعمه رئيس الوزراء، وان لديه برنامجا ضخما للاصلاح وبالتالي فمن الافضل عدم الاستعجال لكي لا يصاب المشروع بالاجهاض. ويبدو ان هناك اتفاقا عاما لدى العائلة الحاكمة بتغيير نمط التعامل مع المواطنين. فبدلا من استعمال لغة العنف والارهاب بحق ابناء البحرين، قرر النظام استعمال لغة مختلفة تتميز باللين وتهدف لتطبيع العلاقة بين شعب البحرين والعائلة الحاكمة.